الفكر السياسى الإسلامى

المجلد الأول

اعداد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ ش ٩ب المعادى ت: ٠٣٧٥٦٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلد رقم ١ المجلد الأول

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تصنيف اتجاهات العالم الإسلامى والمستقبل			
محمد سومان	مستقبل العالم الاسلامى	١	٩٢-١٢-٠٢
تطبيق الشريعة . ليس بالشعارات			
جاد الحق على جاد الحق	المساء	٢٧	٩٢-٠١-١٧
فض الاشتباك مع الحالة الإسلامية			
فهمى هويدى	الشرق الاوسط	٢٩	٩٢-٠١-٢٠
فى أى عصور الاسلام نعيش			
فهمى هويدى	المجلة	٣٢	٩٢-٠١-٢١
هل يملك الاسلام نظرية سياسية ؟			
صدقة يحيى فاضل	المسلمون	٢٧	٩٢-٠١-٢١
انتهاء فعاليات ندورة "مستجدات الفكر الاسلامى" فى الكويت			
ابراهيم الخالدى	صوت الكويت	٣٩	٩٢-٠٢-٠٦
هكذا كانوا يفكرون الاسلام فكيف نفكر نحن الان ؟			
رجاء النقاش	المصور	٤٣	٩٢-٠٢-٠٧
علماء دين ومفكرون اسلاميون يناقشون واقع ومشكلات العالم الاسلامى			
ابراهيم الخالدى	صوت الكويت	٤٩	٩٢-٠٢-٠٨
التنوع الفكرى والعرقى مقبول ضمن الشروط الشرعية للأمة الواحدة			
	صوت الكويت	٥٣	٩٢-٠٢-٠٨
الأصوليون بين التجربة الماركسية			
غسان الامام	الشرق الاوسط	٥٦	٩٢-٠٢-١١
تجديد .. لا تغيير			
احمد كمال ابو المجد	المساء	٥٩	٩٢-٠٢-٢١
لماذا الإصرار على تسميتها : "الجبهة الاسلامية" ؟!			
احمد ابو الفتح	الشرق الاوسط	٦١	٩٢-٠٢-٢٢
مناقشة هادئة لافكار ساخنة !			
بكر بصفر	المسلمون	٦٤	٩٢-٠٢-٢٨

مجلد رقم ١ المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاقليات الحاكمة على وجوهها لكن اقدامها فى الطين			
بشير نافع	الحياة	٦٧	٩٢-٠٢-٢٨
الحوار بين اليسار والاسلاميين يكون .. أولا يكون			
احمد نبيل الهلالى	اليسار	٧١	٩٢-٠٣-٠١
الجدل الفكرى حول طبيعة الاسلام السياسى			
يوسف نور الدين	صوت الكويت	٧٨	٩٢-٠٣-٠٣
تطبيق الشريعة لا يلغى دور المجتمع فى .. سن قوانينه			
احمد كمال ابو المجد	الحياة	٨٠	٩٢-٠٣-٠٦
الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر			
	الاهرام المسائى	٨٤	٩٢-٠٣-٠٨
رؤية فيلسوف للفكر الاسلامى وافاقه الجديدة			
خميس البكرى	الاهرام المسائى	٨٦	٩٢-٠٣-٠٨
"الاسلام المستنير" .. قصة مغلوطة من أولها إلى آخرها !			
مجاهد خلف	صوت الكويت	٨٨	٩٢-٠٣-٠٩
عبرة الأحداث تدعونا للعودة إلى المنابع			
	صوت الكويت	٩٠	٩٢-٠٣-٠٩
اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر (٢)			
طارق البشرى	الاهرام المسائى	٩٣	٩٢-٠٣-٠٩
رؤية فيلسوف معاصر للفكر الاسلامى وأفاقة الجديدة			
خميس البكرى	الاهرام المسائى	٩٣	٩٢-٠٣-١٠
عبرة الاحداث تدعونا للعودة إلى المنابع			
انور الجندى	الاهرام	٩٤	٩٢-٠٣-١٠
رجل الدولة والسياسى ، رجل الدين والداعية و .. . وظيفة المثقف			
خالد زيادة	الحياة	٩٦	٩٢-٠٣-١٢
مبادئ النظام السياسى الإسلامى			
صدقة يحيى فاضل	المسلمون	٩٩	٩٢-٠٣-٢٠
اشكاليات الدعوت إلى الاسلام فى مجتمعاتنا بعيدا عن .. الإيديولوجيا			
محمد عبدالجبار	الحياة	١٠١	٩٢-٠٣-٢١
الدعوة الصحيحة للإسلام لا تحتاج إلى العنف أو تشكيل الأحزاب			
سحر الجعارة	صوت الكويت	١٠٤	٩٢-٠٣-٢٢
المتشنجون لا مكان لهم فى العمل الاسلامى المعاصر			
بسيونى الحلوانى	الجمهورية	١٠٧	٩٢-٠٣-٢٩

مجلد رقم ١ المجلد الأول

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نعم الشريعة الاسلامية قابلة للتطور والاسلام هو أمل الانسانية			
خيرى شلبى	الاذاعة والتليفزيون	١٠٩	٩٢-٠٤-٠٤
عقبات فى طريق الامة الاسلامية			
احمد امين فؤاد	الوفد	١١٤	٩٢-٠٤-١٠
الاسلام منح لغيره من الاديان الكتابية شرعية وحدود وجودها			
منصف السلمى	الشرق الاوسط	١١٦	٩٢-٠٤-١١
معنى تحرير الفكر الإسلامى			
على الدالى	الجمهورية	١١٩	٩٢-٠٤-١٩
بناء مستقبل الاسلام على قاعدة الثوابت والمتغيرات			
انور الجندى	النور	١٢١	٩٢-٠٤-٢٢
الاسلام مؤهل لقيادة البشرية			
عبد المعطى عمران	اللواء الاسلامى	١٢٣	٩٢-٠٤-٢٣
جوهر "الحل الإسلامى"			
صدقة يحيى فاضل	المسلمون	١٢٦	٩٢-٠٤-٢٤
أكذوبة اليسار الاسلامى			
	النور	١٢٨	٩٢-٠٤-٢٩
مشروع للنهضة الإسلامية			
احمد كمال ابو المجد	منبر الاسلام	١٣١	٩٢-٠٥-٠١
مفهوم الاسلام للسياسة ، إنسانها وميدانها فى العمران ، مختلف كليا عن فهم الغرب لها			
محمد عمارة	الحياة	١٤٢	٩٢-٠٥-٠٦
فارق بين منع التسلط وتحريم الحزب الدينى			
رغيد الصباح	الحياة	١٤٥	٩٢-٠٥-١١
هموم المسلمين فى زمن اللئام			
مصطفى الشكعة	النور	١٤٧	٩٢-٠٥-١٣
الجدلية المادية والجدلية الإسلامية			
فتحى غانم	العالم اليوم	١٥١	٩٢-٠٥-١٤
تجاهل تعاليم الدين ضاعف من أزمات الأمة الاسلامية			
بسيونى الحلوانى	صوت الكويت	١٥٣	٩٢-٠٥-١٥
متى نستعمل العقل فى ميزان العقيدة ؟			
زين بن عبدالكريم الزيد	المسلمون	١٥٥	٩٢-٠٥-١٥
التمييز بين الثابت والمتغير فى التراث الإسلامى من أكبر التحديات التىتواجه الأمة			
محمد الكتانى	الشرق الاوسط	١٥٨	٩٢-٠٥-١٧

مجلد رقم ١ المجلد الأول

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأصالة والأصوليون بين أمس واليوم			
بنت الشاطئ	الاهرام	١٦١	٩٢-٠٥-٢٨
التحيز فى المدارس الاجتماعية الغربية تراثنا هو المنطلق للتنمية			
عادل حسين	منبر الاسلام	١٦٣	٩٢-٠٦-٠١
إشكالية الشريعة الإسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر			
طارق البشرى	منبر الاسلام	١٩٠	٩٢-٠٦-٠٥
مؤسساتنا الإسلامية .. فى حاجة إلى ثورة جديدة أصحاب "الحل الإسلامى" .. تنبوا الشعارات فقط !			
بسيونى الحلوانى	صوت الكويت	٢١٢	٩٢-٠٦-٠٥
الثقافة الاسلامية ليست ثقافة تبريرية سلبية			
	الشرق الاوسط	٢١٤	٩٢-٠٦-١٤
السياسة هى "الدرجة" التى تحترق فيها الايديولوجيا			
عبدالاله بلقزيز	الحياة	٢١٦	٩٢-٠٦-١٥
تكفير المخالفين واستباحة دمهم أسلوب يرفضه الإسلام			
بسيونى الحلوانى	الشرق الاوسط	٢١٨	٩٢-٠٦-٢٠
فهمى هويدى يحدد ركائز المشروع الحضارى الاسلامى			
غسان عبدالله	الشعب	٢٢٠	٩٢-٠٦-٢٣
ألف باء مشروعنا الحضارى ويقظة الوعى العربى			
	الشرق الاوسط	٢٢٢	٩٢-٠٦-٢٢
لماذا فشل مشروع النهضة التغريبى ؟			
ابراهيم عبد الرحمن	المسلمون	٢٢٤	٩٢-٠٦-٢٦
كيف يكون الحل بالاسلام ؟			
عبد الحليم الشارونى	المسلمون	٢٢٨	٩٢-٠٦-٢٦
تيارات الإسلام السياسى			
احمد طاهر	اليسار	٢٣٠	٩٢-٠٧-٠١
الفكر الدينى وضرورة تجديدة			
احمد الحفناوى	الجمهورية	٢٣٢	٩٢-٠٧-٠١
اعادة صياغة الخطاب الاسلامى			
نبيل شبيب	الحياة	٢٣٤	٩٢-٠٧-٠١
أصولية وأصوليون			
محمد على بن كامل	الحياة	٢٣٦	٩٢-٠٧-٠٥
العروبة والاسلام			
محمد شومان	الحياة	٢٣٧	٩٢-٠٧-١٠

مجلد رقم ١	المجلد الأول			
العنوان				
المؤلف	المصدر		رقم الصفحة	التاريخ
تقليد اوروبا فى الشكليات عند العجز عن التمثيل العميق لتطورها العلمى				
خالد زيادة	الحياة		٣٣٩	٩٣-٠٧-٢٥

تصنيف اتجاهات ندوة العالم الإسلامي والمستقبل

محمد شومان

بدعوة من مركز دراسات العالم الإسلامي ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . التي زهاء 100 من العلماء والمفكرين والباحثين للمشاركة في ندوة : « العالم الإسلامي والمستقبل » التي عقدت في القاهرة في الفترة من 13 إلى 15 من أكتوبر 1991 م .

ناقشت (18) بحثاً ، و35 تعقيباً مكتوباً خلال 25 ساعة عمل بمتوسط حضور 75 مشاركاً ينتمون إلى تخصصات مختلفة ومتباينة تجمع بين تكنولوجيا الصواريخ ، والهندسة ، والطيران ، والطاقة النووية ، والزراعة ، والتصنيع ، والنفط ، والأمن القومي ، والاستراتيجية ، والدراسات المستقبلية ، والسياسة ، والاجتماع ، والفلسفة ، والإعلام ، والشريعة ، وأصول الدين ، وعلم النفس ، والقانون ، والاقتصاد .

ولعل هذا التنوع في مجالات الدراسة والتخصص الدقيق إضافة إلى الجمع بين المعرفة النظرية والممارسة العملية قد مكن هذه الندوة من تقديم محاولة جديدة تمثلت في السعي . أو ربما خوض تجربة السماح لكلّ عقول الأمة ومن جميع التخصصات بالحوار معاً ، وتقديم مقاربات لقضايا وهموم الأمة ومستقبلها .

وبرغم أن هذا التعدد والتنوع ـ إضافة إلى جدة التجربة ـ قد يحول دون البحث المتعمق نظراً لتراوح مستوى المداخلات واختلاف زوايا النظر بحسب تخصص كلّ مشارك . . برغم هذه المحاذير فإن حصاد التجربة كان مفيداً ، وربما كان خطوة إيجابية نحو تحقيق قدر أكبر من التكامل المنهجي والمعرفي بين العلوم الاجتماعية الطبيعية في تناول مشاكل الأمة . وقدر أكبر من التفاعل والحوار الخلاّق بين

المصدر : مستقبل العالم الإسلامي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

علماء الأمة ومفكريها .

وتوزعت أعمال الندوة وبحوثها على أربعة محاور هي : ـ

1 ـ السياسي والاستراتيجي .

2 ـ التكنولوجي والصناعي .

3 ـ الاقتصادي .

4 ـ الاجتماعي والثقافي .

ويسعى هذا التصنيف إلى رصد وتحليل الاتجاهات والآراء التي وردت في تعقيبات ومداخلات المشاركين في الندوة اعتماداً على :

ا ـ التسجيل المباشر والمتابعة الدقيقة للمناقشات التي دارت خلال الجلسات العشر للندوة .

ب ـ التعقيبات والمداخلات التي كتبها المشاركون وسلموها إلى أمانة الندوة والتي ستخرج قريباً في كتاب مع الأبحاث المقدمة .

في هذه الحدود تجمع مصادر التصنيف بين نصوص مكتوبة ، وخطاب شفهي غير مسجل ، الأمر الذي يضاعف من مصاعب و إشكاليات عملية التصنيف ، لأن المطلوب هناهو تصنيف فكر وخطاب في حالة حركة ، أو هو من حيث الجوهر جدل ومحاججة ، أي عملية جرت بين عدد كبير من المشاركين من تخصصات مختلفة ، بينهم ولا شك خلافات في الرؤية والموقف والإطار المعرفي والمرجعية المعتمدة ، والمفاهيم المستخدمة والأهداف المنشودة .

إن هذه الاعتبارات تخلق صعوبات مضاعفة أمام أي محاولة للتحليل والتصنيف ، كما تثير إشكاليات خاصة بالموضوعية والتحيز في الرصد والتلخيص والتحليل ، وترجيح الأوزان المختلفة للاتجاهات والتيارات البارزة في المناقشة . أو التي أثرت في مسار المناقشات وتوجهاتها .

لكن لا بد في النهاية من محاولة التحليل والتصنيف ، لإدراك المشتركات ونقاط الاختلاف بغية المساهمة في تحديد المواقف والدفع باتجاه مزيد من الحوار ، وربما الاتفاق . وحرصاً على أن يكون التصنيف أقرب إلى الموضوعية ، وأبعد قدر الإمكان

عن القراءة أو التأويل فقد جرى الالتزام بالخطوات التالية :

أولاً : في أثناء انعقاد الندوة : ـ

1 ـ قراءة كلّ بحث مقدم للندوة قبل عرضه وطرحه للنقاش .

2 ـ كتابة الأفكار الأساسية التي ترد في التعقيبات والمداخلات في أثناء جلسات الندوة بحسب ترتيب ظهورها .

3 ـ إجراء تصنيف أولي لاتجاهات المناقشة في كلّ جلسة من جلسات الندوة .

ثانياً : بعد انتهاء الندوة : ـ

4 ـ تقرر اعتماد المحور كوحدة للتصنيف بمعنى أن ترصد وتعرض كلّ قضايا واتجاهات المناقشة قدر الإمكان ، وبحسب ترتيب ظهورها وتفاعلها مع الآراء والقضايا الأخرى داخل كلّ محور فقط .

5 ـ إعادة قراءة كلّ بحث من بحوث الندوة والتعقيبات والمداخلات المكتوبة الخاصة به ، وكذلك التسجيل المكتوب والفوري للأفكار والاتجاهات التي طرحت في أثناء المناقشات ، مع إجراء مقابلة بين هذا التسجيل السريع للمداخلات الشفهية ، والمداخلات بعد أن كتبها أصحابها .

6 ـ استخراج الاتجاهات الرئيسة في المناقشة والتي دارت حول قضايا خلافية أو قضايا جرى حولها اتفاق عام أو اتفاق بأغلبية كبيرة وواضحة ، مع استبعاد ما عدا ذلك من آراء فردية لم تتكرر واتجاهات تقويمية للبحوث .

7 ـ اختبار صدق وثبات التصنيف على فترات زمنية متفاوتة ـ تراوحت بين 3 ـ 7 أيام ـ وذلك بإعادة قراءة التعقيبات والمناقشات واستخراج الاتجاهات الرئيسة مرة ثانية ومقابلتها بما سبق التوصل إليه . وقد جاءت النتائج مرضية إلى حدٍّ كبير وتقع بين التطابق أو التشابه الكبير .

ومن ثم جرت الصياغة النهائية التي بين أيديكم والتي راعت الرصد المجرد والتدخل في أضيق حدود لتوضيح بعض الأفكار والأطروحات أو تلخيصها .

المحور الأول : السياسي والاستراتيجي

كان هذا المحور موضوع اهتمام خمسة أبحاث ، تناولت مستقبل النظام الدولي ؛ أهو نظام عالمي جديد أم نظام حياة جديدة ؟ والتهديدات الاستراتيجية والأمنية للعالم الإسلامي ، ومنهج النظر في النظام السياسي المعاصر لبلدان العالم الإسلامي ، والملامح العامة للنظم السياسية في العالم الإسلامي . وقد دارت مناقشات مستفيضة بعد عرض كلٍّ ورقة وعدد من التعقيبات المكتوبة . ويمكن تحليل وتصنيف تلك المناقشات إلى : ـ

١ ـ اتفق المشاركون على تسارع وسيولة تحولات النظام الدولي وانعكاساتها السلبية على العالم الإسلامي والوطن العربي ، ودول الجنوب بعامة . وبرغم هذا الاتفاق فقد اختلفت الآراء والمواقف والاجتهادات بصدد كيفية التعامل مع هذه التحولات وانقسمت إلى تيارين أساسيين ؛ **الأول** : يرى أصحابه ضرورة امتلاك القدرة على التكيف . والتي لا تعني التنازل عن المبادىء والأهداف ، ولكن تعني إعادة ترتيب الأولويات في ضوء سياق جديد ، والتركيز على السياسات العملية في ضوء الإمكانات المتاحة في اللحظة التاريخية الراهنة دون إقحام الايديولوجية أو الركون إلى الأحلام بل الاعتماد على العلم والتخطيط الواعي . وتساءل أحد ممثلي هذا الاجتهاد لماذا يعادي المفكرون العرب والمسلمون الغربَ بشكل مطلق ولا يبحثون عن ممكنات للتعاون والعمل المشترك وفق قاعدة تبادل المصالح والتعايش المشترك . وشددوا على أن التكيف لا يعني الاستسلام ، بل هو محاولة للتعامل الخلاق ، و إيجاد فرص أفضل للحياة .

أما **التيار الثاني** : فقد ضم أغلب المشاركين حيث حذروا من الاستسلام أو الانسحاق بتعبير أحدهم أمام المتغيرات الدولية ، وطالبوا بالتعايش الخلاق والمشاركة الفعالة ، والتعامل مع ما يجري كفرص جديدة للحياة ولتطور التاريخ ، لا نهايته ، وبالتالي فإن هناك أهمية لاستيعاب ما يحدث والعمل على تغييره لمصلحتنا في ضوء استراتيجية مقاومة واقعية تنظر للواقع الدولي الجديد « كدينامكية » متحركة

وليس ككارثة طبيعية تهدف إلى تعديل ميزان القوى القائم ، وتغيير الأوضاع داخل الأقطار العربية . إنها استراتيجية ممكنة وليست مستحيلة ، وبرهن ممثلو هذا التيار على صدقية دعوتهم استناداً إلى الإمكانات الاقتصادية والبشرية والثقافية التي بحوزة العرب والمسلمين إضافة إلى احتمالات التغيير في النظام العالمي وتوازن القوى الحالي .

وحذر ممثلو هذا التيار من الدعوة إلى التكيف في ظل عدم وجود اتفاق على استراتيجية عربية أو إسلامية توضح مضمون وحدود هذا التكيف . لأنه في ظل غياب هذا الاتفاق قد تؤدي دعوة التكيف إلى التسليم بالتبعية المطلقة وتبرير توقيع اتفاقيات حماية ودفاع مع الولايات المتحدة .

ويلاحظ أن انقسام المشاركين بين مقولتي التكيف أو المواجهة لم يحل دون تعميق الحوار والنقاش ومحاولة كلٌ منهما إعادة تعريف وأحياناً تأويل ما يقصد ، بل والاتفاق على ضرورة الاعتماد على العلم والدراسات الاستراتيجية والدخول في عصر الثورة المعلوماتية ، وردم الفجوة بين العلم ومراكز البحوث والباحثين وعملية صناعة القرار السياسي في الوطن العربي والأمة الإسلامية ، فضلاً عن الحد من عمليات توظيف العلم لخدمة السياسة أو طغيان السياسة والايديولوجية على العلم .

وكذلك الاتفاق على فشل النظام الدولي بصورته وآلياته الحالية على استيعاب مشاكل دول الجنوب ، وإمكانات العرب والعالم الإسلامي على المساهمة والنهوض بحل هذه المشاكل إذا أحسنوا الفهم والتخطيط والعمل .

2 ـ ظهر ما يشبه الاتفاق بين المشاركين على صعوبة التسليم بفرضية استمرار الهيمنة أو القيادة الأمريكية للنظام العالمي ، لأن هذه الهيمنة لا تستند إلى تفوق اقتصادي وتكنولوجي ، بل تعتمد فقط على تفوق عسكري ونووي ، وأن القدرات الاقتصادية الهائلة لليابان وألمانيا أو أوروبا الموحدة والصين من شأنها أن تفضي إلى نظام متعدد الأقطاب .

وقد طرح أحد المشاركين رأياً مفاده أن القرار الدولي في هذه المرحلة الانتقالية تصنعه قيادة جماعية رأس مالية الالتزام ، وعالمية التوجه ، فهي توسعية

بالتعريف وبقواعد السلوك ، وبينها تنافس اقتصادي ومالي .

بينما أكد غير مشارك عجز الدول الصناعية عن ضمان استمرار تهميش دول الجنوب ، واستخدام القوة ، ضدها ورفض الحوار بسبب مشاكل الفقر والبيئة والديمقراطية ، وتزايد السكان ، وضغط شعوب ودول الجنوب لتغيير هذه الأوضاع نحو نظام عالمي أكثر عدالة .

3 ــ برز اتجاه قوي بين المشاركين يدعو إلى إدخال المتغير الثقافي ــ الاجتماعي ــ الحضاري في رصد وتحليل التحولات في النظام الدولي وتشوف مسارها المستقبلي ، فمثل هذا المتغير يساعد في إدراك :

ا ــ التمايز والاختلاف بين الدول الصناعية المتقدمة خاصة اليابان والولايات المتحدة .

ب ــ التناقض بين الشمال والجنوب وفرض حظر تكنولوجي ونزع السلاح النووي في دول الجنوب .

جـ ــ الإمكانات المتاحة أمام الإسلام والمسلمين للتحرك بين دول الجنوب ، وتقديم نموذج جديد للحياة والمجتمع .

د ــ محاولة تسييد الرأس مالية في النظام الدولي كايديولوجية وحيدة ونظام للحياة يدعي أنه يماثل طبائع الأشياء والحياة ، مقابل عدم السماح بظهور ايديولوجيات إقليمية عابرة للحدود تتناقض مع الرأس مالية ، وظهور فكرة أن الإسلام والحركات الإسلامية هي العدو المرتقب بعد زوال خطر الشيوعية .

4 ــ التقى المشاركون حول ارتباط النشأة التاريخية لمقولة النظام الدولي الجديد بمطالب دول الجنوب المشروعة لصياغة نظام اقتصادي و إعلامي أكثر عدلاً ومساواة ، لكن هذه المقولة أُعيد استخدامها وتوظيفها في سياق تاريخي وجيو ــ استراتيجي لتحقيق أهداف وغايات مغايرة ــ لما ظهرت من أجله ــ تزامنت مع انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي عبر أزمة الخليج .

في هذا السياق طرحت مجموعة من الأفكار والقيم والآليات تحت مقولة النظام الدولي

الجديد ، أهمها نزع الصفة الايديولوجية عن العلاقات الدولية ، وتبادل المصالح بدلا من توازن القوى في العلاقات بين الدول ، والحد من التسلح ، واحترام الشرعية الدولية . واحترام حقوق الإنسان ، والتعاون من أجل مواجهة مخاطر البيئة والتلوث ، لكن الممارسة العملية تثبت عدم الالتزام بهذه الأفكار والقيم واستخدامها على نحو متحيز وغير عادل لما فيه مصلحة الولايات المتحدة والدول الغربية .

وحفلت المناقشات بالعديد من الأمثلة والنماذج التي تبرهن على زيف وتناقض أفكار وقيم النظام الجديد ومحاولة تهميش واستبعاد دول الجنوب من المشاركة في صياغة هذا النظام . غير أن احترام حقوق الإنسان واحترام الشرعية الدولية كانا من بين موضوعات الاختلاف بين فريقين ، حيث يرى الفريق الأول استفادة شعوب دول الجنوب منهما خاصة الشعوب العربية ، بينما تحفّظ ، فريق ثانٍ على هذا الطرح ، وأكد أن توازن القوى على الصعيد الدولي أو الإقليمي هو الذي يحسم صدقية الشرعية ، كما أن الكفاح من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو إرادة حياة وتعبير عن الأوضاع الداخلية بالدرجة الأولى ، ولاحظ غير مشارك الاستخدام المزدوج والمتراوح لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحركات الإسلامية والأوضاع الداخلية في الدول الخليجية التي ترتبط بعلاقات خاصة مع الدول الغربية .

5 ـ عكست معظم المناقشات والأوراق والمداخلات منظورين في التفكير والعمل إزاء البديل الإسلامي و إمكانات ووسائل تحقيقة في الواقع ، أي أنهما يلتقيان في أمور عديدة منها الدعوة إلى البديل الإسلامي وعلى القول بشرعيته وضرورته التاريخية والحضارية ، والحاجة إلى الاجتهاد وكفالة الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان ، لكنهما يختلفان في زوايا النظر إلى ملامح البديل الإسلامي ووسائل تجسيده ، من هنا يمكن القول بأن الاتفاق والاختلاف كانا دائماً ـ وباستثناء أقلية نادرة ـ يجريان على أرضية واحدة ، وفي إطار جامع لهما ، لذلك كان من الطبيعي أن يتعايش المنظوران ويختلطان أحياناً عند بعض المشاركين أو يعبران عن وجودهما ، ويتبادلان التأثير خلال أيام الندوة لكن دون أن يتفقا تمام الاتفاق . وأحسب أن هذه الحالة تعكس ـ إلى حدٍّ كبير ـ واقع الساحة الفكرية والسياسية

العربية .

المنظور الأول : يؤكد بؤس ومادية الحضارة الغربية ، وجاهلية القرن العشرين ، والحاجة الماسة إلى التركيز على بساطة الإسلام وقيمه وفضائله لاستعادة القيم الإنسانية الضائعة وتحقيق وحدة ونهضة المسلمين ، ويسلِّم هذا المنظور بوجود خصوصية تاريخية وحضارية وقيمية للإسلام والمسلمين ، وبأن العالم الإسلامي حقيقة قائمة لأن هناك أمة إسلامية وحضارة إسلامية وثقافة إسلامية لأكثر من 15 قرناً ، فالعالم الإسلامي أمة واحدة ، وحدتها العقيدة الواحدة ، والحضارة الواحدة ، والفلسفة الكونية الواحدة ، والثقافة الواحدة ، وتتوفر لهذا العالم كلُّ الامكانات المادية الصالحة لإقامة نظام إقليمي يقوم على التضامن السياسي أو حتى الوحدة السياسية بين مختلف أجزائه أو بعضها ، فضلاً عن تحقيق التنمية والنهضة الشاملة .

ومثل هذه المسلَّمات تقود بحكم التاريخ والمنطق إلى نتيجة واحدة ، لا بديل عنها ، ممثلة في شرعية اضطلاع الإسلام والمسلمين بتأسيس حضارة عالمية جديدة تعترف بتمايز الشعوب والقوميات وتباين الأدوار في هذا السياق، ويتميز دور العرب فيها لأنهم أمة الوسط ، حملة القرآن ، وبالتالي فهم نواة أي تحرك لتحقيق التضامن أو النظام الإقليمي في العالم الإسلامي بل وحدة ونهضة المسلمين .

ويعتقد الملتزمون بهذا المنظور بسلامة وصدقية ما يطرحونه ويعملون من أجله ، ومن ثم لا يتصورون وقوع سيناريو مغاير أو عدة سيناريوهات لتحقيق مثل هذا المنظور الذي لا يعني سوى استعادة جوهر نموذج ناجح من الماضي مع تجديده ببعض التفاصيل، وإخراج هذا النظام من عالم الإمكان إلى عالم الفعل . إنه باختصار ـ وبتعبير أحد ممثليه ـ سعي غرضي يؤمن بالحلم والقدرة على تجسيد الغاية وتحقيق الحلم .

على أن تحليل مداخلات ممثلي هذا المنظور يكشف عن بعض الاختلافات ، التي دارت حول مجموعة الإشكاليات والقضايا الفكرية والحركية : ـ

ا ـ هل من الأفضل تجسيد البديل الإسلامي من خلال العمل السياسي بأشكاله

المختلفة خاصة الوصول إلى السلطة ؟ أم هل من الأفضل انتهاج استراتيجية تجسيد البديل الإسلامي على مستوى الفرد والمجتمع من خلال تبني استراتيجية بناء الإنسان ؟ وبرغم تبني الأغلبية الاستراتيجية الأخيرة فإنه بقيت كثير من التساؤلات حول مقومات هذه الاستراتيجية خاصة ما يتعلق بطبيعة القيم في علاقتها بالإطار المرجعي الإسلامي والشريعة من جهة ، والإطار المجتمعي المعاصر ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية ، ثم علاقة الفرد بالسلطة الاستبدادية الحاكمة ، ونظم للتعليم والتنشئة وما يتعرض له من تدفق إعلامي غربي وتزييف وعي .

ب ـ ثقل ووزن دور العرب مُقَابَلَةً ببقية القوميات والشعوب الإسلامية ، إذ منح الفريق الأكبر العرب أولوية مطلقة ، بينما فضل فريق ثانٍ الحديث عن أدوار متساوية ، لكن دون إسناد كافٍ أو اعتماد على معطيات واقعية .

وطرح أحد المشاركين فكرة أن يقود المسلمين عالم الجنوب في مواجهة التحالف الغربي . بينما حاول فريق ثالث التوفيق بين الآراء السابقة ، بالتنبيه إلى أن حدة المخاطر والتحديات الخارجية التي تهدد المسلمين يجب أن تدفع إلى التفكير والعمل من أجل التعاون وحشد كلِّ القوى للذود عن كيان الأمة .

جـ ـ مدى القدرة على بعث ما باد وانطمر من الوحدات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المجتمعات الإسلامية في الماضي ، حيث شدد بعض المشاركين على إمكانية استعادة هذه المؤسسات مع تطوير مضمونها وآلياتها ، بينما رفضت الأغلبية منطق الاستعادة مع التجديد انطلاقاً من نسبية وتغير هذه المؤسسات بحسب اختلاف المرحلة التاريخية والظروف الاجتماعية والسياسية ومصلحة المسلمين . لكن برز رأي آخر يدعو إلى الاهتمام بهذه المؤسسات والتأليف بين ما بقي فاعلاً ومؤثراً منها ، وما ظهر من مؤسسات جديدة .

المنظور الثاني : يسلِّم بالمنطلقات والفرضيات التي يتأسس عليها المنظور الأول خاصة ما يتعلق بالحاجة الضرورية لنهضة المسلمين وتقدمهم ، وأزمة الحضارة الغربية ، وأهمية التضامن الإسلامي ، وكذلك تضامن المسلمين مع دول العالم

الثالث ، إلا أن الملتزمين بهذا المنظور يثيرون مجموعة من التساؤلات والتحفظات ، كما قدموا بعض المقترحات يمكن القول بأنها تنتمي إلى حقل « إدارة السياسة وعلم التدبر » ، وتتعلق بـ : ـ

ا ـ إن الدعوة للبديل الإسلامي تعنى بنقد الحضارة الغربية والأوضاع القائمة في العالم الإسلامي وتردد مقولات أصبحت شائعة ومعروفة حتى في الخطاب الثقافي الغربي ، ولا تقدم ملامح واضحة للبديل الحضاري الإسلامي الممكن ، أي إنها ركزت على هدم أسس المشروع الحضاري الغربي ، ولم تنتقل إلى دور ومهمة البناء ، وتنقل الخطاب الدعوي العام إلى مرحلة الصياغة العلمية لأسس واستراتيجيات للعمل من أجل تعيين وتجسيد البديل الإسلامي .

ب ـ إن نقد الحضارة الغربية لا ينبغي أن يحجب رؤيتنا لوجود عناصر إيجابية أنتجتها تلك الحضارة وأصبحت قيماً وعلوماً إنسانية عامة يمكن الاستفادة منها والمشاركة فيها .

إضافة إلى وجود تيارات وأصوات فكرية وسياسية تُدعَمُ من الدعوة والعمل على تغيير العالم على أسس أكثر عدلاً ومساواة بين البشر .

حـ ـ التمييز بين الفكرة والمشروع ، و إمكانات وشروط التنفيذ وأدوات التنفيذ ومراحله ، والاستراتيجيات والخطط والبدائل المتاحة سواء كانت جزئية أو كلية . بعبارة أخرى هناك حاجة ماسة لتعيين المساحة والأدوات التي تفصل بين شرعية وصدقية الفكرة من عالم الإمكان إلى عالم الفعل والتجسيد والذي ليس هو عالمك فقط ، بل عالم كلِّ البشر حيث تتزاحم وتتناقض الأفكار والمصالح وتدور صراعات وحروب عبر مسارات معقدة لا تقتصر على سيناريو واحد أو مسار وحيد .

د ـ إن التركيز على خصوصية العرب أو المسلمين قد تؤدي إلى تضخيم الذات أو قد تتحول إلى نوع من أنواع العزلة أو الانعزال عن العالم ، وبالتالي فإن التسليم بخصوصيتنا يعني ـ في المقابل ـ التسليم بخصوصية الآخر واحترامها والتفاعل معها أخذاً وعطاءً على قاعدة التساوي بين الحضارات . إن الاعتزاز بخصوصيتنا كعرب ومسلمين لا يتناقض وكوننا جزءاً من العالم نؤثر فيه ونتأثر به ، ولا نستطيع أن ننفصل

أو نبتعد عنه حتى إذا أردنا ذلك ، في هذا الإطار ظهرت دعوة للتفاعل الإيجابي مع قيم وآليات العصر من احترام لحقوق الإنسان والتزام بالديمقراطية وتداول السلطة ، فهي ليست منجزات غربية بل تدخل في سياق التطور الحضاري للبشرية .

وفي محاولة لتجاوز الخلاف حول مصطلح الديمقراطية تحدث بعضهم عن الشورى ، وحذروا من افتقار جماعات الصحوة الإسلامية إلى الشورى في تنظيمها وعملها الداخلي وحركتها في المجتمع ، ومن ثم خطورة إنتاج وتقديم تصورات للمجتمع الإسلامي البديل تبتعد عن الشورى .

هـ ـ ضرورة تحديد المقصود بالعالم الإسلامي والدولة الإسلامية ، فالعالم الإسلامي هو عالم اصطلاحي أكثر منه واقعاً ملموساً أو نظاماً إقليمياً فاعلاً متفاعلاً ، كما أن فكرة ومفهوم النظام الإقليمي لا تنطبق على العالم الإسلامي . فضلاً عن وجود فروق اجتماعية ولغوية واقتصادية عديدة ومعقدة بين المناطق أو الدول الإسلامية ، وثمة تقسيم للعالم الإسلامي على أسس قومية ، أو على أسس مناطق جغرافية وتجمعات أو تكتلات بشرية .

إن هذه الإشكاليات تجعل من الصعوبة الاتفاق عل مفهوم أو تعريف محدد للعالم الإسلامي يمكن استخدامه في التحليل العلمي للنظم السياسية والعلاقات الدولية . وبالتالي من غير المنطقي طرح بُنى أو تحديد مهام على عالم أو نظام إقليمي إسلامي قيد التكوين أو تحت إمكانية التحقيق . بكلمات أخرى : كيف يمكن تكليف ما ليس موجوداً أو الاعتماد على ما هو غير كائن ؟

وإذا كان العالم الإسلامي أو النظام الإقليمي في العالم الإسلامي يقوم على وحدات هي الدول الإسلامية فما المقصود بالدولة الإسلامية . هل هي الدولة التي يؤلِّف المسلمون 50% فأكثر من سكانها؟ أو الدولة التي تطبق الشريعة الإسلامية وتسودها قيم إسلامية؟ أو التي يعلن دستورها أنها دولة إسلامية؟ أو الدولة التي يكون رئيس الدولة التي يحكمها مسلماً؟ أو أنها الدولة العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

و ـ إن الاختلاف حول مفهوم وحدود العالم الإسلامي والدولة الإسلامية يثير إشكاليات بخصوص التصورات والوسائل المطروحة في مجال العمل لتحقيق التضامن

الإسلامي أو الوحدة الإسلامية وشكل ومجال كلٍّ منهما والصيغ المتاحة وأولويات كلٍّ منهما والمراحل والأدوات المؤدية إليها . وقد برز اتجاه يدعو إلى تجاوز هذه الإشكاليات من خلال منح الأولوية المطلقة لقيام وحدة عربية أو على الأقل تضامن عربي سياسي واقتصادي وعسكري وأمني ، ببراهين أن هذه الخطوة هي الأقرب إلى التحقيق ، كما تتوافر لها شروط نجاح كثيرة منها ما هو تاريخي وثقافي وسياسي واقتصادي ، كما أنها الأكثر منطقية وفق منطق توالي الخطوات من وحدة النواة أو القلب إلى وحدة كلّ الجسد الإسلامي .

ز ـ إن التركيز على استراتيجية بناء الإنسان وتأصيل نموذج للقيم في حياة المسلم المعاصر يحتاج إلى بحث وتأصيل في علاقة القيم بالإطار الحضاري والتغيرات المجتمعية ، فالإقرار بالإسلام كإطار مرجعي لتلك القيم لا يغني مناقشة معايير بناء القيم واحتمالات تعرضها للتغيير ، أو بكلمات مختصرة : ما العلاقة بين النسق القيمي في عصر النبوة ، وفي الفكر الإسلامي وبين أنماط تجسيده في أرض الواقع عبر فترات تاريخية مختلفة ، وفي العصر الحديث الذي يتسم بثورة في الاتصال والمعلومات تتجاوز وتخترق حدود الجغرافية وفكرة الاستقلال الوطني والخصوصية الحضارية أو القومية ؟

6 ـ تناولت المناقشات إشكاليات نحن والآخر بصياغات مختلفة في زاوية من الضيق والاتساع لكلٍّ من نحن ، والآخر . فقد أثار بعضهم إشكالية نحن العرب المسلمون ، والآخر المسلمون من غير العرب ، حيث رأى أحد المشاركين أن العرب يحاولون دائماً التفكير نيابة عن المسلمين ، أي دون معرفة تصورات وأهداف بقية المسلمين . وذهب مشارك آخر إلى نقد أسلوب تعامل العرب مع الأقطار الإسلامية استناداً إلى سيطرة النزعة النفعية وتصور أن العالم الإسلامي هو مجرد امتداد للعرب ينتظر رغبة العرب في دمجه ضمن نظام إقليمي .

ودعا فريق مؤثر إلى تغيير هذا الأسلوب لأن العرب هم قلة المسلمين ، والاعتماد على الحوار والتفاهم والتعاون على أسس عقلانية بين القوميات المختلفة التي ينتمي إليها المسلمون .

المصدر : مستقبل العالم الاسلامي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٩٥

على مستوى ثانٍ بدا الآخر هو كلُّ ما يختلف عن السُّنّة (أغلبية المسلمين) ! من هنا ساد اتفاق على ضرورة تجاوز كلِّ الخلافات الفقهية والتقسيمات الطائفية وصراعات الماضي وخصوماته الموروثة والحفاظ على وحدة المسلمين عبر التشديد على وحدة الإسلام : القرآن والسُّنّة .

وطُرح الآخر في صيغة ثالثة هي الغرب ، خاصة في صورته الاستعمارية ومادية حضارته ، وبينما اتجهت الأغلبية إلى ضرورة إدراك أن الغرب ليس شيئاً واحداً ، ذهب أحد المشاركين إلى أهمية تجاوز منطق الرفض الشامل والموروث دون البحث عن إمكانية للتعامل وتبادل المصالح ، وإن الرفض لا يفيد طالما أنه لا يؤدي إلى طرح بدائل تحقق مصالحنا وفق ما نملكه من عناصر قوة ، ووفق متغيرات العصر . وأشار إلى أن الوضع الجيو ـ سياسي للعربي يحتم التعامل مع الغرب والتخلي عن فكرة القطيعة والعداء الشامل والمستمر .

وقد اعترض بعض المشاركين على هذه الدعوة ببراهين خاصة باستحالة التوافق ، وأن الغرب يرفض بالمطلق ، وعلى نحو كامل ، أي وحدة أو نهضة عربية إسلامية حقيقية . وأن مجريات التاريخ وأحداث حرب الخليج تؤكد أن الغرب يبادر دائماً بالعداء ولا يبحث عن صيغ للتعايش على قدم المساواة .

7 ـ كانت الدعوة إلى كفالة الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان ، وحق المواطن في المشاركة السياسة العامة ، واختيار ممثليه ، وتداول السلطة ، وحرية الفكر ، والبحث العلمي ، وضرورة الحوار بمثابة نقاط التقاء بين كلِّ المشاركين في الندوة من جميع الاتجاهات والتخصصات . وقد برز هذا اللقاء واستمر برغم كثرة الاختلاف والتباينات التي عكستها المناقشات ، من هنا يمكن القول : إنها نقاط تقاطع أكثر منها نقاط التقاء ، إذ إن كلَّ الأطراف على ما بينها من اختلاف كانت تجتمع عند الدعوة لهذه القيم ، ثم يتواصل الخلاف ، بل ويتمحور حول هذه القيم نفسها ، بمعنى أن كلَّ تيار أو اتجاه يقدم قراءة وتأويلاً لقيم وآليات وشروط الحريات العامة وحقوق الإنسان والمشاركة ، فقد تحدث بعض المشاركين عن الشورى ، بينما شدَّد بعضهم على الديمقراطية كقيمة وإنجاز للحضارة الإنسانية ، ودعا أحد

المتداخلين إلى العلمانية بعد أن قدم لها تفسيراً يباعد بينها وبين الإلحاد أو المادية ، فهي دعوة لتحرير العقل والاجتهاد . كما أنها شرط لازم لتحقيق الديمقراطية . وهو رأي أو تأويل رُفض في حسم إذ لا يصح الربط بين العقلانية والديمقراطية والعلمانية ، «فلم يكن لنا حضارة عظيمة و إبداع وفلسفة وعقلانية إلا يوم أن كان إسلامنا ديناً ودولة والحاكمية شريعتنا» !

على مستوى آخر قدمت الديمقراطية كعلاج لمشاكل داخلية ودعم للجبهة الداخلية ضد أي تهديدات سياسية ببرهان أن أنظمة الحكم الاستبدادية تنزع إلى تهميش دور الجماهير والتسليم أمام الخصوم الخارجيين . من ناحية أخرى حذر أحد الآراء من محاولة القوى الغربية التدخل في شؤون الأمة الداخلية تحت دعوى فرض أو حماية الديمقراطية ، بينما هي تحمي وتدعم مصالحها أو الأنظمة التابعة لها .

8 ــ ظهرت دعوة قوية لضبط وتحديد المصطلحات كمدخل لحسم كثير من الخلافات التي تطفو على السطح ، فقد يثار جدل وخلاف بسبب الاستخدام المتباين لمصطلح أو مفهوم يقصد به طرفا الخلاف التعبيرَ عن ذات الفكرة أو الموقف نفسه . ولعل من بين أكثر المصطلحات التي دار حولها جدل وخلاف هو العالم الإسلامي وكذلك العالم الثالث والعالم النامي وعالم الجنوب ، والديمقراطية والشورى والعلمانية والقيم ، في هذا السياق قُدِّمَتْ اقتراحات بعقد ندوة عن تطور المصطلح في سياقه التاريخي والاجتماعي وعلاقته بالصراع السياسي ، وكذلك في إطاره الحضاري .

المحور الثاني : التكنولوجي والصناعي

عالجت هذا المحورَ أربعةُ بحوث عن التكنولوجيا والعلاقات الدولية ، والتنمية الصناعية والتكنولوجيا من منظور حضاري ، والصناعات المستقبلية ، آثارها وسياسات تطويعها في الوطن العربي . وبرغم تخصص بعض الموضوعات فإن ــ ارتباطها بقضايا وهموم الأمة ، وتعدد تخصصات ودوائر عمل واهتمام المشاركين

المصدر : مستقبل العالم الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

سمح بتقديم مقاربات مختلفة تراوحت في العمق والشمول إلا أنها قدمت محاولة ونموذجاً للتفاعل والجدل الخلّاق بين جميع تخصصات العلوم الاجتماعية والطبيعية .

1 ـ طرحت للنقاش إشكالية الوجوه الإيجابية والسلبية لإنتاج وتوظيف التكنولوجي ، وارتباط ذلك بدور التكنولوجيا في دعم التقارب بين أجزاء العام المختلفة أو ما عبَّر عنه بعض المتحدثين بوحدة العالم ، كما أن التكنولوجيا تلعب دوراً متعاظماً في ترتيب العلاقات الدولية وترسيخ انقسام الشمال والجنوب ، وقد ظهر رأي يرى أن العلاقات الدولية كان لها دور أيضاً في تطوير التكنولوجيا و إنتاج أنواع منها وتداولها .

كما قد يكون لها دور في تحديد مستوى التكنولوجيا المسموح بنقله وتداوله من دول الشمال إلى الجنوب .

بعبارة أخرى فإن الدول المهيمنة على النظام الدولي قد تمنع تداول التكنولوجيا المتطورة ، وتوظفها لضمان هيمنتها . وقد استحوذت هذه الفكرة ـ بدرجات مختلفة ـ على موافقة تيار عريض في الندوة ، عبَّر عنه أغلب المتحدثين ، إلا أن ثمة تياراً آخر أكد أن الحصول على التكنولوجيا أو استيرادها أمر ممكن ومتاح لأن هناك عدة طرق وبدائل للحصول عليها ، وكل هذه الطرق ترتبط بالقرار السياسي وبقدرة البلاد الإسلامية ودول الجنوب عامة على اختيار التكنولوجيا الملائمة ، وبأي شروط يمكن استخدامها ، وفي أي سياق سياسي واجتماعي ـ ثقافي ، أي أنها أمور واعتبارات تتصل بالداخل أكثر من الخارج .

2 ـ اتجهت المناقشات إلى بلورة اتفاق عام حول الحاجة إلى نظام أمني بيئي عالمي يحد من الآثار الإيكولوجية لسوء استخدام التكنولوجيا ومعالجة النفايات التكنولوجية في دول الجنوب ، كما يحذر من ربط المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية التي تقدمها الدول الصناعية إلى دول الجنوب بالموافقة على ردم تلك النفايات في أراضيها أو تخزين أسلحة ومخلفات إشعاعية ، ويلاحظ أن مثل هذه المشاكل هي نتاج للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي أحرزه الغرب واليابان ، من هنا تفاعلت تلك المشاكل وعمقت على ما يبدو من فكرة العداء للآخر ، الذي يحتكر

العلم والتكنولوجيا ويحجبهما عن العرب والمسلمين ودول الجنوب ، بينما يصدِّر لنا أو يحاول الجانب السلبي والمدمر لهذه القوة الهائلة أي نتحمل سلبيات أمور لم ولن نستفيد من إيجابياتها .

3 ـ شغلت العلاقة بين التكنولوجيا ، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة ، والمجتمع اهتمام المشاركين الذين توزعوا بين ثلاثة اتجاهات في طرح الموضوع والقضايا المرتبطة به ، **الأول** : يؤكد أن التكنولوجيا المتقدمة والسائدة على الصعيد الدولي هي جزء من المشروع الحضاري الغربي في نشأتها واستعمالاتها ، كما أنها ترتبط بتصور مادي للعالم ، ومفهوم محدد للتحديث .

ومن ثم يقدم أصحاب هذا الاتجاه قراءة تفكيكية مضادة أوهدمية لهذه الفرضيات تقوم على رفض الصيغة الغربية للتحديث ، واختيار نموذج تنموي يراعي الجوانب القيمية في حضارتنا الإسلامية ، ومن ثم فإن التكنولوجيا تدخل في صلب اختيار وملامح البديل الإسلامي الحضاري ، فالتكنولوجيا إذاً هي قضية اجتماعية سياسية وحضارية . من هنا يجب أن نطور تكنولوجيا ملائمة لقيم وغايات البديل الإسلامي الحضاري . وبرغم أهمية الاستفادة من بعض جوانب العلوم والمعارف والتكنولوجيا الغربية ، فإن تعريب أو أسلمة العلم والتكنولوجيا يظل هدفاً أساسياً ، بمعنى القدرة على توظيف عناصر حضارية أجنبية في المجالين في ثوب عربي إسلامي في أساليبه التنظيمية وفي بنائه القيمي . في هذا السياق طرحت فكرة التكنولوجيا المناسبة من خلال الاعتماد على النفس وعلى ما يصنعه أغلب الناس أو بالتقليل قدر الإمكان من «الميكنة والتكنولوجيا » لتحقيق تنمية البقاء تمهيداً وخطوة على طريق ما أطلق عليه أحد المشاركين النماء وتنمية السبق في ميادين تكنولوجيا أكثر تقدماً .

أما أصحاب الاتجاه الثاني فقد انطلقوا لنقد النموذج الغربي للتنمية ، ومحاولات تقليده ، وحق كلٍّ جماعة بشرية في اختيار التكنولوجيا التي تناسبها في ضوء خصوصيتها الحضارية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، لكن هذه الخصوصية لا تعني البدء من نقطة جديدة ، أو من نقطة الصفر بل التواصل والتراكم المعرفي مع خبرات العصر ، لذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تعريب أو أسلمة العلم والتكنولوجيا

هي دعوة عامة تفتقر إلى التفصيل ، فهي مجرد بُغْى محلقة في فضاء الحلم . وقد طرح أحد المشاركين فكرة التبول بوجود مدارس وتجارب لا علوم مستقلة . فثمة تجربة عربية للتحديث تختلف عن التحديث في المدارس الغربية ، غير أن التحديث يظل ظاهرة عالمية لها خصائص وانعكاسات على جميع المستويات ، كذلك فإن صك مفاهيم غامضة غير محددة أو بجربة كتنمية البقاء ، وتنمية النماء ، أو الدعوة لتكنولوجيا مناسبة بسيطة أو أقل تطوراً ، يتناقض والتراث النظري والتجارب العديدة في مجال التنمية ، كما لا يتماشى مع التطور المذهل في ظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا في ظل العصر الذي نعيشه الذي يتسم بعالمية الإنتاج وصعوبة التخصص أو الانعزال ، أي أن السوق هو الذي يحدد مستوى التكنولوجيا في جميع المجالات .

واجتهد الاتجاه الثالث في التقريب بين الاتجاهين السابقين بتقديم رؤى وأفكار عامة حول تعدد الدوائر الثقافية والحضارية ، وتنوع تجارب التحديث أو التنمية وشرعية اختيار نموذج مستقل ، والمقابلة بينها ، فضلاً عن الدعوة إلى تخصص بعض الأقطار العربية والإسلامية في إنتاج تكنولوجيا معينة شرط أن تتكامل ولا تتنافس أو تصطدم بتخصص مناطق أُخرى في العالم الإسلامي .

وطرح أصحاب الاتجاه الثالث اقتراحاً توفيقياً مفاده أن نأخذ من الحضارة الغربية العلوم الطبيعية والمنجزات المادية والمؤسسية ، ونحتفظ بخصوصيتنا الحضارية وقيمنا المتوارثة ، لكنَّ ثمة رأياً طرحه أحد المشاركين يحذر من صعوبة الفصل ، وبالتالي من الآثار الاجتماعية والقيمية التي تصاحب عادة التكنولوجيا الغربية .

4 ـ ساد اتفاق عام على ضرورة تطوير التعليم ، ودعم مؤسسات البحث العلمي ، واجتذاب العقول المهاجرة ، واحترام حقوق الإنسان ، والالتزام بالشورى ، وتحرير الإرادة السياسية التي بمقدورها صياغة استراتيجية للنهضة الشاملة ، واكتساب التكنولوجيا المتقدمة . كما عكست المناقشات الاتفاق على فكرة إنشاء وقف إسلامي يؤمِّن قيام وعمل مؤسسة عالمية إسلامية ترعى الباحثين والابتكارات العلمية وتقدم خبراتها للبلاد العربية الإسلامة .

المحور الثالث : الاقتصادي

اشتمل هذا المحور على أربعة أبحاث تناولت النظام الاقتصادي العالمي ، وإمكانات التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية ، وإمكانات العالم الإسلامي الزراعية ، والنفط والتحولات الدولية .

1 ـ توصل المشاركون عبر الجدل والنقاش إلى اتفاق عام حول انعكاس وارتباط التحولات في النظام الدولي بالتهميش السياسي والاقتصادي لدول الجنوب ، ومحاولة الدول الصناعية المتقدمة تجاهل المشاكل الواقعة مع دول الجنوب حول المواد الأولية والديون والتكنولوجيا ، إضافة إلى تركيز الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على دمج الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا في السوق العالمي ، وفرض الاقتصاد الحر ونماذج التحديث الغربية على دول الجنوب بما فيها دول العالم الإسلامي .

على أن هذه التحولات تتزامن مع تصاعد التنافس بين الدول المتقدمة من أجل السيطرة على السوق العالمية ، وضعف أداء الاقتصاد الأمريكي ، الأمر الذي دفع بعض المشاركين إلى ترجيح أن ظهور التعددية والتنافس داخل النظام الدولي وبين أقطاب مركز النظام الرأسمالي العالمي قد يفضي إلى السماح لدول الجنوب بتحسين شروط التبادل الاقتصادي وحل مشكلة المديونية .

2 ـ ألفت الدعوة للتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية نقطة التقاء واتفاق بين المشاركين ، سواء فيما يتعلق بأسباب أهميتها ، ودواعي العمل من أجل تحقيقها ، بل وبوصفها مخرجاً مناسباً أو حلاً لتعثر التجارب التنموية في الأقطار الإسلامية وعلاقات التبعية والاعتماد على الخارج .

ولكن هذا اللقاء لم يحل دون ظهور خلافات عميقة حول مضمون وشروط هذا التكامل وعلاقته بالتنمية . فقد برز اتجاه في المناقشة يدعو إلى تجاوز المداخل التقليدية للتكامل الاقتصادي والتي تعرف بالمداخل الليبرالية ، وتقديم نماذج جديدة ، وقد حذر أصحاب هذه الدعوة من المحاكاة « الميكانيكية » لتجارب ناجحة كالوحدة الأوروبية لاختلاف الظروف ودرجة التطور الاقتصادي بين الأقطار

المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

الإسلامية والدول الأوروبية .

وعلى هذا الأساس فقد طرحت فكرة الأخذ بالمدخل التنموي الذي يرمي إلى إحداث تغييرات هيكلية من خلال تقسيم إسلامي للعمل ، أي تقسيم للعمل بين الدول الإسلامية يعتمد على قيام مراكز صناعية متخصصة ومتعددة تقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الأقاليم الإسلامية ، علاوة على إقامة سوق نقدية إقليمية أو اتحاد نقدي إسلامي .

لكن هذا المدخل بما يتضمنه من مقترحات تعرَّض للرفض من وجهة نظر اتجاه ثان تحت دعوى أنه لا يقدم جديداً ، فهو يعتمد على العديد من مقولات المداخل الليبرالية التقليدية ، ويكتفي بالتمني أو الحلم ، وأنه من الضروري النظر إلى التكامل من زاوية التنمية ، فالتنمية ليست مدخلاً أو حلاً للتكامل إلا بوجود نمط للتنمية يكون إسلامياً بمجموع أهدافه ووسائله ، بمعنى آخر ؛ إن مسألة التكامل الاقتصادي هي جزء من مسألة التنمية وليست بحد ذاتها حلاً لهذه المسألة .

من جهة أخرى ، فإن عملية التكامل بين الأقطار الإسلامية يجب أن تفيد من الدروس التي تقدمها نماذج التكامل الاقتصادي التي عرفها العالم المتقدم .

وتحفَّظ اتجاه ثالث في المناقشات على مقولة التنمية الإسلامية أو التكامل الإسلامي ، فلا توجد تنمية إسلامية أو غير إسلامية إلا فيما يتعلق بقيم وأهداف المشروع النهضوي ، أما التنمية والتكامل فهي صيغ وأشكال معروفة ، ولا يمكن استحداث ما هو جديد عنها تنظيمياً ومؤسسياً ، أي منقطع الصلة عنها ، بل لأن ضمان نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يستدعي معرفة هذه الصيغ والاستفادة منها . في هذا السياق تطرق أحد المشاركين إلى مقولة الاقتصاد الإسلامي حيث رفض وجود ما يسمى باقتصاد إسلامي ، وأكد وجود نظام إسلامي يشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع . وقد رد عليه مشارك آخر - يعبر ولا شك عن اتجاه بين المشاركين - بأنه إذا سلَّمنا بوجود نظام إسلامي فإنه لا بد من وجود اقتصاد إسلامي وعلم سياسة إسلامي .

غير أن مشاركاً ثالثاً شدد على عدم وجود نظرية اقتصادية إسلامية تُعنَى

بالتفاصيل . لكنَّ هناك أسساً وقواعد عامة . ولا بد من الكشف عنها ، والاجتهاد في توضيحها وصياغتها عبر النظر والعمل ، الفكر والممارسة معاً في ضوء متغيرات العصر مع الحرص على الاستقلال النظري والمنهجي .

ومثّل عدد من المشاركين اتجاهاً رابعاً في المناقشات ركز على نطاق التكامل الاقتصادي ومضمونه ، فلم يتطرق إلى موضوعات اقتصادية متخصصة أو إجراءات تنفيذية ، وإنما أكد أولوية العمل من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بحكم ما يربطها من صلات اللغة والجوار الجغرافي والتماثل البشري والاقتصادي ، إضافة إلى وجود جهود وآليات للتكامل الاقتصادي من الأقرب إلى التحقيق والنجاح تحريكها ودعم دورها كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يكون خطوة عل طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، ومرحلة لا غنى عنها لتحقيق الوحدة العربية التي تمهد للوحدة أو التضامن الإسلامي .

3 ـ تطرقت المناقشات إلى الأسباب التي تعرقل قيام التكامل بين الأقطار العربية أو الإسلامية ، وركز فريق كبير من المشاركين على غياب الإرادة الوطنية والقدرة على ضرب طوق التبعية ، فالاستقلال هو طريق التكامل والتنمية ، من هنا فإن الإمكانات الكبيرة للعالم الإسلامي لا تستغل ولا توظف لمصلحة شعوبه ، بسبب النظم السياسية القائمة والخلافات والصراعات التي تحكم علاقاتها ، وتجعلها تتعاون في مجال الأمن ولا تتعاون أو تسعى إلى التكامل لتحقيق الأمن الغذائي .

بينما ظهر رأي آخر يرى أن غياب الوحدة الفكرية لتطبيق شرع الله ، وراء تعثر قيام التكامل الاقتصادي ، وأن من المهم وحدة الفكر لحل كلِّ مشاكل التكامل الاقتصادي .

لكن الاختلاف حول أسباب تعثر التكامل الاقتصادي لم تمنع من اتفاق أغلب المتحدثين في هذه الجلسة على ضرورة البدء بالتكامل في مجال الزراعة لأن من لا يملك خبزه لا يملك حريته ، كما أن الأقطار العربية والإسلامية لديها الامكانات المادية (أرض ـ مياه ـ أموال) والخبرات اللازمة ، بل والتجارب الناجحة التي

تكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

4 ـ اكتسبت أطروحة البدء بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية أنصاراً جُدداً عند مناقشة موضوع السياسات النفطية في العالم الإسلامي والتحولات الدولية . فقد سيطر على المناقشات اتجاه يحذر من الانعكاسات السلبية للنظام الدولي إضافة إلى نتائج حرب الخليج على سوق النفط واحتمال انخفاض أسعاره ، علاوة على تآكل دور وفاعلية منظمة الأوبك ، وبالتالي فإن البحث عن وضع سياسة نفطية إسلامية أصبح مهمة على درجة كبيرة من الأهمية ، ولاسيما أن الدول الإسلامية مجتمعة تملك 72% من احتياطي العالم من النفط .

إن نقطة البدء في وضع سياسة نفطية إسلامية هي خلق نواة قوية متجانسة من الدول العربية العشر الأعضاء في منظمة « الأوبك » من خلال إعادة الحياة لاتفاقية المنظمة ، إن مثل هذه النواة يمكن أن تجمع حولها كلّ الدول النامية المصدرة للنفط لأنها تسيطر على 60% من الاحتياطي العالمي منذ نهاية عام 1990 م .

وفي هذا الإطار فقد دعا أحد المشاركين من زاوية سياسية إلى العمل على تطوير مواقف نفطية موحدة أو منسقة بين دول الأوبك على الرغم مما قد يطرأ على العلاقات السياسية بين هذه الدول من خلافات ، بعبارة أخرى عزل المصالح النفطية عن الخلافات السياسية .

في المقابل طُرح رأي يفضل البدء بالتنسيق بين الدول الإسلامية المصدِّرة للنفط ، من خلال قيام منظمة إسلامية ، لكن السؤال الذي طرحه أحد المشاركين هو أولوية التنسيق العربي بحيث يكون خطوةً للتنسيق بين الدول الإسلامية النفطية ، من جهة أخرى فإن معرفة طبيعة العلاقات بين الدول الإسلامية الأعضاء في « الأوبك » يساعد على تقدير مدى إمكانية قيام ونجاح منظمة للدول الإسلامية النفطية ، بصياغة أخرى هل اتسمت العلاقات بين الدول الإسلامية الأعضاء في الأوبك بالتعاون وعلى أسس إسلامية أم إنها علاقات تتم على أسس اقتصادية لا شأن لها بالإسلام فتتصارع عندما تتصادم المصالح وتستوجب الصراع .

5 ـ تطرقت المناقشات إلى بحث العلاقة بين السياسة والنفط ، والنفط

والتنمية ، من أكثر من زاوية ، الأولى هي نجاح الدول العربية في تأميم المصالح النفطية الغربية ورفع أسعار النفط ، والتوصل إلى اتفاقيات عادلة للتنقيب ، وتراجع أغلب الدول النفطية عن هذه المكاسب نتيجة أسباب سياسية دولية و إقليمية .

والزاوية الثانية هي وجود علاقة تأثير متبادل وارتهان بين النفط والسياسة الغربية تجاه المنطقة ومسار العلاقات بين العرب والغرب ، وقد برز اتجاه يرى أن النفط هو السبب المباشر للأزمات المعاصرة بل والحروب بين الطرفين ، لكن أحد المشاركين نظر للنفط كأداة لتفعيل فكرة تبادل المصالح بين العرب والغرب وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين ، وقد تساءل مشارك آخر عن إمكانية مبادلة النفط بالتكنولوجيا .

أما الزاوية الثالثة فقد دارت حول علاقة النفط والأموال النفطية بالتنمية بمعيار إسلامي واستغلال النفط من خلال تخصيص 20% ـ وهي زكاة الركاز ـ من دخل النفط لصندوق تنمية إسلامي .

6 ـ اجتهد المشاركون في تقديم عدد كبير من الأسئلة الهامة التي تتعلق بأوضاع الدول العربية النفطية بعد حرب الخليج ، ومدى الخسائر التي لحقت بالدول العربية ، خاصة الخليجية ، وما نسبة هذه الخسائر إلى الثراء الحقيقي لدول الخليج؟ وما مستقبل الأوبك والاتجاهات المتوقعة لكميات الإنتاج والأسعار ، وتأثير ما يجري في العالم والاتحاد السوفيتي على الانتاج والاستهلاك؟ وهل سيستمر الانخفاض في إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي؟ وهل سيصبح لكل جمهورية من الجمهوريات المنتجة للنفط حق استثمار وبيع النفط في الأسواق الخارجية؟

و إزاء كثرة وتداخل الأسئلة فقد طرحت فكرة عقد ندوة متخصصة في الموضوع تركز على التحولات الدولية والنفط ، والآثار الاقتصادية والسياسية لحرب الخليج على الدول العربية النفطية واحتمالات المستقبل مع العناية ببحث علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة والدول الأوروبية ، وكذلك علاقاتها بالدول العربية في ظل توقع استمرار الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينها .

المحور الرابع : الاجتماعي والثقافي

تناولت أربعة أبحاث هذا المحور ، وعالجت القيم الاجتماعية ـ الثقافية وتأثيراتها المستقبلية ، والتعليم والبحث العلمي في العالم الإسلامي ، والإعلام وتأثيره على البيئة الاجتماعية والهوية الثقافية .

1 ـ وقد دار نقاش واسع حول طبيعة ودور القيم في المجتمع ، هل هي معايير وضوابط وغايات أم هل إنها معطيات واقعية اجتماعية وسياسية ، وبالتالي تتعرض للتغيير والتحول من فترة إلى أخرى بحسب التغيير الحادث في المجتمع وانعكاساته على وعي الأفراد ؟ وقد ظهر اتجاه يرفض فكرة تغير القيم ، فالقيم ثابتة لا تتغير لأن المصدر والمرجع الأساسي للقيم بالنسبة إلى المسلم هو الإسلام وما يقرره الشرع ، وهي أمور راسخة لا تتغير تختلف عن الايديولوجية أو الاتجاه الأكثر عرضة للتغير .

غير أن أحد المشاركين أشار إلى أن إسناد القيم إلى الإسلام والشريعة يثير إشكالية : كيف يمكن قراءة الإسلام ؟ وما المعيار الذي تحدد به الرؤية أو التفسير لما هو صائب أو غير صائب ؟ وتساءل متداخل آخر : هل الدين هو المرجع الوحيد لبناء القيم أم هل إنه عامل رئيس ضمن عوامل أخرى ؟ لكن برز اتجاه قوي يرى أن النسق القيمي يرتبط بالإطار الحضاري ، ومن ثم فإنه يختلف من حضارة إلى أخرى ، وأن الإسلام هو أساس النسق القيمي للحضارة الإسلامية .

2 ـ دعا بعض المتداخلين إلى ضرورة التمييز بين القيم والأخلاق ، والقيم والمثل الأعلى الصائب ، إضافة إلى دراسة مبحث القيم في العلوم الاجتماعية والفلسفة ، لكن برز اتجاه قوي يدعو إلى الربط بين القيم والإسلام ، وأن الوسطية في الإسلام هي زاوية النظر إلى قيم الإسلام ، وأن القيم هي روح سارٍ في كلّ مباحث العلم وحياة المجتمع الإسلامي ، فهي متضمَّنة في كلّ شيء وبديهية لا تنفصل عن المعرفة والحياة ، لذلك لم تخصص الفلسفة الإسلامية مبحثاً مستقلاً للقيم غير أن أحد المشاركين تحفَّظ على هذه النظرة ، وأكد أن نظرية القيم مستمدة من نظرية المعرفة في الإسلام ، وبالتالي ليس صحيحاً أن الفلسفة الإسلامية لم تتعرض لنظرية القيم . من

جهة أخرى فإن نظرية القيم مبدأً ومنهجاً وغاية جاءت واضحة محددة في القرآن الكريم ، وهي في جملة الأوامر والنواهي القرآنية والصفات التي وصف بها الله تعالى بها نفسه من عدل وخير سلام .

3 ـ أثيرت قضية تغيير القيم ، وضوابط عملية التغيير ومنهجه ، حيث تنتشر مقاربتان متمايزتان لقضايا القيم والعادات والأعراف الاجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامي بوجه خاص ، الأولى تقوم على التدخل والاصطدام القسري ، وقد تعثرت نماذج تطبيق هذا الأسلوب ، بينما تقوم المقاربة الثانية على الفهم والعمل من خلال منظومة المجتمع والقيم السائدة وضمن رموزها وبطرق الإقناع وتدرج المراحل .

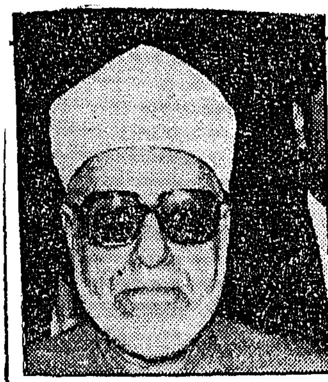
ونوه أحد المشاركين إلى ما تقدمه الجماعات الإسلامية على مستوى الفكر والسلوك من تجارب ونماذج لتغيير قيم المنتمين إليها ، وأشار إلى أن أسباب نجاح عمليات التغيير داخل هذه الجماعات ترجع إلى استعداد لدى الأفراد لتقبل نوع معين من القيم ، وعدم تعارض هذه القيم مع الثقافة السائدة في المجتمع ، فضلاً عن وضوح العلاقة بين الوسيلة والهدف ، وهالة الاحترام والتقديس المحيطة بهذه الأهداف .

على مستوى آخر بلورت المناقشات اتفاقاً عاماً حول تدخل عناصر ووسائل عديدة في تكوين قيم وسلوك الأفراد من تعليم وأسرة وأصدقاء ووسائل الإعلام ، إضافة إلى المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، في هذا الصدد قدم أحد المشاركين مجموعة من التساؤلات حول آليات تغيير القيم في المجتمع وعلاقتها بالإطار السياسي ، ومعايير النجاح في إحداث التغيير ، ووضع القيم والثقافات الفرعية لبعض الجماعات التي لها أطر مرجعية مختلفة من ناحية الدين ، أو بعبارة أخرى هل النظام القيمي السائد يتسع ويراعي القيم والعادات لبعض الأقليات ، خاصة من غير المسلمين؟ وقد أجاب أحد المشاركين على السؤال الأخير من خلال طرح الإسلام كحضارة لا كمجرد دين ، ومن ثم فهو يسع كلَّ أبناء هذه الحضارة ، كما أن الإسلام هو الدين عند الله أو بتعبيره الطبعة الختامية للرسالات السماوية .

4 ـ ظهر خلاف حول تكييف القيم الحالية لدى الناس في العالم الإسلامي بوصفها

المصدر : المساء
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

تطبيق الشريعة . ليس بالشعارات



بقلم فضيلة الإمام الأكبر
الشيخ جاد الحق على جاد الحق

تطبيق الشريعة فى حقيقته يعنى تنفيذ ماجاء به الدين من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وتنظيمات أخرى . ولكنه أخذ أخيراً مفهوما آخر هو تنفيذ العقوبات التى جاء بها الدين وبخاصة فى الحدود على الجرائم المعروفة ، وإلغاء النظام الربوى فى المعاملات المالية .

وتطبيق الشريعة تطبيقا كاملا هو ماسارت عليه الامة الاسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومابعده من العهود ، وكان الحكام والمحكومون حريصين على ذلك متعاونين عليه ، حيث لا يوجد نظام أحسن منه لسياسة الدولة ، وقد أنتج خيرا كثيرا فى كل القطاعات ، وقبست منه الدول الاخرى .

وبعد أن ظهرت التشريعات الوضعية فى البلاد الاوروبية التى أخذ كثير منها من الفقه الاسلامى ، وفى ظل الفصل بين الدين والدولة نهضت تلك البلاد بعد أن ظلت قرونا طويلة ترسف فى قيود الجهل والضلال ، وحققت إنجازات كبيرة بهرت العالم الاسلامى الذى كان قد غفا أوتشاغل أوتراخى فترة ركدت فيها روح التقدم ومتابعة التطور ، لسبب أو لآخر لامجال لتفصيله ، فتفتح المسلمون أعينهم على هذه الحضارة المادية الجديدة ، الذين بدأوا يتشربون مبادئها طوعا واختيارا كنوع من الاعجاب ، أوكرها وإرغاما بفعل الاستعمار ، فبعدوا فى سلوكهم الى حد ما عن مبادىء دينهم ، وقامت صيحات المصلحين تحذر من هذه التبعية لغير الاسلام . لانها ستجر المسلمين الى الدوران فى فلك القوى الاجنبية الحاقدة على الاسلام . وستجعلهم دائما فى مؤخرة الدول بعد أن كانوا هم السادة لمن يتحكمون الآن فى مصائرهم . وكانت هذه الصيحات تجديدا لوعد الله سبحانه لسيدنا آدم ، أوتنبيها لوجوب تنفيذ أمره ، فالله اذا وعد فوعده الحق ، واذا شرع فشرعه يستهدف الخير والمصلحة فى المعاش والمعاد ، « فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى . ومن اعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا . ونحشره يوم القيامة أعمى » .

وكان من آثار هذه الصيحات اتجاه بعض الدول الاسلامية الى صياغة دساتيرها المقتبسة من الغرب ، صياغة جديدة تقارب إن لم تطابق دستور الاسلام وماتفرع عنه من تشريعات .

وعلماء الازهر كانوا فى مقدمة المنادين بالعودة الكاملة الى الشريعة الاسلامية ، وجهودهم فى ذلك معروفة ، لم يتركوا قناة شرعية - دستورية - إلا وأتوا واجبهم من خلالها ، وليس المجال مجال حصر هذه الجهود ، فلنورد هنا أنموذجين ، أحدهما لشيخ الازهر ، والثانى لاحد علمائه فى السلطة التشريعية فى مجلس الشعب المصرى . وفيهما بيان لكفالة الاسلام للنهوض الشامل بالامة ، ورد على الاصوات المعارضة لتطبيق الشريعة أصلا ، أوللشروع الفورى للتطبيق .

● تحت عنوان « تعالوا الى كلمة سواء » أصدرت بيانا نشرته الصحف فى حينه هذا نصه :

أثار موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية حوارا ارتفع صوته وعلا صراخه ، حتى جاز أن نسميه جدلا خرج عن الجادة وانحرف عن الهدف ، فصار قضية ساخنة مثيرة ، تتصارع حولها الاقلام وتجرى بها أنهار الصحف ، وبرز فى هذه الجولة حول الشريعة - ولاأقول عليها - من اخترعوا ألقابا ومسميات دخلوا بها على الناس حتى يصيخوا السمع لما يقولون ، أوليقرأوا مايكتبون .

فهذا كاتب اسلامى ، وذاك مفكر اسلامى ، مسوغات ورخص اخترعوها لانفسهم حتى يبيعوا مايخترعون من فكر وأوهام باسم الاسلام ، إحياء للجدل حول العلمانية والاسلام ، وهل الاسلام دين ودولة ، أو أنه دين فرض لعبادة الله ولاشأن له بحياة عباد الله على هذه الارض ، وخلط وبعد عن استيعاب أصول الاسلام وفروعه ومقاصده ، ودوامات من الفكر يتوه فيها الحكماء والعلماء .

العودة الى الذات

فما بالنا بهذا الجيل الذى انتبه بعد الى العودة الى الذات - ذات المسلمين ومقدساتهم وليس [illegible] الاسلام [illegible]
الاسلام فى [illegible] الاسلام فى [illegible] على العلم [illegible]
الاسلام فى عرضه على الروابط [illegible] الاجتماعى : الاسلام

فى تربيته للفرد وللجماعة الاسلامية ، الاسلام فى حرصه على السلام الاجتماعى والالفة بين طوائف الشعوب والامة ، فلا تفرقة بسبب اللون أوالفقر أو الغنى ، ولا اضطهاد بسبب الدين ، الاسلام الذى حرم الغش فى العقود وحمى من لا يحسن التعاقد ، الاسلام الذى حث على عمارة الارض وإشاعة الحياة والامن والامان ، الاسلام الذى جاء بفروض محدودة لا تقبل الاجتهاد فى صلة الانسان المسلم بالله ، كما بين الحلال والحرام فى التعامل فى الحياة الاجتماعية بين بنى الانسان « وقد فصل لكم ماحرم عليكم » لانه اقل بكثير مما أحل ، وقال : « وأحل لكم ماوراء ذلكم » . الاسلام السماحة والتسامح ، الاسلام لنظافة المخبر والمظهر .

هل الاسلام – وهو كما جاء فى القرآن الكريم وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم – نختلف كل هذا الاختلاف حوله ونتجادل ؟ لا بقصد الفهم وإنما فى لجاجة وغلظة ، ونمطر الاسلام وشريعته وابلا من السخط وكثيرا من النقد ، دون أن نستوعب هذه الشريعة بل حتى دون أن نفقه ما قرأنا « وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وماهو من الكتاب ، ويقولون هو من عند الله وماهو من عند الله ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » .

جـدل صـــارخ

هذا الجدل الصارخ الذى انعزل عن الطريق الحق عندما نحا بالقضية – قضية تطبيق الشريعة الاسلامية – الى سبيل من الصد عن سبيل الله وعن الاستقامة ، الى تحريف متعمد للمفاهيم والقيم الاسلامية ، حتى لقد بلغ ببعض الكتاب أو المتحاورين التجاوز الـــى ان قال : إن حدود الاسلام وأحكامه شرعت لتعقيد الاسلام ، وقد تجاوزته الحياة الحاضرة بمعضلاتها وحضارتها .

ولقد اشتجر الكاتبون فيما اذا كان تطبيق الشريعة فورا وبالمسيرات والمظاهرات ، أو انه ينبغى أن يتم فى تريث وعلى مهل ودون عنف .

وماكان الاسلام بالمظاهرات والمسيرات ، وماكان تطبيق شريعة الاسلام بالشعارات التى تلصق على المركبات ، أوماكانت أحكام الاسلام موقوتة بعصر النبوة والخلفاء الراشدين ، رضوان الله عليهم ، وانما هو الاسلام عقيدة وشريعة ، ودين ودنيا لكل العصور ، مابقى المسلمون قانتين لله ، حافظين لحرمات الله يتلون كتابه و يعملون به

حين بدأ مجلس الشعب فى دور سابق بحث « تنقية » القوانين القائمة ، لرفع مايكون منها مخالفا للشريعة ، وحين

صرف أعضاؤه أو المتعاونون معهم من العلماء – علماء الشريعة والقانون – الوقت والجهد ، وأنفقت الأموال فى هذا الصدد ، لم يكن ذلك مظاهرة أومسيرة ، وانما كان عملا جادا انتهى الى نتاج طيب ، ارتضاه المخلصون لهذا الشعب ، الحريصون على استقلاله وذاته وعلى مستقبله ، كرائد وقائد لهذه الامة العربية والاسلامية .

فإذا تأخر الاجراء الدستورى أو تباطأ فإن ذلك على أى حال مسئولية « مجلس الشعب » الذى انتخبه الشعب لولاية هذه السلطة ، يسائله الشعب حين يعود إليه عاجلا أو آجلا . ولا تكون المساءلة بهذه الطرق المعيبة ، التى قد تودى بسمعة البلاد واستقرارها وأمنها . ولايكون الرد على المطالبة الفورية لتطبيق الشريعة بهذه المقالات وذلك الجدل الذى أشبه الصراخ ونعت الشريعة بعدم الصلاحية للتطبيق ، وفقه فقهائها بأنه صار رثا باليا لاحياة فيه ولا يصلح لهذا الزمان ولحكم هذه الحضارة .

مشـــاعر المســـلمين

إن هؤلاء الذين علا صوتهم وارتفع صرير أقلامهم قد أساءوا الى مايطلبونه حين يمسون مشاعر المسلمين فى أقدس مايهمهم ، وأهاجوا كوامن نفوسهم ، حين يطلق هؤلاء القول على عواهنه ، لا يرعون فى الله إلا ولا ذمة ، ولا للوطن وللمواطنين حرمة ولا كرامة .

جراحات السنان لها التئام .. ولا يلتأم ماجرح اللسان .

نعم « تعالوا الى كلمة سواء » اجعلوا حديثكم الى هذا الشعب ومن ورائه الامة العربية والاسلامية فى حتمية التطبيق للشريعة الاسلامية فورا ، أو أن الامر يحتاج إلى تريث .. وضحوا فى أقوالكم التبرير لما تقولون ، دون أن تطعنوا الشريعة ذاتها ، أو تسيئوا الى السلف الصالح الذين بذلوا فى سبيل التأصيل والتفريع جهدا يذكر ويشكر ويحتذى .

وقد تكون تلك الطعون التى سالت بها أنهر الصحف والمجلات منذ ثارت هذه القضية ، عن سوء قصد كما قد تكون عن قصور فى الفهم والتحصيل ، وكلا الامرين معيب ، وقد قيل قديما :

الناس أعداء ماجهلوا .

قولوا للناس : لا نريد الربا ، ولكن نريد قبل أن نقرر إلغاء التعامل بالربا تحديده فى المعاملات الجارية وإيجاد البديل له ، حتى لا تضطرب أمورنا الاقتصادية المتشابكة مع غيرنا وأن نكون بادين فى القول الرشيد

قولوا للناس إن من تطبيقات الشريعة استقامة السلوك

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

فض الاشتباك مع الحالة الإسلامية



بقلم
فهمي هويدي

كل من له علاقة بالشأن الاسلامي في العالم العربي ظل طيلة الايام العشرة الماضية هدفا لاستجواب مستمر من جانب الصحفيين والدبلوماسيين الغربيين حول موضوع واحد هو : الحالة الاسلامية في العالم العربي باحتمالاتها وتصوراتها وامكانية تكرارها لتجربة الثورة الاسلامية في ايران و...و...الخ.

على الاقل فهذا ما حدث معي، حتى كان علي ان اجيب عن ذات الاسئلة عدة مرات في اليوم الواحد واعترف بأنه كان لدي ما يمكن ان اقوله بالنسبة للحاضر، لكنني كنت اجد عنتا شديدا وحرجا اشد في الاجابة عن الاسئلة التي تعلقت بالمستقبل، الذي بدا لي - ولا يزال - محاطا بعلامات استفهام كثيرة، ولم تكن حيرتي في صدده اقل من حيرة اولئك السائلين الغربيين، بل ازعم ان قلقي من هذه الزاوية كان اكبر. فالأمر بالنسبة لهم، في احسن فروضه، هو بحث في مشكلة او تحر لمصلحة، أما بالنسبة لي ولأمثالي، فنحن ان لم نكن اصحاب المشكلة فنحن طرف اساسي فيها.

هل بيننا من يستطيع ان يقدم اجابة موضوعية وشافية عن ذلك التساؤل الملح حول مستقبل الحالة الاسلامية في العالم العربي؟

ازعم ان احدا من الباحثين العرب، ولا حتى السياسيين، يملك تلك الاجابة، ببساطة لانها لن تتوافر الا اذا كانت هناك قاعدة واضحة للتعامل مع المسألة، وصياغة مستقرة لعلاقة الحالة الاسلامية بعموم الحالة السياسية. وفي حدود علمي فانه لا القاعدة واضحة ولا الصياغة مستقرة ولكن مؤشرات الاثنين ما زالت تتذبذب بين السلب والايجاب، على نحو لم يعد يبرر تعليقه واستمراره.

قلت لمندوب الاذاعة البريطانية الذي اجرى معي حوارا هاتفيا من لندن: كل ما اعرفه ان هذه الحالة الاسلامية تمثل الآن حقيقة مهمة في العالم العربي، وان هذه الحقيقة تكبر يوما بعد يوم لاسباب يطول شرحها.

قلت ايضا ان كثيرين من المحللين الغربيين اخطأوا في قراءة ظاهرة الاحياء الاسلامي في العالم العربي المستمرة منذ عقود، فالحقوها بالثورة الايرانية، ومن ثم فقد توقعوا انحسارها بعد وفاة آية الله الخميني في سنة ١٩٨٩، ولكن كل المؤشرات اللاحقة اثبتت تهافت ذلك التقدير وعقمه، الامر الذي اصبح يستوجب اعادة قراءة وتقييم الظاهرة، ومن ثم التعامل معها، على اساس جديد.

الامريكيون فهموها!

واحسب ان تلك الدعوة تسري بحق بعض النخب العربية بأكثر من سريانها بحق الباحثين الغربيين الذين يلاحقوننا لفهم ما جرى والتحسب لما سيجري.

واذهب الى ان ما حدث في الجزائر يجدد الدعوة الى فتح ملف الحالة

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

الاسلامية واسلوب التعامل معها، حتى تحسم تلك القضية المعلقة بصورة تحقق مصالح الامة وتحمي مكتسباتها، وتوفر لها حظا اكبر من العافية في الحاضر والأمل في المستقبل.

واذا لم يكن بوسعنا الآن ان نحصر دروس الحدث الجزائري، لأن القصة لم تتم فصولا، الا ان ملف الحالة الاسلامية يفرض نفسه كأولوية جديرة بالتحقيق والاعتبار. وازعم في هذا الصدد انه ما لم يتم الاتفاق حول منهج ايجابي للتعامل مع تلك الحالة، فان عالمنا العربي سيظل يعاني من تأثير التوتر والقلق، والتوجس من المستقبل.

ولئن وافق اهل السياسة العرب وغيرهم على المشاركة في حوار حول اقرار السلام مع اسرائيل، وادخالها في نسيج المنطقة من خلال المفاوضات متعددة الاطراف، فاحسب اننا لا نرتكب خطأ او نجترئ بأكثر من اللازم، ان دعونا الى حوار مماثل «متعدد الاطراف» لفض الاشتباك مع الحالة الاسلامية، وادخالها في النسيج السياسي للواقع العربي. ومعذرة لتلك المقابلة بين الاسرائيليين والاسلاميين، لكنها مما اقتضاه واقع الحال ومن غرائب الزمن العربي، الذي وجدنا في ظله شرائح من بني جلدتنا على استعداد لقبول التعايش مع الاسرائيليين، بينما ترفض إلقاء السلاح في الحرب الاهلية المعلنة بينها وبين فصائل الاسلاميين!

ولست اقول ان اولئك الاسلاميين الذين كثيرا ما يشار اليهم بكلمة الاصوليين، هم من الابرياء المجني عليهم دائما. لكننا نقاتل منذ سنوات فقط لنثبت انهم كغيرهم من البشر، فيهم الاسوياء والمنحرفون، والمعتدلون والمتطرفون، والابرار والفجار. ومن عجب ان رسالتنا هذه لم تصل الى كثيرين ممن ينتمون الى شرائح النخبة العربية، إما لانهم صموا آذانهم عنها فلم يسمعوها، او لانهم سمعوها ورفضوا تصديقها. لكن اعجب من ذلك اننا وجدنا المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الامريكية، مارجريت تاتويلر، تقول ما عجز اصحابنا هؤلاء عن فهمه، في بيان قرأته على الصحفيين يوم الثالث عشر من يناير (كانون الثاني) الحالي، اعلن وجهة النظر الامريكية في موضوع «الاصولية» الاسلامية، ومما ذكرته في هذا الصدد انه «من المهم جداً الابتعاد عن التعميم في موضوع معقد كهذا، حيث استعملت عبارة الاصولية الاسلامية باشكال مختلفة، واستخدمها اشخاص مختلفون ايضا. وهي تشمل انواعا مختلفة من المفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية، وليست شيئا واحدا، ولكن ما ينطبق على مجتمع قد يختلف مع ما هو حاصل في مجتمع آخر».

يقينا، فاننا كنا في غنى عن الاستشهاد بما قالته الناطقة باسم الخارجية الامريكية، لكننا حرصنا على اثبات كلامها هنا لندلل على المفارقة من ناحية، ولربما اقتنع اصحابنا وصدقوا، من ناحية ثانية، ان الحالة الاسلامية ليست شيئا واحدا، ولكن «الفرز» مهم في التعامل معها وحسن قراءتها، خصوصا ان الشهادة الامريكية عندهم معتبرة ومعتمدة، ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها!

طريقا السلامة والندامة

لسنا بحاجة الى جهد كبير لكي ندرك ان ثمة مدرستين تتنازعان اسلوب التعامل مع الحالة الاسلامية في العالم العربي، احداهما تتبنى موقف القمع والمصادرة،

بدعوى ان «الاصوليين» في مجموعهم يعانون من «عاهات» فكرية وخلقية لا سبيل الى اصلاحها. ومن ثم فالحل الأمثل هو قطع الطريق عليهم، باقدار وصياغات متفاوتة، لتجنب شرورهم واخطارهم.

وعند هؤلاء فان الاسلاميين ينبغي ان يستثنوا من اطار التعددية السياسية، في حالة الاخذ بها وتطبيقها. حتى تطوع بعض المنظرين وابتكروا لنا مصطلحا يعبر عن ذلك الموقف، واطلقوا عليه «ديمقراطية الاستثناءات»، ادعوا في ظله ان الديمقراطية لا ينبغي ان تشمل الجميع، ولكن تستثنى منها الفئات التي تهدد الديمقراطية، التي تتمثل اساسا في اولئك «الاشرار» الذين يسمون بالاصوليين!

على ذلك فلا بأس من قيام احزاب لليبراليين والشيوعيين والقوميين والخضر، وكل من هب ودب من اصحاب الملل والنحل السياسية، بحسبان ان هؤلاء لا يهددون الديمقراطية ولا يخشى منهم على مكتسبات الامة، اما الاصوليون الاسلاميون فينبغي ان توصد الابواب في وجوههم ويستثنوا من القبول والاجازة، لا لشيء الا لتعزيز حماية المسيرة الديمقراطية.

المدرسة الثانية تتبنى موقفا مغايرا، ينطلق من الاقتناع بأن الاسلاميين ليسوا صنفا فريدا من البشر يتمتعون بصفات شريرة ولازمة، ولكنهم لا يعدمون بعض العقلاء والاسوياء، الذين يمكن التعامل معهم، ومن ثم يطمان الى مشاركتهم في الحياة السياسية. ولا بأس من مساواتهم في الحقوق السياسية بالقوميين والشيوعيين واحزاب الخضر!

ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان المدرسة الاولى هي صاحبة النفوذ الاكبر في الواقع العربي، الذي تنص دساتير بعض اقطاره على أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام، وان الشريعة هي المصدر الاساسي للقوانين!

أما المدرسة الثانية فاننا نجد لها انصارا خارج العالم العربي (!؟) بالاخص في كل من باكستان وماليزيا.

واذا كان لنا ان نتصارح ونتعلم من الحدث الجزائري، فينبغي ان نقرر بأن نهج المدرسة الاولى بالذات هو الاحوج الى المراجعة واعادة النظر، لان التهديد الحقيقي للديمقراطية يكمن في حذف الحالة الاسلامية من الخريطة السياسية وليس باعتمادها ضمن تلك الخريطة.

واذا اتفقنا على ان وجود تلك الحالة في المجتمع الاسلامي ليس شذوذا في ذاته، باعتبار طبيعة الانتماء العقيدي لذلك المجتمع، فان الشذوذ يكون في إنكارها وتركها لتنمو وتتشكل في العراء، بعيدا عن النور وخارج الشرعية، الأمر الذي يسرب اليها الآفات التي قد تشكل - بالتراكم - ذلك التهديد الذي يخشى منه على الديمقراطية. وطالما ان هناك دستورا وقانونا، ومبادئ معروفة للممارسة الديمقراطية، تبدأ بالخضوع لراي الاغلبية وتنتهي بتداول السلطة، فان كل جماعة سياسية تعلن قبولها والتزامها بمقتضى ذلك كله، ينبغي ان يقر حقها في المشاركة في الحياة السياسية.

ان المشكلة تبدو احيانا، في اقطار عدة، وكأن الحالة الاسلامية هي وحدها التي تطالب بالالتزام بقواعد التعددية ومبادئ الممارسة الديمقراطية، لاننا نكتشف في التطبيق ان النخب صاحبة القرار هي التي ترفض تلك القواعد والمبادئ، وتسعى للالتفاف حولها، محاولة «تفصيل» ديمقراطية حداثية حسب القد والقياس. الا ترون ان المشكلة اعقد واعمق من ان تنسب الى الحالة الاسلامية وحدها، وان هناك عناصر اساسية في التربة العربية ذاتها تحتاج الى علاج جذري، لكي نطمئن الى المستقبل ونتفاءل به؟

ان فض الاشتباك مع الديمقراطية هو المقدمة الحقيقية لفض الاشتباك المنشود مع الحالة الاسلامية.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

في أي عصور الإسلام نعيش؟

هل نحن حقا نعيش العصر الذهبي للاسلام؟

حول هذا الموضوع ثارت مناقشة على صفحات «المجلة» بين اثنين على الاقل من القراء، احدهما هو الأخ يحيى الكفري المقيم بجنيف، الذي قال في رسالة نشرتها له المجلة في عددها رقم (٦١٠) اننا نشهد في زماننا حفاوة بالغة بالاسلام، عدد بعض مظاهرها، وانتهى من ذلك الى تقرير ان « هذا هو العصر الذهبي للاسلام».

وكان قارىء «المجلة» بخطابه ذاك يعلق على بعض ما اكتب، معتبرا انه يكتسي بمسحة من التشاؤم، وانه دائم التركيز على جروح واوجاع الامة.

لاحقا نشرت «المجلة» رسالة اخرى بالعدد ٦١٧ لقارىء يقيم في اسطنبول، هو الاستاذ احمد المدينة، رد فيها على الكفري بكلام فيه خليط من المرارة والسخرية قال فيه: «اننا لانعيش العصر الذهبي للاسلام فقط وانما العصر الماسي ايضا فقد حررنا القدس وخلصنا المسجد الاقصى من انياب المعتدين، وجيوشنا الآن على أبواب الأندلس لاعادة أمجاد أجدادنا الفاتحين. وقد طبقنا جميع قوانين الدين الحنيف ورفضنا المظالم وأدينا الحقوق لأصحابها»!.

ولانني طرف في الموضوع، فقد بدا وكانني الوحيد الذي لم أتكلم في الحوار المثار الذي تلقيت في صدده آراء أخرى لم يقدر لها أن تصل الى المجلة في لندن، وانما بعثت الي مباشرة في القاهرة. وقد وجدت في مجمل الكتابات التي نشرت أو لم تنشر بعضا من الجوانب التي تحتاج الى ايضاح، بعضها يتعلق بشخصي وما اكتب في هذا المكان أو غيره، وبعضها - وهو الأهم - ينصب على الحالة الاسلامية الراهنة، التي وصفت في الرسالة المنشورة بانها «عصر ذهبي». وقد تخيرت هذين الموضوعين دون غيرهما لأن لدي كلاما في كل منهما. تمنيت ان أبثه منذ زمن، ولكن الأحداث المتلاحقة كانت تفرض نفسها باستمرار على ترتيب أولويات التناول، الامر الذي أدى الى ترحيل ذلك الذي تمنيت ارساله اسبوعا بعد اسبوع. وشهرا بعد شهر. حتى نشرت المجلة الرسالتين فوجدتها فرصة لاستخراج بعض ما حبسته ورحلته واحتفظت به - مع غيره - على أرفف الاعماق وفي خزائن الذاكرة.

لنبدأ بالموضوع الاول الادنى

فلعلي اتفق مع ماقاله الأخ الكفري في انني أحاول وضع يدي - قدر المستطاع - على الجروح الظاهرة والكامنة في الجسم العربي والاسلامي. لكنني اختلف معه فى تفسيره لهذا المسلك، الذي اعتبره هو من قبيل الضغط على المواجع وجلد الذات، بينما لم يلاحظ أن عافية أي جسم لا تتحقق الا اذا عولج ذلك الجسم من آفاته وعلله. واذا جاز ذلك الافتراض البسيط بحق الفرد فهو أشد جوازا بالنسبة لجسم الامة، التي أحسبها - بعد الذي وصلت اليه - احوج الى من يشخص أمراضها ويستنفر أهل القرار وأهل النظر الى استنقاذها، باكثر من حاجتها الى من يهدهدها ويطيب خاطرها بكلمات حلوة وانطباعات وردية.

وصاحب الرسالة المنشورة انتقدني انطلاقا من تفسير واحد لموقفي. ونسب الي انني أسبب له بعضا من الكآبة والحزن يؤرقه احيانا ويفسد عليه منامه، على حد تعبيره وتلك نتيجة مؤسفة مافي ذلك شك، لكنني أفضل ان يظل ضمير المرء مؤرقا وباله مشغولا بحقيقة وضعه ومشكلاته، على أن ينام ملء جفنيه متوهما انه بخير، وان «كله تمام»، في حين أن العلل تسري في كيانه وتهدد مختلف مقومات الحركة أو العافية في جسمه. ذلك أنه في الحالة الأولى سيصبح واعيا بالخطر وربما استطاع رده واستئصال شأفته في الوقت المناسب، أما في الحالة الثانية فانه قد ينام هادىء البال حقا، ولكنه سيظل في غفلة عن مأساته، ولن يتمكن بأي حال من تجنب مصيره المفجع!

وعند كثيرين، وانا منهم، فالكتابة موقف والرأي مسؤولية، وصاحب القلم الذي يوظف منبر الرأي في دغدغة مشاعر القراء، أو في سرد قصص الغرائب والنوادر والطرائف هو أقرب الى الحكائين منه الى أهل الرأي. ومن أسف أن أصحاب تلك المدرسة يتزايد عددهم في الصحافة العربية. حيث أصبح البعض يؤثرون السلامة، ويفضلون السياحة في عالم التسلية والترويح أو في عالم الفكر والثقافة الانسانية، بدلا من الالتزام بالمواقف والاشتباك مع الآخرين. خصوصا وان ذلك المسلك الأخير له ثمنه الذي قد لايتمناه الكاتب لنفسه وقد لايحتمله.

ورغم ان الترويح والتثقيف من الاهداف المشروعة في مهنة الصحافة، الا أنني أحسب ان لها مكانا آخر غير مساحة الرأي. وأحسبها تاتي في مرتبة تالية للموقف، الذي يفترض فيه الانحياز المستمر الى صف القيم والاهداف العليا التي يقوم عليها المجتمع. بل اذهب الى اننا في العالم العربي بوجه أخص - وحاله كما تعرفون - نمارس ترفا فكريا بل نرتكب خطيئة لاتغتفر في حق الحاضر والمستقبل،

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

اذا ما انصرفنا ككتاب عن هموم الأمة وعللها وأحزانها، وانشغلنا بسرد الحكايات والنوادر واللطائف للناس، الأمر الذي يعد نوعا من الالهاء وربما التخدير الذي يفسد باكثر مما يصلح.

وقد كان استاذنا أحمد بهاء الدين - عافاه الله - يقول لنا دائما ان الكاتب الشريف هو جندي واقف على ثغره، وان الزاوية التي يكتبها ينبغي ان تؤدي وظيفة «الرصاصة» التي تنطلق تباعا نحو أهداف محددة لتصد مختلف الشرور التي تحيق بالمجتمع وتهدد نضارته وحلمه.

واستاذنا الدكتور زكي نجيب محمود له عبارة صائبة سمعتها منه أكثر من مرة، يقول فيها ان الكاتب الحقيقي هو الناقد والمبصر، والكلمة مالم تكن ناقدة بمعنى منيرة وهادية فقدت وظيفتها. ومن ثم فالكتابة المسؤولة هي تلك التي لاتكف عن التنبيه الى النقائص لتقرب الناس دائما من المثل الأعلى.

طبقا لهذا المذهب فان عين الكاتب الملتزم ينبغي ان تظل معلقة دائما بالاكمل والافضل وبطموح الأمة وغاياتها السامية. الأمر الذي يؤثر بالضرورة على نظرته الى الواقع ومنهجه في التعامل معه. لأنه اذا اختار ان يؤدي تلك الرسالة. فان تعلقه بالافضل والأدنى سيجعله على الدوام قليل الرضا وكثير النقد والمؤاخذة. ولذا فانه يظل ابدا مصدرا للازعاج، وعلى علاقة متوترة مع كل الذين قنعوا بالواقع أو صنعوه، وعاشوا بلا حلم في غد أفضل، حيث يحقق الحاضر لهم مايريدون.

والأمر بالنسبة لي ليس فقط التزاما بقيم مدرسة ومذهب في مهنة الصحافة والكتابة التي انتمي اليها منذ اكثر من ثلاثين عاما، ولكنه قبل ذلك وبعده التزام له جذوره العقيدية وثيقة الصلة بمنهج الاسلام في التقويم والاصلاح، وبقيم التكليف والاستخلاف التي تغرس في وعي المسلم، وتحمله مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل في موقعه وقدر استطاعته.

من هذه الزاوية، فالكلمة تكون في موضعها الحق، ومؤدية لوظيفتها الأصلية اذا ماكانت امرة بالمعروف وناهية عن المنكر. والذين يتحركون بهدي من ذلك الالتزام يجدون أنفسهم تلقائيا ودائما ضمن كتيبة المستنفرين لتقويم كل عوج وتصحيح كل غلط ورد كل عسف أو ظلم، بادب الاسلام وخلقه بطبيعة الحال.

لهذه الاسباب كلها، أرجو أن يعذرني الأخ يحيى الكفرى أن شغلت نفسي بالنصف الفارغ من الكوب وليس بالنصف الملآن الذي جذب انتباهه وانعش فؤاده. والسبب في ذلك انني لست قانعا بذلك القدر الملآن من الكوب، وانما اطمح واجاهد مع غيري ممن يقاتلون بسلاح الكلمة لكي يمتلىء الكوب عن آخره، ويصبح مصدرا لارتواء الجميع وتجسيدا لأشواق الجميع.

وإذا كان الذي اكتبه [illegible] الهمسة ويستفز الضمير الغيور ويؤرق أهل الحس السليم، فاحسبه بذلك يحقق مراده، لكنه اذا أصاب قارئه باليأس والاحباط فانه عندئذ يكون قد فشل في بلوغ غايته، وأتمنى أن يكون الأخ الكفري من الفريق الأول وليس الثاني.

■ [illegible]

ناتي الآن الى الشق الأهم وبيت القصيد في هذا الخطاب، وهو المتعلق بمقولة العصر الذهبي للاسلام.

واحسب ان المصارحة هنا واجبة، ولنبدأها بتحديد المقصود بالعصر الذهبي للاسلام لأننا اذا اتفقنا على تعريف أو معيار واضح في هذه النقطة سهل علينا بعد ذلك ان نقيس أي عصر من عصور المسلمين بما في ذلك عصرنا الذي نعيشه بل اذهب الى اننا في زماننا هذا على وجه الخصوص احوج مانكون الى الاتفاق على ذلك المعيار لأن حالة التدين الشائعة والمتنامية في مختلف أنحاء العالم الاسلامي قد تعطي انطباعا مغلوطا بشأن تقييم الحالة الاسلامية استنادا الى المعيار الكمي وليس النوعي.

وهو نوع من الاجتهاد لانريد له ان ينطلق بغير حساب بناء على رؤى ذاتية وانطباعات شخصية. وانما ندعو الى الاتفاق على أصول تضبط ذلك الاجتهاد سواء لكي نتعرف على الحقيقة أو لكي نصل الى بر الأمان الذي ننشده.

فالذين يقيسون الامر بمدى اقبال الناس على المساجد وتزاحمهم على أداء العمرة وتضخم اعدادهم في مواسم الحج قد يرون في المؤشرات الراهنة مايرضيهم، ويطمئنهم الى أن الاسلام بخير وان أمة محمد عليه الصلاة والسلام سائرة بخطى حثيثة الى الأمام.

والذين يهتمون بالحجاب والنقاب ربما يعتبرون في مضاعفة اعداد المحجبات واتساع نطاق المنقبات دليلا كافيا على نجاح العمل الاسلامي.

والذين يعنون بمكافحة البدع وتطهير عقائد الناس من مختلف الشوائب، ربما اعتبروا ان تحقيق هذا الهدف بصورة أو أخرى هو معيار انتصار العقيدة الصحيحة ومن ثم هو من ارهاصات علو شأن الاسلام.

وصاحب الرسالة التي بشرنا فيها بحلول عصر الاسلام الذهبي استند في رأيه على مالاحظه من كثرة بناء المساجد والمراكز الاسلامية وتوالي عقد الندوات والمؤتمرات في كل مكان تحت لافتة الاسلام ورايته.

غير اننا اذا دققنا النظر في كل تلك الدلائل والقرائن فسوف نلاحظ انها في حقيقة الأمر لاتتجاوز التعبير بصورة مختلفة عن الالتزام بجانب من مفاهيم او شعائر الاسلام. لكننا لانتصور انها تصلح بأي حال معيارا لاثبات استعادة الاسلام لمجده أو لعصره الذهبي.

ونتصور ان السبب الاساسي لذلك

المصدر : المجلة

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢



بقلم فهمي هويدي

الالتباس ناشيء عن عدم الاتفاق على معيار لقياس مؤشرات التقدم أو التقهقر في مسيرة الاسلام.

ولكي نفض الاشتباك أو الالتباس حول هذه النقطة فمن الضروري ان نفرق بين وسائل الاسلام وشعائره من ناحية وبين مقاصده وغاياته من ناحية ثانية فالاسلام دعانا الى الالتزام بتعاليم وشعائر وقواعد عدة تتوزع على مجالات العبادات والمعاملات والأخلاق. لكنه فيما نفهم لم يرد تلك التعاليم أو الشعائر فقط لذاتها، وانما ارادها ودعا اليها ليحقق اهدافا مرصودة للفرد وللمجتمع - وهذا هو الشق الاهم في منظور الرسالة.

فالصلاة فريضة اسلامية يلزم بها كل مكلف في المسلمين، لكن لها وظيفة اجتماعية تتجاوز مجرد الركوع والسجود والتسبيح. حيث يفترض انها «تنهي عن الفحشاء والمنكر» طبقا للنص القرآني الوارد في الآية ٤٥ من سورة العنكبوت. هي صلة بين العبد وربه. لكنها اذا لم تنعكس على سلوك الفرد، خلقا وعفة واستقامة، فانها تصبح شعيرة منعدمة الوظيفة وفاقدة المضمون.

في هذا النموذج يكون المرء قد التزم بالوسيلة لكنه أهدر الغاية وضيعها.

والمعنى أكثر وضوحا في الحديث النبوي الذي يقول عن الصائم «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» - بمعنى أن الغاية من الصيام ليست في مجرد الامتناع عن الطعام، ولكنها في الامتناع عن الآثام.

وعندما قرر الحديث النبوي ان «أكمل المؤمنين ايمانا أحسنهم أخلاقا» - فانه اختزل لنا الفكرة التي نريد ابرازها، وهي ان التعبير الأوفى عن الايمان ينبغي ان يترجم في موقف عملي يجسد الاستقامة والورع - وهي الفكرة التي تتعلق بها مقولات أخرى مثل «الدين حسن الخلق» و«الدين المعاملة».

ماهو حاصل على مستوى الفرد يتكرر على مستوى الجماعة. حيث هناك ايضا وسائل قررها الاسلام يفترض فيها ان تؤدي الى بلوغ غايات بذاتها، ونقصد بالوسائل مختلف النظم والقواعد التي تحكم نطاق المعاملات، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اما الغايات فقد تعددت فيها اجتهادات الأصوليين وانطلقوا في تحديدها من رؤيتهم للأهداف الكلية التي تعبر عن المصالح العليا للمجتمع، فقد اعتبرها الامام الشاطبي موزعة بين الحفاظ على الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. وأضاف اليها الشيخ الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق الحرية، وارتأى الشيخ محمد الغزالي لاحقا انه من المهم ان يضاف العدل والمساواة الى قائمة المقاصد، وهكذا.

غير أن النص القرآني أثبت أن هدف الرسالة الالهية، بل وكل الرسالات، هو اقامة العدل بين الناس، بكل ماتعنيه الكلمة في مجالي الثروة والسلطة مثلا. ففي الآية ٢٥ من سورة «الحديد» يقول الله سبحانه وتعالى: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط».

وكان ابن القيم الجوزية - الفقيه الأشهر - أحد الذين استوعبوا هذه الفكرة جيدا، حتى عبر عنها في «اعلام الموقعين» بقوله: ان الله ارسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط. وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض. فاذا ظهرت امارات الحق، وقامت أدلة العدل، وأسفر صبحه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره. والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته في نوع واحد وابطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وادل وأظهر بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده اقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط. فأي طريق استخرج به الحق ومعرفة العدل، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها.

[illegible] العصر الذهبي

هناك اذن هدف اسمى للرسالة هو القسط والعدل، يفترض ان تنتهي اليه وتصب في وعائه مختلف النظم والقواعد المطبقة في المجتمع الاسلامي. أو بتعبير آخر، فان جميع التفاصيل التي تنظم المعاملات ينبغي ان تخدم ذلك الهدف الأسمى، وتمهد الطريق لبلوغه بامان.

ان بشائر مجد الاسلام تلوح وشواهده تثبت عندما تتحقق المقاصد المرجوة من الرسالة، عبر اتصال الوسائل بالغايات ومن ثم فاذا ما أردنا أن نقيس أية حالة اسلامية فان المعيار الصحيح والأصولي الذي ينبغي ان نعتمد عليه هو: مدى نجاح التطبيق في اقامة العدل والقسط. وبقدر اقترابه من ذلك الهدف أو ابتعاد التطبيق عنه، يكون حكمنا على مدى ايجابية التجربة أو سلبيتها.

الالتباس ينشأ حينما تطبق وسائل الاسلام ولاتتحقق مقاصده. وهو مانلمسه في بعض البلدان التي تطبق فيها الشريعة الاسلامية، بينما يسودها الظلم الاجتماعي والسياسي

مثلا. وهو مايحتج به علينا كثير من الباحثين الغربيين - والعرب أيضا - في انتقاصهم من قدر الشريعة ومحاولة اثبات فسادها في التطبيق.

وفي كل مناقشة من هذا القبيل أنبه المحاورين او المجادلين الى أهمية التمييز بين الوسائل والمقاصد، والحكم على سلامة التطبيق بقدر اتصال الاثنين، واسهام الوسائل في تحقيق تلك المقاصد.

واستنادا الى ذلك المعيار فانني أقرر دائما ان كل تجربة تنسب الى الاسلام، وتطبق فيها وسائله فقط بينما تغيب مقاصده، فانها تعد تطبيقا منقوصا بل شائها لأنه يلتزم بالشكل ويجهض المضمون.

شيء شبيه بذلك كان يحدث في «الديموقراطيات الاشتراكية» حيث كانت تجرى انتخابات وتقام برلمانات وتنصب مختلف الهياكل والعناوين الديمقراطية، في بلدان يعرف الجميع انها كانت سجونا كبيرة للشعوب ونماذج فجة للديكتاتورية. ومن ثم فانها غدت واحات للديموقراطية الكاذبة والمغشوشة، التي اقامت بدورها الشكل والغت المضمون كلية.

انني ادعو الأخ يحيى الكفري ونظراءه من الغيورين المعنيين بالحالة الاسلامية الراهنة الى اعادة النظر في المعيار الذي يستندون اليه في تقييم الواقع الاسلامي، بحيث يضعون نصب أعينهم دائما المقاصد الجليلة التي من أجلها بعث النبي عليه الصلاة والسلام ونزلت الرسالة الالهية.

وفي ضوء اعمالهم لذلك المعيار، لهم بعد ذلك ان يقرروا ما اذا كان هذا هو عصر الاسلامي الذهبي أو الماسي، ام انه البرونزي او النحاسي؟!

كل ما ارجوه فقط الا ياتيني أحدهم معاتبا بعد حين، لانني اترفق في نقد الزمن الاسلامي، ولا أوفيه حقه الواجب من التشخيص والمكاشفة! ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المسلمون
التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

قضية للمناقشة

هل يملك الاسلام نظرية سياسية؟

بقلم



د. صدقة يحيى فاضل

□ انصب تركيز علماء المسلمين ومفكريهم اكثر على المجال التعبدى بصفة اساسية، أما المجالات الدنيوية (الاقتصاد والسياسة والاجتماع) فقد كان حظها من اهتمام المسلمين ومازال أقل مما ينبغى، ولقد انعكس عدم تركيز معظم علماء المسلمين على «المعاملات» كـ«نظم» شاملة سلبا على وضوح النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإسلامية، فلاتزال هناك حاجة واضحة لتوضيح وبلورة وترسيخ هذه النظم نظريا.. تمهيدا لتهيئتها للتطبيق الفعلى والعمل على الحياة الإسلامية كلها، عندما يشاء الله. ونتج عن ذلك ان اصبحت حياة معظم المسلمين (العامة) غير اسلامية، أى لا تنظمها وتحكمها قوانين وقواعد إسلامية، انحصر الإسلام فى بعض البلاد «الإسلامية» فى ممارسة العبادات وشعائر الدين فقط؟!

أما المعاملات فى معظم البلاد الإسلامية أو الحياة العامة فيها فإن الذى اصبح ينظمها ويحكمها هو قوانين مستوردة، إذ تهافتت معظم الدول الإسلامية على التخلى عن شريعة الإسلام، كاسلوب حياة ولجات بدلا من ذلك الى الاقتباس من الشمال وكما نعرف فإن «الشمال» يقدم نموذجين (ايديولوجيتين) رئيسيتين: الاشتراكية التى سقطت سقوطا تاريخيا والراسمالية وبينهما نموذج ثالث، هو خليط منهما فاصبحت تلك الدول إما اشتراكية على طريقة النظرية الغاربة وإما راسمالية، وابتعدت اكثر واكثر عن دينها وعقيدتها. فلم تنل إلا مزيدا من الجهل والفقر والرض، وضياع الهوية والتخبط.

وكان من اهم أسباب هذا الضياع المأساوى المعروف هو الانصراف عن بلورة وتوضيح النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإسلامية، وتجهيزها لتكون بمثابة افضل حل علمى بديل، أمام الدول الإسلامية، بل حتى غير الإسلامية، ولاشك ان هناك ترابطا وثيقا فيما بين هذه النظم من جهة، وهذه النظم و«العبادات» من جهة أخرى، لذا فإن الحل الإسلامى يقتضى الشمول والترابط التامين.

ولقد اهتم كثير من علماء المسلمين ولاشك بـ«المعاملات» أو بهذه النظم سواء كان ذلك الاهتمام جزئيا أو كليا. وينتج عن ذلك الاهتمام صدور كتابات كثيرة ومساهمات فكرية قيّمة يستحسن الاستفادة بها، والانطلاق على اساس الصالح منها. فهناك مساهمات شاملة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ففى مجال الاقتصاد مثلا، هناك محاولات فكرية كثيرة بعضها كلى يتحدث عن كل «النظام الاقتصادى الاسلامى» وبعضها جزئى يتناول بعض جزئيات الاقتصاد فى البلد الإسلامى.

ويمكن اعتبار «المركز العالمى للاقتصاد الإسلامى» بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة أهم الجهات الاكاديمية المتخصصة حاليا فى مجال الاقتصاد الإسلامى، والتى كان همها الاول «ومازال» تحديد وتوضيح النظام الاقتصادى الاسلامى كما هو كائن، وكما يجب أن يكون. وقد تأسس هذا المركز عقب انعقاد «المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الإسلامى» فى رحاب تلك الجامعة بمكة المكرمة فى عام ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥م وقد قدم هذا المركز حتى الآن العديد من المساهمات القيّمة فى مجال تخصصه.

ويمكن فى هذا السياق أن يضم «المجمع الفقهى الإسلامى» الذى تم انشاؤه بمكة المكرمة من قبل رابطة

العالم الإسلامي بدور فعال ومميز في عملية تقنين الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة.

وقد جاء تأسيس ذلك المجمع دليلا على تقدير أهمية ذلك التقنين والضرورة الملحة له في هذا العصر بالذات.

وفي مجال الاجتماع هناك عدة محاولات معاصرة هامة لسيد قطب ومحمد ابوزهرة وغيرهما من علماء الاسلام، وفي مجال السياسة هناك جهود سيد قطب ود. محمود طاهر، ود. محمد ضياء الريس، وعبدالوهاب خلاف، ود. يوسف القرضاوي. وغيرهم. غير ان اهتمام العلماء والمفكرين المسلمين بمجال السياسة على وجه الخصوص، كان ومازال محدودا وأقل مما يجب، إذا اخذنا في الاعتبار الاهمية الحاسمة لمجال السياسة في تطبيق الإسلام ونشره والالتزام به حيث يمكن القول ان التطبيق الفعلي للإسلام في كل مجالات الحياة يتطلب (أساسا) قيام نظام سياسي إسلامي.

إن الحاجة إلى تحديد وتوضيح الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإسلامية ومن ثم «تقنين» الشرائع، وصياغة القوانين والدساتير التي يتطلب العصر بلورتها وصياغتها، مازالت حاجة قائمة وملحة. ويجب ان يتوقع المرء تبلور هذه القوانين وظهور الكيان النظري لها قبل توقعه تطبيق هذه القوانين (ومن ثم تطبيق الإسلام في الجوانب التي تتناولها تلك القوانين) وظهور دولة إسلامية نموذجية، اذ يجب ان يوجد «النموذج» الاسلامي في النظرية أولا ويكون ذلك «النموذج» هو المثال الذي يتفق اغلب المسلمون عليه.

والواقع ان آفة المسلمين في الماضي والحاضر هي الفرقة والتمزق، كما ان آفة بعض مفكريهم هي التزمت والتصلب والاختلاف. لقد اختلف مفكرو المسلمين عبر مختلف العصور كثيرا بشأن كثير من المسائل الفقهية والتشريعية وكانت بعض تلك الخلافات حادة ومدمرة ونتج عنها الكثير من السلبيات التي أتى في مقدمتها بعض الارتباك في فهم الإسلام، وضعف الالتزام ببعض قواعده.

وإذا كان بعض علماء المسلمين يدبّجون المؤلفات الضخمة بخصوص خلافات ثانوية حول نقاط فقهية محدودة، فإن الخلاف فيما بين كثير من مفكري العالم الإسلامي بشأن النظام السياسي الإسلامي «كما يجب ان يكون» يتوقع ان يكون أكثر حدة وأشد وطأة. فهل آن الأوان لكي نطرح قضية مبادىء وأسس الفكر السياسي الإسلامي للحوار؟ ■

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

انتهاء فعاليات ندوة «مستجدات الفكر الاسلامي» في الكويت

فهمي هويدي: مؤسسات العمل الاسلامي متخلفة ولا بد من مقاومة توظيفها لغايات سياسية

توفيق القصير: العالم الاسلامي يفتقد الى الدراسات المستقبلية وما تحقق غير كاف

الشيخ محمد الغزالي: انحسار الفقه الاسلامي سببه ضعف مدرسته العقلية

الكويت - ابراهيم الخالدي:

انتهت يوم امس فعاليات ندوة «مستجدات الفكر الاسلامي» التي استمرت طيلة ثلاثة ايام والتي نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية برعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح.

وكان اليوم الثاني في الندوة قد شهد إلقاء محاضرتين الأولى للمفكر الاسلامي فهمي هويدي، والثانية للدكتور توفيق القصير ركزتا على ضرورة توسيع مدارك الفهم للعمل الاسلامي ومؤسساته.

وقد أتت محاضرة الهويدي تحت عنوان «تطوير مؤسسات العمل الاسلامي»، بينما حملت المحاضرة الثانية عنوان «آلية تحقيق واستمرار الدراسات المستقبلية».

المحاضرة الأولى

وقد أكد هويدي في كلمته على انه لا بد لنا من الاعتراف «باننا نعيش أزمة كبرى في التعامل مع مفهوم العمل الاسلامي، نشأت أساسا عن القصور في استيعابه وتحصيله»، مشيرا الى «انّ الدولة العربية الحديثة نظرت الى العمل الاسلامي من زاوية تأثرت بالمفهوم الغربي للدين ومؤسساته، ولم تكن معبرة بشكل كاف عن حقيقة المنظور الاسلامي(...)، وان النخب الحاكمة فرضت على واقعنا الاسلامي بناء مؤسسيا ينطلق في فلسفته من صميم الرؤية المسيحية التي تجسد الدين في الكنيسة، وصميم الرؤية الغربية التي وجدت في العلمانية ملاذا يحمي المجتمع من سطوة الكنيسة».

وأضاف: «لقد تجسدت تلك المفارقة في تركيا الكمالية، التي تحولت في ظلها الخلافة الاسلامية بعد إلغائها الى مجرد ادارة دينية، ترعى المساجد والوعاظ والأوقاف، وتتصل بالآخرة، بينما لا يؤذن لها بأن تتصل بالدنيا من أي باب». وقال: «لقد تمت «نصرنة» الاسلام في الدولة العربية الحديثة، اذا جاز التعبير، صار الدين مؤسسة - كنيسة في الجوهر والوظيفة - وصارت الشؤون الدينية مسألة «روحية»، محورها علاقة الانسان بالرب، تلك التي تتجه مباشرة الى السماء، لا بالارض والناس». وتابع يقول: «لقد غدت الشؤون الاسلامية، التي هي في ثقافتنا الاصلية شؤون بعرض الحياة كلها - مجرد ادارات أو وزارات - وغدا اختصاصها يدور في فلك المساجد والشعائر للاعمال الخيرية والتراثية، وغدا الدين صفحة في جريدة او مجلة، وبرنامجا تبثه الاذاعة ويعرضه التلفزيون من باب سد الخانة او التبرك، أما جميع الأنشطة التي تدور خارج تلك الحدود فلا شأن للاسلام بها، لأن للدين في ظل تلك الخريطة جغرافيته المرسومة، التي لا ينبغي ان يتجاوزها».

إسقاطات

وأضاف: ذلك الموقف الرسمي أريد إسقاطه على الأنشطة الشعبية، حيث مورست ضغوطه المعروفة لحصار العمل الاسلامي داخل المسجد، لا [illegible] يتجاوزه، وحتى شاع ذلك الخطاب الذي يريد عزل الدين عن الواقع بحجة فصله عن «السياسة»، وبحسبان ان الدين لله والوطن للجميع.

«ولم يقف الأمر عند حدود ابتسار

العمل الاسلامي وحصاره في مجالات متواضعة، تعزله عن الحياة وتعطل دوره الفاعل في تفجير طاقات الأمة لتنطلق على مدارج التقدم والنهضة، وانما أدى ذلك ايضا الى الفصل بين الدين والسلوك، إذ ما دام الدين علاقة بين القلب والرب، فليست هناك حاجة إذن «لاقحامه» في المعاملات التي تجري بين الناس والناس».

«كانت النتيجة إذن أن عطل دور الاسلام الاساس في النهوض بالمجتمع ككل، دوره في تقويم سلوك الأفراد، وصرنا مطالبين الان ان نحارب على جبهتين لرد الاعتبار للاسلام وقيمه، جبهة النخب التي حرصت على تقليص دور الاسلام وحصاره في تلك المجالات او المسارات الضيقة، وجبهة عامة المسلمين الذين اختزل الدين في وعيهم، حتى غدا طقوسا وشعائر وأشكالا، ولم يدركوا أن ثمة حاجة الى ترجمته في السلوك والموقف».

تلك رحلة طويلة وشاقة، لكنها ضرورية لتحديد المنطلق الصحيح للتعامل مع مصطلح العمل الاسلامي، وما لم نتفق حول هذه النقطة فاننا سنجد أنفسنا وقد وقعنا في ذات المأزق الذي فرض على الأمة، وأفرز ما نشهده ونلمسه من وهن وتخلف.

شمول

وتابع هويدي يقول: «ونحن نسعى الى تصحيح النظرة الشائعة للعمل الاسلامي وتوسيع محيطه ليشمل الحياة كلها بمختلف مجالاتها وأنشطتها، فاننا ننبه الى محظورين من الأهمية بمكان، هما: ان الشمول الذي ندعو اليه لا يعني على الاطلاق ضياع الحدود او تداخلها بين مختلف الاختصاصات. فلسنا نقول مثلا بأن الفقيه الذي درس العلوم الشرعية هو صاحب الرأي الاخير في مختلف شؤون الدين والدنيا، ولكننا نقول بأن كل من حسن اسلامه وتمكن من أي فرع من فروع المعرفة الدنيوية هو بدوره من فقهاء المسلمين ورأيه معتبر في اختصاصه، والتلاقي بين الاثنين مهم لصواب الاجتهاد، خصوصا في ظل المستجدات الكثيرة التي طرأت على عالمنا». «ان ذلك الشمول يتحقق بالتوازن المفترض بين مختلف الأنشطة، من ناحية، ثم انه ينبغي الا يطمس حقيقة ان الاسلام رسالة هداية في نهاية المطاف من ناحية ثانية، ذلك ان الغلو باتجاه حصار الدين في نطاق العبادات والأخلاق، أفرز نوعا من الغلو في الاتجاه المعاكس، ودفع بالبعض الى الاستغراق في الشأن السياسي والتهوين من شأن التربية والأخلاق».

فالذين يريدون الاسلام روحانيا فقط لا يقلون في الخطأ والقصور عن أولئك الذين يريدون توظيفه في الأمور العملية والسياسة في المقام الأول، حيث لا تصح الرؤية في ما نحسب الا اذا تحقق التوازن في العمل الاسلامي بين الأخلاق والعبادة والعمل.

ان ذلك شأن مهم حقا، ولكنه يندرج ضمن التفاصيل واجبة الاعتبار، فلئن ادرك المسؤولون عن العمل الاسلامي ان جهد الباحثين المسلمين قاصر في مجال المعاملات، فان عنايتهم بسد تلك الثغرة واجبة ما في ذلك شك، ولكن ذلك لا ينبغي ان يعني تراجعا او تهوينا من شأن الجوانب الأخرى، العقيدية والأخلاقية.

وفي كل الأحوال، فانه اذا جاز لنا ان نرتب مجالات العمل وفقاً لأهميتها في المنظور الاسلامي، فسوف يظل حجر الأساس الذي يقوم عليه البناء كله هو ذلك الشق التربوي الذي ينهض، على الاستقامة في العقيدة والخلق.

منهج الاسلام

ثم تطرق هويدي الى الحديث حول (موقع المؤسسة في العمل الاسلامي) فقال: «نذهب الى ان منهج الاسلام في التعامل مع الشأن العام يقوم على دور الفريق وليس الفرد. دليلنا على ذلك هو أن ما نص عليه القرآن الكريم من أن أمر المسلمين شورى بينهم، والشورى في مفهومها العملي هي وضع ينهض فيه أهل الاختصاص والنظر بالتقدير والترجيح في مختلف النوازل والمصالح بحيث تكون القاعدة هي: تصرف الواحد في المجموع ممنوع كما قال الامام محمد عبده بحق والأمر كذلك فكرة الشورى تتجاوز حدود الدائرة النيابية او البرلمانية التي تقوم على تمثيل الامة، وانما تنصرف الى مختلف شؤون المسلمين في جميع مستويات العمل ومجالاته، بحيث لا يحتكر القرار فيه لصالح فرد أيا كان سلطانه».

«دليلنا الثاني يستند الى لغة الخطاب القرآني ذاته، دائمة الحديث عن «أولي الأمر» وليس ولي الأمر، إذ هي تفترض ان أمر المسلمين ليس منوطا بفرد، ولكنه بأيدي جماعة أو فريق من الناس، حيث يد الله دائما مع الجماعة، كما قيل بحق».

«ولعلنا نضيف ايضا ان تربية المسلم على الالتحاق بالجماعة دائمة، في الصلاة على وجه الخصوص، وتقريعه وتأنيبه اذا ما تقاعس عن ذلك، بنص أحاديث نبوية كثيرة، هذه التربية محملة برسالة تغرس في أعماق المسلم انه جزء من كل، وانه وحده أضعف وأقل شأنا مما لو عزز انتماءه والتحامه مع غيره».

خلاصة ما نريد أن نصل اليه هنا هو ان منهج الاسلام في العمل العام يقوم على صيغة الفريق او المؤسسة. وأن نقرر بأن دولة الاسلام هي دولة المؤسسات بلا منازع، وبأن مجتمع المسلمين هو الاولى بوصف «المجتمع المدني»، الذي لا يحتكر القرار فيه فرد، ولكن شأنه موزع على أهله، حيث ينهض بكل شأن أولو الأمر فيه، من خلال الالتزام بقاعدة «الشورى».

مشاكل

وقد عدد هويدي آفاق ومشكلات مؤسسات العمل الاسلامي الرسمي والشعبي، كما يلي:

● موقف الأنظمة السياسية التي يحرص بعضها على حصر أنشطة المؤسسات الاسلامية في مجالات بذاتها.

● انتشار تلك المؤسسات على مساحات واسعة من العمل الاسلامي مما يؤدي الى تشتت جهودها في بعض الأحيان.

● التشرذم والتفتت الناشىء عن عدم التنسيق بين تلك المؤسسات الاسلامية.

● الخلل في الأولويات، مما يؤدي في أحيان كثيرة الى إهدار مصالح استراتيجية وكلية.. مثل وحدة الأمة الاسلامية - نتيجة الاستغراق في قضايا جزئية او مرحلية تخدم سياسات او مصالح عارضة.

● النقص في الكوادر المتخصصة المرباة في المدرسة الاسلامية.

ويتصل بذلك ان المؤسسات الدعوية والتبشيرية بوجه أخص متخلفة عن مثيلاتها المسيحية مثلا في فنون الدعوة والتبشير، فنحن نرسل وعاظا مثلا او نقدم اموالا، بينما هم يبعثون بالأطباء والممرضات، ويقيمون صناعات محلية وأنشطة بيئية تساعد المجتمع فعلا في التقدم والنمو، اضافة الى ذلك فانه لا مفر من الاعتراف بأن مؤسسات العمل الاسلامي العاملة في مجال الدعوة والتبشير لا تستخدم فنون الاتصال الحديثة، بحكم تخلف امكانياتها او افكارها.

● الفقر في مصادر المعلومات الأمر الذي أدى الى تغيب مساحات غير قليلة من مجالات العمل الاسلامي، كان يمكن ان تغطى بواسطة المؤسسات الاسلامية.

● غياب الديمقراطية عن تلك المؤسسات، وبوجه أخص فان ما هو أهلي منها يمارس فيه احتكار السلطة من قبل «القيادات التاريخية»، مما يحجب الدماء الجديدة عادة.

● العناية بالشق التبشيري دون الجانب العملي، فعلى كثرة ما لدينا من مؤسسات للوعظ وجمع التراث والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاننا لا نكاد نجد مؤسسات لتنمية الابتكارات مثلا في العالم الاسلامي او للنهوض بالصناعات المحلية والريفية او لتبادل العلماء بين دول العالم الاسلامي، او للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

● ضعف الاهتمام بحقوق الانسان، التي تشكل الان قيمة تتنامي أهميتها في العالم الخارجي في حين انها قيمة راسخة في الخطاب القرآني الذي نص على تكريم ابن ادم منذ أربعة عشر قرنا.

● الانكفاء على الذات، والانشغال في أغلب الأحوال بما هو قطري او اقليمي، وفقدان الصلة بما يجري في العالم الخارجي من تطورات في أوضاعه او قيمه. وقال هويدي ان تطوير مؤسسات العمل الاسلامي تحد يتمثل في كيفية إحداث ذلك التطوير في ظل «السقف» السياسي والاجتماعي السائد.

وفي ختام محاضرته قدم هويدي توصياته التالية لتطوير مؤسسات العمل الاسلامي وهي:

● ضرورة الاستقلال لتلك المؤسسات، سواء كانت رسمية او أهلية او بين بين والاستقلال المقصود هنا يقصد به تحري الحق لوجه الله ومصالح الناس، ومقاومة توظيف منظمات العمل الاسلامي لخدمة سياسات لا يقصد بها وجه الله ولا مصالح الخلق في نهاية المطاف.

● أهمية التخصص في العمل الاسلامي.

● ضرورة التنسيق بحيث لا تتكرر أنشطة المؤسسات في المجال الواحد، وبحيث تفيد كل مؤسسة من جهد غيرها ولا تضطر لبدء مهمتها من الصفر.

● ضرورة توفير قاعدة لمعلومات العالم الاسلامي، تتابع مؤشراته الكلية، على النحو الذي تفعله الفاتيكان مثلا بالنسبة للعالم المسيحي.

وعقب على كلمة فهمي هويدي الدكتور مانع الجهني، بالاضافة الى العديد من المشاركين في الندوة.

المحاضرة الثانية

ثم كانت المحاضرة الثانية وهي عن آلية (تحقيق واستمرار الدراسات المستقبلية) وألقاها الدكتور توفيق القصير الذي أكد في البداية ان «الدراسات المستقبلية لم تحظ بما تستحقه من اهتمام وعناية في العالمين العربي والاسلامي، حيث أقتصر معظمها على جهود فردية، تسعى لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بالمستقبل العربي»، مشيرا الى ان أهم المشاريع البحثية التي صدرت في الثمانينات في العالم العربي دراستان هما:

● مشروع «المستقبلات العربية البديلة» وهي أحد المشاريع البحثية لجامعة الامم المتحدة، والذي أشرف على تنفيذه مكتب الشرق الأوسط في منتدى العالم الثالث.

● أما المشروع الثاني فهو «استشراف مستقبل العالم العربي» الذي تم انجازه في اطار مركز دراسات الوحدة العربية.

وأضاف أنه «في ما يتعلق بالعالم الاسلامي، فليست هناك دراسات مستقبلية تعامله كمنظومة متفردة لها خصائصها المتميزة، حيث أن جميع الصور المستقبلية للعالم الاسلامي جاءت نتيجة اعتباره جزءاً من منظومة العالم الثالث، كما افترضتها النماذج العالمية، وبالتالي تبقى الصور المستقبلية للعالم الاسلامي مرهونة بتوقعات النماذج العالمية، وما تنبني عليه هذه النماذج من أفكار ومناهج».

وأكد د. توفيق القصير ان الدراسات المستقبلية تتطلب العديد من النقاط أهمها: توفر الوعي بأهميتها ووجود الكفاءات المتخصصة ورسوخ تقاليد البحث العلمي الجماعي ووجود المؤسسات المتخصصة في مجالات الدراسات المستقبلية وأخيراً توفر المعلومات والبيانات الضرورية للدراسات.

ثم تطرق الى الية تحقيق الدراسات المستقبلية فقال: ان امكانية النجاح في تبني العالم الاسلامي للدراسات المستقبلية، تعتمد على تحقيق شرطين اساسيين وهما وجود تيار فكري للتوعية بطبيعة هذه الدراسات ونتائجها، وامكانية استخدامها كأداة فعالة في مواجهة الواقع والاستعداد للمستقبل وتوفير متطلبات القيام بالدراسات المستقبلية، ابتداء من الكفاءات البشرية المتخصصة، والأطر التنظيمية المناسبة، الى قواعد البيانات والمعلومات الضرورية، ومروراً بالموارد المالية والامكانيات التقنية المطلوبة.

ثم انهى القصير المحاضرة بالتاكيد على أن أي علاج لأية مشكلة تواجهنا يجب ان يرتكز على الالتزام برسالة الأمة الاسلامية والتخلص من نموذج الدولة العلمانية، وتبني المنهاج الاسلامي والسعي لاحياء المشروع الحضاري الاسلامي في أذهان أبناء الأمة والعمل على تقوية التمسك بمفهوم الاخوة الاسلامية على المستوى الفكري والعملي، ومحاربة كل المفاهيم التي تضعف هذه الرابطة التي ارتضاها الله سبحانه وتعالى للأمة.

كما دعا القصير الى التاكيد على ضرورة العمل بمبدأ الشورى الاسلامي، في جميع شؤون الحياة، وضرورة مشاركة الأمة في تقرير مصيرها. وهذا يقتضي تحرر أبناء الأمة من الوهن والسلبية ودفعهم للعمل الايجابي والابداع، والاسهام الحضاري الفكري والتطبيقي في بناء الأمة ورفع مستوى اسهاماتها الحضارية، وتعزيز التمسك بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه الاسلامي الشامل واحترام حرمات المسلم في دمه وماله وعرضه.

وقال في ختام محاضرته ان ذلك لا يتحقق إلا بالاستجابة الصادقة والكاملة لأمر الله سبحانه وتعالى، باعداد القوة بجميع صورها، المادية والمعنوية، لحماية حقوق الأمة وابنائها ومكتسباتها.

ثم عقب د. سعيد حارب الأمين المساعد لجامعة الامارات على المحاضرة بالاضافة الى محمد المكي الوزاني حيث جرى نقاش معمق حول هذا الموضوع.

اليوم الأخير

أما أعمال اليوم الثالث والاخير للندوة أمس فقد تضمنت محاضرة واحدة ألقيت تحت عنوان «متطلبات منهجية التغيير» وألقاها الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي الذي أكد في البداية على ان من اسباب انحسار الفقه الاسلامي هو ضعف المدرسة العقلية في الفقه والتي قادت الأمة في السابق وحلت محلها مدرسة الأثر والتي يجب أن توضع في حجمها ولا تتعداه.

وأوضح ان الشورى من مفاهيم الاسلام العظيمة ويقوم فرق بينها وبين الديمقراطية مؤكداً ان الشورى ملزمة بضوابط بينما الديمقراطية ليست كذلك، فالشورى تحكم الاختلاف بالرأي وليس بالشهوات فالديمقراطية قد تحلل الحرام مثلاً بينما الشورى لا ينبغي لها ذلك.ودعا الغزالي الى دراسة الحياة موضحاً استحالة سيادة دين ليست له دنيا، مطالباً بالعودة الى «تراثنا فنغربله لاختيار النافع منه فلا قداسة الا للقرآن والسنة الصحيحة».

ثم تحدث عن وضع المرأة في مجتمعنا المعاصر فقال ان «الاسلام قد حفظ لها انسانيتها فكان لها الدور الكبير في صنع التاريخ الاسلامي».

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

هكذا كانوا يفكرون فى الإسلام فكيف نفكر نحن الآن ؟

بقلم: رجاء النقاش

اصبح موضوع « الإسلام » فى هذه الايلم ، من اكثر الموضوعات ، سخونة ، لا فى بلادنا وحدها بل فى العالم كله ، ويكفى للتدليل على ذلك ماجاء فى الكتاب الجديد للرئيس الامريكى الاسبق نيكسون وعنوانه « فلننتهز هذه الفرصة » حيث يقول نيكسون فى هذا الكتاب ما معناه : إن الغرب قد انتهى من معركته ضد الشيوعية وان القرن القادم هو قرن المواجهة بين الغرب والإسلام وهذا المعنى الذى جاء بوضوح فى كتاب « نيكسون » ليس استنتاجا نخرج به من بين السطور ، بل هو كلام صريح يقوله « نيكسون » ويعبر عنه تعبيرا مباشرا لا خفاء فيه . فالذين يرسمون السياسات الغربية ويخططون لها من امثال « نيكسون » لا يعرفون الالتواء ولا التعابير الإنشائية بل هم يفكرون ويعبرون عن آرائهم بمنتهى الوضوح والدقة لانهم يعتبرون الغموض فى التفكير خيانة لشعوبهم وعجزا عن قيادة هذه الشعوب وتضليلا لا يغتفر لاهل الفكر وصانعى السياسة .

ولست اريد هنا ان اناقش ما يقوله « نيكسون » فى كتابه الجديد ، خاصة ان الكتاب نفسه ليس بين ايدينا حتى الآن ، وإنما الذى وصلنا منه هو ملخصات لبعض فصول الكتاب ، ولكن المهم هنا هو التساؤل عن معنى « الإسلام » الذى يستعد الغرب لمواجهته فى القرن القادم الذى لم يبق بيننا وبينه إلا ثمانى سنوات ، والاهم من ذلك ماهو معنى الإسلام الذى نحمله فى عقولنا نحن لنواجه به التحديات الصعبة فى المستقبل القريب ، ومع الأسف الشديد فإننى اشعر ان المعنى السائد للإسلام هو معنى يسيطر عليه الجمود العقلى ، والإفراط الشديد فى التوقف عند المسائل الثانوية والفروع التى لاتتصل بجوهر الدين ، وهذا الموقف وحده يكفى لهزيمتنا فى معركة الحياة ، حتى ولو لم يفكر الغرب فى ان يواجهنا ويتحدانا ويدخل معنا معركة حاسمة فى اوائل القرن الحادى والعشرين ..

والحقيقة المرة ان تفكيرنا الآن فى الإسلام يقل بكثير فى قيمته وعمقه ودقته عما كان يفكر فيه علماء المسلمين الكبار فى النصف الاول من القرن العشرين . فقد كان علماء المسلمين فى تلك الفترة يرون ان الإسراف فى الدعوة إلى حجاب المراة لا يبرره شىء فى جوهر الدين الإسلامى ،

وكانوا يرون ان اى صراع طائفى بين المسلمين وغيرهم من اصحاب الأديان السماوية الأخرى تحت راية الدين امر مرفوض فى الإسلام . وكانوا يرون آراء اخرى فى الحضارة والثقافة والحياة والسلوك ، تكشف كلها عن فهم وجراة واستنارة عقلية نادرة المثال ، وهذه الآراء وحدها هى التى يجب ان تسود وان تنتشر بيننا الآن ، إذا اردنا لانفسنا حياة حرة كريمة وإذا اردنا ان نواجه مصاعب الواقع ونتغلب عليها ، وإذا اردنا ان ننجح فى اى مواجهة لاى قوة اخرى تريد ترويضنا والسيطرة علينا وتحويلنا إلى قوم مستسلمين تابعين نطلب العون والمساعدة من الآخرين ..

ولنتوقف امام بعض ما كان يكتبه هؤلاء المفكرون المسلمون الاحرار فى بدايات هذا القرن ، وسوف نرى - مع الاسف الشديد - اننا تاخرنا الآن كثيرا عن هؤلاء الذين كانوا يكتبون عن الإسلام بإيمان ووعى وافق واسع وإيمان عميق بان الله قد خلق الدين ليجعل من الحياة سعيدة وجميلة لا ليجعل منها عذابا وجحيما لا يطاق .

واعظم رائد للعقل الإسلامى فى العصر الحديث هو الشيخ محمد عبده « ١٨٤٩ - ١٩٠٥ » ، فقد ساله احد مسلمى آسيا عن جواز لبس « البرنيطة » ، وجواز « اكل اللحوم التى يذبحها النصارى على غير طريقة المسلمين » ، وافتى محمد عبده بجواز لبس « البرنيطة » ، وجواز اكل اللحوم التى يذبحها النصارى واستدل على صحة ذلك بقوله تعالى فى القرآن الكريم : « اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » . وقد كان التحريم فى القرآن محددا بـ « الميتة والدم ولحم الخنزير » ..

وافتى محمد عبده ايضا - كما يقول الدكتور محمد محمد حسين فى كتابه عن الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر : « بجواز الاستعانة بالكفار واهل البدع والأهواء فيما ينفع المسلمين ، وذلك حين استفتاه بعض مسلمى الهند الذين يدعون إلى إنشاء الجمعيات لتربية ايتام المسلمين ، مستعينين فى ذلك ببعض الاجانب وغير المسلمين ، وقد جاء فى هذه الفتوى ، ان ما يفعله اولئك الافاضل دعاة الخير هو الإسلام ، وهو من اعلى مظاهر الإيمان ، وان الذين يكفرونهم او يضللونهم هم الذين تعدوا حدود الله وخرجوا عن احكام دينه القويم .. ثم يشير الإمام محمد عبده فى هذه الفتوى إلى الآية الكريمة التى تقول : « لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلونكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » . ثم يقول محمد عبده فى فتواه « إن الله اباح لنا فى آخر ما انزل على نبيه صلى الله عليه وسلم الزواج من الكتابيات « اى المسيحيات واليهوديات » ، ولا يكون الزواج فى قوم حتى تكون فيهم قرابة المصاهرة ، ولا تكون تلك القرابة حتى تكون المودة ، ثم اورد محمد عبده فى فتواه امثلة كثيرة لاستعانة النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ومن تبعهم من الامويين والعباسيين بغير المسلمين » .

هذه صورة من فكر محمد عبده الذى توفى سنة ١٩٠٥ ومع ذلك نجد الآن من يريد ان يحض المسلمين على عدم التعامل مع إخوانهم الاقباط ، ومن يحاول ان يحدث انقساما حادا بين ابناء مصر ، وهذه المحاولات الخاطئة كلها تحاول ان تلبس رداء الدين ، ولكن اى دين هذا الذى

يتحدثون عنه ويفكرون فيه ؟ .. إنه الإسلام الذى سمح للمسلم بان تكون زوجته واقرب الناس إليه وام اولاده مسيحية او يهودية . فكيف يسمح لنا إسلامنا بان ناتمن المسيحية واليهودية على كل شىء فى حياتنا ثم ياتى - من يريد باسم الإسلام - ان يشعل النار بين المسلمين والاقباط ، ويدعو إلى خلق فاصل بين ابناء مصر الذين ارتبطوا مع بعضهم البعض فى كل المحن والازمات منذ اقدم العصور إلى الآن ؟

إن محمد عبده هو إمام عصرى حقيقى للعقل الإسلامى المتحرر ، وملدفعه إلى إعلان ارائه هو إيمانه بما كان يقوله من ان الذى يحرر الافكار من رقها وينزع عنها السلاسل والاغلال لتكون حرة مطلقة هو كلمة جامعة يرجع إليها كل ما يقال ، وهى « الشجاعة » . الشجاع هو الذى لا يخاف فى الحق لومة لائم ، فمتى لاح له يصرخ به ويجاهر بنصرته ، وإن خالف فى ذلك الاولين والآخرين ، إن استعمال الفكر والبصيرة فى الدين يحتاج إلى الشجاعة وقوة الجنان ، وان يكون طالب الحق صابرا ثابتا لاتزعزعه المخاوف ، فإن فكر الإنسان لا يستعبده إلا الخوف من لوم الناس واحتقارهم له إذا هو خالفهم ، او الخوف من الضلال إذا هو بحث بنفسه ، وإذا كان لا بصيرة له ولا فهم ، فما يدريه لعل الذى فيه هو عين الضلال » ..

ثم يقول محمد عبده فى جراة نادرة :

« إن بإمكاننا ان نعرف كثيرا من شئون الإسلام وتاريخه من الكتب الإفرنجية ، فإن فيها مالا نجده فى كتبنا ، إن العالم المسلم لا يمكنه ان يخدم الاسلام من كل وجه يقضيه حال هذا العصر إلا إذا كان متقنا للغة من اللغات الاوربية ، تمكنه من الاطلاع على ما كتب اهلها فى الإسلام من مدح وذم ، وغير ذلك من العلوم » ..

وقد كانت افكار محمد عبده فاتحة خير امام الفكر الإسلامى الجديد الحر ، فظهر الكثيرون من تلاميذه ليتحدثوا عن الإسلام بلغة قوية وفهم صحيح ، ومن هؤلاء كان الشيخ طنطاوى جوهرى « ١٨٧٠ - ١٩٤٠ » الذى ألف تفسيرا رائدا للقرآن هو تفسير « الجواهر » . اعتمد فيه اعتمادا واسعا على العلوم العصرية ، وكان هذا التفسير النادر العجيب مليئا بالخرائط والصور والمعادلات الرياضية ، ومن اقوال هذا المفكر الدينى الكبير ان دراسة « التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية ودراسة الحيوان والنبات والإنسان هى اعظم عبادة ، وهى افضل من صلاة النافلة والإحسان للفقراء ، ولولا قصور علماء القرون الماضية ما ضاع المسلمون ، وما احاطت بهم عاديات الدهر ، ولا اصابتهم كوارث الأيام » .

ثم نقرا لتلميذ آخر من تلاميذ محمد عبده هو عبدالقادر المغربى « ١٨٦٨ - ١٩٥٦ » مقالا عن حجاب المراة كتبه سنة ١٩١٠ يقول فيه :

« إن الغرض من الحجاب فى الإسلام هو صيانة كرامة النساء وتوفير حرمة الاعراض ، وإن الإسلام لم يحدد له صورة خاصة وكيفية بعينها ، وإنما نهى عن التبرج والخلوة بالأجنبى » ، ثم اورد امثلة كثيرة على « جواز السفور فى الإسلام » منها « ان النبى صلى الله عليه وسلم شهد وليمة عرس ، وكانت العروس نفسها تخدم المدعوين ، ومنها ان زوجة عبدالله بن عمر كانت تنزل إلى المسجد وتصلى الفجر ومنها ان ابابكر كان يجتمع بالنساء الأجنبيات ويحادثهن ، وان « سفيان الثورى » وامثاله كانوا يزورون « رابعة العدوية » ويسمعون كلامها ، وان عائشة الباعونية « فى القرن الحادى عشر من

المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

الهجرة ، كانت تقرأ درسا عاما فى الجامع الأموى بدمشق ، وكان يحضر درسها العلماء والصلحاء وعامة الناس ، وان عائشة بنت طلحة كانت مع جمالها لاتستر وجهها عن الرجال لعظم قدرها وكبر نفسها ، اى انها كانت تشعر من نفسها بانها اعظم من ان يحدث فاسق نفسه بالإساءة إليها ، وان سكينة بنت الحسين كانت تجالس الرجال ، ويجتمع إليها الشعراء ، وتاذن للناس إذنا عاما حتى تمتلىء بهم الدار ، فتامر لهم بالطعام ، ثم تسال الشعراء وتنقد اعمالهم » ..

هذا بعض ماكان يكتبه علماء المسلمين الكبار عن « حجاب المراة » منذ ثمانين سنة ، والآن تنتشر دعوة كالنار فى المجتمع وترتفع الاصوات بهذه الدعوة التى ترفض الاختلاط بين المراة والرجل فى دور العلم او فى مؤسسات العمل المختلفة . فمن اين جاءتنا هذه الدعوات العجيبة والصرخات المتشنجة التى لا اساس لها فى الإسلام ؟ وكيف كان علماء الإسلام فى أوائل هذا القرن اكثر فهما للأمور ، واكثر وعيا وتحررا من الأصوات التى تلاحقنا الآن بالافكار الخاطئة والدعوات التى لانفع فيها سوى زيادة مشكلاتنا ، وتعطيل عقولنا ، وخلق نماذج فاسدة تدمر المجتمع تحت ستار الدين الذى يستغلونه ويفسرونه على هواهم ، وما امثال « الريان » و« السعد » وغيرهما ممن عبثوا باموال الناس واضاعوها يمينا وشمالا إلا ثمرة لهذا الفكر الخاطىء المتخلف الذى سيطر على العقول فى وقت من الأوقات ، ومازال - مع الأسف - يسيطر على عقول الكثيرين .

ولنقرا مايقوله تلميذ اخر من تلاميذ الشيخ محمد عبده وهو الشيخ عبدالعزيز جاويش « ١٨٧٦ - ١٩٢٩ » ، حيث كتب سنة ١٩١٠ يقول :

« إن رعاية المصلحة العامة هى اصل من اصول الشرع الشريف ، لقد سنت لنا شريعتنا ان ناخذ بالاصلح الملائم للأزمنة والامكنة ، حتى لا يكون على الناس حرج ، بل رخصت « الشريعة » ان يتم العدول عن النص إذا ثبت ثبوتا قاطعا ان الضرورة توجب هذا العدول ، وكانت المصلحة التى تنتج من اتباع النص اقل مما ينتجه هذا العدول » ..

ويقول الشيخ عبدالعزيز جاويش ايضا :

« إن شرائط الخلافة فى الأرض ليست تقطيع الليل فى التسبيح والتهجد ، ولا قضاء الاعمار فى الحفوف من حول العرش ، وإنما شرائط الاستيلاء على الأرض والاستمتاع بما على ظهرها ، والتصرف فيما تضمنه جوفها ، من ثروات ، لاتكاد تخرج عن وجود العقل المفكر ومازود الله به بنى آدم من الجوارح والنظام البديع . لو أن عمران الأرض واستحقاق الخلافة فيها كانا معقودين بمجرد طاعة من طائفة من عباده ، وانهماكهم فى تسبيحه وتقديسه ، والتزامهم لقواعد عرشه الرفيع ، لاختص الله بذلك ملائكته المقربين الذين لايعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، ولكنه تعالى سبقت حكمته ألا يرث الأرض إلا العاملون الذين يستخدمون مواهبهم العقلية والجسمية فيما خلقت له ، والذين لا يطلبون الغايات إلا من طرائقها الطبيعية ، وإذا كانت هذه هى سنته القديمة ، وتعاليمه التى هدى إليها الأخيار من ملائكته ، فعلام يستند جهال المسلمين من خاصتهم وعامتهم ، إذ يحاولون أن يدفعوا عنهم غارات المغيرين بتلاوة الآيات ورمى الجمرات واستصراخ الأموات ؟ وإذ يقابلون تهاطل الرصاص وانفجار الديناميت بقراءة السور ومدارسة البخارى والابتهال بالدعوات ، وقطع الأوقات بالركعات والسجدات . علام يستند هؤلاء الذين عطلوا سنة الله الفطرية . واستمسكوا بسخافات الخرافات ، وخوارق

العادات ، ومالم يأذن به الله من المنجيات ؟ .. ماذا افادتهم اللحى الكثة المرسلة ، او السبح الغليظة المتدلية ؟ ثم ماذا افادتهم يقظات الاسحار ، وقد استغرق منامهم سائر النهار ؟ وهل ينفعهم التعفف عن الدرهم والدينار ، إذا تركوهما لاعداء بلادهم ودينهم ، يحاربونهم بها ، ويملكون رقابهم بمحكم اطواقها ؟ .. لقد والله ذل من يغني اعداءه ويفقر نفسه ، كما ذل من يترك لخصومه ميادين المنافسة ، ينفردون فيها بالكر والفر ، والنهي والامر ، والتصرف في كل شأن » ..

ولنقرأ ما كتبه هذا العالم الإسلامي الجليل نفسه ، وهو الشيخ عبدالعزيز جاويش عن معنى التسامح فى الإسلام ، وذلك فى تفسير قوله تعالى : « إن الذين امنوا والذى هادوا والنصارى والصابئين ، من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا ، فلهم اجرهم عند ربهم ، ولاخوف عليهم ، ولا هم يحزنون » .

يقول الشيخ جاويش فى تفسير هذه الآية الكريمة :

« ماكان الله ان يظلم هؤلاء ليهوديتهم او لنصرانيتهم اللهم إلا إذا اشركوا به غيره ، او انكروا اليوم الاخر ، او هجروا صالحات الاعمال ، فاولئك لا ياجرهم الله ولا يؤامنهم من الفزع والخوف ، اما الذين امنوا من قوم إبراهيم واليهود والنصارى والصابئين الذين ليسوا على دين من تلك الاديان ، فإن الله لا يفرق بين احد منهم ، ماداموا يؤمنون بتوحيده وبالحياة الآخرة . ويأتون من الاعمال صالحاتها ، فما الله بمفضل قوما على قوم حتى يقيموا توحيده وتطمئن نفوسهم إلى دينه ، فإن فعلوا ذلك ثم اتوا من الاعمال ما يصلح الحياتين الدنيوية والأخروية ، فلهم اجرهم عند ربهم ، لا ينقصهم منه شيئا ، اما الأعمال الصالحة فالمراد بها كل ما يكسب الإنسان قوة فى الدنيا وقربا إلى الله فى الآخرة ، فمن صالحات الاعمال كل ما يفضى إلى غنى الامم وعلو مكانتها ، كما ان من صالحات الاعمال كل مايخفف ويلات اصحاب الويلات ، ويؤدى إلى إصلاح الشئون العامة ، اجتماعية كانت او علمية او اقتصادية ، ومن البديهى انه ما عنيت امة بذلك إلا ذهب الخوف والفزع عن نفوسها وملأ السرور والفرح صدورها » .

وهكذا نجد ان عبدالعزيز جاويش يضع امامنا صورة لإسلام لا يعرف التعصب ، وإسلام يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق المصلحة العامة للبشر فى مجتمعهم ، ويدعوهم إلى التفكير فى مشكلاتهم والعمل على حلها بالجهد المستمر والمعرفة الصحيحة ، وعدم التوقف عند الأمور الفرعية التى لا اهمية لها فى جوهر الدين .

وها هو كاتب إسلامى آخر هو « عطية الشيخ » يكتب بحثا واضحا بالغ القوة والصراحة بعنوان « العلوم الدينية بين القرآن وعلماء الإسلام » ، وقد نشر الكاتب دراسته القصيرة سنة ١٩٤٩ وقد حاولت ان اعرف شيئا عن هذا الكاتب ، وان اعثر على كتابات اخرى له ، فلم اجد اى معلومات عنه ، ولم اعثر له على اى دراسة اخرى سوى هذه الدراسة القصيرة المتميزة ، وهى دراسة تكشف لنا عن عقلية إسلامية اخرى ، غير هذه العقلية التى يريد البعض ان يفرضوها علينا حيث لا يكون الحديث إلا عن حجاب المرأة ، وتربية اللحية ، وتقصير الثياب عند الرجال وتطويلها عند النساء ، وما إلى ذلك من قضايا تافهة سطحية لا علاقة لها بدين ولا عقل ولا مجتمع ، وما هى فى حقيقتها إلا نوع من « التخدير العقلى » و« الغيبوبة الذهنية » التى يراد لنا ان نسقط فيهما ، فلا نعرف شيئا عن انفسنا ولا عن واقعنا ولا عن العصر الذى نعيش فيه .

يقول عطية الشيخ فى دراسته عن العلوم الدينية بين القرآن وعلماء الإسلام :

« إن الأمة الإسلامية احوج إلى فهم علوم الدنيا من كيمياء وطبيعة ورياضة وطب وهندسة .... الخ ، لانها علوم تعين على الحياة ، وكسب الرزق ، والقوة ، وفهم قدرة الله ، وهو ما امر الدين به ، بل هذه العلوم مامور بالبحث فيها بنص القرآن ، وما من علم حديث إلا له آيات تحض على البحث فيه ، مع ذكر شيء من مبادئه الاولى ، حتى استقر فى ذهن المسلمين منذ القدم ان القرآن الكريم حوى كل علم يمكن ان يبحث فيه السلف او الخلف ، وفسروا قوله تعالى : « ما فرطنا فى الكتاب من شيء » هذا التفسير ، اما ما يسمونه

بالعلوم الدينية ، بحسب الوضع الذى صارت إليه ، فليس لها سلطان فى الكتاب العزيز أو ماضى السلف الصالح ، ولم يفد منها الإسلام إلا الضعف والتفرق والضياع ، فياليت الذين أهملوا مؤلفات ابن الهيثم ، وقانون ابن سينا فى الطب ، ومسائل جبر الخوارزمى ومستحدثات البيرونى ، وبحوث بنى موسى بن شاكر ، ياليت هؤلاء الذين ضيعوا هذا المجد وجاريوه وجروا وراء الفرق بين المعجزة والكرامة ، والواجب والمندوب ، والاجماع والقياس ، والحيض والاستحاضة . ياليتهم علموا أن العلوم الأولى أقرب إلى الله من الثانية ، وأدخل فى الإسلام منها ، إذن لما أصبح المسلمون عبيدا للأوربيين الذين وقعوا على نخائر العرب فانفسح أفقهم العقلى ، ووصلوا إلى هذه المخترعات التى أثاروا بها الأرض وعمروها ، وحددوا الأفلاك وفحصوها ، وحللوا العناصر وركبوها ، فدانت لهم الأمم ، وعنت لهم الشعوب » .

« القرآن الكريم وهو الأصل المتفق عليه للإسلام ، والمصدر القطعى الثبوت والدلالة ، ما تعرض للبحوث التى سموها علوم الإسلام إلا لماما ، حتى إن الصلاة وهى عماد الدين لم تتبين فيه أوقاتها وطريقتها ، لا استهانة بها ، ولكن لأن أهم أركانها صفاء القلوب ، وخشية المعبود ، وأما أقوالها وأفعالها فيسيرة التناول على الذكى والغبى ، وكذلك الزكاة والصيام والحج ، وهى قواعد الإسلام يشير إليها القرآن الكريم إشارات خفيفة تاركا كل تفصيل وتوضيح للروح لا للعقل ، وللذمة والضمير ، لا للحدود والأقيسة » ..

« .. أما البحث فى النفوس وخلقتها ، والأجنة ونموها ، والأمم وتاريخها ، والسماء وما بناها ، والأرض وما طحاها ، ونفس وما سواها ، والكون وما يصير إليه ، والرزق وما يحصل به ، والأمم وكيف تحيا ولماذا تموت ، وحسبان الشمس ، والقمر ، ومافى الأرض والسماء من قوى وعبر ، فهى كل القرآن ، وهى موضوع العلم الحديث ، ومن يتبحرون فيها هم علماء الدين الذين يخشون الله ويخدمون الأمة .. » .

« علوم الإسلام هى الصناعة والزراعة والطب والهندسة وما لف لفها ، أما علوم الكلام والفقه والأصول وملجاراها فليست من الإسلام فى شىء ، وقد بلغت ، وما أنا إلا حريص على نهوض المسلمين ، والسلام على من اتبع الهدى » ..

هذا هو الكلام الذى كان يكتبه المفكرون المسلمون عندنا فى النصف الأول من القرن العشرين وهو كلام واضح قوى صريح .. ومعناه بغير غموض أن من يفتح ورشة أقرب إلى الله ممن يبنى مسجدا ، لأنك تستطيع أن تصلى فى الورشة ، ولكنك لا تستطيع أن تقوم بإصلاح « جرار » زراعى فى المسجد ، وكذلك فإن من يفتح مستشفى أقرب من الله ممن يقضى ليله ونهاره فى مسجد من المساجد ، والمهندسون والأطباء وعلماء الذرة والفنيون الذين ينتجون ما ينفع الناس ويبقى فى الأرض هم علماء الدين الحقيقيون . كذلك فإن أى دعوة إلى التفرقة بين المسلمين والمسيحيين ليست من الإسلام فى شىء ، فالإسلام الذى سمح لنا ـ كما يقول الشيخ محمد عبده ـ أن تكون المسيحية فى البيت المسلم زوجة وأما ، لا يبيح لمسلم أن يكون على خصومة من أى نوع مع المسيحى الذى يشاركه فى وطنه ويعيش على نفس الأرض ، ويبذل جهده مثل غيره فى بناء مجتمعه وبلاده .

هكذا كان المسلمون يفكرون فى النصف الأول من القرن العشرين ، وما فعلت فى هذا المقال سوى تقديم نماذج مضيئة من أفكارهم الواعية الجريئة ، ولعل فى ذلك ما يجعلنا نخجل كثيرا من بعض الأفكار التى انتشرت بيننا باسم الإسلام وأصبحت ستارا للتعصب والعنف وترديد أفكار مظلمة لا مكان لها فى الإسلام الحقيقى العظيم .

في ندوة الكويت «مستجدات الفكر الاسلامي والمستقبل»

علماء دين ومفكرون اسلاميون يناقشون واقع ومشكلات العالم الاسلامي

الكويت - ابراهيم الخالدي:

عقدت في الكويت في الفترة من ٣ الى ٦ فبراير (شباط) الجاري ندوة فكرية بعنوان «مستجدات الفكر الاسلامي والمستقبل» تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح واعدتها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية التي دعت اليها عدداً كبيراً من المفكرين ورجال الدين من مختلف الاقطار الاسلامية الذين ناقشوا على مدى ايام الندوة الثلاثة واقع العالم الاسلامي اليوم ومشاكله

وقضاياه واحتمالات تطوراتها من خلال الاوراق التي اعدت للندوة وتناولت قضايا مهمة تشغل الانسان المسلم المعاصر كافرازات وتحديات حرب الخليج ومفهوم الوحدة في الاسلام والقيم التربوية بين القطرية والممارسة، وكذلك اعادة صياغة مناهج الفكر الاسلامي المعاصر وتشخيص واقع العالم الاسلامي.

وقد افتتحت الندوة اعمالها بكلمة ممثل سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية محمد صقر المعوشرجي، رحب فيها بالضيوف من علماء ومشايخ الاسلام الذين حضروا الندوة التي تعقد بمناسبة الذكرى الاولى لتحرير الكويت من براثن النظام العراقي وطغمته.

واضاف «ان ما صاحب احتلال الكويت من ادعاءات ترتكز ظلماً على الاسلام قد استطاع ان يجد سبيلاً الى نفوس جماعات مسلمة تنتشر بين شعوبنا الاسلامية، ولم تكن هذه الادعاءات لتلقى هذا الموقف الذي أيد الباطل وانكر الحق لولا ان المفاهيم الاسلامية الاساسية قد اصابتها في نفوس الكثيرين شروخ او جروح او اصابات او امراض، ولست في سبيل دراسة هذه الظاهرة والبحث عن اسبابها التاريخية، الغزو الفكري او سواه، انما اريد ان اقول ان الكارثة التي اصابتنا في ديننا هي بلا ريب ادهى وأمر مما اصابنا في ديارنا وانفسنا واخلاقنا».

واكد المعوشرجي «انه لا يجوز ان نظل في مكاننا واهنين في عصر يجري بسرعة الضوء، ولا ان نقف جامدين في عصر التكنولوجيا، وان تحديات العصر تحتاج منا جميعاً حكاماً ومحكومين الى حتميات التغيير والتطوير في كل شؤوننا».

و«صوت الكويت» تنشر اليوم عرضاً لبعض اوراق الندوة، يتضمن محاضرات كل من الدكتور محمد عمارة والدكتور عجيل النشمي وصلاح الدين ارقه دان.

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

د. محمد عمارة:

مشروع النهضة الاسلامية يفرض على حاملي أمانة الريادة تفكيراً جديدا

قدم الدكتور محمد عمارة المفكر والباحث الاسلامي المعروف ورقة تحت عنوان «اعادة صياغة مناهج الفكر الاسلامي المعاصر» جاء فيها:

ان دعوات التجديد والاجتهاد - الفردية - ظلت دائمة ودائبة في محاولاتها ايقاظ الامة وتجديد حضارتها، واخراجها من حقبة التراجع، ومعالجة «التخلف الذاتي» الذي لحق بفكرها وواقعها.. حتى جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التي بدأت - بعد سقوط الاندلس - بالالتفاف حول عالم الاسلام، واقتطاع الاقاليم من اطرافه..

ثم بدأت الغزوة لقلبه بحملة بونابرت على مصر (١٧٩٨م).. فكان ان اضافت هذه الغزوة - المسلحة «بفكر» عصر النهضة الاوروبية - مع «قوة» الثورة الصناعية - اضافت الى تحدي «التخلف الموروث» تحدي «هيمنة التغريب»..

فكانت بداية اليقظة الاسلامية الحديثة، على يد جمال الدين الافغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧م) بداية حقبة متميزة على طريق التجديد الاسلامي، يواجه به الاجتهاد الاسلامي جناحي التحدي الحضاري: «التخلف الموروث» و«هيمنة التغريب».

لقد كان طبيعيا وفقا لسنة النشأة والمسيرة والتطور للظواهر الفكرية، ان تبدأ هذه المرحلة المتميزة في جهاد امتنا للنهوض الحضاري، بتبلور «العقل» لهذا التيار..

وعندما نتأمل تيار الجامعة الاسلامية، الذي تبلور من حول الافغاني، نجده حركة «صفوة» و«نخبة» و«علماء» و«قادة».. وحتى عندما نجده في «تنظيمات» فاننا نجده قد وقف عند هذه الحدود..

فالحزب الوطني الحر الذي كونه الافغاني بمصر في سبعينات القرن التاسع عشر وجمعية العروة الوثقى التي تكونت في ثمانينات ذلك القرن بعقودها المنتشرة في عدد من البلاد الاسلامية، وجمعية ام القرى التي كونها الكواكبي الخ.. كلها كانت تنظيمات «نخبة.. وقادة.. وعلماء».

فلما أتت حركة «العقل» - عقل اليقظة الاسلامية - أكلها وخاصة من خلال فكر الاستاذ الامام محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ومدرسة «المنار» التي حمل لواءها الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٠٠ - ١٩٢٥) قرابة الاربعين عاما.

إستدعاء النخبة للأمة

ولما حدث وعمت بلوى احتلال الغرب للارض الاسلامية - خلال الحرب الاستعمارية العالمية الاولى، وفي اعقابها..

وتخلقت للتغريب والغزو الفكري «نخبة» و«صفوة» من ابناء الامة، وقامت احزاب منها ترى في تقليد الغرب واستلهام كامل نموذجه الحضاري السبيل الى التحرر السياسي من استعماره العسكري..

عندما عمت هذه البلوى الغربية كل اوطان عالم الاسلام، وتهددت «هوية الامة» استدعى تعاظم التحديات اشراك الامة في المواجهة وليس فقط العقل والصفوة فكانت ثمرات الزلزال الذي مثله سقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٤).. وما اعقبه من كتابات تعلمن الاسلام ليقبل المسلمون النموذج الغربي.. وتشكك في صدق القرآن الكريم لتتكرس الهزيمة النفسية..

كانت ثمرات هذا الزلزال وتصاعد مخاطر التحديات: استدعاء «النخبة» للامة لكي تدخل ميدان المواجهة فشهدت القاهرة ١٩٢٧ بعد فشل مؤتمر الخلافة انعقاد مؤتمر الصفوة الذي كون جمعية الشبان المسلمين كما شهدت مصر سنة ١٩٢٨ قيام جماعة الاخوان المسلمين اول التنظيمات الجماهيرية لليقظة الاسلامية في عصرنا الحديث. فكان قيامها ايذانا بتخلق جسم لعقل اليقظة الاسلامية الذي تبلور في تيار الجامعة الاسلامية على يد الشيخ جمال الدين الافغاني.. وايذانا بتطور نوعي في مسيرة ظاهرة التيار الاسلامي الحديث.. ومنذ ذلك التاريخ - تاريخ نشأة الاخوان بامامة مرشدها الشيخ حسن البنا - تجاوزت اليقظة حدود الصفوه الى نطاق الجمهور لا في مصر وحدها بل وعلى امتداد عالم الاسلام.. سواء اكان ذلك في اطار الاخوان كوعاء تنظيمي او في اطار اوعية تنظيمية مشابهة كالجماعة الاسلامية في شبه القارة الهندية وغيرها من الجماعات..

ولقد كان طبيعيا ان تتطور مناهج الفكر في هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التي سادت في مرحلة الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم من اعلام تيار «الصفوة والنخبة» فتعدد الحركات بتعدد الاوطان، يبرز القسمات المحلية اكثر من ذي قبل.. وجماهيرية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة والتوفيقية وتبتعد عن الجرعات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية اكثر من ذي قبل.. كما تضيف هذه الجماهيرية والعلنية خبرات في الممارسات الاسلامية بميادين حياتية اقتصادية، واجتماعية، وتربوية وثقافية، وشبه عسكرية الخ.. لم تكن متاحة للتيار في مرحلة «الصفوة - والنخبة».

تيار العودة الى المنابع

وهكذا.. عبر قرن من الزمان.. من ستينات القرن التاسع عشر الميلادي الى ستينات القرن العشرين تبلور تيار اليقظة الاسلامية: «العقل» و«الجسم» و«الانياب والاظافر»، فغدا ابرز ظواهر العصر الفكرية، التي يحسب حسابها كل دارس او مخطط للفكر والواقع في عالم الاسلام وهكذا ايضا.. عرفت مناهج الفكر في هذا التيار:

أ - منهج الاحياء والتجديد والاجتهاد، الذي توجه به «عقل» الجامعة الاسلامية الى النخبة.. والصفوة، وهو الذي تمثل في تراث الافغاني ومحمد عبده بالدرجة الاولى، وكان تركيز هذا المنهج على نقد تراث عصر التراجع الحضاري، والدعوة الى العودة للمنابع الجوهرية والنقية للاسلام الكتاب والسنة الصحيحة مع اعلاء مقام العقل في تفسير النقل، واستلهام ثوابت التراث كحلقة وسيطة بين المنابع وبين الاجتهاد للواقع الاسلامي الجديد، مع نقد

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

للنموذج الغربي، وتحذير من ان يكون هو البديل لتخلفنا الموروث.. ودراسة متأنية لتراث اعلام الجامعة الاسلامية في مرحلة الصفوة.. والنخبة لتستطيع ان تضع يدنا وتكشف لعقلنا عن كثير من معالم المشروع الحضاري، الذي اجتهد هؤلاء الائمة لصياغته، كي تهتدي به الامة في مواجهتها للتخلف الموروث وللتغريب الغربي على حد سواء..

ب ـ ومنهج الاحياء والتجديد الذي توجهت به «الحركات» الجماهيرية الى الامة، وهو الذي حافظ الى حد كبير.. واحيانا على حد ما، على روح الاحياء والتجديد والاجتهاد التي ورثها عن اعلام الصفوة.. والنخبة مع مراعاة الصيغة الملائمة لمستوى «العامة.. والجمهور» ومع الابداع في المجالات الاجتماعية والشعبية التي لم تعرفها تنظيمات حقبة «الصفوة.. والنخبة»..

ج ـ ومنهج الرفض والغضب والاحتجاج.. بفصيليه المتميزين والذي تسلح احدهما بالجهاد المسلح، وتحصن الاخر بظواهر النصوص، بعد ان اتفقنا بشكل عام وتقريبي على تكفير الواقع وجاهليته.. لقد اجتمع هذا الفصيل بجناحيه على الرفض للواقع، والغضب منه والاحتجاج عليه، مع تميز الجناح التقليدي بالتمرس بالماضي وظواهر نصوصه وتميز الجناح الجهادي بالتقليد في المقاصد وفي التعامل مع النصوص مع الاجتهاد في الوسائل والادوات الانقلابية التي رآها سبيلا للتغيير المنشود..

واذا كانت هذه هي «عناوين» مناهج الفكر، لدى هذه الفصائل، في تيار اليقظة الاسلامية، فان تفاصيل كثيرة، يعلمها العلماء والمفكرون المعنيون قد طبع بها الواقع المحلي اطروحات الحركات المحلية التي انخرطت في هذا التيار فهذه معالم عامة، وملامح شديدة العمومية لمناهج الفكر التي حكمت مسيرة التيار الاسلامي عبر قرن من الزمان من ستينات القرن التاسع عشر الميلادي حتى ستينات هذا القرن العشرين.

تاريخ خاطئ

وخلص د. عمارة الى القول ان بعض الناس يخطئ فيؤرخ بهزيمة ١٩٦٧ لنشأة فصيل الرفض والغضب والاحتجاج في تيار الصحوة الاسلامية المعاصرة، والحقيقة ان نشأة هذا الفصيل قد سبقت هذا التاريخ فالشهيد سيد قطب وهو منظر هذا الفصيل في الواقع العربي قد صاغ مشروعه «معالم في الطريق» في النصف الاول من عقد الستينات عندما كان المشروع القومي الناصري في قمة تألقه، ففكر هذا الفصيل الرافض هو ثمرة لمحنة الحركة الاسلامية، التي جعلت الفكر الطبيعي يخلي مكانه لفكر الازمة والتوتر، والتي جعلت سيد قطب ينتقل من المرحلة الفكرية التي كتب فيها «العدالة الاجتماعية» و«الاسلام والسلام العالمي» الى مرحلة الفصام والخصام الكامل والعنيف مع الواقع.. مرحلة (معالم في الطريق).

أما الثمرة الحقيقية لهزيمة ١٩٦٧ تلك التي اسقطت عمليا المشروع القومي الناصري، فانها كانت انعطاف «الامة» و«الجماهير» الى تيار اليقظة الاسلامية.. لقد سقط البديل، الذي امتحن «الحركة» الاسلامية، والذي تعلقت «جماهير الامة» بشعارات مشروعه، فكانت الهزة العنيفة التي ايقظت الامة، فانعطفت هي الاخرى الى تيار اليقظة الاسلامية فاصبح يضم مع أهل الفكر (العقل) والحركات (الجسم) وفصيل الرفض (الأنياب والأظافر): الجماهير التي التزمت بأحكام الدين وشعائره أو زادت من اهتماماتها بهذا الالتزام.

والناظرون في نمو الجمعيات الخيرية الاسلامية، غير السياسية، ونمو انشطة الخدمات التي تنهض بها جميعاً ومؤسسات اسلامية، غير سياسية، في مختلف مناشط الحياة يدرك حجم هذا

المتغير الذي اضاف الى موكب اليقظة الاسلامية «جمهوراً» لم تستوعبه الاوعية التنظيمية «للحركات» الاسلامية، ولم يتجه هو نحو هذه التنظيمات!..

ثم جاءت الثورة الايرانية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) فحركت، بالاسلام، جماهير لم تحرك مثلها نظرية ثورة في ثورة من الثورات عبر تاريخ الانسان مع الثوار والثورات.. فزاد ذلك من دور ومكانة «الجماهير» في موكب اليقظة الاسلامية المعاصرة.

ثم كانت الحرب العراقية الايرانية (١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٠م ـ ١٩٨٨م) والاجتياح العراقي للكويت (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م) فكرسا سقوط نماذج الحكم «القومي ـ العلماني» التي لم تفلح في ستر عوراتها بشعارات اسلامية رفعتها بعد فوات الأوان؟!.

حتى اذا ما جاء سقوط الخيار الماركسي، وانقضاض شعوبه على احزابه وحكوماته بلغت «الأمة» بجماهيرها العريضة مرتبة اليقين في الايمان بالخيار الاسلامي، طريقاً وحيداً لنهضتها المنشودة فضلاً عن ان تبنيها له واقامتها لبنائه هو وفاء منها بتكليف إلهي لا خلاف عليه أو فيه!..

هنا يجد الراصد والمحلل لمسيرة الفكر الاسلامي ـ فكر مشروع النهضة الاسلامية ـ نفسه أمام «جديد» في «الواقع» يستدعي «جديداً» في «التفكير» والتخطيط والتطبيق لدى جميع الذين يتصدون لحمل أمانة الريادة والقيادة لهذا المشروع.

التعددية تحفظ التوازن

واختتم د. محمد عمارة محاضرته بالقول:

ان تيار اليقظة الاسلامية، بفصائله المتعددة، يجب ان ينظر اليه كجسم حي، متعدد الاعضاء ومتميزها.. واذا نحن أحسنا توظيف عوامل «الوحدة» وعوامل «التعدد»، فقد نقترب من تصور وتجسيد الآليات، التي تجعلنا نستفيد من «التجديد» ومن «التقليد» معاً على ضوء الظروف والملابسات ونستفيد من «الاعتدال» ومن «الغلو» كليهما.. ونستفيد من «النخبة» ومن «الجماهير» جميعاً.. فالتعددية قد تصبح عاملاً يحفظ التوازن، الذي يجعل التطور محسوب الخطوات ـ عندما يحسب «التجديد» حساب «التقليد» ـ والعكس.. وعندما يعي «العقل» متطلبات «الجسم» ـ والعكس.. وعندما يدرك كل فصيل أن قيمته فيما يحسن اداءه للجسم الكبير.. اننا اذا اعتمدنا النظرة التي ترى كل ميدان المشروع الاسلامي وجميع ثغور الجبهة التي تقف عليها كل فصائل تيار اليقظة الاسلامية.. واقتنع وقنع كل فصيل بالمرابطة على الثغرة التي هو أكثر أهلية للرباط عليها، وحددنا وجسدنا الآليات التي تنسق

د. محمد عمارة

رباط المرابطين على جميع ثغور هذه الجبهة ـ ثغور: الفكر.. والتربية.. والتذكية.. والتنظيم.. والسياسة.. والاقتصاد.. والبحث العلمي.. والفنون.. والآداب.. والاعلام.. والجهاد.. والشباب.. والمرأة.. والطفولة.. والدعوة.. الخ.. الخ.. فاننا نكون قد انتقلنا بمناهج فكرنا وتفكيرنا لمشروع النهضة الاسلامية النقلة الطبيعية والضرورية التي تناسب وتستجيب لمتطلبات النقلة الموضوعية التي انتقل اليها موكب وتيار اليقظة الاسلامية في المرحلة التي نعيشها..

وتلك مهمة «أهل الفكر»، القانعين بالرباط على الثغرة الفكرية والذين لا يتطلعون الى «زعامة الحركات»، ولا الى مناصب «فقهاء السلاطين»؟!.

وهي مهمة «أهل الحركة» القانعين «بالمشاركة» في موكب اليقظة العريض.. والذين لا يتطلعون الى «احتكار» تمثيل المشروعه الاسلامي.. وخاصة بعد أن غدا مشروع أمة لا تستوعبه ـ فضلاً عن أن تحتقره الحركات..

انها المهمة المرشحة لجعل «فكرنا» مواكباً لمستجدات «واقع عصرنا»، والقادرة، ان هي تحققت، على ان تجعل كل فصائل العمل الاسلامي (أشداء على الكفار رحماء بينهم) بدلاً من الواقع، الذي يجعل (بأسهم بينهم شديد)..

ان المؤمن، اذا أخلص القصد لله، فلا بد وأن تصب كل ثمرات جهاده في سبيل الله.. ورحم الله أبا حامد الغزالي (١٠٥٨م ـ ١١١١م) عندما قال: «لقد طلبنا العلم لغير الله، فابى ان يكون الا الله»؟!..

أما الذين يجعلون من الدين طير جارحاً يصطادون به عرض الدنيا ففيهم قال جمال الدين الأفغاني:

صيرت دينك شاميناً تصيد به
وليس تفلح أصحاب الشواهين؟!..

صلاح الدين أرقه دان:

التنوع الفكري والعرقي مقبول ضمن الشروط الشرعية للأمة الواحدة

في اليوم الثاني من الندوة قدم مدير تحرير الوعي الاسلامي صلاح الدين أرقه دان ورقة حول «مفهوم الوحدة الاسلامية» جاء فيها:

من المتوقع ان تعلن الدول الاوروبية مزيداً من قرارات العمل الوحدوي المشترك في ما بينها اواخر عام ١٩٩٣، قد تصل الى الاندماج، او اقامة «الولايات المتحدة الاوروبية»، ويظهر ان التحفظات البريطانية لن تتمكن من الوقوف في وجه الارادة الجماعية لمختلف دول اوروبا الغربية التي قررت المضي قدماً في بناء القوة العالمية القادمة، ومن الملفت للنظر ان تتمكن مجموعة من الدول المختلفة اللغات والقوميات والمصالح وذات العلاقات التاريخية التنافسية والمتوترة احياناً ان تصل الى درجة متقدمة من التفاهم بحيث تشكل تكتلا عملاقاً يعتبر الاول من نوعه وحجمه في العصر الحديث.

وانتهاء الاتحاد السوفياتي بصيغته السابقة، لم يحل بين اعضائه والتفكير الجدي بمستوى معين من التعاون، قد يشكل الحد الادنى من التفاهم السياسي - الاقتصادي لحفظ ما يمكن حفظه من انجازات شعوب دول الاتحاد السوفياتي المختلفة في العقود السابقة. صحيح ان مشروع «السوفيات» انهار وانتهى ولكن فكرة «التعاون» ما زالت هي المسيطرة والى حد وجه ما تشكل القاسم المشترك لمشاريع سياسيي الدول المستقلة حديثاً، يساعد في ذلك العامل الاقتصادي في الدرجة الأولى، بالاضافة الى ارث مشترك من المعدات والمشاريع المتكاملة والشعور بالضياع حال الانغلاق الكامل على الذات والتنكر لجيران المنطقة. ومن الملفت للنظر ان يحدث هذا بينما يتم التراجع عن اسباب الوحدة ومسبباتها في عالمنا الاسلامي، بحيث زادت حدة الانقسامات فيما بين الدول المسلمة، ليبقى شعار الوحدة «فولكلوريا» اكثر مما هو جدي، ولم يعد مفهوم «الامة حاضراً الا في الذاكرة والنظرية البحتة، بل نستطيع القول ان عدوى التقوقع والانغلاق على الذات استشرت داخل «الاقليم» الواحد لتبرز دعوات الانفصال وتأكيد الهوية الاثنية كما في حالة اكراد العراق وبربر الجزائر والاقليات الدينية في لبنان ومصر والسودان. وقد زادت ازمة الخليج الأخيرة من الشعور بالاختناق الاقليمي حتى غلبت كفة الجغرافيا كفة الهوية القومية والثقافية والتاريخ، ويظهر ان الوقت اليوم اضحى اكثر الحاحا لدراسة ظاهرة التفكك. واعادة النظر في مفهوم «الوحدة» وتحديد اولويات العمل الوحدوي، بحيث نصل الى الهدف عوض الابتعاد عنه. فقد غزا العراق الكويت واحتلها مبرراً ذلك بعدد من الاطروحات التي شدت بعض القيادات والقواعد الجماهيرية الى تأييده، ومن جملة تلك الاطروحات شعار «وحدة الأمة» واستساغ البعض في سبيل الوحدة التضحية بالجزء لمصلحة الكل، والغاء الآخر لمصلحة الزعيم الذي يرفع «الشعار» ويقوى على سحق معارضيه، ولقد بين حدث الخليج ان الشارع الاسلامي اضاع اتجاه بوصلته السياسية والعاطفية وربما جرف معه بعض القيادات لتصبح العربة قبل الحصان.

مسلمات الوحدة الاسلامية

ان النصوص الشرعية ذكرت مسألة الوحدة في اكثر من موضع واكثر من ميدان، بما لا يدع مجالاً للشك ان «الوحدة» هي أصل من أصول الانتماء البشري كما في قوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيباً) (النساء ١).

ويؤكد الاسلام على معنى الانتماء الاسلامي الواحد، وأن الأمة المسلمة خلال تاريخها من لدن آدم والى قيام الساعة هي أمة واحدة كما في قوله سبحانه: (إن هذه امتكم امة واحدة، وانا ربكم فاعبدون) (الانبياء ٩٢) وقوله: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاتقون) (المؤمنون ٥٢).

كما تحرص النصوص على وحدة الأمة السياسية، ففي الحديث: «اذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» ، ولكنها لا تغفل التنوع كما في قوله تعالى: (وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا) (يونس ١٩). بل هي تؤكد قاعدة التنوع هذه، كما في قوله سبحانه: (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين) (هود ١١٨).

وتظهر حكمته سبحانه من التنوع في قوله: (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، ان اكرمكم عند الله اتقاكم، ان الله عليم خبير) (الحجرات ١٣).

فالتنوع الفكري والعرقي والقبلي تنوع مقبول ضمن الشروط الشرعية التي تراعي الهدف والوسيلة ولا تؤثر على المسيرة نفسها، وقد تنوع تفكير وفهم الصحابة وانتماؤهم القبلي دون ان يحول هذا بينهم وبين ان يكونوا «أمة واحدة»، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي انتماء الناس القبلي والجغرافي فلا يفرض الزعماء على قبائل العرب الا من انفسهم، كما كان يجند الجند، وينظم الكراديس بناء على الانتماء القبلي حفاظاً على التماسك الاجتماعي الداخلي الذي يؤدي الى تماسك «الأمة». وفي الحديث: «خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام، اذا فقهوا»، فالفقه والفهم هو احد اهم الشروط لاستمرار الزعامة والقيادة

المصدر : ....صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٨ فبراير ١٩٩٢

والوجاهة ضمن القبيلة وضمن المجتمع الاسلامي الجديد، والحذر يكون من «العصبية» وسواها من امراض الفتنة وامراض النفوس. ومن الأدلة على احترام الاسلام للتنوع، احتفاظ الأمم الأخرى غير العربية بلسانها القومي وعدم تعرض الاسلام لأهل الذمة وترك امورهم الداخلية لهم وكأنهم كيان مستقل داخل كيان الأمة الواسع الذي جمع تحت عباءته الناس جميعاً.

وحدة الأمة ام وحدة الزعيم؟

ان مخزون اللاوعي عند اكثر المسلمين ان الوحدة مقصورة على توحيد القيادة السياسية، باعتبارها الرمز الأعلى، وقد سماها الفقهاء «الولاية العظمى» او «الامامة العظمى» وسموا صاحبها «الامام الأعظم»، ولقد ساهم علماء الفقه الذين تصدوا للفكر السياسي الاسلامي كالامام الفرا والامام الماوردي في تكريس هذا المفهوم عندما قرروا صلاحيات «الامام الأعظم» واوكلوا اليه مهام «حفظ الدين واصلاح الدنيا» وكأني بهم يعطونه صلاحيات واسعة متخذين من النبي صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة نبراساً في اطلاق يد الخليفة معتمدين على المواصفات المبدئية التي قرروها له، ناسين طبائع الاستبداد في البشر، مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نبه الى ذلك في الحديث بطريق مباشرة وغير مباشرة وحذر الخلفاء والولاة والأمراء من البطانة وأمرهم بالشورى والمرحمة.

وقد ادى الفهم الخطأ لبعض النصوص الى تكريس مسألة الطاعة للحاكم الفرد، والالتفاف حوله، ونصرته، باعتباره خليفة النبي من جهة، ورمز «الأمة» ووحدتها من جهة اخرى، ومن ذلك ما يفهمه البعض حرفياً في قوله صلى الله عليه وسلم: «من رأى من اميره شيئاً فكرهه، فليصبر».

ان مثل هذا الحديث والأحاديث المشابهة ان لم يعرف قراؤها سبب ورودها، وان لم يربطوها بالقواعد الشرعية الكلية سيقعوا لا محالة في الفهم المؤدي الى «عبادة الفرد» وتكريس «التسلط الفردي» شاؤوا أم ابوا، ومثل هذا الفهم مسؤول عن الاتكال الدائم على «السلطة الفردية» وانتظار «الزعيم الفرد» واهمال المؤسسة».

ولذلك كان تصور المسلمين عامة للوحدة على انها نسيج متجانس ومتشابه، او هي كسبيكة تصهر كل من تحت رعايتها فتختفي الفروقات اختفاء كلياً، مسؤول عما نراه اليوم من اليأس من تحقيق مثل هذه الوحدة «الانصهارية» مع ان شيئاً من ذلك لم يقع في عهد النبوة ولا الخلافة الراشدة، وهي خير العصور كما في الحديث الشريف، ولم يقع في المدارس الفقهية على جلالة مؤسسيها وعظيم قدرهم، ولم يقع بين شعوب العالم الاسلامي على حسن اخلاصها وعظيم تضحيتها في سبيل الأهداف المشتركة، ولسنا نعني بذلك اختفاء الشعور بوحدة الأمة ووحدة الانتماء ووحدة السبيل، وانما نعني طمس الهوية القبلية او القومية او العرقية او اللسانية او المذهبية للأمة، لمصلحة المشروع الوحدوي. فقد حافظت الشعوب الاسلامية على ثقافاتها باللغات المحكية في الأقاليم، الا ان لغة القرآن كانت قاسماً مشتركاً بينهم كما كان التشريع والعبادات وما الى ذلك مما لا تقوم الحياة الاسلامية الا به، ولذلك كانت للمفهوم المثالي للوحدة آثار سلبية على المسلمين وأخرى ايجابية، تمثلت السلبية في التخوف الدائم من الانظمة الحاكمة على مراكزها وكراسي حكمها وغير ذلك.

عناصر الوحدة

هل تتم الوحدة من فراغ؟ أم هي تحتاج الى اسس تبنى عليها؟ سواء كانت وحدة اندماجية او تكاملية جزئية او شاملة... ولو عددنا عناصر الوحدة الاساسية لبرز في مقدمتها:

الارادة الحرة والاجراء القانوني: والمقصود بالارادة ارادة الشعوب، تعبر عنها من خلال المؤسسات الشرعية التمثيلية.

فكر سياسي - تربوي يجسد المصلحة العامة والمشتركة، ويحفظ في الوقت نفسه الخصوصية، والمصلحة المشروعة من الشؤون التي لا يغفلها عاقل.

تكامل وتنسيق تشريعي واجرائي اداري، ليتسم التناغم والتوافق في مرافق الحياة الرسمية والادارية بين الأجزاء المتقاربة المتوحدة، كالمؤسسات التربوية التعليمية والجمركية وتوحيد العملة.

اقامة مؤسسات مشتركة على مختلف الأصعدة لا سيما في ميدان التربية والتعليم والاعلام.

لا يمكن تصور وقوع الوحدة الفاعلة بغياب هذه العناصر، التي تترجمها مجمل قوانين واجراءات واعتبارات اخرى كتحقيق العدالة والشورى، والتوزيع العادل للثروات والتكافل والتضامن، وما سوى ذلك مما لا مجال لتفصيله في هذه العجالة.

ثم تحدث عن تجارب الوحدة العربية فقال اننا لا نستطيع اغفال تجربتين عربيتين معاصرتين، هما تجربة «الجمهورية العربية المتحدة» بين مصر وسورية في الستينات، وتجربة «مجلس التعاون لدول الخليج».

لقد كانت العاطفة البعيدة عن روح التخطيط الموضوعي مسؤولة عن خذلان التجربة الاولى، بالاضافة الى عدة عوامل اخرى داخلية وخارجية، والذي يعنينا هو غياب عنصري «الموضوعية» و«التخطيط» وعدم مراعاة الاختلافات الاقليمية، ومحاولة فرض «القيادة» و«الهيمنة»، ففكرة التوحد تحت «سيف القائد الأوحد»، هي كل ما بقي في ذهن الحاكم وذهن المحكوم على حد سواء.

اما التجربة الاخرى، تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي تجربة ناشئة بمقياس الزمن، وقد كثر الكلام عن اسباب قيامها، بين متفائل مشجع، يبني الآمال الكبار على استمرارها ونجاحها خطوة على درب التكامل والتعاون العربي فالاسلامي ان شاء الله، ومتشائم متخوف، ان تكون بديلا عن الوحدة الكبرى المنشودة، لا سيما وهو يرى ان نشأتها قد واكبت احداثاً جساماً مرت بها الامة والمنطقة... غير ان اهم ما فيها ان تكون لبنة لبناء تجمع اقليمي يقوم على اسس موضوعية ويسعى الى التكامل ضمن اطار التعددية - التي لاحظتها ورقتنا هذه في مقدمتها وبعض فصولها.

ثم اكد ارقه دان في خاتمة محاضرته على ان «الوحدة» المطلب والواجب، لا يصح ان تنطلق من فراغ ولا ضبابية، وهي تحتاج الى برامج واضحة تراعي اسباب النجاح وتتجنب اسباب الفشل. ولتحقيق ذلك لا بد من سبيل، قد يظهر للبعض طويلاً الا انه اكثر ضمانة من المشاريع العاطفية غير المستوفية لشروط

المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

النجاح.. نحن بحاجة الى تحقيق القناعة المشتركة والثقافة المشتركة والمصلحة المشتركة.

ولا يتم ذلك الا بالممارسة القائمة على خطوات مدروسة، تستمد من النص الشرعي، كما تراعي «الواقع» و«الضروري»، ولا يكفي في القناعة المشتركة رفع «الشعار» فقط، وانما نحتاج الى تحديد المفهوم، كي لا نقع في الكلام على مسمى واحد بمفاهيم وتصورات مختلفة، فهل وحدتنا وحدة انصهارية ام هي وحدة التكامل؟ وهل هي مطلوبة لذاتها ام لتحقيق مصالح «الأمة»؟

ولوحدة من هذا النوع المنشود لا بد من ثقافة واحدة، ثقافة لا تقوم فقط على المخزون الشعبي، وانما ترتبط بالمنهج الدراسي والمنهج الاعلامي والمنهج السياسي، ثقافة تشعرك وأنت تنتقل من بلد عربي الى اخر، ومن بلد اسلامي الى اخر، أنك تتجول داخل بلدك، لتكون الاختلافات اقرب الى التنوع منها الى الاختلافات..

والى جانب وحدة الفهم ووحدة الثقافة، وحدة الشعور بالطمأنينة على نفسك ومالك وعرضك، وتلمس احتراماً لقيمتك الانسانية وكرامتك البشرية. وكثيراً ما يشعر الواحد منا بذلك في دول الغرب المستكبر ويعتريه الخوف والرعب عند انتقاله في اكثر بلاد المسلمين، حتى بات تجاوز الحدود من التجارب المرة التي يحسب لها المرء ألف حساب، ويحتاج معها الى صبر ومجاهدة لا يعلم مداها الا الله.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢



عالم بلا أسوار

غسان الامام

الأصوليون بين التجربة الماركسية

نزلت من الطائرة في مطار القاهرة ذات يوم من أيام عام ١٩٦١، فوجدت الدولة قد أعدت استقبالاً شعبياً لضيفها الرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنو. جموع غفيرة من عمال المصانع والتنظيفات جلبت بملابس العمل الى المطار وحشدت تحت الشمس المحرقة وبحراسة رجال الشرطة أمام المدرج الرئيسي.

ولم استغرب. فقد كان شرف الاستقبال الاجباري مهمة مألوفة تُسند الى الجماهير الكادحة في تلك الأيام. لكن اللوحات التي رفعها العمال ادهشتني. فقد حمل وجهها تحية موجهة بالأنجليزية الى سوكارنو، وحمل قفاها تحية موجهة الى ضيف سابق لم أعد أذكر اسمه بعد كل هذه السنين. ويبدو إن المشرفين على الاستقبال نسوا ان يمحوا الاسم الآخر، فاختلط الامر على العمال المساكين الذين لا يدرون من يستقبلون. بعضهم لوّح لسوكارنو بوجه اللافتة، وبعضهم لوّح له بقفاها.

كان المشهد واحداً من الادلة الكثيرة على تهميش دور الطبقة الشعبية والعاملة في الدولة «التقدمية» العربية. لكن هذا التغييب السياسي له قصة طويلة. فهي تبدأ مع كارل ماركس الذي كان شاهداً على الرأسمالية الصناعية المتوحشة في القرن الماضي. وقد دعا طبقة البروليتاريا الى التمرد والثورة على حشدها في المصانع والمناجم الكئيبة وحرمانها من الضمانات الاجتماعية والأجور المعادلة لعملها. وعهد الى حزب الطليعة أو النخبة بقيادة «الطبقة المحرومة» لانتزاع السلطة السياسية، وفرض دولة الطبقة الواحدة، دولة البروليتاريا.

وخلال سني الاعداد للثورة في روسيا، التزم لينين حرفياً بنظرية ماركس. فقد توجه الحزب الشيوعي بدعايته الى الطبقة العاملة وجعل من تسييسها أداته الثورية. وبعد إسقاط النظام القيصري، حسم لينين الصراع مع جناح الاكثرية النيابية بقيادة كيرنسكي، وأسقط حكومته لا في مجلس النواب وانما في الشارع الشعبي مستعيناً بعمال المدن والمصانع.

وظلت الآلة الدعائية والثقافية الجبارة للحزب الشيوعي مكرسة منذ عام ١٩١٧ الى عام ١٩٨٥ للخدمة اللفظية لطبقة البروليتاريا، لكن جردت عملياً من أية سلطة سياسية وحرمت حتى من الاختيار الحر لممثليها في نقاباتها. نعم، نالت مكاسب اجتماعية كتأمين العمل الدائم لها، لكن ساسة الحزب المحترفين خانوا النظرية. فقد استأثرت بالسلطة أولاً القيادات الثورية المثقفة من لينين الى تروتسكي، ثم استأثرت بها القيادات الدموية وعلى رأسها ستالين، ثم القيادات البيروقراطية من بريجنيف الى أندروبوف وغورباتشوف.

وجاء النظام «التقدمي» العربي ليستعير من الاشتراكية الماركسية أدبها السياسي. وتم اشباع الخطاب السلطوي والحزبي بكل ما في الماركسية من «كليشيهات» التمجيد بالطبقة العاملة وأضيفت اليها الطبقة الفلاحية، وجرت باسم هذه وتلك التأميمات الضخمة في الخمسينات والستينات.

وكان تبني الاشتراكية الماركسية هيّناً ليّناً. فهي تحصر السلطة السياسية في حزب الطليعة أو الشخص الواحد، وتعفيه من خوض تجربة انتخابية حرة مضمون سقوطه فيها.

ثم هي تجرد سائر الفئات الاجتماعية من أية قوة سياسية، وتحيّد سياسياً الشارع الشعبي والطبقة العاملة أو الفلاحية التي يستمد منها شرعيته النضالية والاجتماعية، وتهمشها وتحيلها الى المستودع الاحتياطي. ويكفي ان يكال التمجيد والمديح لطبقة البروليتاريا في الأدب السياسي للحزب والنظام، لكن لا تستدعى للخدمة إلا للسير في مهرجانات التأييد ولحمل اللافتات في استقبال كبار الضيوف والزوار.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

قلت سابقاً هنا ان اخفاق التجربة الماركسية لا يعني نهاية الفكر اليساري. هذا الفكر يعاني اليوم من جمود وحيرة وبلبلة، لكن لا بد ان يعيد النظر في فلسفته ورؤاه. انما الثابت الآن أن النظرية الماركسية أخفقت على صعيد التطبيق. اثبتت التجربة ان السلطة السياسية لم تكن ملكاً للبروليتاريا، وان هذه الطبقة ليست مؤهلة لتقوم بدور القيادة والمبادرة، ولم تضمن حرية الفكر والفن والثقافة. والذي حدث هو ان الطبقة الحزبية هي التي جلست في راس الهرم الاجتماعي، فيما لم توفر المساواة الاجتماعية تقدم وتأثر التنيمة والتقنية ومستوى المعيشة بالسرعة والنسب ذاتها في العالم الراسمالي.

والعالم الشيوعي اليوم يتلمس طريقاً اخر في تجربته السياسية والاقتصادية. قد يخطئ وقد يصيب. قد يخفف من اندفاعه نحو رأسمالية السوق الحر، وربما يتبنى الاشتراكية الديمقراطية التي ساهمت في هذا القرن مساهمة فعالة في تهذيب الرأسمالية وتحويل ديمقراطيتها الى دولة القانون والحقوق، وساعدت على اقامة العدل الاجتماعي من خلال تشريع قوانين الحماية الاجتماعية للعاملين.

لكن ماذا يجري اليوم في العالم العربي؟

الواضح ان الانظمة العربية ارتكبت خطأ في تبني الاشتراكية الماركسية بدلاً من الاشتراكية الديمقراطية. وكانت النتيجة القضاء على الديمقراطية الوليدة والاخفاق في تسخير التنمية والانتاج لخدمة الحاجات الأساسية واليومية للطبقة العاملة والفلاحية التي تكلمت باسمها. هذه الانظمة تحاول الاعتذار عن تجربتها السياسية، وتتلمس طريقاً اخر للتنمية، وتوسع دائرة انفتاحها على مختلف الطبقات الاجتماعية وقطاعات الراي العام.

لكن المدهش ان القوى السياسية الجديدة تصر على البدء من حيث بدأت الماركسية. فالقوى الحزبية الأصولية تتوجه الى الشارع الذي توجهت اليه الماركسية والاحزاب القومية والاشتراكية العربية، لكن بخطاب سياسي ومفردات و«كليشيهات» مختلفة.

صحيح ان القوى الأصولية تضم قيادات وأطراً على مستوى من الوعي السياسي والتاهيل العلمي، لكن توجهها الى شارع بسيط سياسياً وعلمياً يضطرها الى استخدام الخطاب العاطفي، انه تماماً مبدأ التحريض الثوري لدى الماركسية في إشعالها حرب الطبقات في المجتمع.

ولإلهاب العاطفة، يجرى أولاً تسييس المشاعر الدينية الصادقة والعفوية لهذا الشارع. ثم يتم شحن وحقن ذاكرة البسطاء بمعلومات واتهامات تفتقر غالباً الى الصحة والدقة. ولاسدال

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)
التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

رداء المصداقية على هذه الاتهامات يجري توزيعها من على منابر المساجد. بعد ذلك تبذل الوعود بسخاء لأجيال جديدة محرومة ومتعطلة.

لكن هذه الأجيال لم يتح لها القدر الكافي من التعليم والوعي السياسي لكي تفكر، ولكي تسأل وتناقش. ولم تتدرب بعد على التأكد من المعلومات التي تلقى اليها. ولم تكتشف بعد أنها ليست بحاجة الى خطب سياسية عاطفية بقدر حاجتها الى برامج مدروسة بالتفاصيل وقابلة للتطبيق عملياً في الاقتصاد والتنمية والسكن والعمل والخدمات العامة من صحة وتربية ومياه...

بدأ جورج بورنارد شو حياته السياسية في صفوف الاشتراكية الفابية، لكن في أدبه كان يسخر من بساطة العمال والفقراء الذين يناضل من أجلهم. ويرى في استثمارهم خطراً على الديمقراطية وتهميشاً لها. فمن السهل استغلالهم، ثم من السهل التضحية بهم. الأصولية الحاكمة في ايران دفعت بجيل كامل من الصبية الى الموت في حقول الألغام في الحرب. وهو الجيل ذاته الذي يدفع اليوم في الجزائر أعزل بلا حماية للموت في حرب أهلية ليس من مصلحة الأمة العربية تفجيرها.

نعم، وصل الماركسيون الى السلطة على أكتاف العمال والفقراء في شوارع المدن. لكن اكتشفوا بالتجربة ان العمال يصلحون للعمل لا للحكم. كانت لدى الماركسيين نظرية سياسية للحكم، لكن لم يكن لديهم برنامج عمل. والبحث عنه اقتضى نحو عشرين سنة مات خلالها الملايين من العمال والفلاحين.

كذلك، فالاحزاب الأصولية تملك نظرية سياسية، لكن ليست لديها تجربة في الحكم أو برنامج عملي للتنمية. وهي في حالة وصولها الى السلطة ستكتشف انها لا تستطيع ان تؤمن العمل فوراً للملايين المتعطلة إلا إذا طردت الملايين العاملة. وهي بدورها ستضطر، كما فعلت الماركسية وكما فعلت الأصولية في السودان وايران، الى قمع شارعها الشعبي وطبقتها الاجتماعية اللتين وصلت على اكتافهما الى الحكم طالما انها لا تستطيع ارضاءهما وتلبية حاجاتهما الاساسية.

والتاريخ في مسيرته يبرهن على ان اخفاق المشروع السياسي يؤدي الى اهتزاز أو انهيار نظرية الحكم التي يستند اليها. حدث ذلك للمسيحية بعد اخفاق حكم الكنيسة في القرون الوسطى. حدث ذلك للماركسية بعد فشل الحزب الشيوعي. وحدث ذلك للقومية العربية بعد فشل النظام القومي، وللفاشية بعد هزيمة الدولة النازية في الحرب.

لكن ماذا لو أخفقت الاحزاب الأصولية في الحكم؟ هل تتحمل مسؤولية اهتزاز ايمان الاجيال التي جرى بذل الوعود المتسرعة إليها؟ هل تتحمل الأصولية الحزبية مسؤولية السهام المسمومة التي سيوجهها عندئذ اعداء الدين في الداخل والخارج إليه كنظام حياة وكنظام سياسي؟

ما العمل إذن؟

الاحزاب الأصولية من مصلحتها ان تعود فتظهر اهتماماً جدياً بالعملية الديمقراطية أو بمبدأ الشورى - سمه ما شئت - ، من مصلحتها العودة الى السعي والعمل من خلال المؤسسات الدستورية، من مصلحتها تهدئة روع الطبقات الاجتماعية التي اهملتها في خطابها السياسي وتتوعدها بالثأر والانتقام وانتزاع مكاسبها إذا وصلت للحكم، من مصلحتها تعقيل وتهدئة خطابها السياسي وجعله أكثر واقعية ومسؤولية في بذل الوعود للأجيال، ومن مصلحتها الحرص على السلام الاجتماعي والمدني من خلال مخاطبة قطاعات أعرض وأوسع واكثر عقلانية ونضجاً من الشارع الذي تتوجه إليه الآن.

ومن الاستخفاف بالمنطق ان يتصور حزب ما انه قادر على الوصول الى السلطة بطريق الاقتراع الحر، ثم يبدأ في الحكم ثورة لتهميش مؤسسات الشورى والديمقراطية وللتصفية السياسية وربما الجسدية للطبقة التي أتاحت له الحرية والفرصة للحكم.

وما يجري في الجزائر اليوم شاهد ودليل. فالحزب الذي يجعل همه الوصول الى السلطة دون التزام قاطع باحترام وحماية الديمقراطية يجعل طبقة الحكم تتمترس وراء أسوار السلطة وفي حماية قوتها المسلحة.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢١/٢/٩٢

تجديد .. لا تغيير

لايكاد صوت يرتفع اليوم مناديا بالتجديد فى الفكر الاسلامى ، شاكيا من الجمود والانغلاق .. مناقشا فى ذلك اقوال العلماء من السلف أو من المعاصرين .. أو داعيا الى مراعاة ظروف الزمان والمكان .. حتى تتناوشه من كل جانب صيحات المحذرين والمنذرين ، يذكرون بالمزالق والمخاوف والمحاذير .. ويؤكدون ان الدعوة الى التجديد مدخل لاسقاط الالتزام بالشريعة ، وباب شر ينفذ منه الحريصون على « تمييع » حقيقة الاسلام ، واذابة جوهرة فى جوهر حضارات وثقافات مناقضة لأصوله معارضة لمبادله ..

ويتجاوز بعض هؤلاء حدود هذا التذكير ، مطالبين بالكف عن نقد اوضاع المسلمين فى وقت يحتاج فيه الاسلام الى مدافعين عنه فى وجه موجات الالحاد والشك والمذاهب « الوافدة » اكثر من حاجته الى الناقدين الذين يأخذهم الحماس احيانا فيشتدون فى النقد ويحتدون ، شدة وحدة يستفيد بهما خصوم الاسلام الحريصون على توهين سلطانه على النفوس ، وصرف الناس عن مبادئه ..

ويمد بعضهم هذه « الحصانة » التى يطالبون بها لتشمل اشخاص العاملين باسم الاسلام ، ولتبسط لواءها على الحركات الاسلامية المختلفة على تباين طريقتها واسلوبها .. وحسبها – فيما يقولون – انها تريد اعلاء شأن الاسلام وأنها تعمل تحت رايته ..

عناصر الجمود

وحين دعوت الى المواجهة الصريحة مع عناصر الجمود فى الفكر الاسلامى المعاصر لم تكن هذه المحاذير غائبة عنى وانا ادعو الى مادعوت اليه من ممارسة الاجتهاد فى الفروع والاصول على السواء ، والى وضع النقط فوق الاحرف السبعة التى لا أزال ازعم انها تشكل معالم تيار فكرى اسلامى يتخذ طريقه الى التجديد والتشكل والنضج فى عقول الالاف من الشباب وقلوبهم على امتداد العالم الاسلامى . ولكنى قدرت – ولا ازال – ان خطر الجمود والعقم هو الخطر الاكبر الذى ينبغى ان نبدأ بالتنبيه اليه ، وان تحريك المسلمين ، عامتهم وعلمائهم الى خوض معركة التجديد والاجتهاد وتحمل تبعاتها يحتاج من الشجاعة والصبر الى اضعاف مايحتاج اليه التذكير بهذه المحاذير .. لهذا .. واشفاقا على دعوة التجديد ان تقتلها فى مهدها صيحات التذكير بالمحاذير رأيت ان الدعوة الى مواجهة عناصر الجمود فى الفكر المعاصر لا تكتمل الا بأمرين :

أولهما : ان نضع المحاذير التى تذكر كلما ارتفعت دعوة التجديد فى اطارها الصحيح وان ننبه اليها مع المنبهين .. حتى يظل التجديد تجديدا فى فكر المسلمين وتطويرا له .. لاخروجنا على الاسلام ولا تحريفا لاحكامه ومبادئه .

الآخر : ان نضع امام القارئ – بعد ذلك – كفتى الميزان ، مؤكدين مرة اخرى حاجتنا الى ممارسة الاجتهاد ، رغم كل المحاذير ، وحسبنا ان ننتبه جميعا اليها . وان ننطلق بعد ذلك بلا مخاوف ولا شكوك ، ولو تابعنا تلك المخاوف ماحركنا ساكنا ولبقينا حيث نحن ، قانعين بالتبعية والتخلف ، تمر بنا مواكب الامم والشعوب تحمل القيادة .. والسيادة .. ونحن نكتفى باعلان السخط والانكار ..

ان الاسلام هو كلمة الله المنزلة فى كتبه والموحاه الى رسله تحمل الخير الخالص والحق الكامل ، واليقين المطلق .. ولكن هذا الدين « الالهى » حين يتصل بالانسان – ولابد ان يتصل به – يتحول الى ظاهرة مركبة ، فيها الجوهر الالهى الكامل ، فيها شئ من خصائص عقل الانسان ونفسه ومزاجه بكل مافى الانسان من نقص وضعف واختلاف وتأثر بعوارض الزمان والمكان ، وكل ما يؤثر فى الكيان ولهذا فان حديثنا عن الاسلام ليس – بحال من الاحوال – دعوة الى التغيير فى الاسلام ، وانما هو حديث موجه الى فكر المسلمين وسلوكهم .. ولعل هذا المعنى الدقيق هو القائم وراء عبارة الحديث النبوى الشريف الذى يقرر ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها فالتجديد – اذن – تجديد لامر الدين ومكانته وسلطانه ، وليس تجديدا للدين نفسه

هذه مقدمة لابد منها لوضع الحوار حول التجديد فى الاسلام فى اطاره الصحيح .

ان الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد فى الاسلام ، وهو ضرورى ولازم وبين الخروج عن دائرته والانفلات من احكامه له جانبه المتصل بالعقل والاجتهاد وحدودهما .. وله جانبه النفسى المتصل بالموقف العام من الاسلام ، رضا به وانقيادا لاحكامه ، او تمردا عليه ، واستكبارا على الدخول فى طاعته : والجانب العقلى والفقهى يكمن فى هذه الحدود الدقيقة بين الالهى والبشرى فيما يصل الينا من تراث الاسلام ، ويكمن – تبعا لذلك – فى الحدود الفاصلة بين الثابت والمتغير فيما ينقل الينا من ذلك كله .

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)
التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

لماذا الإصرار على تسميتها: «الجبهة الاسلامية»؟!



بقلم
احمد ابو الفتح

●● الاسلام الدين الحنيف هو الذي تفضل الله عز جلاله به على البشرية وواجب كل مسلم ان يحرص كل الحرص على عدم اتاحة الفرصة لأعداء الاسلام للنيل منه.

●● ولما كان الانسان بشرا يصيب ويخطئ أصبح من الواجب عليه ألا يلصق تصرفاته بالاسلام لأن الدين لا يخطئ والانسان يخطئ.

عندما يتسمى تجمع سياسي باسم: «الجبهة الاسلامية»، فإن هذه التسمية تتيح لاعداء الدين القويم استغلال اخطاء هذا التجمع أو رئيسه أو بعض أفراده لينسبوا الاخطاء للدين وليس للافراد.

●● هذا خطير جدا.

اعداء الاسلام أقوياء اذ يملكون ويسيطرون على وسائل اعلام ودعاية منتشرة في انحاء العالم. وهم اذ يستغلون اخطاء البشر الذين يلصقون تجمعهم بالاسلام يخاطبون آلاف الملايين الجاهلة بالاسلام وقواعده وهذا يتيح لهم ان يغرسوا في عقول نسبة ضخمة من الناس أن الاسلام دين العنف ودين المحاكمات الانتقامية التي لا توفر حق الدفاع المشروع كما يصورونه بانه دين التسلط والديكتاتورية.

اعداء الاسلام يعرفون تماما كذب دعاياتهم وان الاسلام هو أول من جاء بقواعد احترام حقوق الانسان وانه الدين الذي رسم الطريق الى إلغاء الرق وأول من فرض الشورى على الناس وهو الدين الذي وضع قواعد العبادات ودستور التعامل بين الناس، ولهذا يعادونه مستغلين تسمية الجبهات والثورات بانها اسلامية متجاهلين انها اخطاء بشر وان المسلمين كسائر البشر معرضون لارتكاب الاخطاء خصوصا عندما يقومون بثورة او انقلاب، فالثورات والانقلابات تتم نتيجة غضب او طمع والغاضب او الطامع غالبا ما تخضع تصرفاته لعواطفه وتكون انتقامية تتناول الأبرياء مع غير الأبرياء وتضطهد كل من يتصور انه مخالف له في الرأي.

هذه الاعمال التي يسيطر عليها جموح العواطف تخالف تمام المخالفة قواعد الاسلام، ولكن لأن الثورة او الانقلاب اتخذت من الاسلام اسما لها ـ الثورة الاسلامية او الجبهة الاسلامية ـ يكون من اليسير على من يسيطرون على وسائل الاعلام ان يستغلوا هذه التسميات لإلصاق الاخطاء بالدين. وحيث انهم يخاطبون من يجهلون حقيقة الاسلام تلقى دعاياتهم تصديقا لدى آلاف الملايين.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

●● وقد اصبح من الامور شبه المسلم بها ان تقرأ في صحف الكثير من الدول وتسمع في اذاعاتها ان الاسلام دين العنف والتطرف.

●● والامر المحزن ان الدول الاسلامية لا تملك النفوذ في العالم ولا وسائل الاعلام القوية التي تستطيع بها التصدي لأعداء الاسلام وتبديد آثار دعاياتهم.

●●●

الى متى...؟

الى متى يظل بعضنا يساهم بصورة قد لا تكون مقصودة في تمكين اعداء الاسلام والصهاينة من التجني على الدين القيم؟؟

●● لماذا لا يسمون حركاتهم او ثوراتهم دون الزج بالاسلام، واذا كان لا بد من اعطاء صفة اسلامية لهذه الحركات او الثورات فمن الجائز ان يطلقوا عليها اسماء حركة او ثورة او جبهة فاذا ما اخطأوا نسبت الاخطاء الى مرتكبيها بدل إلصاقها بالاسلام.

●● اليس واجب كل مسلم ان يحرص كل الحرص على كرامة الدين الذي أنعم الله به علينا ولا يعرضه أبداً لأكاذيب اعدائه.

لماذا هذا الكلام؟

دفعني الى كتابة هذا الكلام ما تذيعه وسائل الاعلام في العالم سواء الصحف أو المجلات او اذاعات الراديو والتليفزيون حول الاوضاع في السودان وإلصاق ما تردده من انتقال المنظمات التي تسميها ارهابية الى القطر الشقيق بانها تتم وفقا لمبادئ الثورة الاسلامية التي يحققها الفريق البشير.

في هذه الايام زادت بشكل ملحوظ الدعايات حول ما يدور في السودان وهي دعايات تصر على ان الاسلام هو الدستور الذي تطبق اجهزة الحكم قواعده، وهذه الدعايات تصر على ان النظام الاسلامي في السودان قد فتح ابوابه لجميع المنظمات التي تسميها هذه الدعايات بأنها منظمات ارهابية.

اذا كانت حكومة السودان تستضيف حرس الثورة الايراني ومنظمات اخرى مهمتها القيام بأعمال عنف في دول اخرى فلا أقل من أن تقلع عن استعمال اسم الجبهة الاسلامية لنظام حكمها.

أمر غير مفهوم ان يقوم من يطلق الناس عليهم صفات «الاصوليين او المتطرفين في الاسلام» بأعمال يترتب عليها تمكين اعداء الاسلام من إلصاق كل ما هو مناف للدين كما انزله الله سبحانه وتعالى على نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام بالاسلام... لماذا اعطاء هذا السلاح الخطير لأعداء الاسلام وإلى متى يستمر تعريض الدين لهذه الاكاذيب؟!

السودان الذي رضعنا حبه

منذ طفولتنا تربينا على حب السودان فقد قال الزعيم الخالد سعد زغلول: «تقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر»، وكانت دعوة سعد للوحدة بين مصر والسودان هي احد المطلبين لكل الحركات الوطنية في مصر ولم يقبل

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

سعد ولا الزعيم الجليل مصطفى النحاس بل كل زعماء احزاب الاقلية في مصر ان تكتفي مصر بتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر مقابل التنازل عن طلب وحدة مصر والسودان.

كم من المرات عرضت السلطات البريطانية استعدادها لإجلاء قواتها مقابل تأجيل البحث في الوحدة مع السودان ورفضت كل الحكومات المصرية ذلك العرض مع ان جلاء القوات البريطانية كان الهدف الاكبر للثورة على الانجليز؟

لقد تربينا ونحن نهتف «تعيش وحدة مصر والسودان... النيل لا يتجزأ».

ولم تكن المطالبة بالوحدة بقصد استعمار السودان او تسخير مقوماته لصالح مصر بل لأننا جميعا كنا نشعر بأن مصر والسودان وطن واحد.

الأمر المؤكد ان مصر قد ساهمت منذ ثورة سنة ١٩١٩ الى ثورة الفدائيين ضد قوات الاحتلال البريطاني عندما ألغى النحاس باشا سنة ١٩٥١ المعاهدة المصرية ـ البريطانية وأباح الحركات الفدائية التي ساهم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا في تسليح الشباب لشن الثورة ضد المعسكرات البريطانية في منطقة الاسماعيلية... لا شك ان موقف مصر الثابت بالنسبة للوحدة بين مصر والسودان هو الذي ساهم مساهمة كبرى في جلاء القوات البريطانية بعد ذلك عن السودان نتيجة قبول حركة الجيش عقد اتفاق مع بريطانيا يتيح للسودانيين اختيار تقرير المصير وهو الاختيار الذي انتهى باستقلال السودان.

●●●

وظلت مصر وفية للسودان

رغم إنهاء السودان حلم مصر والمصريين بإقامة وحدة بين شقي وادي النيل ظلت مصر حريصة على اقامة أطيب العلاقات مع الأشقاء في السودان ولم تحاول قط التدخل في شؤونهم، خصوصا في عهد الرئيس مبارك الذي يرفض رفضا قاطعا التدخل في شؤون أية دولة عربية أو غير عربية.

مع ذلك تكررت مواقف حكومة الجبهة «الاسلامية» بقيادة الفريق البشير المعادية لمصر.

هل هذا هو الاسلام وهل الاسلام يرضى باحتلال دولة عربية لدولة عربية، وهل الاسلام يقبل استضافة تجمعات ومنظمات تنوي القيام بأعمال تخريبية في دول عربية وغير عربية؟؟

لماذا تحميل الاسلام ما هو مخالف تماما لقواعد الاسلام؟!

لماذا تمكين اعداء الاسلام من تصوير الاسلام بأنه دين العنف الذي يبيح وضع القنابل التي تقتل الأبرياء؟؟

أليس الأفضل لمن ينادون بأن حكمهم ينبع من الاسلام ان يحرصوا على تحقيق العدالة والبعد عن العدوان وان يكونوا في تصرفاتهم بمثابة المرآة التي تعكس كل ما في الدين العظيم من خير للناس، سواء بالبحث على العلم او احترام حقوق وحريات الانسان، وهكذا نثبت للعالم ان الاسلام هو خير ما أنعم الله به على الناس اجمعين.

اللهم اهد المسلمين سواء السبيل فبسلوكهم القويم وامتثالهم لما أمر الله به في الدين القيم يرتفع قدر المسلمين وينهزم أعداء الاسلام.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

حوار مع طروحات د. تركى الحمد:

مناقشة هادئة لافكار ساخنة!

قدم الدكتور تركى الحمد استاذ العلوم السياسية فى جامعة الملك سعود ضمن فعاليات المهرجان الوطنى السابع للتراث والثقافة، ورقة عمل عنونها بـ«الثقافة والمثقف العربى والقضايا الكبرى» دارت فى مجملها على محورين رئيسيين، هما لمن لم يقرأ او يسمع الدكتور الحمد من قبل، موضوعاه الاثيران مذ عرفناه عبر كتاباته الصحفية فى السنوات الأربع الماضية، تقريبا.

يلح الدكتور الحمد فى فكرته الاولى على ان المثقف العربى المعاصر يراوح بين ثلاثة خطابات مغتربة عن الواقع والعقل، «فهو اما خطاب يغرق في غربة المكان بحيث ان تحليله ووصفه واستشرافه قائم على مفاهيم مستقاة من واقع مكانى اخر هو الواقع الاوروبى او الغربى عموما، وإما خطاب يغرق فى غربة الزمان بحيث ان تحليله ووصفه واستشرافه للازمة قائم على مفاهيم مستقاة من واقع زماني اخر هو الواقع العربى الاسلامى الوسيط وخاصة عصر التدوين، او انه خطاب توفيقى او تلفيقى» من هذا وذاك.

وللخروج من هذا المأزق - كما يراه الدكتور الحمد - فإن «المطلوب إذن نوع من المفاهيم أو شبكة من المفاهيم نابعة من ذات الواقع التاريخى المتحرك المعاش، قادرة على عكس اليات هذا الواقع وديناميته فى الظروف المعاصرة بما يكفل فهم هذا الواقع واعادة تشكيله». بتبنى تفسيرات معينة «للواقعية» و«العقلانية» والتعددية الفكرية والسياسية وتجاوز الشعار والخطاب الوجدانى كما يعبر الدكتور فى كتابات سابقة.

ولتحقيق ذلك يطرح علينا الدكتور الحمد مشروعا فكريا يكرس له خلاصة جهده وعصارة تفكيره، ذاك هو محاولة تطبيع العلاقات بين العقلية العربية الإسلامية ومفهوم «الهوية القطرية الوطنية» وتبريره لذلك قائم على ان هذا هو الواقع الذى نعيشه، وانه يتميز «بحالة قانونية.. تتمتع باعتراف المجتمع الدولى» مستبعدا فى المقابل مفهومى «الأمة العربية» و«الامة الإسلامية». لانهما - كما يقول - غير متحققين قانونا ولا يتمتعان بالاعتراف من المجتمع الدولى (الغرب طبعا!) ولانهما تظلان فى مستوى الايديولوجيا «وما يجب ان يكون»، ولانهما كما يثبت فى كتابات سابقة (اليمامة - الشرق الاوسط) خطابان شعاريان عاطفيان.

هذا هو باختصار مجمل المشروع الفكرى السياسى الذى ينادى به الدكتور الحمد. نقرؤه فى غالب كتاباته السابقة (اليمامة ١٤١١/٣/٢١ مثلا)، والظاهر اننا سنعيد قراءته مرة ومرات كلما هيىء له منبر

المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٢



بقلم:
بكر بصفر

اخر.

والحقيقة ان الدكتور الحمد - كما يعلم هو يقينا - لا يقول جديدا. وكل مافى الامر لا يتجاوز الصياغة المحلية لمشروع الفيلسوف المغربى محمد عابد الجابرى الداعى الى تجاوز الخطاب «الاسلامى السلفى» البحت الذى يستدعى منهج السلف فى القرون الثلاثة الاولى فى التاريخ الاسلامى، والخطاب الليبرالى البحت الذى يستدعى النموذج الغربى بشقيه الفكرى (الليبرالية) والاقتصادى (الراسمالية) إلى ليبرالية جديدة ولكن بخصوصية عربية! (انظر «نحن والتراث» و«بنية العقل العربى» و«نقد العقل العربى»). ظهرت ملامح هذا المشروع صريحة عند الجابرى، وتخفت بين السطور، او ظهرت على استحياء عند الحمد لخصوصية الزمان والمكان.

وعلى خلاف ما يظهره الكثيرون من تخوف من هذا الخطاب الفكرى المتدثر بثوب الخيلاء «الانتلجنسى» فإننى لا ارى له اى وزن فى واقعنا الفكرى والاجتماعى وليس له اى تأثير يذكر فى زحزحة ثوابتنا وأصالتنا، وإن حقق مكاسب مرحلية. فقد سبقت الدكتور الحمد أفواج وأفواج من مفكرى الطرح «النهضوى» الليبرالى من لون رفاعة الطهطاوى مرورا بسلامة موسى، وأحمد لطفى السيد، وطه حسين إلى زكى نجيب محمود وحسن حنفى والجابرى والعروى واركون وسعيد العشماوى! أخذ كل هؤلاء فرصتهم كاملة غير منقوصة منذ مائتى سنة ومازالوا، وما زاد ذلك الامة الاسلامية إلا تشبثا بأصالتها وماضيها. يشهد بهذا الواقع الذى نلمسه وتشهد له اعترافات بعض هؤلاء المفكرين باخفاق كل مجهوداتهم للولوج الى الوجدان العربى فيما عدا محيط «الانتلجنسيا» المغتربة والمؤسسات الثقافية الرسمية (انظر: زكى نجيب محمود «حصاد السنين: عربى بين ثقافتين»).

اما ما أشفق على الدكتور الحمد منه، فهو المزالق الفكرية الخطيرة التى يكاد ان يوقع فيها نفسه. فاجترار آراء المغتربين العرب الرافضين لمبادئ وأقوال الذى لا ينطق عن الهوى (صلى الله عليه وسلم): «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وحكمته الجامعة: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ» والدعاية لها منحى خطير ينبغى للدكتور تداركه. وإن الدعوة الى التعددية السياسية والفكرية، والمناداة



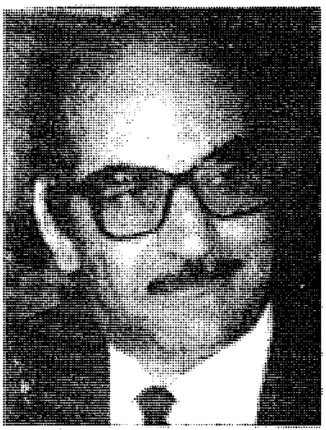
د. تركى الحمد

بتجاوز الشعار (الأمة الاسلامية الواحدة) والخطاب الوجدانى غير الواقعى (استعادة الريادة الحضارية بين الأمم) كل ذلك تنقصه الموضوعية فضلا عن الشرعية وان هذه المفاهيم لتزداد اغترابا عندما تطرح للاحتذاء فى أرض لا يحلم العدو قبل الصديق ان يزاحم فيها الإسلام (السلفى، أو الاتباعى كما يقول الخطاب الليبرالى) بمعتقدات واراء لا تتفق مع اصوله العقدية والتشريعية.

ديننا يرفض التعددية بمفهومها المتداول فى الساحة الثقافية والمنطلق من مرجعية أوروبية قائمة على نسبية الحقيقة، ولإثباتها وتاريخيتها. بينما الحقيقة فى الإسلام مطلقة (واحدة) وان تعددت الاجتهادات فى فهم الفروع، وهى ثابتة لا تتبدل بتغير الزمان والمكان، ومتعالية على التاريخ لا تفنى بالتقادم.

وديننا يرفض القطرية (الأيديولوجية) التى تقدم نفسها مشروعا بديلا عن الوحدة الإسلامية. يرفضها بنص القرآن «وإن هذه امتكم أمة واحدة وانا ربكم فاتقون». وينقصها الواقع الذى نشاهد فيه السعى الدؤوب من أمم الأرض الى التكتل فى تجمعات كبيرة حتى لا يبتلعها الكبار، ونلمس بالمشاهدة والاستقراء ما أدى اليه هذا التشرذم القطرى من تخلف وضعف وضياع حق وكرامة، وما ادى اليه من استلاب سياسي واقتصادي ظاهر - إن لم يكن فى الواقع المشاهد ففى القادم من السنين.

اما الوطنية المسلمة التى يمثل فيها الوطن لبنة فى بناء الأمة المتراص واما حب الوطن والتعلق به فشعور فطرى لا ينبغى لعاقل دفعه، وهو كذلك شعيرة اسلامية اصيلة



محمد عابد الجابرى

(الاقربون اولى بالمعروف)، (والله انك لاحب البقاع إلىّ) «وانذر عشيرتك الأقربين»، و(ياأهل الشام شامكم ويا أهل اليمن يمنكم)، فلا تعارض بين هذه الوطنية وبين الإسلام. فهى الحلقة الصغرى من الحلقات الثلاث التى يدور فيها انتماء المسلم: الوطن، والعروبة، والإسلام.

وديننا يرفض الواقعية البراجماتية التى لا تقيم للمبادىء وزنا، وترضى بالمنفعة الدنيوية الضيقة حتى وان ادت الى تبعية وتصاغر لا يليقان بمن خاطبهم الله بقوله: **«يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين»**. والمصلحة فى الاسلام ليست كالمصلحة عند الغربى. فهى فى الاسلام اخروية فى المقام الأول، أما المصلحة الدنيوية فهى لها تبع. وهذا المفهوم كثيرا ما يغيب عن المعاصرين من المسلمين.

لو اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده والافذاذ من رجال الاسلام من بعدهم بمنهج الرضى بالواقع ومحاولة التعايش والتكيف معه لكنا شرذمة بائدة كنجم آفل فى مزبلة التاريخ، إن صح ان للتاريخ مزبلة. إن الأمم الكريمة العزيزة لا يسيّرها القانون الدولى الذى فصلته الحضارة المنتصرة لنفسها ولخدمة وترسيخ مصالحها وهيمنتها، ولا تستسلم للواقع الذى فرضه الآخرون وانما تكابده وتغالبه بحكمة وتدبر وصبر ورباط حتى تظهر وتثبت ذاتها.

أما التسليم بهيمنة الحضارة الغالبة والتنظير «السوليفانى» للتطبيع معها لهاثا وراء مصالح مأمولة يصعب اثباتها، فمنحى أسأل الله ان يجنبنا جميعا الانحدار اليه.

المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقليات الحاكمة الفوز على وجوهها لكن اقدامها في الطين

بشير نافع*

هذه المساهمة رد على مقالات وتعليقات سبق ان كتبها حازم صاغية ونشرتها صفحتا «افكار» و«الرأي».

■ يصر حازم صاغية في كتاباته عن الاسلاميين على استخدام مصطلح «الاصولية - الاصوليين» (انظر مثلاً «الحياة» في ٢/٧). والمصطلح لم يطلقه الاسلاميون على انفسهم، وهو ترجمة حرفية لكلمة برزت في اللغات الاوروبية الحديثة في سياق الانشقاق البروتستانتي وما تبعه من انشقاقات داخل البروتستانتية، والخلاف حول موقع النص في البناء الفكري المسيحي، فلا علاقة لهذا المصطلح بالاسلام والاسلاميين من قريب او بعيد، ثم ان للاسلاميين اسمهم الذي يعرفون به وهو ببساطة الاسلاميون. ويبدو الامر كمثل ان ياتي ثلاثة او اربعة كتاب في اوروبا ليطلقوا على الخوارج مثلاً مصطلح «المتطريين» حتى تتلقفه النخبة العربية في اليوم التالي ويختفي اسم الخوارج من الكتابة العربية. فهل هناك مضيعة للتاريخ واستقلال النص والهوية اكبر من ذلك؟ اضافة لهذا، فان مصطلح «الاصولية» غير مستساغ عربياً فهو اشتقاق ينسب الى الجمع بما في ذلك من اغتراب عن قواعد اللغة. واذ اصبح من السائد اطلاق مصطلح «الاصولية» للاساءة الى الاسلاميين فلا اظن ان ذلك يغيرهم ما دام السياق التاريخي يسير لصالحهم، ولكن المسالة بالطبع ابعد من ذلك واكبر. ان مصطلح «الاصولية» في مقابل الحديث و«الحداثة» يحمل معه دلالة تصنيف الاسلاميين بانه دعاة القديم والتقليد والماضي، فيما النخبة العربية المتغربة تدافع عن الحاضر والمستقبل، عن التقدم والانتماء للعالم المعاصر. وان صح تقديري التعميمي هذا فان «الاصوليين» مثل حسن الترابي وراشد الغنوشي وعباسي مدني ينتمون الى الخانة الاولى، فهل ان هذا التصنيف للوضع العربي والاسلامي، السياسي والفكري، صحيح؟

ان «الحداثة» او ما بعد «البطريركية» - كما سماها هشام شرابي - ليست مسالة خطاب او نص - وان شملتها - ولكنها عملية بعيدة الحدود تشمل انقلاباً في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والمجتمع العربي (والاسلامي بشكل عام) دخل نفق الحداثة وزلازله منذ زمن ليس بالقصير. وعلينا هنا ان نسال ما اذا كان الترابي او الغنوشي او مدني ينتمون الى فئة العلماء الاسلامية التاريخية او الى فئة الحرفيين او التجار التقليدية او الى فئتي ارباب السيف او ارباب القلم التي نشات في حضن الدولة الاسلامية. انهم ومعهم الاغلبية العظمى من نخبة الاسلاميين المعاصر خريجو مدارس وجامعات حديثة (بعضهم من قلب الاكاديمية الغربية في باريس ولندن)، نشاوا في مدن عربية واسلامية فكك فيها المجتمع الاسلامي القديم ومؤسساته منذ زمن بعيد، وينتمون في معظمهم الى طبقة وسطى حديثة النشاة والتكوين. وان كان لي ان اتوسع قليلاً فإن حركة التنظيمات العثمانية التي اطلقت في النصف الاول من القرن الماضي حملت معها بداية القضاء على مؤسسات الوقف وانتشار الشريعة في الجماعة وسلطة العلماء الموازنة للدولة . ورافقها اختراق عسكري واقتصادي وثقافي غربي اخذ يدمر في سياقه مؤسسات الصناعة والتعليم والثقافة الاسلامية التاريخية وبالتالي الفئات الاجتماعية الحاملة والمحمولة على قيم ومؤسسات المجتمع التقليدي. كان السلطان عبدالحميد (رغم بؤس حكمه البوليسي)، كما اوضح ستانفورد شو، آخر محاولة لانجاز تحديث متصالح مع الاسلام، ولكن هجوم الخارج الكاسح اجهض المحاولة في مطلع هذا القرن

وحرر الساحة لاستفراد دعاة التحديث الغربي الخالص.

ان الانقسام الواقع اليوم في المجتمع العربي الاسلامي هو انقسام بين دعاة التحديث الاسلاميين ودعاة التحديث المتغربين، بين الترابي والغنوشي ومدني، الذين يحاولون اطلاق مشروع نهوض اسلامي حديث ياخذ في اعتباره تراث وهوية ومنطق الجماعة التاريخية وضرورات الزمان ومطالبه، وبين نخبة عربية تعاني الوحدة والعزلة والشقاء الداخلي لان الامة بعد مئة وخمسين عاماً من اطلاق مشروع التحديث لا تزال ترفض الغرق الكامل في قيم المنظومة الغربية الحديثة. وان اردنا التبسيط اكثر فهو انقسام بين دعاة الاستقلال والتقدم ودعاة الركوع تحت اقدام الهيمنة الاميركية والعتو الاسرائيلي.

اما ان كان الحساب يدور حول مصطلحات خطابية مجردة (فكل ما هو اسلامي هو بالقطع ماض وقديم ورجوعي وكل ما هو غيره فهو حديث وتقدمي وعصري)، فان الباحث سيصعب عليه ان يفرق بين دعاة «الديموقراطية» والتراث اليوناني القديم ودعاة دولة القانون والتراث الروماني (او حتى الاسلامي القديم القائم على حكم الشريعة). بل ان حاملي مشاعل الحداثة الاوروبية، اي بريطانيا وهولندا، كانتا معاً - وما زالتا - بروتستانتيتين، اي قامتا على حركة انشقاق ديني تقدم النص على العقل، بكل ما في ذلك من «سلفية!» كما يقول منير شفيق.

ولكن الباحث المدقق العادل سيرى ان حركة الخطأ والتصحيح استمرت في الفكر والجماعة الاسلامية على مدى التاريخ، وان ما تحاوله اتجاهات الاسلام الحديث وعلى رأسها الترابي والغنوشي والقرضاوي والامام الخميني والغزالي وعشرات غيرهم هو اطلاق حركة تجديد اسلامية واسعة المدى على مستويات الفقه والسياسة والاجتماع. وان الترابي بشكل خاص فتح الباب على مصراعيه للاجتهاد واعادة النظر في اصول الفقه

ذاته (العلم الخاص بالقواعد الحاكمة لاستنباط الاحكام الفقهية).

سلمت مقاليد الدولة الحديثة في بلادنا، دولة ما بعد الاستعمار المباشر، للاقلية المتغربة فواصلت تدمير بنى المجتمع التقليدي ومؤسساته، والحاق اقتصاد البلاد بعجلة الاقتصاد الغربي المهيمن، وكرست وضعها ضمن الاستراتيجيات الاستعمارية الكبرى، ومدت اخطبوط الدولة المركزية حتى تغولت والتهمت الاخضر واليابس، اضافة الى دفعها لعملية الانقسام المجتمعي (الطبقي والفئوي والطائفي) الى مداها. ان خلاف حازم صاغية مع تراث الدولة الحديثة وحكامها هو خلاف جزئي وعائلي لا غير ويجب ان لا تخدعه وتخدعنا خطابات الديموقراطية الجميلة التي يحملها. اما خلاف الاسلاميين معها فهو خلاف جوهري.

وان كانت قضية الديموقراطية هي ما يؤرق صاغية («الحياة» ٥، ٧، ٢/٨) فلنحاول بسط المسالة خارج اطار الشعار. ان الحياة الديموقراطية في نهاياتها المنطقية بغض النظر عن المصطلح وسياق نشاته التاريخي الاوروبي، تدور حول توسيع قاعدة المشاركة السياسية (في مقابل مركزية الدولة) وبروز مجتمع مدني يكبح نزوع الدولة المتاصل فيها للتغول. وقد بنى الاسلام في دورته التاريخية الاولى وبالقياس بالزمن البشري في ذلك الوقت (كما اوضحت كتابات حوراني ولابيدوس ورضوان السيد على سبيل المثال لا الحصر) نظاماً سياسياً همشت دولته الى حد كبير ومنعت من الاحاطة بشؤون الناس وحياتهم اليومية. كما قام في المجتمع الاسلامي توازن بالغ الدقة بين قوى الحكم وقوى الجماعة، وان كان العلماء يصنعون الجسر وصمام الامان فيما بينها.

فلماذا يكون من حق اقرباء صاغية ان يحكموا الامة زهاء القرن من الزمن موغلين في لحمها ودمها وثرواتها وكرامتها وتاريخها ولا يحق للاسلاميين ان يبنوا على تراث اربعة عشر قرناً تجربة حديثة؟

واود ان اسال صاغية بحق «الديموقراطية» التي يقدسها: هل كان حجم قاعدة المشاركة السياسية في زمان الشاه اوسع منه في ايران اليوم؟ لقد كان برلمان الشاه محتلاً في اغلبه - ومن دون مبالغة - من عائلات بعينها وفئات اجتماعية محدودة تدور شخصياتها حول القصر والنفوذ الاجنبي السياسي والاقتصادي. فيما حررت ايران اليوم - وبالقدر الذي تستطيعه دولة مثلها - من النفوذ الاجنبي، ويعج برلمانها بملاك وتجار وعلماء وعمال ومثقفين وتدور في قاعته يومياً صدامات ومرافعات فكرية وسياسية بالغة التنوع ادت - وما زالت - الى اطاحة رؤوس وزراء وكبار رجال الحكم. هذا والتجربة بمقاييس التاريخ في بداياتها بعد. وقد اقر السودان ميثاقاً وطنياً وعلى وشك ان يخوض تجربة الحكم التمثيلي في المستقبل القريب، فلماذا لا يعطى فرصة بعد عقود الفوضى والانهيار واللاامن والحرب الاهلية. اليس غريباً ان حكومة البشير تدفع السودان خارج براثن الطائفية فيما صاغية واقرباؤه من معارضة ادجوار روود يريدون ضمناً اعادته اليها... فمن الذي يسير مع التحديث ومن هو الرجوعي «الماضوي»؟

ان الحقيقة التي لا مناص منها ان فرصة بلادنا الوحيدة في اللحاق بالزمن الانساني المعاصر، في اعادة قرار قيم الكرامة الانسانية، في التحرر من ربقة هيمنة الخارج الظالم والمستغل، في قيام نهضة ثقافية وروحية واقتصاديه، في معالجة ازمات الانقسام الداخلي والاقليمي ومواجهة خطر الصهيونية البالغ الابعاد، هي في مشروع اسلامي معاصر. ان الاسلاميين وحدهم القادرون على خوض غمار التحديث في ظل سلام اجتماعي اما النخبة المتغربة فلم تجلب ولن تجلب معها الا الصدام والانقسام والصراع والدماء والسيطرة بالعنف. في الجزائر لم يحدث انقلاب عسكري (!) وفي السودان حدث، فهل يخبرنا صاغية عن الفرق بين الوضعين؟ وفي سياق ادانة العنف السياسي هل له ان يدين قرار المعارضة السودانية اللندنية باعتماد «الكفاح المسلح»، ام ان كل كفاح مسلح يسانده الغرب هو «ديموقراطي» الولادة والسمات بالضرورة.

في مقاله «استئناف السياسة» (الحياة ٢/٨) يعلق صاغية على قرار المحكمة المصرية بمنع الاخوان المسلمين من حق العمل السياسي قائلاً: «فمنع الاخوان من العمل كان ليبدو ممكناً لو تمكن القضاء من اثبات تناقضهم مع الديموقراطية وموجباتها واملاءاتها السلمية غير العنيفة، او مع مبدأ تداول السلطة دستورياً». وهو بالمناسبة المنطق نفسه الذي تروج له الاقلية الحاكمة في الجزائر اليوم ضد الاكثرية الشعبية وجبهة الانقاذ. وكان الكاتب نفسه في اليوم السابق قد سطر في «الحياة» ايضاً تحدياً واضحاً للاسلاميين، يقول: «فهل يبادر اصوليو» جبهة الانقاذ (و«النهضة» التونسية و... و...) الى ابداء مسافة سياسية وفكرية عن الحكم العسكري في السودان وعن جماعة «الجبهة الاسلامية القومية» «التي تدعمه؟». وجوهر المقال يقوم على ان الاسلاميين لا بد ان يبدوا هذه المسافة عن الحكم السوداني او ان يؤدي رفضهم الى توليد شك مشروع «بوجود جيب انتهازي كبير تتخلله الدعوة المستحدثة (لدى الاصوليين بالطبع) الى الديموقراطية». والواضح من هذه الكتابات - واخرى غيرها للنخبة العربية المتغربة - انها تريد وضع النخبة في موضع الوصاية على الشعب والامة، وهي التي لم تعلن توبتها بعد من كوارث المئة عام السابقة التي جلبتها على هذه الامة وشعوبها. ان النخبة لا تثق في الشعب وتسخر من قواه وقدراته، ولا تريده وحده حكماً على برامج الاسلاميين وسياساتهم، ولا يوجد لديها ذرة ايمان واحد بان هذا الشعب الذي استمات في الدفاع عن وطنه ودينه ضد الغزو الاجنبي ولا يزال، والذي اطاح حكم الاقليات النخبوية مثل الشاه والنميري، والمستمر في تصديه للنخب الحاكمة الاخرى، قادر على اطاحة حكم الاسلاميين في المستقبل. ان اصطدام هذا الحكم بالارادة الشعبية... ان الشعوب يا سيد حازم تكفي حكماً والا فان كل الحبر الذي تسطر به المقالات والكتب حول المسالة يذهب هباء.

اما المسالة الثانية في مثل هذه الكتابات، انها تكيل بمكيالين وانها تفتقد القدر الكافي من الشجاعة. ان الهجوم على الاسلاميين

وعلى السودان، لا يقابله ولو جملة واحدة تكتب في كشف سياسات اخرى في المنطقة.

اليس غريباً ان يحاول صاغية ان يعطي الحكم المصري غطاءه التشريعي و«الايديولوجي» لمنع الاخوان المسلمين من ممارسة العمل السياسي فيما يغض النظر عن حكم الطوارئ، ثم يختتم مقالته بأدب رفيع مشيراً الى «ديموقراطية الرئيس مبارك وحكمته»، وهو الامر الذي يصعب تحسسه في كتاباته عن «الفريق البشير» والاسلاميين الآخرين حكاماً ومفكرين.

اليس هذا مظهراً بائساً للنخبة العربية المتغربة؟ ثم تاتي لتطرح على الاسلاميين تحدي «الديموقراطية» وشجب الحكم السوداني. هل يستطيع صاغية ان يحمل راية «الديموقراطية» بشكل عام وشامل ويدافع عنها في كل اقاليم المنطقة العربية بشكل واضح وقاطع؟. ان فعل ذلك فلن يجد من الاسلاميين الا استجابة واضحة وقاطعة. اما الدعوة «للديموقراطية» في السودان والسكوت عن المجازر في تونس والجزائر و... الخ، فليس من العدالة والموضوعية والشجاعة في شيء.

في مقالة صاغية «غياب الالم عما نقول» (الحياة، ٢/٩) يتجاهل الكاتب ان العراقيين، والاسلاميين منهم بشكل خاص، يذبحون في العراق منذ نهاية الستينات، علماء وطلاباً ونساءً...، ويتجاهل ان الاسلاميين وحدهم وقفوا ضد ظلم الحكم العراقي وبطشه وجبروته فيما كانت النخبة تصفق له وتطبل وتزمر وتحيي امجاده في مهرجانات السفه الادبي. ويتجاهل السيد صاغية ان عودة الوعي الى النخبة العربية في اكتشافها لحقائق الحكم والحياة في ظل نظام صدام لم تات الا في ظل الهجوم الاميركي على العراق. فكان القاعدة اصبحت ان من تستبيحه واشنطن تستبيحه النخبة. وفي مطلع المقالة ذاتها يضع الكاتب بتسرع يثير الشكوك حسن البنا وسيد قطب في السلة نفسها مع عبدالناصر وميشيل عفلق، يضع الضحية مع القتلة، الذين عذبوا وقتلوا مع الذين ماتوا ودماء الشعوب على ايديهم. ويتجاهل ايضاً ان كاتباً عربياً حديثاً لم يترك وراءه تراثاً يدافع عن كرامة الانسان وحريته ويدين الطاغوت وجبروته وقمعه كما ترك سيد قطب.

فماذا نسمي ذلك كله؟ هل نقول ان النخبة العربية المتغربة - في اغلبها - ظالمة وغير عادلة وغير موضوعية. ام ان كيلها بمكيالين وحماسها الانتقائي «للديموقراطية» يعكس طبيعتها الملاصقة لها منذ منتصف القرن الماضي. فهي في البداية بريطانية او فرنسية الهوى، ثم هي ماركسية سوفياتية ثم اميركية. انها تميل مع ميزان القوى كلما مال لانها في الواقع شقية وحيدة تعيش عزلة اختارتها، ودفؤها ومظلتها هي في قوى الخارج. انها لا ولم تعرف دفء الشعب والخروج معه الى ساحات الصدام ضد قوى الاحتلال والقمع. وهي لسوء حظها تفتقد حتى شجاعة المثقفين الغربيين الذين قاوموا الستالينية والبريجنيفية والذين خرجوا الى شوارع المدن الاوروبية والاميركية في الستينات دفاعاً عن كرامة الانسان، ابتداءً من مالكوم إكس ومارتن لوثر كينغ حتى انجيلا ديفيز وسارتر وماركوز.

وبعد فان هناك عدة ملاحظات لا بد من التوكيد عليها فيما يتعلق بما تطرحه هذه المساهمة:

● الاولى، ان احداً لا يدعي ان هناك مشروعاً اسلامياً مكتمل الملامح ومحدد التوجهات وان الفكر او الحكم الاسلامي قد حل كل مشاكله. ويرجع هذا بالتاكيد الى ان الاسلاميين لا يعيدون تطبيق نموذج تاريخي واستلهامه كما هو، بل هم يواجهون الزمن المعاصر بحيوية بالغة لانجاز مشروع اسلامي حديث غير منقطع عن التاريخ والدورة الاسلامية الاولى. وعلينا ان نذكر - على سبيل المثال - ان «الديموقراطية» البريطانية اخذت اكثر من ٢٥٠ عاماً بعد الثورة الانكليزية حتى اقرت مساواة المواطنين (One Man One Vote) وحق المراة في التصويت.

ان انجازات الاسلاميين في الحكم - ايران والسودان - على مستوى الاستقلال الوطني وتماسك المجتمع الروحي واعادة التوازن للاقتصاد هي امور واضحة رغم الزمن القصير لتجربتهم القصيرة. ولكن انجازاتهم على مستوى الحريات واستقرار قواعد المشاركة والتعددية السياسية لا تزال بحاجة الى مزيد من التطوير. على ان الملاحظ ان الاوضاع في ايران بعد نهاية حرب الخليج الاولى آخذة في التحسن الملحوظ على هذا الصعيد وان الاوضاع في السودان تحسنت بشكل كبير كذلك في

العام الماضي، ان السيد الصادق المهدي اهم شخصيات المعارضة للحكم على الاطلاق يعيش حرا في البلاد، يكتب ويخطب لصلاة الجمعة ويستقبل زائريه بحرية، مما يثير شبهات عدة حول أفراد المعارضة (الداعية للكفاح المسلح) التي ترفض العودة.

● انه ان كان للنخبة العربية المتغربة ان تجعل الاولوية لملف «الديموقراطية» فإن الاسلاميين يقبلون بفتح هذا الملف على مستوى المنطقة العربية جميعا وبلا استثناء.

وان تتحرك النخبة العربية الى جانب التيارات الاسلامية لوضع حد لتدخل القوى الغربية في شؤون بلادنا وايقاف حصارها وحربها المعلنة وغير المعلنة على القوى والحكومات الاسلامية، ذلك ان انقشاع التهديد الخارجي سيكفل ان يرتفع الصوت الاسلامي حتى بشكل أحد واوضح من صوت صاغية من اجل «الديموقراطية» والحريات في السودان وايران قبل اي بلد عربي او اسلامي آخر. ولكن ان يطلب من الاسلاميين اليوم - كما كان يطلب منهم قبل سنوات بخصوص ايران - ان يتخلوا عن السودان ويرتكبوا خطيئة اجدادهم من الاسلاميين الاصلاحيين في مطلع القرن عندما فتحوا معركة مع السلطان عبدالحميد حول مسالة الحريات، فاسقطوا السلطان ثم سقطت البلاد جميعا، بما فيها حرية الامة وثرواتها وترابها الوطني في براثن الاستعمار الاوروبي، فهذا لن يحدث وارجو ان لا يحدث.

● الملاحظة الاخيرة تتعلق بموقع النخبة العربية المتغربة ذاتها في بلادنا. ان كل مراقب موضوعي يدرك ان عملية التحول نحو الاسلام مستمرة وان تعثرت، وهناك وعي اسلامي متزايد يرى موقعا امينا للنخبة العربية بكافة اطيافها في فضاء العقل العربي - الاسلامي. ان وجودها ضروري، ليس لدوافع تجميلية على الاطلاق، بل لضرورة تصويب المسار الاسلامي الفكري والتدافع المبدع معه. ان كون هذه النخبة تمثل، انها تسعى لتمثل، توجهات الفكر الغربي الحديث يجعل من حوارها مع الاسلاميين امرا ايجابيا على المدى البعيد. ولكن على هذه النخبة ان تدرك انها كانت على الدوام، وما زالت، تمثل اتجاه اقلية لا اكثر، وعليها ان تتخلص من موروثات الادارات الاستعمارية التي اعطتها خطاب الاستعلاء والوصاية والكتابة الابوية ونصوص اعلان الحرب (انظر مثلا البيان الجنرالي لحازم صاغية وهو يعد للمعركة الاخيرة مع السودان في «الحياة» ٢/٥)، ان موقع هذه النخبة هو في الشراكة الوطنية، واسهامها هو في مواصلة المناهج الموضوعية الصارمة للاكاديميين الغربيين الكبار امثال البرت حوراني وجون اسبوزيتو وايرا لابيدوس، لا ان ترى في ذاتها امتدادا لمجلس الامن القومي الاميركي وموصلا لسياسات جورج بوش.

يعاني الاسلاميون من بعض التخبط وترتفع من وقت لآخر اصواتهم بالام القهر والاضطهاد، ولكن علينا ان لا ننخدع بتذبذبات ميزان القوى. ذلك ان ما نشهده انما هو تخبط وصراخ الوليد وهو يستقبل بهجة العالم، عالمه هو. فيما الاقليات الحاكمة تبدو وعلامات الفوز على وجوهها وفي يدها عصا السلطة والقهر، ولكن المدقق سيرى ان أقدامها تغوص في الطين... وتغوص.

---

* رئيس تحرير مجلة «قراءات سياسية» الصادرة في واشنطن.

المصدر : اليسار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : مارس ١٩٩٢

الحوار مع تيارات الإسلام السياسي

الحوار بين اليسار والإسلاميين يكون.. أولا يكون

احمد نبيل الهلالى

تثير قضية الحوار ..بين الإسلاميين واليسار..تساؤلات تتعدد بشأنها الاجتهادات وسأحاول فى هذا المقال طرح تصورى الخاص لما يجب أن تكون عليه الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات.

أولا هل الحوار ضرورة؟

فى أرجاء عالمنا اليوم..تخوض جماعات دينية عديدة ورجال دين شرفاء ،معارك نضالية ضارية ضد أعداء البشرية..ضد العدو الصهيونى فى الأراضى المحتلة ..وضد الإمبريالية الأمريكية والأنظمة الفاشية التابعة فى أمريكا اللاتينية .وضد نظام التميز العنصرى فى جنوب افريقيا.

لذلك باتت هناك ضرورة موضوعية للتفتيش عن نقاط تماس بين اليسار وبين الإسلام السياسى والمسيحية السياسية فى ساحات المعارك ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية والاستبداد والظلم الاجتماعى .

وفى وطننا العربى بصفة خاصة، تواجه الأمة العربية اليوم، أشرس هجمة امبريالية صهيونية عرفتها على طول تاريخها، وهى هجمة لا تستهدف فرض الهيمنة الامبريالية المطلقة وتحقيق حلم أسرائيل الكبرى فحسب .بل وأيضا تحطيم مقومات الهوية العربية من تاريخ وحضارة وثقافة.

إن اشتداد عنف المجابهة،يخلق بالضرورة أرضية لقاء موضوعية تسمح بالتقارب المتزايد بين تيارات كان يسود علاقاتها فى السابق العداء والصدام.

إن التحديات الهائلة التى تواجهونا ،تفرض تلاحم كل القوى التى لها موقف معاد للإمبريالية والصهيونية..أيا كانت درجة هذا العداء.أو مدى ثباته..وبغض النظر عن المنطلقات ..أو الأهداف البعيدة لهذه القوة أو تلك والتى قد تكون محل خلاف.

ولا يملك أحد الادعاء بأنه فى غنى عن الآخرين ..أو أن لدية القدرة وحده على دحر الهجمة العدوانية الشرسة.

ولا يملك أحد ترف استبعاد أية قوة لها أدنى إسهام فى المعركة ضد الإمبريالية والصهيونية بحجة أن عداءها لهما غير أصيل..أو أن نفسها فى المعركة غير طويل، أو لأنها ستمثل خطرا فى المتسقبل لو وصلت إلى السلطة؟!

إن الإنشغال عن العمل المشترك من أجل القيام بواجبات اليوم، بالتناحر حول تصورات الغد..الذى لم يأت بعد.. عبث سوف تحاسبنا عليه الأجيال المقبلة.

إن مقتضيات المعركة المصيرية ، ضد أعداء الأمة العربية ، تفرض على التيار القومى والتيار الاسلامى والتيار الماركسى مستوى من التعامل أرقى بكثير من مجرد الحوار.

لكن الضرورة الموضوعية شىء ....والاجتماعية الواقعية شىء آخر. ولا بد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : مارس ١٩٩٣

فى العمل السياسى من الانطلاق من الواقع ..ولا يجوز طرح اشكال غير واقعية من التعامل وبناء هرم من الآمال على كثبان من الرمال..

ومن غير الوارد فى الوقت الراهن،الحديث عن تحالف استراتيجى ،أوحتى تكتيكى بين الإسلاميين واليسار فى ظل الظروف الذاتية السائدة فى مصر.

ثانيا- هل الحوار ممكن؟

رغم كل الصيحات الرافضة لأى حوار..والجازمة باستحالته..التى تنطلق من صفوف الإسلام السياسى واليسار سواء بسواء..فإن وقائع الحياة من حولنا تؤكد العكس.

ففى لبنان ،حوار بين الحزب الشيوعى اللبنانى والأحزاب الإسلامية، تطور إلى أشكال متصاعدة من النضال المشترك تحت شعار(**وحدة البندقية المقاومة**).

وفى الأرض الفلسطينية المحتلة ،حوار وتنسيق بين الجماعات الإسلامية الفلسطينية وعدد من المنظمات الماركسية الفلسطينية.

وفى مصر تحققت أشكال من التعامل المحدود والموقوت بين الإسلاميين واليسار من خلال لجنة الدفاع عن الديموقراطية،ولقاءات أحزاب المعارضة،واللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

وعلى مستوى الوطن العربى،استجابت احزاب ومنظمات عديدة تنتمى للتيارات الثلاثة القومى والإسلامى والماركسى لمبادرة طرحها الرئيس **معمر القذافى**،وتم تأسيس **(ملتقى الحوار العربى الثورى الديموقراطى)**

وفى الدورة الثالثة لهذا الملتقى التى انعقدت فى طرابلس ١٥ابريل٩٢،جلس قوميون وإسلاميون وشيوعيون عرب جنبا إلى جنب،وتشاوروا وتحاوروا حول الهموم والمهام المشتركة ثم أصدروا بيانا أعلنوا فيه:

إن الحوار وسيلة فعالة للتفاهم بين الأفراد والجماعات وهو فوق ذلك وسيلة ديموقراطية لتحقيق وحدة الأمة العربية، ويقضى على كل الفتن ،التى يفتعلها أعداؤها وهم لذلك يقرون بالإجماع مبدأ الحوار بين التيارات الفكرية والسياسية الثلاثة، القومى والإسلامى والماركسى،كوسيلة للتفاهم على طريق تحقيق وحدة الرؤيا والموقف من كل قضايا أمتنا السياسيةوالاقتصاديةوالثقافيةوالاجتماعية).

وحدد الملتقى شروط انتساب أى جماعة إليه فى الأتى:

معاداة الإمبريالية والصهيونية- القبول بمبدأ الحوار وديموقراطيته وموضوعيته - الجدية فى الممارسة- المصداقية فى التعامل- التجذر والحضور الشعبى)

وعلى ضوء كل هذه التطورات الإيجابية،يصعب فهم المواقف المتحجرة التى ترفض الحوار السياسى بين الإسلاميين واليسار..فى الوقت الذى تتجاوز العلاقة بين الطرفين فى بلدان عربية عديدة،حدود الحوار الضيقة وتنطلق إلى آفاق أوسع.

ففى فلسطين المحتلة، تدعو القيادة الموحدة للانتفاضة منذ بيانها رقم ٣٥ إلى التنسيق مع حركة حماس(من أجل تحديد فعاليات وطنية واحدة).

ودعت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى:

تعجيل العملية التحضيرية لتشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى الجديد،وفقا لقاعدة التمثيل النسبى ومن خلال حوار شامل تشارك فيه جميع القوى والشخصيات الوطنية والفعاليات والمنظمات الشعبية بدون استثناء،وبدون فيتو من أحد على أحد بما فى ذلك ..حركة حماس والجهاد الإسلامى)

وفى « المملكة» العربية السعودية يشير أحد قيادات الحزب الشيوعى فى الجزيرة إلى أن:

التعاون بيننا وبين القوى الدينية وبالذات الشعبية منها مستمر إلى الآن ويتطور تدريجيا وبالرغم من حملات القمع والإضطهاد التى تعرضت لها القوى التقدمية فى إيران ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : مارس ١٩٩٦

الأحزاب الشيوعية في لبنان وفلسطين والسعودية والبحرين تتعاون مع تيارات الاسلام السياسي.

.فيها حزب تودة، إلا إنها مستمرة وتتطور نحو الأفضل إنطلاقا من الظروف القاسية التي تعيشها الحركة الوطنية وهي مبنية على أسس واقعية تفترض:

أولا: ضرورة التعاون المشترك سواء على مستوى القيادة أو القواعد.

ثانيا: ضرورة احترام استقلالية كل منظمة وعدم رهن علاقاتنا بما يجري من التقاء أو صدامات بين القوى المختلفة في الخارج.

ثالثا: يحق للطرفين خوض الصراع الأيديولوجي العام وإعطاء تقييم لأيه ظاهرة أو أفكار سياسية إنطلاقا من المفاهيم التي يؤمن بها كل طرف

رابعا: التنسيق بين الطرفين في جميع القضايا المحلية والعربية والعالمية وإعطاء تصور مشترك حولها.

لقد خرج حزبنا باستنتاجات عامة وخاصة من خلال تقييمه للقوى الدينية والتعامل معها ،ولجح في وضع هذا التعاون على أسس واقعية تمهيدا لإنشاء جبهة وطنية تضم الأحزاب والقوى الوطنية بما في ذلك القوى الدينية.

وفي **البحرين** يتواصل الحوار والعمل المشترك بين الماركسيين والإسلاميين ،ويقول الرفيق سيف بن علي:

التيار الإسلامي المتواجد في البحرين ومنطقة الخليج قوة سياسية قائمة لها جماهيرها وتواجه التعسف والإستبداد..كبقية القوى السياسية.

وحسب تتبعنا لتطور هذا التيار السياسي،فإننا نعتقد أنه أخذ يستوعب المستجدات شأنه شأن بقية القوى السياسية ،وهو ..يشاركنا الرأي في أهمية قيام الديمقراطية والتعددية السياسية،وعلى هذا

٤ شروط للحوار

الأساس فالمطلوب منه أن يتفق ويعمل معنا من أجل خلق الإجماع الوطني الواسع لتحقيق هذه الأهداف.

وعلاقة جبهتنا (أي جبهة التحرير الوطني البحرانية،والجبهة الشعبية للبحرين) مع التيار الإسلامي علاقة تفاهم . (ومن جهتنا عملنا ونعمل من أجل تطوير هذه العلاقة لما فيه مصلحة مستقبل بلدنا ومنطقتنا، ونحن نرى أن الأسس لتطوير هذه العلاقة ومقتضيات تطويرها قائمة)

من كل ماتقدم ،يتضح مدى جدوى الحوار السياسي بين الإسلاميين واليسار وإمكانيته.

وفي اعتقادي أن مثل هذا الحوار يمكن أن يكون مدخلا ديمقراطيا لتصحيح مفاهيم وأساليب نضال مختلف الأطراف،وتطوير العلاقة بينهما على نحو يخدم النضال ضد العدو المرئي المشترك.

ويمكن لمثل هذا الحوار أن يلعب دورا فاعلا في محاصرة مسلسل العنف الفردي الدموي ..وتعبئة كل الطاقات والممارسات لتوجيهها في الاتجاه الصحيح ضد العدو الحقيقي.

المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٩٢

هل للحوار شروط؟

لا شك أن أى حوار جاد، بين الإسلاميين واليسار،يفترض تحقق شروط معينة وهى ليست شروط ذاتية مسبقة يفرضها طرف على الآخر..بل شروط موضوعية مفروضة علي. الجميع وفى مقدمة هذه الشروط الموضوعية.

أ- **قناعة الأطراف المدعوة للحوار بأن العدو الرئيسى يتمثل فى الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية** .الأمر الذى يستوجب التخلص من التصورات المغلوطة عن العدو الرئيسى والتى تراه متجسدا فى **(الأصوليين المسلمين) أو (النصارى) أو(الشيوعين) أو(العلمانين)**وأن الاختلاف فى الدين ..أو فى الأيديولوجيات لا يجب أن يعمى الأبصار عن العدو الرئيسى الحقيقى:

ب- **الاعتراف المتبادل بين المتحاورين فكل محاور مطالب بالاعتراف بالآخرين وباحترام حقه فى الوجود ،وحقه فى الأختلاف**.الأمر الذى يتطلب **نبذ عقلية (التكفير المتبادل)** التى تتحكم فى المتزمتين من الفريقين، فالإسلامى المتزمت لا يرى فى اليسارى سوى كافر ملحد مرتد دمه مستباح.واليسارى المتزمت لا يرى في الإسلامي سوى إرهابى ظلامى ،رجعى يجب الإجهاز عليه.

ج- **الإلتزام العلنى المسبق بالديموقراطية وباحترام التعددية**، وهو التزام مطلوب من الجميع، شيوعيين وقوميين وإسلاميين وخاصة بعد محنة الديموقراطية، فى ظل نماذج الحكم القومى والإسلامى والاشتراكى التى عرفتها البشرية حتى الآن .

د- **نبذ التعصب الدينى**.إذلا يتصور أن يجرى حوار جاد بين المتحاورين اذا ما خيم على هذا الحوار شبح التعصب الدينى الذي يولد بالضرورة التعصب المضاد .والذى يهدد بتضليل الجماهير وخلق اعداء وهميين للشعب وإخفاء العدو الرئيسى الحقيقى عن أنظاره وينذر بإغراق البلاد فى دوامة اقتتال الإخوة فى الوطن مما يهدد بإنهيار وحدة الوطن كيانا وشعبا ،ويمكن العدو من ممارسة لعبته التقليدية (فرق تسد) والصيد فى الماء العكر ومحاولة احتواء الاقليات الدينية والتظاهر بأنه حامى أمنها وسلامتها.

إن كل من تجرفه هستريا التعصب الدينى والتعصب الدينى المضاد يجب أن يفيق وأن يتعظ من مأساة الحرب الأهلية فى لبنان التى دمرت هذا البلد الشقيق وضيعت سيادته .

إن كل من ينزلق إلى هاوية الفتنة الطائفية عن غير وعى، علية أن يدرك أنه بذلك يبتلع طعم العدو ويتحول إلى أداة مسخرة لتنفيذ المخطط الامبريالى الصهيونى.

فالاقتتال الطائفى يفتح الباب واسعا أمام تدخل العدو الخارجى واختراق الجبهة الداخلية وتحقيق هدف الامبريالية واسرائيل فى تمزيق الوطن العربى إلى مجموعة من الدويلات الدينية و الطائفية المارونية والسنية والشيعية..الخ مما يقطع الطريق على تحقيق الوحدة العربية.

وعلى كل من يمارس التعصب الدينى أن يعيد قراءة الوثيقة الصهيونية الخطيرة المعنونة **(استراتيجية اسرائيليةللثمانينات)** التى نشرتها فى عام ١٩٨٢ **مجلة كيفونيم** التى تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وقد ورد بها ما يأتى بالحرف الواحد:

(إن مصر بطبيعتها وتركيبتها السياسية الداخلية الحالية، هى بمثابة جثة هامدة بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحين،والتى سوف تزداد حدتها فى المستقبل إن تفتيت مصر إلي أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف اسرائيل السياسى فى الثمانينات.

إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة ،علي عكس ما هى عليه الآن

المصدر : الميدان
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : مارس ١٩٩٦

،لن تشكل أي تهديد لإسرائيل ،بل ستكون ضمانا للأمن والسلام لفترة طويلة،وهذا الأمر هو اليوم فى متناول أيدينا وإذا ما تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى.

إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية فى مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التى تتمع بالسيادة الإقليمية فى مصر ،بعكس السلطة المركزية الموجودة اليوم،هى وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخى...

إن التفتت التام للبنان إلى خمس مقطاعات اقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربى بما فى ذلك مصر..)

الحوار..كيف؟

يجب أن تتوافر للحوار بين الاسلاميين واليسار،مواصفات تكفل نجاحه

فلا بد من علانية الحوار.. بحيث يجرى فى العلن..وليس من خلف الكواليس..وعلى مسمع من الجماهير.

ولا بد من ديموقراطية الحوار..بحيث يدور بين اطراف متكافئة لا تمارس فيما بينها الإرهاب الفكرى أو الاستعلاء الفكرى.

ولا بد من عقلانية الحوار..بحيث لا يكون حوارا بين طرشان..يتشبث كل طرف فيه بإطروحاته ويحاول فرضها على الأخرين ..وبحيث يتسع صدر المتحاورين للنقد الموضوعى المتبادل.

علانية الحوار وديمقراطية وعقلانيته وواقعيته وتركيزه على القضايا السياسية.. هو الطريق للنجاح..

لابد أن يرفض اليسار أية دعوة للتحالف مع الدولة الدولية

ولا بد من أن يكون الحوار سياسيا لا فلسفيا ..بحيث يتجنب الغوص فى المناقشات الأيديولوجية والمجادلات الفلسفية ،فالحوار لا يستهدف حسم خلافات أيديولوجية وإنما توحيد الرؤى والمواقف السياسية.

ولا بد من واقعية الحوار.. بحيث ينطلق من نقطة بدء متواضعة إذ يصعب فى ظل الظروف السائدة الحوار مباشرة حول(مشروع حضارى مشترك).إن الحوار حول قضايا سياسية محددة كالموقف من الأمبريالية ومن العدو الصهيونى ومن تحرير الأراضى العربية المحتلة ومن التعذيب. ومن قانون مكافحة الإرهاب .هو الكفيل بتهيئة المناخ وإيجاد التربة الصالحة لمزيد من الحوارات حول قضايا أشمل.

ولا بد من حوار صبور طويل النفس ..فطريق الحوار ليس مفروشا بالرياحين بل هو مزدحم بالألغام والعقبات والحواجز..التى يجب أن يتجاوزها المتحاورون .

هناك مثلا النظرة الخاطئة من جانب الإسلاميين التى تخلط بين الإلحاد وبين العلمانية واليسار، فالماركسية ليست فلسفة إلحادية.وفصل الدين عن الدولة لا يعنى إقامة دولة ملحدة تصادر الايمان وتخنق حرية الاعتقاد الدينى على العكس فإن الدولة المدنية هى صمام الأمان الأكيد ضد الاضطهاد الذى تمارسه أغلبية دينية على الأقليات الدينية الأخرى والذى تمارسه طائفة دينية حاكمة على الطوائف الأخرى التى تنتمى إلى ذات الدين،ولكم اضطهد الاسلاميون فى مصر باسم الدين في ظل دولة العلم والإيمان).

المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٩٢

هناك في المقابل الوهم الذي يسيطر على أذهان بعض اليساريين حول ضرورة التحالف مع إرهاب الدولة..لدرء خطر إرهاب التعصب الديني. وهو وهم يتجاهل أن الظاهرتين وجهان لذات العملة.

ثم هناك عقبة **غموض الأهداف السياسية للإسلاميين**، وهم مطالبون بترجمة شعارهم المجرد (الإسلام هو الحل) إلى برنامج سياسي محدد الملامح يسهل مناقشتة والاتفاق أو الاختلاف معه.

وهناك مشكلة **أسلوب الإغتيالات السياسية الذي يمارسه لفيف من الإسلاميين** وهو يلحق ضررا بالغا بمجمل الحركة الوطنية والديموقراطية لأنه يقدم خدمة جليلة للدولة البوليسية التي تستغل هذه الاغتيالات بذكاء لتشديد القمع وتعميمه ضد كل القوى المعارضة.

" إن الإرهاب الفردي يزود الدولة البوليسية بالحجج الجاهزة لتبرير وتمرير قمعها المتصاعد وهو يولد إحساسا خادعا لدى قطاع من الرأي العام بأن القمع البوليسي هو الملاذ من الفوضى وعدم الاستقرار الأمني.

هناك أيضا تصور الاسلاميين لطبيعة المعركة ضد الامبريالية والصهيونية واعتبارها حربا صليبية جديدة والقول بأن الثورة الفلسطينية ثورة اسلامية .هذه التصورات غير واقعية وضارة.

فحرب الخليج لم تكن حربا صليبية ضد المسلمين .بل كانت حربا استعمارية ضد الأمة العربية ككل بأبنائها المسلمين وغير المسلمين ولم تكن حربا ذات أهداف دينية بل كانت اهدافها سياسية واقتصادية وهي حلقة في مسلسل العدوان الاستعماري ضد مختلف الشعوب ..والذي تعرضت له من قبل شعوب كوريا وفيتنام وجرينادا.

ومما يؤكد ما نقول ..إن دولا وقوى تنسب نفسها للإسلام وقفت في حرب الخليج في ذات الخندق مع الامبريالية الأمريكية..بينما نزل الى شوارع مدن أوربا وأمريكا مئات الألوف من غير المسلمين في مظاهرات عارمة تندد بالحرب الاستعمارية.

وإضفاء طابع ديني اسلامي على المعركة ضد الامبريالية والصهيونية من شأنه أن يولد استقطابات ضارة على المستوى العالمي والعربي.اذ يقلص حجم التعاطف والتضامن العالمي مع نضال الأمة العربية.

وعندما نعتبر معركة الأمة العربية ضد الامبريالية معركة الاسلام ضد حرب صليبية جديدة، وعندما نقول أن الثورة الفلسطينية ثورة إسلامية .فكأننا نقول للعرب غير المسلمين أيها السادة..ابتعدوا عن ساحة المجابهة فالمعركة ليست معركتكم ..هذا في الوقت الذي تشهد فيه الانتفاضة الفلسطينية كل يوم بأن طفل الحجارة المسيحي يجابه المحتل الإسرائيلي مع شقيقه طفل الحجارة المسلم كتفا بكتف.ويختلط دم الشهيد الفلسطيني المسلم بدم الشهيد الفلسطيني المسيحي ويرويان معا تراب فلسطين.

خاتمة

خلاصة القول ..هي أن التعامل بين الاسلام السياسي واليسار ضرورة نضالية وأن موقفنا - كيسار- من الإسلاميين لا يجب أن يتحدد انطلاقا من خلافاتنا الأيديولوجية وإنما على ضوء مواقف الإسلاميين العملية من قضايا الانسان.

من كانت اطروحاته وممارساته في صف الانسان..وضد التبعية والقهر والاستغلال والظلم الاجتماعي..سعينا للالتقاء به.

ومن كان منهم يفلسف التبعية ،ويبرر الاستغلال ويوظف الدين لتنظير الاضطهاد ،ويحض المعذبين في الأرض على الصبر وارتضاء الظلم الاجتماعي اكتفاء بثواب الأخرة، وقفنا ضده.

وتعاملنا مع الإسلام السياسي، يجب أن تحكمه في كل الظروف مجموعة متكاملة مترابطة من الضوابط هي

١- خوض صراع ايديولوجي لا مجال فيه للمساومات أو التنازلات أو الحلول الوسط الأمر الذى يتطلب ممارسة النقد الموضوعى الصريح للفكر السياسى للجماعات الدينية باعتباره فكرا دنيويا لا قداسة له وهو فكر غير معصوم من الخطأ وجانب هام من هذا الصراع الأيديولوجى يتمثل فى نشر التفكير العقلانى العلمى.

٢- ممارسة صراع سياسى حاسم ضد أطروحات الدولة الدينية ومعاداة القومية العربية ومعاداة الشيوعية تحت شعار الدين والممارسات الفاشية والمنافية للديمقراطية والتعصب الدينى وإثارة الفتن الطائفية.

٣- إدارة حوار سياسى هادف للتوصل لنقاط التقاء حول قضايا سياسية محددة تكون أساسا لنضال مشترك ضد العدو الرئيسى المشترك

٤- التصدى الحازم لأى صورة من صور انتهاك حقوق وحريات المنتمين للإسلام السياسى ورفض أى تبرير تقدمه السلطة لمثل هذه الانتهاكات تمسحا فى حماية الديمقراطية ..فالديمقراطية لا يمكن أن تحمى بأساليب غير ديمقراطية والوسيلة لا يمكن فصلها عن الهدف وأى مسلك غير ديمقراطى فى حماية الديمقراطية من شأنه تضييع الهدف ذاته.

٥- وأخيرا فلا بد لليسار أن يرفض أية دعوة للتحالف مع الدولة البوليسية ضد خطر التعصب الدينى الزاحف

ولا يجوز أن يستجير من خطر قادم ..بخطر جاثم..

ولا يجوز أن نتحالف مع ديكتاتورية قائمة ..لدرء مخاطر ودكتاتورية قادمة وتظل الديكتاتورية..هى الديكتاتورية سواء ارتدت العمامة ..أو الزى العسكرى أو الملابس المدنية أو الرداء العقائدى..

المصدر : صوت الكويت

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

غير ذات جدوى في الواقع العملي، قوله يجب أن تأخذ من الحضارة الغربية افضل ما فيها ونضمه الى نظامنا القيمي، ويرى هذا الفريق راحة كبرى في هذه المعادلة غير المكنة لأن افضل ما انتجه العالم الغربي هو نتيجة واقع اجتماعي وثقافي يبدو في جوهره متعارضا مع نظام القيم السائد في العالم الاسلامي.

ويهمنا الفريق الثالث الذي يشغل المجال الفكري في الوقت الحاضر والذي أثبت مهارة في مخاط بة مجتمعات تغلب عليها الأمية. ويتمركز هذا الاتجاه في دول المغرب العربي التي تأثرت الى حد كبير بالثقافة الغربية، وخطورة هذا الاتجاه انه يحاول ان يتحدث من داخل الواقع الاسلامي بينما يعبر عن واقع غريب عن الاسلام دون ان يتنبه الكثيرون الى أطروحاته الهادمة للثقافة العربية والاسلامية.

ويطرح هذا الفريق بصورة عامة قضيته الأساسية من خلال جدلية العلاقة بين مفهوم العلمنة والتدين، ويرى الفريق الذي يمثله محمد أركون ومحمد عابد الجابري وعبد الله العروي وغيرهم ان الاسلام بصورة عامة لا يرفض العلمنة ولكن المشكلة التي تواجه المجتمعات الاسلامية هي الاطار المرجعي الذي تستند اليه هذه المجتمعات التي صنفوا ثقافتها على انها ثقافة كتاب، والمقصود بالكتاب القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، ويرى هؤلاء انه متى ما تخلى المسلمون عن إطارهم المرجعي الذي كونوه فيما يسمى بعصر التدوين، وبدأوا يستخدمون العقل بدلا من الوحي، فانهم يكونون قادرين على التعامل مع حضارة العصر.

واذا تأملنا مجمل ما ذهب اليه هؤلاء، وجدنا ان دعوتهم الأساسية تستهدف تفكيك الاسلام، والغاء اطاره المرجعي وبمعنى آخر يجب تصفية الاسلام في نظرهم والقبول بالاطار المرجعي للعقلانية الحديثة، وتكمن خطورة هؤلاء كما اسلفت في انهم يتحدثون من داخل الواقع الاسلامي على انهم مفكرون اسلاميون ومعظم العناوين التي تقوم عليها دراساتهم وكتبهم تذهب الى هذا وتضلل القارئين في هذا الاتجاه، ويتجاهل هؤلاء الكتاب الحقيقة الابستمولوجية الأساسية التي ظلوا ينادون بها، وهي ان الثقافات تتميز بأطرها المرجعية. والاسلام كأي ثقافة أخرى له إطاره المرجعي الذي يستمده من أصوله المعتمدة وهي القرآن والسنة المطهرة، واذا أراد كاتب ان يلغي هذا الواقع فان عليه ان يتحدث عن مجتمع آخر غير المجتمع الاسلامي. كما أن التاريخ علمنا ان محاولة إلغاء الأطر المرجعية للثقافات لا يخدم غرضا نفعيا لأن الحضارات ترقى وتزدهر ثم تنحسر، وسوف يأتي يوم تنحسر فيه الحضارة الغربية، فما الفائدة التي يجنيها المسلمون من التخلي عن إطارهم المرجعي؟

وعلى رغم ما ذهبت اليه، فانني لا أتجاهل حقيقة التحديات التي يواجهها العالم الاسلامي، ولكن هذه التحديات لا تواجه في نظري بالغاء الاطار المرجعي للاسلام أو ما يسميه هؤلاء ثقافة عصر التدوين بل بايجاد نوع جديد من التعددية في داخل الاطار الاسلامي، وهو ما يسمح به الاسلام لأن الاسلام لا يملك نظرية واحدة في السياسة والاقتصاد على رغم مكابرة المكابرين.

*أكاديمي سوداني في جامعة سالفورد - بريطانيا

من اجل فض الاشتباك حول قضية مغلوطة:

تطبيق الشريعة لا يلغي دور المجتمع في... سنّ قوانينه

احمد كمال ابو المجد *

■ لا يعرف تاريخ الفكر قضية ثار حولها من الجدل والخلاف المتصل قديما وحديثا مثل قضية «نظام الحكم». فعلى اعتاب هذه القضية سل اول سيف في الاسلام، ومن اجلها ثارت الفتنة الكبرى بعد وفاة النبي (ص) وبسببها تصدعت وحدة المسلمين ونأى بعضهم عن بعض، ولا تزال حياتنا الثقافية والسياسية الى ساعة كتابة هذه السطور تشهد حوارا حادا ساخنا بين الكتاب والمثقفين ودعاة النهضة والاصلاح حول طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي ان تسعى الى اقامته حركة النهضة في بلاد العرب والمسلمين، وهو حوار تعلو فيه نبرة الكلمة وترتفع حرارة النقاش ارتفاعا تذوب معه معاني الكلمات والمصطلحات، وتختلط بسببه على اطراف الحوار مواضع الخلاف الحقيقي بينهم ومساحات ذلك الخلاف. لذلك لم يكن غريبا ان تظل المحاور الرئيسية لقضية نظام الحكم تتوزعها الرؤى المتناقضة، ويتبادل اصحابها الوانا شتى من الاتهامات.

وارتفعت على اسنة الرماح في هذا الجدال مصطلحات وشعارات انحاز اليها الفرقاء المختلفون، دون ان يعنى احد منهم بتحديد مدلولها او التثبت من انه يعني بها ما يعنيه الفرقاء الاخرون، وعلى رأس هذه الشعارات شعار «الحكومة الدينية» وشعار العلمانية. والغريب في الحوار الدائر حولهما ان الذين حاولوا تحديد معنى كل منهما لم يكونوا انصار الشعار والمدافعين عنه، وان كانوا خصومه والرافضين له. ووجه «الاسلاميون» سهام النقد الى العلمانية حتى اعتبرها بعضهم مرادفا للالحاد او مدخلا من مداخله، كما تصورها، بينما وجه خصومهم سهام التجريح الى ما اطلقوا عليه «الحكومة الدينية»، منفردين بتحديد معالم تلك الحكومة ومفترضين انها هي الحكومة التي ينادي الاسلاميون باقامتها.

واسقطوا عليها كل مخاوفهم من سيادة التيار الاسلامي وجعلوها مرادفة للحكم الذي تجمع فيه السلطة كلها في يد حفنة من رجال الدين يستبدون بالناس وينتهكون ابسط حقوقهم وحرياتهم، ويمارسون تجاههم اسوأ صور القمع والاكراه والعنف، ليردوا المجتمع كله الى صيغ للحياة قديمة وبدائية حددوا معالمها من خلال تفسير حرفي للنصوص الدينية.

ودون ان نستدرج الى المشاركة في هذا اللون من الوان الحوار الذي تحركه المخاوف والظنون، والذي تتصل حلقاته وتتتابع دون ان يسبقها تثبت من الحقائق او تحديد للمصطلحات، فاننا نبادر الى تحديد معنى الحكومة الدينية على وفق المعايير التي اصطلح عليها علماء نظم الحكم وفقهاء القانون الدستوري لنرى - بعد ذلك - ما اذا كان الاسلام

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدعو الى اقامة هذا النوع من انواع الحكومات الذي يثير لدى كثير من الناس ما لا اخر له من المخاوف.

في تقديرنا ان خلطاً كبيراً وقع في الفكر السياسي تداخلت بسببه قضيتان ينبغي التمييز بينهما.

الاولى: قضية سند شرعية السلطة السياسية، واساس الطاعة التي يستحقها الرعاة على الرعية.

والاخرى: قضية النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع المسلم بحكامه ومحكوميه وهو نظام الشريعة الاسلامية.

والمقولة التي تكتب هذه السطور دفاعا عنها، وجوابا عن التساؤلات المطروحة على الساحتين الثقافية والسياسية حول طبيعة الحكومة الإسلامية، هي مقولة مزدوجة مؤداها أن الحكومة الإسلامية ليست حكومة دينية ولكنها حكومة مدنية.

أما النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع المسلم فهو نظام قانوني «إلهي المصدر»، لأن مصادر أحكامه الأساسية مصادر دينية ترجع إلى الوحي، ولكنه - مع ذلك - نظام لا يستبعد دور المجتمع في اختيار نظمه وتشريعاته في إطار «المبادئ العليا والأحكام الأساسية التي تنظمها الشريعة الإسلامية».

وفي ما يلي بيان موجز لهذين الأمرين، ننتقل بعده الى مناقشة قضية العلمانية.

١- إن الخفاء الذي أحاط بطبيعة الحكومة الإسلامية يرجع إلى أن الرئيس الأول للحكومة الإسلامية كان هو النبي صلى الله عليه وسلم الذي أقام للمسلمين دولة في المدينة بعد هجرته إليها، وإلى أنه كان حاكما سياسيا، ولكنه - قبل ذلك - كان رسولا نبيا، لا ينطق عن الهوى، وإنما يوحى إليه، ويحكم بين رعيته بما اراه الله، وبذلك كانت صفته الدينية واتصاله بالملأ الأعلى وتلقيه الوحي عن الله تعالى حقائق لا يجادل فيها مسلم.

لهذا تصور البعض أن يكون خلفاؤه من بعده امتداداً لحكمه، ولكن الذي نعتقده والذي أعلنه جمهور فقهاء المسلمين أن خلفاءه جميعا بشر أمثالنا، وليس لأحد منهم عصمة دينية ولا مرتبة خاصة إلا شرف الرئاسة بعده. وإذا كان لقب «الخليفة» الذي أطلق على من تولوا الرئاسة بعده يوحي باستمرار الصفة الدينية للحكم إلا استنادا إلى ما وصفها به البعض من أنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، أو أنها كما قال ابن خلدون: «نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، فإن التامل في هذه العبارات يكشف عن أن مسؤولية الحاكم في حراسة الدين هي جزء من «مضمون وظيفته» وليست أبدا تحديدا لسند شرعية حكمه وسلطته. ولقد حسم الإمام محمد عبده هذا بعبارات واضحة حيث يقول: «ليس في الإسلام ما يسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج «ثيوكراتيك»، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة من الله، وله في رقاب الناس حق الطاعة لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة، بل بمقتضى حق الإيمان.

هذا هو الرأي الواضح الجلي الذي يمليه إجماع أهل السنة والجماعة، ولذلك وصفوا «الإمامة» بانها «عقد»، وجعلوا رضا المحكومين أساسا وحيدا لشرعية السلطة السياسية في الجماعة، وهو عين الاساس الذي تستند إليه «الحكومة المدنية» كما تعرّفها النظم السياسية الديموقراطية الحديثة. ويضيف العلامة السنهوري واصفاً البيعة بانها «عقد حقيقي مستوف لأركان العقد، فمبناه الرضا، وأطرافه الإمام والامة، وموضوعه توكيل الإمام ونيابته عن الامة في تصريف أمورها».

وغير خاف علينا أن الإمامة عند الشيعة الإمامية لا تثبت بالاختيار وإنما تثبت بالنص عن النبي (ص) وأن هذا هو جوهر الخلاف السياسي بين السنة والشيعة، ومع ذلك فنحن نؤمن بان آثار ذلك الخلاف يمكن أن تتضاءل في المرحلة القائمة حسب الاعتقاد الشيعي وهي مرحلة الغيبة الكبرى للإمام حيث لا يستحيل التقريب العملي بين النظرتين. وإذا كانت فكرة «ولاية الفقيه» التي حل بها الفكر الشيعي معضلة عذاب الإمام لا تزال تحمل الطابع الديني للحكومة الإسلامية، فإن شروح علماء الشيعة المحدثين وبصفة خاصة الإمام الخميني بدأت تقلل كثيرا من هذه الصفة الدينية حيث تم حصر خصائص الإمام في «لزوم توافر شرطين في الخليفة وفي زعيم المسلمين على الإطلاق: العلم والعدالة، وهذا هو الأمر الذي يتوافق العقل والشرع عليه». من كتاب «الحكومة الإسلامية».

٢- أما الامر الثاني الذي يقوم على الحكومة الإسلامية فهو استمرار قوانينها ونظمها الاساسية من الشريعة الإسلامية، وهذا أمر لا ينكره أو يفكر في الاعتذار عنه مسلم مؤمن، وإنما تنشأ المخاوف من تصور خاطىء فاسد لمعنى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمعات المعاصرة، وكم كنا نتمنى ان يتم تسليط الرافضين للحكومة الإسلامية نقدهم على هذا الجزء من اجزاء الخلاف، حتى تتضح الامور ويسلط مزيد من الضوء على هذه القضية الحيوية التي تتعلق بحاضر العرب والمسلمين

ومستقبلهم القريب.

وفي هذا المقام نقرر الامور المهمة التالية المتصلة بتطبيق الشريعة الاسلامية.

الامر الاول: ان تطبق الشريعة لا يعني الغاء دور الامة في وضع قوانينها، ذلك ان الشريعة عالجت كثيرا من شؤون المجتمع من خلال توجيهات ومبادئ عامة تاركة للمجتمع ان يختار في اطارها ما يراه محققا لمصالحه في اطار «ظروف المكان والزمان والاحوال».

وكلما كان النص التشريعي عاما ومجملا كانت دائرة التفويض الممنوح للامة دائرة اوسع وارحب، ولا يعتد في هذا بقول القائلين ان «حاكمية الله» تمنح مشاركة سبحانه في امر التشريع.

وهو قول يشبه - من بعض وجوهه - شعار «لا حكم الا لله» الذي رفعه الخوارج في وجه علي كرم الله وجهه وهو الشعار الذي رده عليهم قائلا: كلمة حق اريد بها باطل، نعم لا حكم الا لله ولكن لا بد للناس من امير. وتشريع المجتمع المسلم المعاصر يصفه المسلمون ولا يصفه لهم حاكم فرد او رجل دين، ذلك ان المسلمين «امرهم شورى بينهم» وتصرف الواحد عندهم في المجموع ممنوع.

الامر الثاني: ان تطبيق الشريعة الاسلامية لا يعني اسقاط النظم القانونية والاجتماعية القائمة، وافتراض انها جميعها مخالفة للاسلام وشريعته، بل الصحيح الذي يمليه جمهور العلماء والفقهاء المعاصرين ان اكثر النظم القانونية القائمة غير مخالفة لشرائع الاسلام، بل ان المتخصصين التقاة يعرفون ان كثيرا من التشريعات القائمة في بلاد العرب والمسلمين مستمدة من الشريعة الاسلامية وان الامر انما يحتاج الى مراجعة للتشريعات القائمة بقصد تنقيتها من عدد محدود من الاحكام التي تناقض حكما اساسيا قطعيا من احكام الشريعة الاسلامية، وهو امر منطقي وعادي لا يستحق ان تثور بسببه المخاوف وان ينتشر الذعر من تطبيق الشريعة.

الامر الثالث: ان اقامة الحكومة الاسلامية لا يمكن ان يكون تهديدا للحقوق والحريات الفردية، الشخصية والسياسية او يكون بداية لعصر من عصور الحجر على الانطلاق والابداع. فالاسلام في حقيقته الكبرى دعوة «للانعتاق من سلطان الناس على الناس» وحرصه على الكرامة الانسانية وعلى حرية الفكر والابداع والتعبير محور اساسي من محاور نظريته في الحقوق والحريات، وهو يرفض كل صور الوصاية على الانسان. وما دام «الانسان على نفسه بصيرا» وما دامت المسؤولية - في ظله - مسؤولية فردية في الدنيا والاخرة.

ان ما تقدم جميعه حقائق اساسية ما نظن انها تغيب عن احد من خصوم الحكومة الاسلامية، فما هي - اذن - الاسباب الحقيقية للخوف من قيام تلك الحكومة؟

السبب الحقيقي - في ما نرى - لا يرجع الى رفض الشريعة الاسلامية كنظام قانوني، ولا الى رفض الحكومة الاسلامية حين تكون - كما قررنا - حكومة مدنية قائمة على رضا المحكومين.

الخوف الحقيقي قائم من وصول قوى سياسية معينة للحكم ترفع شعارات اسلامية ولكنها لا تفهم الاسلام ونظامه في الحكم على النحو الذي قدمناه، وانما تفسر نصوص الاسلام تفسيرا حرفيا آليا معزولا عن مقاصد الشريعة واهدافها الكبرى. وتتصور الشريعة نظاما نهائيا ثابتا في تفاصيله كلها، وترى الشرائع خروجا كاملا شاملا على الاسلام ينبغي نقضها من اساسها وهدمها حجرا بعد حجر. وترفض الديموقراطية كنظام سياسي، وتعجز عن رؤية جوهر تلك الديموقراطية، وهو جوهر لا يختلف عن مبدأ الشورى الذي قرره الاسلام وجعله اساسا كبيرا من اسس الحكم الصالح. وهي تعجز عن فهم جوهر «الحرية الانسانية» وهو جوهر يرفض الوصاية ولو كانت باسم الاسلام نفسه، ولذلك تستبيح صورا من القسر ومصادرة الحرية يرفضها النقل كما يرفضها العقل. ويبرأ منها الاسلام براءة كاملة، وتعجز - كذلك - عن رؤية الصلة التي يقيمها الاسلام بين المسلمين وسائر البشر، وتتصور هذه العلاقة في اطار فكرة قديمة قال بها فقهاء مسلمون في عصور خالية هي تقسيم الدنيا كلها الى دار اسلام ودار حرب، وتتصور امكان عزلة المسلمين عن العالم، وتؤكد في اسراف ومبالغة تميز المسلمين عن غيرهم كما لو كانوا صنفا خاصا من البشر منعزلا عن مسيرة التاريخ، لا تربطه بسائرالامم والشعوب رابطة. وهذا النوع من العزلة يهدد بضياع مصالح العرب والمسلمين، ويفوت عليهم كل فرص المشاركة في بناء النظام العالمي الجديد، وتبادل المنافع والافكار والتجارب مع شعوب الدنيا، ومنها شعوب كثيرة تشارك المسلمين سعيهم الصادق الى اشاعة الود والرحمة والسلام بين سكان هذا الكوكب، كما تشاركهم الاعتقاد بانه ليس بالخبز والمال وحدهما يحيا الانسان، وان الحضارة السيئة التي افرزها التقدم المادي تحتاج الى ترشيد عاجل من خلال القيم الكبرى التي نزل بها الوحي من الخالق سبحانه الى عباده عبر رسله وانبيائه وكتبه.

لهذا كله، ينبغي تصحيح المسار في الحوار الدائر والتوقف عن مهاجمة الحكومة الاسلامية بدعوى انها حكومة دينية تضع السلطة كلها في يد رجال دين يسومون الناس سوء العذاب بمقولاتهم الغيبية التي لا يقبلون فيها جدلا ولا مراجعة، وان تتوجه الجهود المشتركة للمخلصين العقلاء من ابناء الامة نحو اشاعة المرشد على الجبهات كلها، وهو المرشد الذي يتمثل في اعادة العقل الى عرشه في مسيرة العمل الوطني

ورد الاعتبار لحرية الانسان التي انتهكت وساهم في انتهاكها كثير من الحكام والمحكومين على السواء، وغرس الايمان بالديموقراطية التي يشارك بها الناس في اختيار حكوماتهم وسن ة وانينهم، وتربية الجيل كله على رؤية «الاخرين» في اطار الود وحسن الصحبة والتعاون على الخير.

وان يتم ذلك كله على هدى من قيم السماء التي دعا اليها وبشر بها الانبياء في موكب متصل الحلقات تممه نبينا (ص) وترجمه في مبادئه الاساسية الكبرى وفي شريعة الاسلام السمحة.

هذه دعوة ونداء، فهل يجدان لدى المتحاورين اذنا صاغية، وقلبا مفتوحا، ورغبة صادقة في فض الاشتباك الدائر حول قضية مغلوطة؟

---

* استاذ للقانون وزير الاعلام المصري السابق.

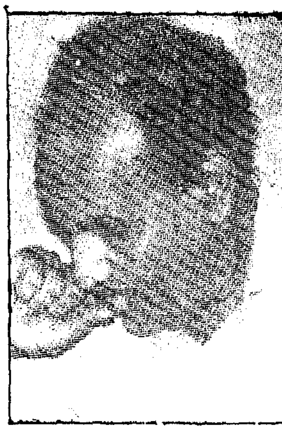
الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر

من اصول الحوار فى ظنى ان نبدا من حيث نتفق ، ثم ننظر فيما طرا من وجود الخلاف سواء فى السياق المنطقى او فى السياق التاريخى للموضوع محل الجدل - وكنت اظن انها تكون بداية تحمل بعض درجات الاتفاق ان نقول ان الاسلام كان قواما على الشريعة فى المجتمع حتى بداية القرن الماضى ، دون ان يعنى ذلك قط انكار ما فى القرون السابقة من مساوىء ومثالب - ولكننى افاجا عندما ارى ان هذا القول ليس محل اعتراض فقط ، ولكنه مرفوض كلية وان القائل به موصوف بالمغالطة وان الشريعة كانت غائبة منذ الصدر الاول للاسلام ولم اعد على بينة من ان يكون اى اساس اخر للحوار احسن حظا من سابقه .

اتصور ان ثمة غموضا منهجيا يرد لدى هؤلاء جميعا عندما يتعرضون لعهد الرسالة والراشدين وهو لا يعدو نصف القرن بكثير ويقارنون بينه وبين التاريخ اللاحق على مدى القرون الثلاثة عشر .

ان اهم الفروق بين عهد الصدر الاول وبين ما تلاه من عهود ، لايتاتى من المقارنة الحسابية بين مدة زمنية ومدد اخرى انما يرد من الاختلاف النوعى الخطير بين العهد الاول وماتلاه ، وهو اختلاف نوعى يسقط به عدد السنين كمساحة زمنية فارقة ومميزة بين عهد وعهود وكما اننا لانستطيع ان نعمل قواعد الحساب ونقارن بين الكميات الا فيما اتفقت انواعه ، كذلك لانستطيع ان نستفيد دلالة ما من تلك المقارنة الحسابية بين عهد الرسالة وماتلاه .

والفارق النوعى الاساسى ان العهد الاول هو عهد تشريع وتاصيل بينما كل العهود التالية عهود تطبيق وتجارب تاريخ وكما يقول طارق البشرى فى بحث له عن الشريعة الاسلامية قدمه لندوة اشكالية التحيز التى عقدت بالقاهرة مؤخرا فالعهد الاول يتضمن فى الزمان المدة التى نزلت فيها الرسالة الاسلامية قرانا وسنة وهى مدة الرسالة النبوية التى تنزل فيها القران الكريم ومدة حياة الرسول بما شرع وسنن . وهى مدة العمل الاول للصحابة الذين نقلوا الينا من اعمالهم واقوالهم ما اخذوه



طارق البشرى

عن النبى عليه الصلاة والسلام اقصد انها الوعاء الزمنى الذى انزلت فيه اصول الدين واستخلصت فيه احكامه فيها نزل القران وجمع ووضعت اولى الحلقات ما انتقل الينا بالرؤية والتدوين من بعد من احكام الاسلام . وما من حكم فى الإسلام الا ومصدره نص من القران او من سنة النبى .. والقران منزل مكتوب تنزل على ثلاث وعشرين سنة ، والسنة هى اعمال النبى واقواله وتقريراته التى قصد بها التشريع والاقتداء وهى وردت الينا بالرواية عمن صاحبوه فهى مردودة الى روايات الصحابة واعمال الخلفاء الراشدين . واعمال هؤلاء ليست مجرد تطبيق ولكنها بمثابة السوابق التشريعية والتطبيق هنا يتجاوز حدود الدلالة التطبيقية ويعلو بالفعل المؤدى الى مستوى انه دليل على حكم تشريعى وذلك كله فيما نقل عن الرسول حتى نص القران الكريم فقد نقل الينا بالتواتر اى بالرواية من الكثرة التى لاتجتمع على كذب من هؤلاء انفسهم .

لامجال للاطالة فى هذه النقطة ولكن يكفى القول بان الاهمية القصوى لتلك الفترة لاترد من كونها مجرد « تجربة تاريخية » ، ولكن ترد من قيمتها التشريعية الاصولية ، وان مقتضى النظرة الايمانية ان ما نستخلصه من اصول من هذه الفترة انما يتعلق بما يعتبر لدى المسلم نصوصا واحكاما « غير تاريخية اى انها ذات صفة دوام وتعلو على نطاق الزمان والمكان ، شانها شان سوابق التشريع قد تستخلص من واقعه ولكنها تعلو من بعد على ملابسات الواقعة وتصير فى وضع حاكم لكل ما تلوه من وقائع وان ما يستخلص من هذه الفترة من احكام الاسلام انما يصير فى وضع الحاكم للمجتمع وللجماعة ولتجارب التاريخ ولايكون محكوما بهؤلاء وهذا القول بان الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وانها ذات وضع الهى .

اما ما بعد ذلك من ازمان وفترات فهى تاريخ من التاريخ وهى تجارب من التجارب ونسها من الناس فى كل احوالهم واوضاعهم وموقفهم من النصوص كموقفنا منها فى اى عهد وصقع ، وان لنا ان نعمل فى تلك التجارب والازمنة التالية كل ما

المصدر : الأهرام المسائى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

إفلاس الايديولوجيات وإشراق الفكر الاسلامى

رؤية فيلسوف معاصر للفكر الاسلامى وافاقه الجديدة

ونحن نتحدث عن افلاس الايديولوجيات المعاصرة ، وبزوغ الفكر الاسلامى فى الساحة العالمية ليبدد ظلامات الزيف والجور والباطل .. يتراءى سؤال .. يطرح فى اطار حوارنا المستمر مع مفكرنا الكبير الدكتور زكى نجيب محمود ـ شفاه الله وعافاه .. هو :

متى يكون الفكر فكرا اسلاميا .. بمعنى متى يكون الفكر اصيلا ؟

ـ وبدقته التشريحية المعهودة وعقله المنطقى الذى نسج من ادق المعانى نسيجا رائعا متكاملا يغطى جسد الحقيقة برداء قشيب يجيب المفكر الفيلسوف :

.. فى ايجاز اقول : انه لا « فكر » الا ان تكون هناك « مشكلة » حقيقية اعترضت السائر فى سبيله ، فاوجبت عليه ان يجد لها حلا ليتسنى له استئناف السير ، فليس « الفكر » الاصيل اذا استحق هذا الاسم ، ترفا يلهو به الانسان تسرية عن همومه العابرة ، او ازجاء لفراغ ثقل على نفسه ، كلا ولا هو فاعلية يبعثرها مع الهباء ، لايبالى ان تجيىء له تلك الفاعلية بحاصل نافع ام لاتجيىء بشيء ، فما اكثر الذين يحيون حياة شبيهة بالحياة الفكرية فى ظاهرها ، لانها حياة تنقضى بين الكتب والدفاتر ، وتمتلىء بافكار تحفظ لتروى كلما حانت لهم فرصة لروايتها ، لكن حياة كهذه وان تكن فى اغلب حالاتها وسيلة شريفة من وسائل كسب الرزق او المنصب ، او الشهرة وقوة الجاه ، الا انها حياة قلما يفتح لها التاريخ صفحاته ، لانها فى الاغلب تمضى وكانها لم تكن ، لان الانسان لايتقدم بها ، وقد يتاخر .. والفكر يكون « اسلاميا » او لايكون ، بمقدار ماتكون المشكلة المعروضة موصولة « بالاسلام » عقيدة وشريعة ـ ولا اقول ـ موصولة « بالمسلمين » لان حياة الانسان كائنة ماكانت ديانته ، اوسع من تلك الديانة ، فله معدة تهضم الطعام ، ورئتان تتنفسان ، وله بيوت يبنيها وشوارع يرصفها ، جسور يقيمها ، وغير ذلك من جوانب حياته التى هى جوانب « محايدة » بالنسبة الى المعتقدات الدينية ، اللهم الا فى بعض تفصيلاتها .. كان يحرم على الانسان وضع طعام محظور فى معدته ، لكن ذلك لاينفى القول فى جملته . على ان الفكر الاسلامى اذا وجدناه يستمد اسلاميته من كونه يعالج مشكلات

خميس البكرى

تبعث من اصول العقيدة وتشريعها ، فان التفرقة تظل قائمة بين مفكر « اصيل » يتصدى للمشكلات الحية ذاتها ومفكر « تابع » يجرى فكره على فكر اصيل حافظ لنصوص او شارح لها او باحث فى محتواها او معلم لها فى عملية من عمليات التعليم ..

.. واستقصاء لبعض الامثلة التى توضح طبيعة الفكر الاسلامى الاصيل والمستمدة من الحياة الفكرية عند المسلمين ، يتناول د . زكى نجيب محمود تلك الامثلة المميزة التى تبين كيف ينبع الفكر الاصيل من مشكلات حقيقية تنبض بالحياة ، فلا هى متكلفة ولا متصنعة ، ولا هى منقولة عن اخرين بحيث نرى عقدتها قد استعصت على اصحابها الاصليين فنقلها بعد ذلك من نقلها ، لا لانها متصلة بمواقف اشكلت عليه ، بل لانه يدرس جانبا من « تاريخ » السابقين .. ويؤكد المفكر الكبير هنا ان مثل هذه الدراسة لايشك فى ضرورتها واهميتها ، لكنها ـ وكما يقرر ـ ليست من جنس الموقف الاصيل ، الذى تصدى فيها الفكر لمشكلة حية تحز جلود الناس بشوكها

.. على سبيل المثال : فعندما نشب صراع على الخلافة بين « على » كرم الله وجهه وعائشة ام المؤمنين ، ومن معها .. نجم عن ذلك معركة « الجمل » ، وبين على ومعاوية رضى الله عنهما من جهة اخرى نجم عنه معركة « صفين » حيث سفكت دماء المسلمين من الجانبين . فمن هذا الموقف النابض للحياة تحركت الضمائر لتسال سؤالا نابعا من صميم ذلك الواقع ، متصلا اوثق صلة بالعقيدة وشريعتها ، وذلك السؤال هو : على من تقع التبعة فى تلك الدماء الطاهرة التى سفحتها سيوف المتقاتلين وقسيهم ورماحهم ؟

ـ واذا استطعنا تحديدالتبعة ومن يحمل عبئها ، فماذا يكون حكم الاسلام فيه ؟

.. لقد كان الناس امام فريقين من المسلمين يتقاتلان ، ومحال ان يكون كلاهما على صواب والا لما تقاتلا ، فلابد ان يكون احد الفريقين ـ على الاقل ـ على خطا فى هذا القتال ، واذا عرفناه فقد عرفنا من كان سببا فى قتل المسلمين ..

ـ فماذا يكون حكم الاسلام فى مثل هذا الذنب الذى من كبائر الذنوب ؟

.. هنا ذهب بعضهم بهذا السؤال الى الحسن البصرى وهو فى حلقة الدرس

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

مع الدارسين ، والقوا بسؤالهم ، فما هو الا ان نطق ، واصل بن عطاء ، بالجواب الذى ارتاه ، وهو ان من تقع عليه التبعة فى ذلك القتال ، لا هو مسلم خالص ولا هو كافر خالص ، وانما هو مسلم عاص ، وهى منزلة تقع بين المنزلتين ، فلما لم يقع هذا الامر موقع الرضا من الحسن البصرى ونفر من الحاضرين ، انتحى واصل بن عطاء ناحية اخرى من المسجد ، وتبعه بعض الدارسين ، فقال الحسن البصرى قولته المعروفة ، قد اعتزل عنا واصل ، وبهذا اطلق اسم ، المعتزلة ، على تيار فكرى اسلامى كان له قدره العظيم فى تاريخ الفكر الاسلامى

.. فلننظر الى الفكر الاصيل كيف نشا ، فهناك المشكلة الحقيقية التى نبتت من ارض الواقع الفعلى ، وهناك القلق الذى تتارق به الضمائر حتى تجد الحل الذى يزيح العبء عن الصدور .. وهناك الفكر ينفذ بشعاعه فى قلب المشكلة ، ليجد الحل الذى يعيد الطمانينة الى النفوس القلقة ، ولكى يزداد الوضوح وضوحا فلنقارن وقفة واصل بن عطاء وهو يعمل الفكر ليجد الحل فى مشكلة قائمة وحادة وشائكة ، بنا نحن اليوم حين ندرس ما قاله واصل .. فنحن فى هذه الحالة لانفكر .. بل نقتات على فكر وجدناه ودرسناه□

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفكر الاسلامي د. محمد سليم العوا لـ «صوت الكويت»:

«الاسلام المستنير».. قصة مغلوطة من أولها الى آخرها!

القاهرة - مجاهد خلف:

«الاسلام المستنير».. واحد من المصطلحات التي شاعت في الاونة الأخيرة للتدليل على فهم او اجتهاد معين في تفسير الأحكام الدينية في اطار معاصر، لكن البعض حاول من خلاله التفرقة بين التيارات الاسلامية المتعددة، وطرف آخر اراد ان ينفذ من خلاله الى اغراض خاصة سواء أكانت ذاتية او توجهية لخدمة اهداف معينة. لأن انتشار هذا المصطلح بدلالاته الفكرية والاجتماعية يدلل على انشاء افكار خاطئة وممارسات غير صحيحة، سواء من اصحاب القرار او ممن يدعون بأنهم وحدهم يملكون مفاتيح فهم الاسلام.

«صوت الكويت» عرضت على د. محمد سليم العوا المفكر الاسلامي المعروف، هذه القضية لبيان جوانبها المختلفة.

واكد د. العوا في البداية على ان قصة تقسيم الرأي العام الاسلامي الى مستنيرين وغير مستنيرين، قصة مغلوطة، وان كان البعض يشيد ويمدح أولئك الذين اطلقوا على انفسهم اصحاب التيار الاسلامي المستنير، لكن الذي اعرفه ويعرفه غيري من افراد الأرض قاطبة منذ أوحى الله سبحانه وتعالى برسالته الى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، ان الاسلام شيء واحد، فهمه من فهمه، وجهله من جهله، وعلمه من علمه، وقبله من قبله، وأنكره ورفضه من انكره ورفضه.

ويضيف: اما تقسيم الاسلاميين الى مستنيرين ومظلمين، والى اهل عنف وأهل رقة، والى أهل رفق وشفقة وأهل براءة وأهل نكد، فهو تقسيم حادث يراد به التفريق بين الذين يؤدون لله ما عليهم، والذين يجتهدون باخلاص لبيان الوجه الحقيقي والصحيح للشرعية الاسلامية في مختلف قضايا المجتمع المعاصرة.

وأضاف قائلاً: ان السؤال الذي ينبغي ان نسأله لأنفسنا اذا اردنا ان نتحدث عن التيارات وتلك المسميات هو: ما الذي تريده التيارات الدينية بصفة عامة؟ وكيف نحول هذه الارادة، اذا ما كانت صحيحة، الى مصدر عزة ومنعة وقوة لهذه الأمة؟! وكيف نصحح هذه الارادة ونردها الى المنهج الذي يرتضيه الاسلام والسلوك الذي يقبله؟!

يقول د. العوا: ان التيار الديني الصحيح يرمي دائماً الى تحقيق مجتمع قوي مستمد لأصوله من قواعد هذا الدين الحنيف، وذلك في مختلف العصور والأزمان، وفي اي مكان من هذا العالم، بحيث يكون هذا المجتمع مجتمع عدالة لا ظلم، ومجتمع مساواة دون تمييز او طبقية، ومجتمع قصد في الكسب والانفاق، لا مجتمع نهب واسراف وتبذير في الكسب والانفاق، ومجتمع الفرصة المتكافئة لذوي

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

الكفاءات، لا مجتمع الفرصة الواحدة لأصحاب الوساطات والمحسوبيات.

ويضيف د. العوا: انهم، كما يزعمون - مشيراً الى من يناهضون الحل الاسلامي - يريدون مجتمعاً يختفي فيه «الفساد والانحلال والادمان» - وهي الاعداء الثلاثة لكل البشر - كلنا نريد مجتمعاً لا يسيطر عليه العدو من الداخل او من الخارج.. من الداخل بتمييع بناتنا وأبنائنا، وفي صرف الانظار عن قضايانا الحيوية والجوهرية، الى قضايا صغيرة وتافهة، ينشغل بها المفتونون ويضيعون معها قضايا الأمة والوطن، وأيضاً بتضييع كفاءة ابنائنا في مزيد من الشد والجذب والمواجهة مع الشباب بتحديات مختلفة، بعضها اجتماعي متمثل في القهر الاجتماعي الناتج عن وجود طبقات اجتماعية متفاوتة في الغنى والثروة، ومتفاوتة حتى في المظهر الاجتماعي.

ويشير د. العوا الى ان القهر السياسي هو احد الاسباب الرئيسية لوقوع الشباب اليوم في الفتنة.

الفرد اولاً

ويؤكد د. العوا على اهمية احداث التغيير على مستوى الفرد اولاً قبل إحداث التغيير على مستوى المجتمع.. ويقول: ما لم يكن هناك مجموع من الأفراد الصالحين المؤدين لما عليهم والمستعدين للتضحية بأرواحهم بعد اموالهم ووظائفهم، في سبيل اسعاد وطنهم وخدمة دينهم، فان هذه الأوطان ستظل حبيسة الذل الاجنبي وقعيدة الاستعمار الظاهر او الخفي.

ويرى د. العوا ان تربية الفرد وتحريره لا تكون الا بتقوية ايمانه بالله سبحانه وتعالى، وربط اسباب وجوده الأرضي بأسباب وجوده السماوي، بأن يؤدي ما عليه من طاعات، ويجتنب ما نهى الله عنه، ويقوم بواجباته كافة على الوجه الذي يرضي الله ورسوله.

ويضيف: اذا تمكنا من تربية هذا الفرد في كل مجالات وأنشطة الحياة، فان الأمة ستتغير لا محالة، ولا يرى عاقل اي غضاضة في ان يدعو لذلك، ويحاول ان ينشئ المؤسسات الخاصة قبل العامة من اجل تحقيقه.

ويلفت د. العوا الأنظار في هذا الصدد الى ضرورة فتح نوافذ الحرية لأبناء الأمة كافة، وارساء قواعد الممارسة الديمقراطية الصحيحة في المجتمع.

يقول: عندئذ فان الصراع لن يعود بين الجماعات الاسلامية وبعضها البعض ومن يخالفونها الرأي والفكر، وانما سيصبح الصراع على تنمية المواطن والارتقاء بقدراته وجذبه الى تيار الرشد والحكمة الذي ينبغي ان يكون هو القائد لهذه الأمة من أجل حياة كريمة، ومعيشة اسعد وأرغد.

المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

عبرة الأحداث تدعونا للعودة الى المنابع

المفهوم الاسلامي الاصيل مفهوم يقدم قيم المجتمع والحضارة على أساس المسؤولية والالتزام الاخلاقي

اعتقد اننا في هذه المرحلة من حياة الامة الاسلامية في حاجة الى اعادة النظر في كثير من المفاهيم التي كنا مازلنا نتعلق بها والتي وفدت الينا من ايدولوجيات وفلسفات غربية وشرقية.

واعتقد اننا نحن المسلمين، نملك اعظم منهج واشرف رسالة، وهي وحدها «طوق النجاة» للبشرية كلها لانقاذها من الازمات الطاحنة التي تمر بها، واننا قد وصلنا في مطالع القرن الخامس عشر الهجري الى مرحلة الرشد الفكري التي تقتضينا ان نتحرر تماماً من التبعية لأي منهج او نظام وافد من الانظمة التي فرضت علينا منذ الاستعمار، وان علينا ان نتحرر تماماً من كل ما حجب منهجنا الاسلامي وشريعتنا السمحة.

ومن هنا فاننا مطالبون باعادة صياغة المجتمع الاسلامي بالدعوة الى:

١ ـ العودة الى فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢ ـ العودة الى فريضة الجهاد في شتى الميادين الحياتية واقامة قاعدة القدرة على الردع.

٣ ـ العمل على بناء اجيال صامدة مسلحة بالايمان، تحمل امانة العمل الاسلامي الاصيل.

٤ ـ تقديم حلول اسلامية لقضايا العصر المعقدة.

٥ ـ ان نكون على وعي كامل بابعاد المؤامرات التي تحاول ان تحاصر الامة الاسلامية وتحتويها.

٦ ـ ان نكون على وعي تام بالتيارات والرياح التي تهب على ابوابنا ونوافذنا الخارجية.

وذلك لأن هناك مخططاً واسعاً تشترك فيه القوى المختلفة للعمل على اخراج الاسلام من ذاتيته الخاصة، واخراج المسلمين من مفهوم الاسلام الجامع الصحيح، بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع، وصهرهم في اتون الحضارة العالمية التي تواجه الانهيار اليوم بعد سقوط الايديولوجيات، وليس هناك من سبيل امام المسلمين اليوم ازاء تكثيف عوامل الهدم، من العودة الى الوحدة الجامعة من مختلف عناصر المسلمين، والتخفف من الخلافات العقدية والمذهبية، والالتقاء على القرآن والسنة المطهرة في اقامة نظام الاسلام كعالم اساسي في اعادة المسلمين الى الاخوة الجامعة.

هذه العودة هي وحدها السلاح القادر على دفع مؤامرة اعداء الاسلام، وان توضح الصيغة الجامعة بين الانتماءات الوطنية والقومية داخل دائرة الانتماء الاسلامي، مفهوم التعارف الذي حدده القرآن الكريم، وتطبيق اكبر قدر من العدل الاجتماعي بمفهوم الاسلام.

وعلى المسلمين ان يعودوا الى مفهومهم الاصيل في كثير من القضايا المثارة (في الفن والاقتصاد والاجتماع والترويح)، وهو المفهوم الذي يقدم قيم المجتمع والحضارة على اساس المسؤولية الفردية والالتزام الاخلاقي اساساً وحاكماً.

ولا ينزعج المسلمون من تلك الحملات التي تحاول ان تسمي العودة الى المنابع بأنها ردة او تأخر او جمود أو ضد التقدم، فقد حسم الاسلام هذه القضية من وقت بعيد حين اعلن مفهوم الجمع بين الروح والمادة والثوابت والمتغيرات، وحين قرر ان القيم الاخلاقية جزء من العقيدة، وان التقدم والتجديد والتطوير انما يكون متكاملاً بين المعنويات والماديات، ويكون في الفروع، وان يكون الانفتاح على حضارات الامم قائماً على اساس ان يأخذ المسلمون ما يرونه صالحاً لهم، وان يعيدوا ما يأخذونه في دائرة فكرهم الاساسية فيكون مادة خاماً لا يفرض تحولاً في الاسس والثوابت. لقد كان مفهوم الاسلام

المدونة
المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

على مدى اربعة عشر قرناً مرنا وسمحاً ومنفتحاً ومتفتحاً، اسع الافق، قادراً على تقبل كل ما يقدمه التقدم والحضارة في اطار الضوابط الاسلامية خاصة في مجال الفن والترويح دون ان يدمر ذلك قدرة الامة على الصمود والمقاومة لأي محاولة ترمي الى اجتياح وجودها او تدمير واقعها او نهب ثرواتها.

لقد عاش المسلمون حياتهم خلال اربعة عشر قرناً متطلعين الى المثل الاعلى الذي رسمه لهم القرآن الكريم وطبقه الرسول صلى الله عليه وسلم، لاقامة منهج الله تبارك وتعالى على الارض، ولكن تجربتهم البشرية كانت تصيب وتخطئ وتسدد وجهتها او تنحرف عنها. كانت القوى الخارجية لا تغفل عنهم، فقد ولد الاسلام في قلب معركة التحدي حيث كان يطمع اعداؤه في تدميره والقضاء عليه.

ولقد انذرهم القرآن الكريم وحذرهم في اكثر من موضع عن أن يأمنوا في مواجهة التحديات، وفي اكثر من موقف خلال تاريخهم كان العدو قادراً على اقتحام ثغورهم وتدمير معاقلهم.

لقد عمل المسلمون على اقامة مجتمعهم وحشدوا في سبيل ذلك قواهم ومقدراتهم، لكن التجربة كانت في حاجة الى الصمود والثبات في وجه الاحداث. لكن المسلمين سرعان ما كانوا يغفلون ويأمنون، فتجتاحهم الاخطار وتستولي على ما في ايديهم.

ولم يكن العيب راجعاً الى المنهج، فقد كان المنهج سليماً وربانياً، محذراً من الترف والامن الخادع ومطالباً بالاعداد والحشد والقدرة على الردع. ولو وعى المسلمون مقولة الرسول صلى الله عليه وسلم ان جند المسلمين في هذه المنطقة هم في رباط الى يوم القيامة، لعلموا انه يجب ان يحتشدوا ويرابطوا ويكونوا دائماً في تعبئة. وتكشف صفحات التاريخ الاسلامي عن هذه الحقائق في بيان ناصع، وتعلن في صدق واضح، ان الازمات جاءت نتيجة تفريط المسلمين في عامل القوة والردع مع الاستسلام الى التحلل واللذات العاجلة والترف والمال الحرام، وعندئذ يحتشد العدو ليضرب ضربته الشاملة كما حدث في سقوط بغداد وسقوط غرناطة وسقوط القدس.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : 9 مارس 1992

اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر (٢)

قد يعلق القارىء بان التصور السابق لم يزد على ان جرد « التطبيق الاسلامى » ازهى فتراته (او فترته الوحيدة فى زعم البعض) . وهنا يرد اصل المسالة المراد مناقشتها ، وهو ان التشريع دائما « مثال » ووضع امثل . وهو كمال لانه الحاكم والوازن وليس المحكوم والموزون . وهو عندنا هذه الحالة ذو وضع الهى .

والتطبيق دائما ناقص ونسبى ومن عمل البشر ، وهو قابل للنقد والتغيير ، وهو خاضع للتجربة التاريخية والاجتماعية .

ونحن عندما نطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية لا نطالب بتسويد « تجربة تاريخية » ماضية على حاضرنا ، كننا نطالب بتسويد الشريعة من حيث هى وضع الهى واحكام اصلية نستقى منها مباشرة وتجارب التاريخ عن كل الفترات التالية للرسالة ولما يتعلق بنزولها واخراج اصولها ، هذه التجارب التالية انما تعرض علينا نسترشد بها بعد الدرس والفحص وناخذ منها ونترك فى اطار اصول التنزيل الثابتة المستقرة لدينا .

ونحن ندرك ان التطبيق لن يبلغ الكمال قط ، لانه سيكون من فعل البشر وخاضعا لظروف الزمان والمكان اى خاضع للتاريخ . والنقض هنا قام وسيقوم ، ونحن سنظل نتحرك نحو الكمال ونصبو الى المثال ، وستظل حركتنا واختياراتنا فى ذلك تمثل جهادا واقترابا غير نهائى نحو التحقيق الامثل لحكم الشريعة المنزلة ، هى سير حثيث نحو المثل دون الوصول التام به ، لانه النقص فى فطرتنا ولان الظروف متغيرة ومتنوعة والاحوال قلب .

وان اى نظام فى التطبيق لا يجد التحقيق الامثل له ، حتى هؤلاء المبهورون بنظم الغرب لا يجسرون على القول بانها نظم شاهدت اكتمال تطبيقها ، سواء النظم الديمقراطية او الاشتراكية او غيرها . وان محاكمة الشريعة الاسلامية بسوق النقض من سوءات التطبيق فى عصر او آخر ، امر يمكن الرد عليه بمحاكمة النظم الوضعية بتطبيقاتها المختلفة وبيان البون الشاسع بين التصور الامثل



بقلم :

طارق البشرى

لاى منها وبين واقعها الفعلى ، ويكفى ان تشير الى نقد تلك النظم بعضها لبعض وكشف كل منها ما فى الاخرى من مسالب ومعظمها لا يجاوز الحقيقة . ثم ان هذه المحاكمة تكون اظهر فى نتيجتها اذا نحن نظرنا الى واقع هذه النظم الوضعية فى مجتمعاتنا منذ حلت بها حتى الان .

ونحن عندنا نظامنا يعتمد على الشرعية الاسلامية كاصل له ومصدر ويعتبر الشريعة مصدر الشرعية واصل الاحتكام ومن جهة اخرى فثمة اقتناع بان اصول الشريعة الاسلامية تتضمن الاسس الكافلة لاقامة نظام اجتماعى متحضر ومستقل وناهض وعادل ، نظام يستقيم بالاجتهاد والتجديد لجلب المصالح ودفع المفاسد فى الاوضاع الاجتماعية المتغيرة ، ثم هو يفضل النظم الوضعية حتى من وجهة النظر الواقعية الدنيوية البحتة ـ باعتباره نظاما تترابط به الجوانب العقيدية مع الجوانب الاخلاقية السلوكية مع القيم الاجتماعية للعدل والرشد والاحسان ، ويلتئم به الصدع بين القانون والاخلاق وبين القيم الحاكمة للمعاملات وتلك الهادية فى السلوك وبين ماضينا ومستقبلنا .

ان من ينكرون ان الشريعة الاسلامية طبقت فى اى وقت بعد عصر الرسالة والراشدين نراهم يتنزلون بالنكران على درجتين ، فيبداون بالنكران النسبى وان الشريعة لم تطبق « كاملة » ، ثم يدرجون الى النكران المطلق وانها لم تطبق اصلا وهم يسوقون فى التدليل على ذلك حكايات عن ظلم او حمق او سفك دم .

ولو اتبعنا هذا الاسلوب فى تقويم النظم الوضعية لما بقى منها حجر على ، حجر سيما تلك التطبيقات التى شاهدتها بلادنا . على اننا نود ان يتصل حبل الحوار فلا نتراشق بالحجج فيما هو اشبه بحروب الاستنزاف ، ونود ان يتصل حبل التفاهم ليفهم كل صاحبه . فما اعظم مستقبل هذا البلد اذا انضمت قواه بعضها الى بعض ولم ينطرح بعضها من بعض كما يحدث الان .

والسؤال هو عندما نقول ان الشريعة طبقت او انها لم تطبق فما ابرز الملامح التى يمكن بالتثبت منها تاكيد احدى المقولتين ؟ اتصور ان من هذه الملامح فكرة الانتماء السياسى لدى الجماعات او الافراد

المصدر : الأهرام المسائي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

افلاس الايديولوجيات واشراق الفكر الاسلامي :

رؤيـــــة فيلـــوف معاصـــر للفكر الاســــلامي وأفاقه الجديدة

و .. يتواصل حديث مفكرنا الفيلسوف الدكتور زكي نجيب محمود عن الفكر الاسلامي الاصيل الذي ينفذ بشعاعة في قلب المشكلة ، ليجد الحل الذي يعيد الطمانينة الى النفوس القلقة فيقول :

اعداد
خميس البكرى

اذا قرات عن الحياة الفكرية في البصرة إبان القرن الثاني الهجرى ، رايت صورة رائعة للفكر الاسلامي الاصيل ، ولست اريد بهذا ان اصفه بالصواب او بالخطا، اذ هو صراع بين وجهات نظر متضادة ، فإذا صدقت واحدة منها ، كان لابد لبعضها ان يكون على غير صواب ، وانما اردت القول بان الصورة التي تشهدها توضح لك كيف ومتى نقول عن فكر انه اصيل ؟ ونقول عنه فوق ذلك انه فكر اسلامي ، لارتباطه بالعقيدة ، وشريعتها ، برغم ما تصطرع به الاراء في ذلك .

ففي مدينة البصرة ، ومنذ منتصف القرن الاول ، ترى كيف يتشعب الفكر احزابا حول الموضوع الواحد ، وكانت خلافة ، على ، لم تزل هي راس الموضوع ، ثم كان الراى الذى ادلى به واصل بن عطاء فيمن تقع عليه تبعة الدماء التي اهدرت في موقعتي الجمل وصفين ماثلا امام الاذهان ، بين القبول والرفض، فهناك جماعة المنتصرين للخليفة عثمان بن عفان ، وكانت تؤيد وجهة النظر التي تدين عليا كرم الله وجهه في انه تساهل عامدا في البحث عن قتلة عثمان ، وقام ضد ذلك الحزب العثماني حزب اخر ، يشايع عليا ويؤيده ، ثم الى جانب هذا وذاك ، قام حزب ثالث محايد ، تميز افراده بالزهد والعنف ، وهو حزب الخوارج ، والذى خرج على الناس براس سياسي في شروط الصلاحية للخلافة ، وفي حق المسلم في ان يخرج على الحاكم اذا اخطا ، والى جانب تلك الاحزاب الثلاثة ، التي يمكن اعتبارها سياسية فيما اثار همها واهتمامها راينا فرقة ، المعتزلة ، تعلن عن رايها في حرية الارادة التي على اساسها يصبح الانسان مسئولا عما يفعل ، فتقاومها فرقة ، الجهمية ، (سميت بإسم زعيمها جهم بن صفوان) وهي جماعة انكرت على الانسان تلك الحرية في ارادته إنكارا تاما ، لانه مجبر بمشيئة الله في كل ما يفعل ، ولا اختيار له في شيء .

الفكر الاسلامي والعصر الحديث

○ واذا وضعنا هذا النموذج امام ابصارنا وسالنا : ماذا ينبغي ان يكون عليه الفكر الاسلامي في عصرنا هذا ؟ فماذا يقول د . زكي نجيب ؟

ـ افيكون جوابنا عن هذا السؤال هو ان نبدى ونعيد في تلك المسائل ذاتها التي اصطرعت حولها الاراء والمذاهب في البصرة خلال القرن الثاني الهجرى .. ام الصواب هو ان نقول : ان ما ينبغي لنا ان نفعله بفكرنا الاسلامي اليوم ، هو ان نضع بمشكلات حياتنا ، مثل الذى صنعه الاوائل في مشكلات حياتهم ، فلا نتكلف المسائل ، ولا نتصنع الصعوبات ، ولا نعيد مشكلات السلف وندعي انها هي مشكلاتنا .. بهذا المنطق تتداعى مقدمة اجابة المفكر الفيلسوف على السؤال المطروح ثم تنساب الافكار ليتجدد سؤال :

إذن فالخطوة الصحيحة الاولى ، على الطريق الصحيح ، هي أن نسال انفسنا صادقين مخلصين : ماهي معوقات السير التي تقيد خطانا في عصرنا ، وماذا تكون حلولها من منظور اسلامي ؟ بمعنى ان تجيء تلك الحلول غير متعارضة ولا متنااقضة مع العقيدة وشريعتها .

فكر مسلمين

ان هناك فرقا بين ان نقصر بحثنا على تلك الحلول فيما بين ايدينا من كتب السلف ، وان نصب ـ نحن ـ فاعليتنا العقلية الخاصة على المشكلات التي تعترضنا ؛ مراعين الا تجيء نتائجنا الفكرية متعارضة مع اصول العقيدة والشريعة وبمثل هذه الوقفة وحدها يمكن القول بان لنا ما يصح ان يطلق عليه ، الفكر الاسلامي ،

○ فكر اسلامي ام فكر مسلمين ؟

ـ انه لمن الخير ان نرسم خطا فاصلا ، نفرق به بين ما نصفه بانه ، فكر اسلامي ، من جهة ، وبين ما يصح وصفه بانه ، فكر المسلمين ، فالدائرتان متداخلتان الى حد قد يؤدى بنا إلى شيء من الغموض ، فعلى الرغم من ان الفكر الاسلامي قد اضطلع بمعظمه مسلمون ، الا ان المسلمين قد كان منهم الى جانب ذلك علماء ذو فكر انساني عام ، لا يتقيد بصفة تقصره على ديانة دون ديانة اخرى ، فبينما الفكر الاسلامي ، هو الفكر المتعلق بالعقيدة الاسلامية ، وشريعتها ، نرعى للمسلمين فكرا في شتى نواحي العلم والمعرفة مما لا يختص بالعقيدة والشريعة ، وليس فيه من الاسلامية الا اسلام صاحبه واسلامية هدفه ، فعالم الرياضة وعالم الفلك وعالم الكيمياء وعالم البصريات ، بل نستطيع ان نضيف أنواعا اخرى من ضروب الكتابة ، كالرحلات ، ونقد الادب ، وعلم الحيوان ، وعلم النبات ، وغيرها ، كل ذلك ضروب من العلم وضروب من المعرفة ، قام بها مسلمون ، حتى لقد اصبحت جزءا هاما فيما نسميه بالتراث العربي والاسلامي ، الا أنه لا يندرج تحت ما نسميه بالفكر الاسلامي ، او قل انه لا ينبغي له ان يندرج ، حتى لا يتعرض بعد ذلك للخلط بين مجال ومجال ، وهذا خلط يحدث فعلا ، ويسوقنا الى مطالبة المفكر المسلم الذى يحول بفكرة في مجال محايد بان يلتزم بمالا يلزم في منهجه العلمي .

، للحديث بقية ،

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبرة الاحداث تدعونا للعودة الى المنابع

اعتقد اننا فى هذه المرحلة من حياة الامة الاسلامية فى حاجة الى اعادة النظر فى كثير من المفاهيم التى كنا مازلنا نتعلق بها والتى وفدت الينا من ايديولوجيات وفلسفات غربية وشرقية وذلك لتصحيحها وتحريرها من الزيف والخطا ومن خلال التجارب العديدة التى مرت بها الامة الاسلامية فى العقود الاخيرة مما يتطلب الانطلاق من نقاط جديدة تمثل ثوابت اساسية لحماية الصحوة وترشيدها ودفعها الى الطريق الصحيح على نحو من الثقة بمنهجنا الاسلامى والقرانى الذى يدعونا الى ان نلتمس الحكمة والموعظة الحسنة والتيسير والمرونة دون ان نفقد ثوابت القيم وضوابط الحركة والاصرار على تبليغ رسالة الله تبارك وتعالى الى العالمين .

واعتقد اننا نحن المسلمين نملك اعظم منهج واشرف رسالة وهى وحدها « طوق النجاة » للبشرية كلها لانقاذها من الازمات الطاحنة التى تمر بها واننا قد وصلنا فى مطالع القرن الخامس عشر الهجرى الى مرحلة الرشد الفكرى التى تقتضينا ان نتحرر تماما من التبعية لاى منهج او نظام وافد من الانظمة التى فرضت علينا منذ الاستعمار وان علينا ان نتحرر تماما من كل ماحجب منهجنا الاسلامى وشريعتنا السمحة ومن هنا فاننا مطالبون باعادة صياغة المجتمع الاسلامى بالدعوة الى :

١ ــ العودة الى فريضة الامر بالمعروف والنهى عن المفكر

٢ ــ العودة الى فريضة الجهاد فى شتى الميادين الحياتية واقامة قاعدة القدرة على الردع والتعبئة الدائمة

٣ ــ العمل على بناء اجيال صامدة مسلحة بالايمان تحمل امانة العمل الاسلامى الاصيل

٤ ــ تقديم حلول اسلامية لقضايا العصر المعقدة

٥ ــ ان نكون على وعى كامل بابعاد المؤامرات التى تحاول ان تحاصر الامة الاسلامية وتحتويها .

٦ ــ ان نكون على وعى تام بالتيارات والرياح التى تهب على ابوابنا ونوافذنا الخارجية .

☐ وذلك لان هناك مخططا واسعا تشترك فيه القوى المختلفة للعمل على اخراج الاسلام من ذاتيته الخاصة واخراج المسلمين من مفهوم الاسلام الجامع الصحيح بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع وصهرهم فى اتون الحضارة العالمية التى تواجه الانهيار اليوم بعد سقوط الايديولوجيات وليس هناك من سبيل امام المسلمين اليوم ازاء تكثيف عوامل الهدم سوى العودة الى الوحدة الجامعة من مختلف عناصر المسلمين والتخفف من الخلافات العقدية والمذهبية والالتقاء على القران والسنة المطهرة فى اقامة نظام الاسلام كعامل اساسى فى اعادة المسلمين الى الاخوة الجامعة .

هذه العودة هى وحدها السلاح القادر على دفع مؤامرة اعداء الاسلام وان توضع الصيغة الجامعة بين الانتماءات الوطنية والقومية داخل دائرة الانتماء الاسلامى مفهوم التعارف الذى حدده القرآن الكريم وتطبيق اكبر قدر من العدل الاجتماعى بمفهوم الاسلام .

وعلى المسلمين ان يعودوا الى مفهومهم الاصيل فى كثير من القضايا المثارة (فى الفن والاقتصاد والاجتماع والترويح)

ولاينزعج المسلمون من تلك



انور الجندى

الحملات التى تحاول ان تسمى العودة الى المنابع بانها ردة او تاخر او جمود او ضد التقدم فقد جسم الاسلام هذه القضية من وقت بعيد حين اعلن مفهوم الجامع بين الروح والمادة والثوابت والمتغيرات وحين قرر ان القيم الاخلاقية جزء من العقيدة وان التقدم والتجديد والتطوير انما يكون متكاملا بين المعنويات والماديات وان يكون فى الفروع وان يكون الانفتاح على حضارات الامم قائما على اساس ان ياخذ المسلمون مايرونه صالحا لهم وان يعيدوا ماياخذونه فى دائرة فكرهم الاساسية فيكون مادة خاما لايفرض تحولا فى الاسس والثوابت

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

رجل الدولة والسياسي، رجل الدين والداعية، و... وظيفة المثقف

خالد زيادة*

■ تبدو الحدود التي تفصل الدين عن الدولة أضيق من تلك التي تقترحها العلمانية عادة. وإذا ما نظرنا الى المسالة من زاوية «الانثروبولوجيا السياسية» على طريقة بلاندييه، لأمكننا ان نتفحص الحقل الواسع والمشترك الذي يجمع ما بين الدين والدولة. ان الفلسفة العقلانية هي التي ذهبت باتجاه الفصل بين الدولة والدين، وكرس علم الإجتماع، إثر الثورة الفرنسية، هذه الوجهة بنزعته الوضعية مع أوغست كونت ومتابعيه. وفي كل هذه الوجهة احتلت الدولة المجال الإجتماعي الذي كان للدين، وتركت له الطقوس.

والعالم العربي الحديث لم يكن بعيداً عن مسيرة مماثلة، اذ يمكن للمؤرخ او الانثروبولوجي، كل في ميدانيه، ان يشرح لنا الكيفية التي تمكنت فيها الدولة من قضم الميدان الذي كان يشغله الديني. وكيف قبضت على رموز الحق والقانون والسلطة. وباختصار فإن رجل الدولة قد تفوق على رجل الدين، بل إن الاول أراد أن يلحق بنفسه الثاني، تاركاً له المجال المحدد للممارسة الدينية (الطقوسية) والقضاء الشرعي ومؤسسات الإفتاء التي عادة ما تقدم المبررات لرجل الدولة. وكل ذلك اتبع بوزارة الاوقاف التي هي جزء بسيط من الهيئة الحكومية الموسعة. ويبدو كبار رجال الدين في هذا البلد أو ذاك وكانهم جزء من هيئة رجال الدولة أو الحكومة، يمثلهم وزير الدين او الأوقاف او الشيخ الاكبر او مفتي الجمهورية. او مجموعة هؤلاء على السواء، اي ممثلو الدين في الدولة، على غرار ما كان عليه الأمر في الدولة العثمانية، حين كان شيخ الإسلام مع كبار القضاة (قاضيا عسكر الاناضول والروملي) يحضرون اجتماعات الديوان الى جانب الوزراء وقادة العسكر والأسطول.

لا شك اننا ازاء اشكالية تاريخية وموروثة، تطال المجال الجغرافي الذي كان خاضعاً للدولة العثمانية ورسومها في الحكم والإدارة. ومع ذلك فإن الدولة العثمانية كانت ادمجت الدين بالدولة، فكانت دولة... ودولة إسلامية معاً.

إلا أن الدولة العربية الحديثة في المشرق كانت دولة غير دينية من حيث بنيتها. وهي عمدت الى تقليص نفوذ ما هو ديني في المجتمع والدولة على السواء، ومع ذلك لم تجرؤ على إعلان علمانيتها. وهي تعلن ان الإسلام مصدر تشريعها على نحو تمويهي، لانها تريد ان تجعل من قوة الدين قوة لها، وعادة ما تجاهلت او تنكرت لمواجهة علاقة الدين بالدولة.

كل ذلك يضعنا ازاء اشكالات عميقة ومعقدة. فقد امكن للدولة ان تحتضن رجل الدين، الذي لا ينتهي في الفضاء العربي الى مؤسسة واضحة المعالم. وعدا عن الأزهر، فإن رجل الدين هو خريج معاهد تقع تحت الإشراف المباشر او غير المباشر للهيئات التربوية الرسمية، ويرتبط في علمه لاحقاً بالأوقاف (وزارة أو مديرية). ومع ذلك فإن هؤلاء «العلماء» لا يمكنهم احتكار الكلام باسم الدين: إنهم فقهاء ووعاظ وقراء ومدرسون وقضاة شرعيون ويشغلون وظائف الإفتاء والقضاء الشرعي والإمامة والخطابة والتدريس. إلا أن هذه الوظائف الدينية ليست في التشريع الإسلامي من اختصاص فئة مخصوصة دون سائر المسلمين.

لقد أضاف ظهور شخصية المصلح الديني منذ قرن من الزمن (نهاية القرن التاسع عشر) تعقيدا إضافياً. فالمصلحون الدينيون منذ الافغاني ومحمد عبده، هم رجال دين وعلماء، لكنهم لا يقتصرون على المهمات التقليدية لرجل الدين ولا يشغلون وظائفه المعتادة. ذلك أن المصلح يتطرق الى مسائل تدخل في مجال الفكر والعقيدة. وعلى هذا النحو أحيا المصلحون تراث المتكلمين القدماء لجهة المنافحة عن العقيدة، فعادوا الى الغزالي والاشعري والماوردي على حساب كتب الفقه دون إهمالها. لكن المصلحين ليسوا علماء كلام، إلا بمقدار ما يدافعون عن العقيدة ضد المعترضين عليها، وضد التهديدات والتحديات التي يطرحها عليها العلم الغربي. كذلك فإن المصلح يهدف الى الإرشاد، ومع ذلك فإنه ليس واعظاً او مدرساً، إنه يريد أن يحدث وعياً جديداً. ومن هنا كلمة مصلح، لأن صاحبها تخطى التقسيمات التقليدية للعلماء الى فقهاء ومحدثين وقراء ووعاظ. وأدمج المصلح بين هؤلاء واستعار نشاطية المتصوف في جمعه الاتباع والمريدين، على رغم رفض التراث الصوفي.

إن العمل الحاسم للمصلحين على امتداد الاقاليم العربية كان حاسماً، لأنهم أوجدوا هيئات وجمعيات ومؤسسات (صحفاً ومدارس) الى جانب هيئات رجال الدين التقليديين. وكانت كلمة المصلح أكثر تاثيراً من سواها. ويمكن القول ان هؤلاء المصلحين بجمعياتهم الخيرية والتربوية وصحفهم ومقالاتهم المدوية، اوجدوا البيئة التي نشات فيها الحركات الدينية التي سرعان ما تحولت الى هيئات وجمعيات شبه سياسية وشبه عسكرية.

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : 12 مارس 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحدث ظهور الحركات الدينية تطوراً في الإشكالية التي نشرها. فالى جانب رجل الدين الذي يقوم باعباء الوظائف الدينية المذكورة سلفاً، ظهر الدعاة - المنضوون تحت أجنحة الحركات والجمعيات - النشطون، الذين نافسوهم في مضمارهم وقاسموهم بعض وظائفهم وخصوصاً في إمامة بعض المساجد والخطابة فيها والوعظ والتدريس والإرشاد. وصاروا بمثابة رجال الدين في أدوارهم الاكثر إتساعاً.

ويبدي رجل الدين التقليدي، المنتسب الى هيئة رسمية او شبه رسمية، وكذلك رجل الدين الداعية، الذي ينتهي الى حركة او جماعة دينية، الرأي في الشأن العام لكن من موقعين مختلفين. وتشدد الثاني ودعوته الى تطبيق أوسع للشريعة في المجتمع او

"أحيا المصلحون تراث المتكلمين القدماء لجهة المنافحة عن العقيدة، فعادوا الى الغزالي والأشعري والماوردي على حساب كتب الفقه دون إهمالها. لكن المصلحين ليسوا علماء كلام، إلا بمقدار ما يدافعون عن العقيدة."

الدولة تتجاوزان توافقية الاول واعتداله. فالداعية يضفي على خطابه نبرة سياسية، وهو لا يخاصم رجل الدين التقليدي، وان كان يحتل مكاناً على حسابه، بل يخاصم رجل الدولة. وهو لا يثير فقط لادينية الدولة بل يقترح ويعمل من اجل تطبيق الشريعة وإقامة الدولة المؤسسة على الشريعة.

لا شك أن هناك خصوصيات وتمايزات. ففي إيران، بسبب رسوخ المؤسسة الدينية، التي لم تخضع لنوع التجربة العثمانية التاريخية، استطاع رجال الدين ان ينشؤوا خطاباً متمايزاً عن خطاب الدولة، وأن يفرضوا رقابتهم على دستور ما منذ مطلع القرن، وقد امسك رجال الدين بالدولة بعد الثورة... الخ. اما في لبنان المنوع الطوائف والأديان فإن رجال الدين هم رؤساء روحيون لطوائفهم وجماعتهم يشاركون بنصيب في السلطة، ومن هنا امتزاج الديني بالسياسي في خطاباتهم سلباً او إيجاباً. اما في مصر، حيث الازهر هو المؤسسة الدينية الابرز في العالم العربي، فثمة تنافس وتقاسم للخطاب الديني بين رجل الدين الأزهري وبين دعاة الحركات الإسلامية.

واما في الجزائر، فإن تجربة جديدة تشخص امامنا. ذلك ان الدعاة اخترعوا المؤسسة الدينية المرتبطة بالدولة ارتباطاً محكماً. وصار خطابهم الأكثر تأثيراً بعد ان تولوا وظائف الخطابة والإمامة في غالبية المساجد وأدمجوا الوعظ والإرشاد بالنشاط السياسي والنشاطات الإجتماعية الأخرى، وصار الداعية هو الذي يمثل الوجه الجديد لرجل الدين ولكن الوجه الذي يواجه رجل الدولة ويقف نداً له.

هذه الظاهرة التي رأينا بعض جوانبها في الجزائر، ليست بلا جذور. ففي كل مكان من العالم الإسلامي، نجد أن الدعاة يعلنون خطاباً اكثر جذرية واكثر تأثيراً في جمهور المسلمين، مما يؤدي الى اختراق المؤسسات الدينية التقليدية مهما كانت عميقة الأسس أو قوية البنية. فالداعية يريد ان يكون هو رجل الدين، وأن يكون الناطق بإسم الدين والإسلام. وهو بشكل خاص يريد ان يكون رجل الدين الذي يواجه رجل الدولة.

يجدر أن نتنبه الى آثار هذا التطور على البنى الدينية التقليدية. ففي الوقت الذي ينشىء فيه الدعاة المنتمون الى حركات دينية نشطة شبكة من المؤسسات الإجتماعية على شكل: مدارس، معاهد، جمعيات، مستوصفات، صحف، فضلاً عن استقطاب المساجد، فإن النطاق الذي يشغله رجال الدين التقليديون يصبح اكثر ضيقاً وهامشية. في هذا التطور تلجأ الدولة الى رجال الدين الرسميين، لتبقي على نفسها الصفة الإسلامية رافضة أن يحتكر الدعاة النطق باسم الدين.

وهذه المواجهة غير المتكافئة بين رجل الدين / الداعية، وبين رجل الدولة / السياسي، ذات طابع اختزالي، لانها تختزل النقاش الى ثنائية الدين / الدولة. فالداعية يريد ان يخضع الدولة للدين، وتريد الدولة ان تجعل الدين مبرراً من مبررات قيامها وقوتها.

وهذه المواجهة، على النحو الذي رأيناه في

الجزائر، تزيد من طابعها الإختزالي، لأنها تضع كل القوى والآراء على الهامش. فالدولة التي لجات الى اداتها العسكرية لم تعد بحاجة الى خطابات الديموقراطية ومقالات الديموقراطيين، لم تعد بحاجة الى الأحزاب والتنظيمات، بعد ان صمت أولئك الذين اختاروا «النظام» على الفوضى.

أين موقع المثقف في هذه المجابهة؟

منذ بروزها في نهاية القرن التاسع عشر، كانت شخصية المثقف تدعو الى دولة قائمة على مبادىء الحرية والمساواة. وشخصية المثقف تجد التعبير عنها في العلماني شبلي الشميل والليبرالي أحمد لطفي السيد. وهو بشكل خاص ناقل للأفكار الأوروبية، ونقيض للإصلاحي.

ويبدو المثقف، على النحو الذي يعرّف به، وكانه الممهد للدولة العربية الحديثة، فهو الذي صاغ شرعيتها (دساتيرها، قوانينها) ورسم اجهزتها وإداراتها. والى حد ما فإن المثقف كان يسلب رجل الدين وظائفه الإجتماعية وخصوصاً التربوية، وياخذ منه دور الوسيط الإجتماعي.

في هذه المجابهة التي يمكن ان تصبح نموذجية للمستقبل، فإن الداعية الديني لا يرى في «المثقف» إلا عميلاً لقيم الغرب وافكاره. ويريد ان يستعيد منه الوظائف التي كان سلبه إياها. اما الدولة، بأجهزتها المحددة وعسكرها، فإنها لا تريد من يسمعها نصائح في الديموقراطية وحقوق الإنسان، حتى ليظهر المثقف وكانه بلا صوت ولا دور.

---

* مؤرخ لبناني.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

مبادىء النظام السياسى الإسلامى

بقلم:



د. صدقة يحيى فاضل

أستاذ جامعى سعودى

لم يأت الاسلام بنظام سياسي مفصل. أى أنه لم يوضح بشكل قاطع ماهية النظام السياسى الاسلامي الأمثل وما يجب أن تكون عليه المؤسسة السياسية فى البلد الاسلامي. ولكن الاسلام أورد مبادىء رئيسية عامة.. يجب أن يقوم عليها النظام السياسي الاسلامي. وتلك المبادىء هى أوامر إلهية يجب انفاذها واطاعتها، مثلما تجب معظم التكاليف، ويلزم القيام بها. ان هذه المبادىء هى أمور مفروضة، وليست اختيارية. ولا يمكن بالتالى الاكتفاء من الاسلام بالعبادات وذكر الله سبحانه وتعالى.. واهمال تلك الاوامر. اذ لا فصل بين الدين والدولة.

ويمكننا أن «نجتهد» بأمل الثواب، ونقول ان هناك ستة مبادىء رئيسية عامة يجب أن يقوم النظام السياسى الاسلامى فعلا عليها، وأول هذه المبادىء هو الخلافة فان الله سبحانه وتعالى هو السيد الأوحد. له الحاكمية والسيادة على كل هذا الكون. والبشر جميعا متساوين أمام هذا السيد الخالق العظيم. لذلك فان التشريعات والتصرفات ومجمل السلوك الفردى والاجتماعي ينبغى أن يتقيد بشرع الله.

ولابد من وجود رئيس دينى ودنيوى للمسلمين هو الخليفة. ان مبدأ الخلافة «الإمامة» كان ومازال أهم المبادىء التى تناولها الفكر السياسى الاسلامي. ورغم شمولية اختصاصاته الا ان الخليفة هو بمثابة الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية فى الدولة الاسلامية وتكون له أيضا القيادة الدينية. وباعتباره كذلك فانه يشرف على السلطة التنفيذية بكاملها ويختار أشخاصها والمسؤولين بها.

اما المبدأ الثانى فهو الشورى، ويمكن اعتبار المجلس الذى يتكون منه أهل الشورى «مجلس الشورى» بمثابة الجهاز التشريعى فى الحكومة الاسلامية. فالخليفة يمثل السلطة التنفيذية تقريبا، بينما القضاء يكون مستقلا، عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الحكومة الاسلامية على أرجح الأقوال. وذلك لضمان حيدة ونزاهة القضاء. ويبدو لنا ان الاسلام قد أكد كثيرا على ضرورة أن يكون القضاء نزيها وعادلا. حتى يتناسب ذلك مع تاكيد الاسلام الكبير على مبدأ العدالة ووجوب العمل على تحقيقها على الدوام.

ان مبدأ الشورى هو مبدأ اساسى ولا خلاف على ضرورة الالتزام به قال سبحانه وتعالى: «**وأمرهم شورى بينهم**» وقال تعالى: «**وشاورهم فى الأمر**». ولكن هناك خلاف حاد فيما بين كثير من مفكرى المسلمين حول ماهية «الشورى» وأهل الشورى وكيفية انفاذها وهل تكون الشورى ملزمة أو معلمة فقط؟! أى هل يكون رأى «مجلس الشورى» ملزما للسلطة التنفيذية عليها الالتزام به طالما أقرته أغلبية المشيرين أم يكون ذلك الرأى مجرد اعلام للسلطة التنفيذية وللأخيرة أن تلتزم به أو تتجاهله وتتركه؟! ويرى البعض ان الشورى تعنى قيام المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم «أعضاء الشورى».. وذلك للتعبير عن تطلعات الشعب وضمان حقوقه وواجباته، واختيار الحاكم ومراقبته وذلك يتضمن «شورى» ملزمة. ويشابه «البرلمانات».. ذات السلطة «التشريعية» الفعلية فى الدول غير الاسلامية، ويرى آخرون أعضاء الشورى «المشيرون» هم أهل «الحل والعقد» ورأيهم ملزم. يقول الدكتور يوسف القرضاوى: «إن الاستشارة من غير التزام برأى المشيرين ولو كانوا جمهور الأمة، أو أهل الحل والعقد فيها، يجعل الشورى شبه «مسرحية» يضحك الحاكم المتسلط بها على الناس، ثم ينفذ ما فى رأسه هو!».

وبالطبع فان التشاور واستطلاع الرأى لا يتم الا فى الأمور التى لم يرد فيها نص فى القرآن والسنة، وبالتالى فان رأى الاغلبية لا يمكن أن يؤخذ به اذا كان مخالفا لقاعدة شرعية. بل حتى لو أجمع الناس «كل الناس» على شىء أو أمر ما، فان ذلك الأمر يرفض ان كان به أدنى خلاف للشريعة وهنا تكمن احدى الفروق الجوهرية بين الشورى «الملزمة» والديمقراطية الغربية. فالقرآن والسنة هما الدستور الأعلى الذى لا يمكن مخالفته، ولا يمكن تعديله أو تغييره بل يجب

الالتزام بكل أحكامه ونصوصه والى الأبد.

وتمثل العدالة المبدأ الثالث من مبادىء النظام السياسى فى الاسلام، وتعنى العدالة تحكيم شرع الله فى كل كبيرة وصغيرة من أمور الخلق ومن ذلك اعطاء كل ذى حق حقه. يقول الله عز وجل: **«واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»**. ويقول سبحانه: **«إن الله يحب المقسطين»**.

والواقع ان كثيرا من الكتاب يرون ان مبدأ تحقيق العدالة الاسلامي هو المبدأ الأساسى فى الدولة الاسلامية. ويرى ابن تيمية ان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر «فى الاطار الاسلامى» هو الوظيفة الاساسية للحكومة الاسلامية.

والمبدأ الرابع هو المساواة، اذ يوجب الاسلام المساواة المطلقة بين المسلمين فلا يمكن التفريق فيما بين المسلمين على أساس: اللون أو الجنس والعرق، أو اللغة، أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى.. الخ. والناحية الوحيدة التى يمكن أن يختلف فيها التقويم والنظرة هى مدى الايمان. فلا فرق بين المسلمين الا على أساس «التقوى» يقول تعالى: «يأأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم». وجاء فى الأحاديث الشريفة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى».

ويرتبط مبدأ العدالة «عضويا» بمبدأ المساواة الذى يؤكد على ان كل المسلمين متساوون فالعدالة تعنى أيضا، المساواة فى الحقوق والواجبات فيما بين المسلمين.

أما المبدأ الخامس فهو الحرية، يؤكد الاسلام على أهمية الحرية، وضرورة تمتع المسلمين بها فى حدود واطار الشريعة الاسلامية الغراء. ولم يلغ الاسلام «العبودية» ولكنه حض كثيرا على «العتق».. وجعله من أفضل «الكفارات» عن الذنوب والاخطاء وربط الاسلام العتق بالعبادات المستحبة.. ليصبح عدم وجود العبودية «أو تقلصها الى أضيق حد ممكن» هو الأمر المستحب. وقد أعطى الاسلام الفرد المسلم كامل الحرية، فى اطار التعاليم الاسلامية. فللمسلم عمل ما يريد عدا الأمور المحرمة والمكروهة والتى وضحها القرآن وبينتها السنة. فللمسلم أن يمارس العمل الذى يريد ممارسته وله حق ابداء الرأى والاجتماع والتكتل مع من يريد فى غير معصية لله.

ويترك الاسلام أمام الناس الحرية لاعتناق الدين الذى يرتاحون اليه. قال تعالى: «لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى». ولكنه يحرم «الردة».. ويعاقب عليها بالتعزير والقتل. فلا يحق للمسلم أن يرتد عن دين الله بعد ان دخل فيه وذاق حلاوة الايمان به. أما غير المسلم فله «وفق شروط وضحها الاسلام» ان يتمسك بدينه ويمارس معتقداته - كما يشاء. اذ يعتبر الاسلام أكثر الأديان تسامحا مع غير المسلمين، من مواطنى الدولة الاسلامية. واخيرا يؤكد النظام السياسى الاسلامى فى مبدئه السادس على ضرورة «التكافل الاجتماعى» ويعتبر هذا المبدأ أساسا هاما للحياة الاسلامية، بصفة عامة. ولضيق الحيز المتاح هنا، سنلقى عليه بعض الضوء فى مقال قادم بإذن الله. ■

المقترب الحضاري اولا واساساً

اشكاليات الدعوة الى الاسلام في مجتمعاتنا بعيداً عن ... الإيديولوجيا

محمد عبدالجبار *

■ الايمان بالاسلام والدعوة اليه امران لا يكادان يفترقان. فليس مؤمناً، على وجه الحق، بالاسلام، من لا يتبنى الدعوة اليه. ولا يجد الاسلاميون صعوبة في اثبات هذه المقولة. فنصوص القرآن والحديث كافية لترفعها الى مستوى البديهيات.

وهذا يفسر، جزئياً، ظاهرة الانتشار السريع لشعارات الدعوة الى الاسلام في صفوف الشباب المؤمنين. فحماسة الشباب هنا تقترن بالتلازم العضوي، حسب الطرح الديني، بين الايمان بالدين والتبشير به، الامر الذي جعل من «الحركة الاسلامية» ظاهرة سياسية واجتماعية واسعة، بالمعنى الدوركايمي، في المجتمعات العربية والاسلامية القائمة الآن. ويفترض ان تكون الدعوة الى الاسلام «بالحكمة». فالقرآن يقول: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة». والحكمة تفسر بانها وضع الشيء في محله. والحكمة في الدعوة الى الاسلام تعني وضعه في محله، بصورة سليمة. و«المحل» في موضوع الدعوة هو المجتمع المخاطب بالاسلام والمدعو اليه. وحتى تتحقق الحكمة في الدعوة الى الاسلام يتعين احراز امرين على الاقل، وهما: الاصابة في فهم الاسلام، والاصابة في فهم الواقع الاجتماعي.

الاشكالية الاولى التي يثيرها هذا المدخل هي «فهم الاسلام وتعريفه». وقد كان القدماء يقدمون فهماً تحليلياً للاسلام على اساس انه «عقيدة واحكام»، ثم يقسمون الاحكام الى بابين: باب العبادات، وباب المعاملات. ثم جاء المعاصرون فقالوا ان الاسلام عقيدة، ونظام ودولة. واصبح التحرك من اجل اقامة «الدولة الاسلامية» هو الهدف المركزي للدعوة الى الاسلام، على الاقل بدءاً من حركة الاخوان المسلمين في مصر (حسن البنا) والجماعة الاسلامية في باكستان (المودودي)، وحزب الدعوة الاسلامية في العراق (السيد الصدر وعبدالصاحب الدخيل)، وليس انتهاء بجبهة الانقاذ في الجزائر (عباسي مدني).

ولا تسلك مقاربة الاسلام طريقاً واحداً. فهناك عدة مقتربات للاسلام، قد ازعم بامكانية حصرها بثلاثة، هي: المقترب الديني، والمقترب السياسي، والمقترب الحضاري.

يعتمد المقترب الاول الاسلام ديناً، وليس في هذا شيء جديد. فالقرآن يقول: «ان الدين عند الله الاسلام». ويعني المقترب الديني عند العلمانيين فصل الاسلام عن السياسة، والدولة. وهذا امر لا يقبله الاسلاميون. ولست اريد ان اناقش اياً من الطرفين في هذه اللحظة. ولكن المقترب الديني عند الاسلاميين يعني امرين على الاقل:

الاول استهداف عقيدة الانسان - الفرد، من جهة، وسلوكه من جهة ثانية. ويصبح هذان المجالان موضوعاً للدعوة. فالداعية للمسلم يريد بناء عقيدة المقابل، او اعادة بنائها، كما يريد اعادة صياغة سلوك المقابل ليتطابق مع الاسلام. وهكذا ينفتح الباب امام الحركية الدينية الاسلامية للتدخل في الشان الشخصي للانسان، لانها تقوم بعمل تبشيري وتغييري مباشر. ولما كانت كل فصائل «الحركة الاسلامية» المعاصرة مسيسة بالضرورة، وجدنا انها تنشط على مستويين: المستوى الفردي الخاص، والمستوى الاجتماعي العام. واذا كان المستوى الثاني يثير اشكالية علاقتها بالسلطة السياسية، وبالقوى السياسية الاخرى، وبالمجتمع المدني، فان المستوى الاول يثير اشكالية علاقتها بالسلوك الفردي للشخص. ومن هنا جاء تخوف غير المؤمنين (عقيدة) وغير الملتزمين بالاسلام (سلوكاً) من صعود الحركات الاسلامية ونموها في المجتمعات العربية.

اما الامر الثاني فهو اضفاء الطابع القدسي - الديني على كل ما تلحقه صفة «الاسلامي» من افكار وشعارات وممارسات. «الاسلام» كاسم ملم يشمل النص الالهي، والنص النبوي قطعي الصدور. وهذان النصان مقدسان، معصومان، يمتلكان السيادة العليا، على الاقل في المجال الاسلامي. ولكن المشكلة تكمن في توسيع ساحة «المقدس» ليشمل الموصوف بالاسلامي، وليس النص الالهي او النبوي فقط.

يبرز المقترب الثاني البعد السياسي للاسلام. فالاسلام هنا حزب سياسي، ومشروع دولة. ولما كان الحركيون الاسلاميون لا يفصلون بين «الدين» و«السياسة»، فان المقترب السياسي هو امتداد عضوي للمقترب الديني عندهم. ولهذا طرحت كل الحركات الاسلامية في العالم العربي والاسلامي شعار «الدولة الاسلامية»، منذ لحظات نشوئها الاولى. وقد طرح هذا الشعار المركزي محفوفاً بالقرائن التالية:

أ - «حاكمية الله» المفسرة على انها نقيض لحاكمية الانسان، رغم بعض محاولات التوفيق على اساس التمييز بين «حاكمية الله» و«سلطان الامة» (عند محمد تقي النبهاني وعبدالقادر عودة)، او التمييز بين «حاكمية الله» و«حكم الامة» عند السيد محمد باقر الصدر. وسيجسد الاسلاميون الحركيون حاكمية الله، بينما سيرمز غيرهم الى حاكمية

البشر، الامر الذي اثار ويثير اشكالية العلاقة بين «الاسلاميين» وغيرهم، خاصة في ظل الطابع «التحريضي» للدعوة الى الاسلام، اذا سمح لنا السياق باستعارة توصيفات محمد اركون.

٢- رفض الديموقراطية، على الاقل باعتبارها آليات تقيم نسقاً غير قمعي، وغير مسلح للعلاقات بين المجتمع المدني والدولة، وبين القوى السياسية المختلفة، ولطريقة الوصول الى الحكم وتداول السلطة.

٣- غياب البرنامج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يفترض ان الدولة الاسلامية ستقوم بتطبيقه في حال تمكن الحركات الاسلامية من اقامتها، الامر الذي جعل تفسير «الدولة الاسلامية» يتراوح بين استعادة التجربة التاريخية للدولة الاسلامية في عصور ازدهارها الاولى، في ظل مواصفات واشتراطات واقعية مختلفة، او الاحالة الى تجارب اسلامية معاصرة في هذا البلد او ذاك، او الاكتفاء بالعموميات، والمطلقات.

ازاء هذين المقتربين، يطرح البعض، ومن بينهم كاتب هذه السطور، المقترب الحضاري للاسلام. ودون الدخول في معمعات تعريف «الحضارة» ومن ثم «الحضاري»، وهو امر ليس بالسهل الميسور في هذه المقالة، اقول ان هذا المقترب يعنى بالقيم الانسانية العامة التي جاء بها، او اكد عليها، الاسلام، دون الدخول في آليات تحويلها الى نظام او دولة. فالاسلام طرح قيم العدالة، والحرية، والمساواة، والشورى، والعلم، واستثمار الطبيعة، وحفظ الثروة والطاقة، واحترام الانسان وتكريمه... الخ. وهذه امور يؤكد عليها، ايضاً، اصحاب المقتربين السياسي والديني، من جهة، وتشكل مساحات التقاء، ودوائر اشتراك، بين كل البشر الاسوياء، بغض النظر عن موقعهم العقائدي، ووضعهم السلوكي، من جهة ثانية. وبالتالي، فان «المقترب الحضاري» يمكن ان يشمل قاعدة لوحدة المجتمع، وتعايش القوى السياسية المختلفة، ولا يثير نزاعاً او صراعاً، الا مع اولئك الذين يرفضون هذه القيم، بالاساس. اما آليات تحقيق هذه القيم فامر متروك الى المجتمع، لان هذه الآليات تختلف باختلاف الازمنة والامكنة، وباختلاف معطياتها الواقعية والفعلية. وعليه، فتشخيص هذه الآليات امر بشري، ليس من الدين، ولا يمتلك الصفة القدسية، وقابل للتغيير والتحوير والتطوير. اما الدولة فهي ظاهرة اجتماعية، متروكة للجماعة «بوصفها افرازاً طبيعياً للجماعة» كما يقول سيد قطب. والمجتمع المشبع بالقيم الحضارية الاسلامية، كفيل، اذا ترك يتطور بشكل طبيعي، باقامة دولته الاسلامية، البشرية، بالشكل الذي يناسب المعطيات القائمة ويحقق الطموحات المأمولة.

سألني احد الدعاة الاسلاميين: من اي مقترب تقترح ان نبدأ؟ من المقترب الديني ام السياسي ام الحضاري؟ قلت له ان حال المجتمع القائمة هي التي تحدد المقترب المناسب. وهذه هي حقيقة الحكمة في الدعوة الى الاسلام.

وهنا نصل الى الاشكالية الثانية من اشكاليات الدعوة، وهي فهم المجتمع. وهنا يبرز امامنا مقتربان، هما المقترب الايديولوجي، والمقترب الواقعي، لدراسة المجتمع وتحديد حاله.

فاما المقترب الايديولوجي فيقوم بعرض المجتمع على «نموذج» نظري، قد يكون اسلامياً، او ماركسياً، او رأسمالياً، او قومياً، ويشخص حاله من خلال هذا النموذج. هذا ما يقوم به الاسلاميون على الاقل، فيصل بعضهم، مثل سيد قطب، الى الحكم بجاهلية المجتمع، ويصعد اخرون الموقف فيحكمون بتكفيره! وكما كانت ادوات التحليل جاهزة ومعلبة في هذا المقترب، تكون ايضاً وصفات العلاج والحل. فالضائقة الاقتصادية سببها عدم تطبيق الاسلام، وهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سببها الابتعاد عن الله. والحل؟ جاهز: استئناف الحياة الاسلامية، مرة، او تطبيق الشريعة الاسلامية مرة اخرى، او اقامة الدولة الاسلامية، اخيراً. وهكذا، فكما وقع الماركسيون العرب في مطب الادلجة، وقع الاسلاميون فيه. ان الوعي المؤدلج للواقع، لا يؤدي في حقيقة الامر الا الى الابتعاد عنه، والفشل - او العجز - عن فهم واستيعاب حقيقة ازمته وابعاد مشكلاته.

نلجأ، الى المقترب الاخر، ولنكن اسمه: المقترب الواقعي الذي يقوم بتشريح الواقع الاجتماعي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، كما هو، دون احكام مسبقة، ودون ايديولوجيات جاهزة.

ويتفوق المقترب الواقعي، على الايديولوجي، بثلاث نقاط على الاقل:

اولاً، ان المدخل الايديولوجي اسلوب «اسقاطي»، يسقط ما في الايديولوجيا من تصورات قبلية مسبقة، الامر الذي يحول دون رؤية الواقع كما هو، اما المدخل الواقعي فمن شأنه ان يعطي صورة اكثر انطباقاً على الواقع، كما يمكن ان تعكسها مرآة مستوية، لا منحنية او مقعرة.

ثانياً، ان المدخل الايديولوجي اكثر عرضة للوصول الى نتائج واحكام مختلفة بين الفاعلين الاجتماعيين، تبعاً لاختلافاتهم الايديولوجية. في حين ان احتمالات الخلاف والاختلاف في اطار المدخل الواقعي ستكون اقل بكثير.

ثالثاً، ان المدخل الواقعي يشكل اساساً معقولاً لصياغة برنامج، او مشروع عملي، للواقع، يمكن ان يلتقي عنده اغلب المعنيين بالوضع القائم. ان الايديولوجيات تكوّن مساحات الاختلاف، اما «الواقعية» فانها تربط ما بين المساحات ذات اللون الواحد!

وباتباع المنهج الواقعي لتحليل حال المجتمعات العربية يكاد يجمع المعنيون على ان الكلمة المشتركة

لوصف هذه الحال هي: «التخلف». فرغم ان ما يميز مجتمعاتنا العربية بعضها عن البعض الاخر كثير جداً، الا ان ما يجمعها ويوحد بينها امر واحد، هو التخلف، باوسع معانيه، على المستويات الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، وحتى في ممارستنا للدين، وهذا ما نفضل تسميته بالتخلف الحضاري العام.

وفي مجتمع هذه حاله، ليس امامنا، او عندنا، افضل من البعد الحضاري، في الدعوة الى الاسلام. ندعو الى الاسلام من خلال قيمه الحضارية، تلك القيم التي تتكفل، ابتداءً، بمعالجة جوانب التخلف الحضاري للمجتمع، حيث تؤسس لقيم هي قاعدة لبناء حياة اجتماعية سليمة. ان المجتمعات العربية بحاجة الى اعادة الاعتبار للانسان بما هو انسان، والى اعادة الاعتبار للمجتمع المدني في وجه السلطة السياسية مرة، وفي وجه المؤسسة العسكرية، مرة اخرى، وبخاصة الى تاسيس وعي لقيمة الثروة، الطبيعية والزمنية والبشرية، في حياة المجتمع، وهذه «حاجات حضارية» يتم الاستجابة لها من خلال المقترب الحضاري للاسلام، بالدرجة الاولى، ذلك المقترب الذي لا يشترط لقبول هذه القيم ان يغير الانسان دينه، كما لا يشترط ان يصوت المواطن لصالح الدولة الاسلامية. ان اي انسان، بغض النظر عن دينه ومذهبه وسلوكه وموقفه السياسي، يمكن ان يقبل القيم الحضارية الاسلامية، لانها، قبل كل شيء آخر، قيم انسانية عامة.

في مقابل هذا، نقول ان التخلف ينعكس سلبياً على الممارسة الدينية الاسلامية، وعلى العمل السياسي الاسلامي، فيصبح ضررهما اكثر من نفعهما، في المجتمع المتخلف.

ان المطلوب، اولاً، معالجة التخلف الحضاري العام، وليكن ذلك بالاسلام، من خلال معطياته الحضارية. واذا كان لا بد للمؤمن ان يدعو... فليدع الى القيم الحضارية الاسلامية. اليست هذه هي الحكمة التي يشير اليها قول القرآن: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة».

---

* كاتب سياسي عراقي.

المصدر: صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ٢٤ مارس ١٩٩٢

الداعية الاسلامي ياسين رشدي لـ «صوت الكويت»

الدعوة الصحيحة للإسلام لا تحتاج الى العنف أو تشكيل الأحزاب

الاعلام لم يصنعني والحكومة لا تحاول استقطابي

الانحلال وضعف القانون أخطر من التطرف الديني والفتنة الطائفية

تعجبني بعض أغنيات أم كلثوم وأفلام يوسف وهبي

القاهرة - سحر الجعارة:

يعلن سطوع نجم الداعية الاسلامي ياسين رشدي عن ظهور نموذج عصري لرجل الدعوة، لا يتميز فقط بالاعتدال في منهجه، وانما ينفرد بوجود رابطة روحية واجتماعية تجعل علاقته بالدعوة الاسلامية تتجاوز حدود المهنة والاحتراف.

فالشيخ ياسين رشدي بدأ حياته ضابطاً بالقوات البحرية المصرية، الى ان تم اعتقاله عام ١٩٦٥ لممارسته الدعوة داخل صفوف القوات المسلحة ثم افرج عنه لعدم انتمائه الى أي تيار سياسي. وبعدها عمل وكيلاً لإحدى الوزارات ثم استقال وفضل ممارسة الاعمال الحرة منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن.

أما ثقافته فليست قاصرة على علوم الدين، فقد قرأ أمهات الكتب في الطب والتاريخ والفلك والفلسفة التي تاثر فيها بآراء «ديكارت».

والشيخ ياسين رشدي يعد من ألمع الدعاة الاسلاميين في مصر حالياً. وجمهور دروسه الدينية اليومية بالقاهرة والاسكندرية يتجاوز عشرات الآلوف.

«صوت الكويت» التقته للوقوف على اتجاهه في نشر الدعوة الاسلامية وأسلوبه في التطبيق. وكان الحوار التالي:

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

□ ما مفهومك للدعوة الاسلامية؟ وما المنهج الذي تتبعه لتحقيق هذا المفهوم؟

- الدعوة بالنسبة لي هي السبيل لإيجاد جيل من الشباب لا أخاف عليه ولا أخاف منه. ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن يتمتع الداعي بالقبول وأن يكون متفهماً وواعياً ودارساً، اضافة الى ضرورة أخذ الناس تدريجياً وبهدوء في تعريفهم الصواب من الخطأ والحلال من الحرام. وهو المنهج الذي كان يتبعه الرسول (صلى الله عليه وسلم).

ولكن الملاحظ ان اتجاه الدعوة يتبنى أحياناً أهدافاً دنيوية خاطئة - الحكم مثلاً - فلا يكتمل تعليم الذين نتوجه اليهم بالدعوة وتشكيلهم. فيظهر العنف والتعجل للوصول الى الحكم واقامة الاسلام بالقوة. وبالتالي يفشل هؤلاء ويظهرون الاسلام للآخرين بوجه قبيح. وما يحدث الآن ان العالم ينظر الى الاسلام على انه عنف ودماء وتسلط وهذه هي الخطورة.

□ ارتبطت مظاهر العنف في المجتمع بالجماعات الدينية المتطرفة.. في تصورك ما مبررات ودوافع افرادها في الالتجاء الى ذلك الأسلوب؟

- ليست هناك أي دوافع، فهم اشخاص يريدون الوصول الى الحكم بأي طريقة.. ومنهم الذين استباحوا الأموال وسطوا على محال الذهب للانفاق على جماعاتهم، وهذه سرقة محرمة. وأعتقد ان السبب الرئيسي في ذلك انهم غير متعلمين، ولا مدركين لحقيقة الاسلام. وتقتصر ثقافتهم على قراءة بعض «الكتيبات» وبعدها يفسّرون آيات القرآن الكريم حسب أهوائهم أو يأتون بما يثبت وجهة نظرهم من الاحاديث الشريفة، بغض الطرف عن بقية الاحاديث وعن موضوع الحديث والمناسبة التي قيل فيها. فهؤلاء في رؤوسهم هدف دنيوي. وهم يوظفون كل ما يحصلون عليه من معلومات لخدمة هدفهم لا اكثر ولا اقل.

السلطة والداعية

□ الى جانب الجهود الفردية التي يقوم بها بعض الدعاة، هناك عدد كبير من علماء الدين يحسبون على السلطة بشكل أو بآخر وهم الذين ترفض الجماعات المتطرفة الحوار معهم.. في رأيك ما محددات العلاقة بين السلطة والداعية؟

- هناك دعاة متطوعون لوجه الله تعالى - مثلي - فأنا لا أتقاضى أجراً عن كتبي ومقالاتي وأحاديثي الاذاعية والتلفزيونية التي أدلي بها منذ اكثر من ١٥ عاماً. والشيء نفسه ينطبق على الدروس الدينية التي ألقيها في المساجد. وكذلك أسفاري للدعوة في الخارج التي أتولى جميع نفقاتها. وهناك نوع آخر من الدعاة تعيّنهم السلطة وهذا طبيعي لأن الدولة لا يمكن ان تعتمد على دعاة متطوعين. ومن المؤكد ان تقاضي مرتبات من الدولة امر لا يشين أي داعية، ولا يعني ان اتجاهه في الدعوة خاطىء. والدعاة الذين تعيّنهم السلطة على قدر كبير من العلم والاجتهاد، ولكنهم غير مقبولين من الجماعات الدينية المتطرفة، لأن افراد تلك الجماعات يرفضون أساساً مجرد الاستماع اليهم والتحاور معهم.

□ هذا الاحجام من جانب الجماعات المتطرفة عن التحاور مع الدعاة الحكوميين، هل يمكن ان يدفع الدولة لاستخدام جماهيرية داعية متطوع وتوجيهها بما يناسب الدولة؟

- هذا لم يحدث معي، فلم تتدخل الحكومة اطلاقاً لتوجيهي، ولم تحاول استقطابي. أنا وحدي أحدد نوعية وموعد أحاديثي. ففي رمضان الماضي - مثلاً - لم اعط أي أحاديث دينية لتلفزيون القاهرة في ما سجلت هذا العام ثلاثين حلقة، وفي الحالتين لم يفرض احد عليّ شيئاً. وأعتقد ان الحالة نفسها تنطبق على فضيلة الشيخ الشعراوي الذي أعتبره فريد زمانه. فأحاديثه التلفزيونية تُعلّم الناس، وهو يقول فيها آراءه الخاصة، ورغم ذلك لم أجده ينحرف يوماً عن الصواب، او يقول شيئاً لا يصح ان يقال.

□ ولكن ألا يمكن ان يساهم الاعلام الرسمي في تزكية وسطوع نجم داعية بعينه لمواجهة تيارات دينية معينة؟

- العلم يفرض نفسه، واذا لم يكن الداعية على مستوى علمي لائق سيرفضه الناس من اول دقيقة. ولكن اذا افترضنا ان الدولة أرادت استغلال شعبية داعية ما واستقطابه فانه لن يبيعها نفسه اذا كان داعياً الى الله بحق. أما اذا افترضنا ان الحكومة

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ٢ مارس ١٩٩٢

أرادت ان تستعين بالداعية لمقاومة تيار خاطىء في المجتمع فهنا الأمر يختلف لأن الهدف واحد. ولا يوجد مانع من التعاون. فانا - مثلاً - لا اتقاضى أجراً عن الدعوة فما الداعي لأن أبيع نفسي للحكومة. ولكني حين أجدها تتفق معي في الأهداف فلاً أمانع في التعاون معها. وفي المقابل فان صدام حسين قبيل غزوه للكويت وجه لي دعوة - ضمن مجموعة كبيرة من العلماء - ووصل الامر الى حد ان سفير العراق بالقاهرة كتب لي رسالة خطية لقبول الدعوة ولكني رفضت.

فهناك من العلماء من أيدوا صدام في عدوانه على الكويت، ولكن هناك أيضاً من تصدوا له. فالأمر - اذن - يتوقف على ضمير الداعية نفسه.

البناء والهدم

□ بعيداً عن محددات العلاقة بين السلطة والداعية.. هل يحقق الدعاة الموجودون حاليا على الساحة الهدف المنوط بهم من تربية جيل على وعي بأمور دينه ودنياه؟

- أعتقد ان عدداً كبيراً منهم مؤهل لتحقيق ذلك.. ولكن ما يبنيه هؤلاء يهدمه الآخرون من «محترفي الدعوة» الذين يطلبون الدنيا، ويسيئون الى العلماء الحقيقيين. والى جانب ذلك فان اجهزة الاعلام لا تساعد الدعاة الجادين، وتمتلىء برامجها بالمسلسلات والافلام، والاغاني الهابطة، وفيما يتم تسليط الأضواء اعلامياً على الفنانين ولاعبي الكرة، لا تزيد نسبة الجرعة الدينية عن ثلاثة بالمئة.

□ بشكل شخصي، هل تهتم بمتابعة أشكال الفنون الموجودة على الساحة؟

- من الطبيعي ان أتابع كل ما يدور في مجتمعي، فدوري في المسجد لا يقتصر على القاء خطبة منبرية، لأني أتلقى أسئلة واستفسارات من الناس حول أمور كثيرة لا بد ان أكون على دراية بها. ورغم انني لست مشاهداً منتظماً للتلفزيون - مثلاً - الا أنني أتابعه احياناً. وفي تصوري فان الفن الحقيقي هو الذي يربي الذوق تربية سليمة ويؤدي الى الترفيه البريء المقبول. وفي مجال الغناء - مثلاً - توجد لأم كلثوم أغنيات هادفة جيدة ومنها «ولد الهدى» و«دعاني لبيته». وهناك أيضاً اغنيات حب من الممكن ان تكون مقبولة اذا ركزت على السمو بعاطفة الانسان فقط من دون تحريك شهواته او تحريضه على الفسق. وفي المقابل فان أغنية هابطة مثل «كدّاب يا خيشة» لا يمكن اعتبارها فناً.

□ وما رأيك في ما يقال حول تحريم التمثيل؟

- القائلون بذلك عندهم حق، ففي الماضي كنا نرى أفلاماً ليوسف وهبي وحسين رياض وعباس فارس وغيرهم تدعو الناس الى الفضيلة، فيما أصبحت معظم اليوم عبارة عن قبلات محمومة ومناظر عارية وعنف، وهذا بالطبع حرام. والشيء نفسه ينطبق على المسلسلات التلفزيونية والمسرحيات المثيرة للغرائز التي يتفنن أبطالها في الخروج عن النص بشكل إباحي.

مئة عام

□ في تصورك كيف يمكن الوصول الى النموذج الأمثل للدولة الاسلامية التي تحكم بما أنزل الله؟

- أنا أريد أن أصل للحكم في مئة عام وليس في خمسة أو ستة أعوام.. ومن الطبيعي أنني بعد مئة عام لن يكون لي وجود، ولكني احاول تمهيد الارض المناسبة بتعليم الناس دينهم الحق وايجاد جيل - كما قلت - لا أخاف منه او عليه. فاذا حدث ذلك فان ابناء ذلك الجيل سيكونون في المستقبل هم الوزراء واعضاء المجالس التشريعية والقضاة وصولاً الى رؤساء الدول. اما ما يحدث - مثلا - من تشكيل حزب معين افراده لا يعرفون دينهم، فالنتيجة الحتمية ستكون انهم اذا وصلوا للحكم لن يحكموا بما انزل الله وسيصبح الأمر مجرد تسلط «كرباج» وكهنوتية.

□ يستشهد البعض بالتجربة الايرانية للتدليل على ان الحكومة الاسلامية تجربة غير قابلة للتطبيق!

- الحكومات الاسلامية تجربة قابلة للتطبيق، بل من الواجب وجودها، ولكن بشرط ان تكون نابعة من شعب اسلامي، والا فلن يحدث توافق ونجد القهر والارهاب والسجون. فحين يصدر - مثلاً - قانون بقطع يد السارق، من يقطع يد من؟ والكل سارق!!.. لكن لو تعلم الجميع الامانة فلن تكون هناك سرقة من دون الحاجة الى وجود قانون.

□ هل تعتقد أن احدى الجماعات الدينية الموجودة في مصر الآن يمكن ان تصل الى الحكم؟

- لا أظن ذلك، فمعظم هذه الجماعات ضعيفة ومتنافرة، وتكفر بعضها البعض. والى ذلك فالشعب المصري ذكي ومتدين بطبيعته. ويستحيل ان تجد تلك الجماعات المتطرفة ارضا او شعبية بين أفراده. والشيء نفسه ينطبق على الفتنة الطائفية التي يروّج البعض لاحتمالات حدوثها. فيما أرى أن الفتنة الطائفية لم ولن يكون لها وجود في مصر وما يحدث - أحيانا - لا يخرج عن حدود حالات فردية قليلة.

الخطر الحقيقي في تصوري ليس في الجماعات المتطرفة ولا الفتنة الطائفية.. وإنما في موجة الانحلال والفساد وضعف القانون وضعف الحكومة في الشارع. فجنود الأمن المركزي - مثلا - نجدهم مكدسين «كالفراخ» في عربات «كالصناديق» تقف على ابواب الجامعات.. يأكلون ويتمرنون على «الكاراتيه» للوقوف في النهاية امام الكليات. وهذا غير صحيح لأن هؤلاء الجنود لا بد أن ينتشروا في الشوارع لحماية الناس، بدلاً من حوادث السرقة والاغتصاب التي تفاجئنا كل يوم.

□ أخيراً... ما تقويمك لسلسلة الانهيارات المتتالية لشركات توظيف الاموال في مصر؟

- هذه الشركات بنيت على منادة اصحابها بأن الربا حرام.. وبعدها اطلقوا لحاهم وارتدوا الجلاليب وحملوا «السبح» فانخدع الناس بالمظهر. وما رأيناه هو النتيجة الطبيعية، في ما لو كان الناس يعلمون حقيقة الاقتصاد الاسلامي ما انخدعوا. ولقامت شركات توظيف أموال تفيد الدولة ولا تحاربها، وتفيد الناس ولا تأكل أموالهم بالباطل. واذا شعر القائم عليها انه يخسر فلن يفعل كما فعل أصحاب الشركات الذين هربوا وهرّبوا أموالهم للخارج.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

المفكر الإسلامى الدكتور أحمد كمال أبوالمجد:

المتشنجون لا مكان لهم فى العمل الاسلامى المعاصر

الإسلاميون متهمون بعدم تجسيد صورة الإسلام المشرقة

لابد أن يتجدد الوعى بقيمة الحرية لنسترد رؤيتنا الإسلامية

حوار : بسيونى العلوانى

أكد المفكر الاسلامى الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن المجتمعات المعاصرة فى حاجة إلى دعاه يدركون حقائق الاسلام ويجسدون سماحته ويقيمون بين الناس عدله وشريعته بعيدا عن المزايدات السياسية والشعارات البراقة التى لا تضيف جديدا إلى جوهر الاسلام ولا تنقى صورته من الشوائب التى لحقت بها بفعل بعض الحناجر التى تدعو للاسلام وهى فى الواقع تضاف إلى المعاول التى تحاول هدمه وصرف الناس عنه .

وقال الدكتور أبو المجد فى حواره مع « الجمهورية »

نحن فى حاجة الى دعاه يتحدثون عن الاسلام عن علم وبصيرة ، دعاه ذوى نفوس سوية ، ولسنا فى حاجة الى المتشنجين الهائجين الحائرين المضطربين .. نريد دعاة يتحدثون من الاسلام الذى نزل به جبريل ، لا الاسلام الذى تشق به حناجر هى نفسها محتاجة الى من يعالجها .

واضاف : الاسلام الذى نزل به جبريل كله سماحة ويقظة وسعادة ورحمة ورفق وتيسير .. لذلك أقول فى غير تردد وفى ضيق من طول المجاملة : من عجز من المتحدثين باسم الاسلام عن أن يكون سمته كسمت النبى فابتسم النبى وكشر هو ، واتسع صدر النبى وضاق صدره هو ، وسر النبى وعسر هو ، ووسع النبى وضيق هو .. نقول له ببساطة شديدة ابحث لك عن نبى غير محمد صلى الله عليه وسلم ، فلست من اتباعه ، وليس هو نبيك ، عد فتب الى الله واتقه ، وعد إلى السماحة واليسر ، واطلب العلاج فى مصحة او فى اى مكان .

وقال الدكتور أبو المجد : إن الاسلاميين متهمون بعدم تقديم صورة مشرقة عن الاسلام فى الوقت الذى تصب فيه على رؤوس المسلمين ، وعلى الاسلام كعقيدة ، وشريعة وأخلاق وقيم ورؤية آلاف التهم وتهدمه آلاف المعاول وتزيفه ملايين الصفحات .

وحذر الدكتور ابو المجد من التشويه المتعمد من الاعلام الغربى للاسلام وشريعته السمحة ورسالته السامية فى الحياة ، ويشير الى برنامج اعطاه التليفزيون البريطانى كل عنايته وأطلق عليه « سيف الاسلام » وهو مجرد عينة من المواد الاعلامية التى تصور المسلمين من أولهم الى اخرهم على انهم دعاة عنف ، ودعاة ارهاب وأن الدماء تسيل على أرضهم . دماؤهم تسيل بينهم ودماء الاخرين تسيل على سيوفهم .

وقال : ان تداعى هذه الصور الظالمة يثبت فى نفوس الناس ان السلام شئ بغيض فالاعلام بامكاناته العصرية يصنع العقول ويشوه الرؤية ، ويقلب الحقائق .

وأكد الدكتور احمد كمال ابو المجد اننا فى حاجة الى رؤية صحيحة لاسلامنا ، رؤية تصوب الذين يظنون ان الاسلام ليس له رؤية ، وتصوب الفساد والضرر والأذى الذى أوجده كثير من الدعاة حين خرجوا على الناس فى قسوة وعسر وتنفير والتماس للعيوب فنفر الناس من الاسلام ولهم فى ذلك عذرهم .

ويطالب الدكتور ابو المجد بضرورة التصدى للذين يشوهون صورة الاسلام ، ويتجنون على تاريخ المسلمين ، وينسون صفحات بيضاء قدمها المسلمون لشعوب الدنيا ويتجاهلون قيما خالصة جاء بها الاسلام ، فيها ما يحتاج اليه الناس من رحمة وبر ومودة وعاطفة مشبوبة بالخير لكل الناس .

محنة المسلمين

ويوضح الدكتور ابو المجد ان الاسلام ليس فى محنة كما يعتقد البعض ، ولكن المحنة الحقيقية هى محنة المسلمين ، فالاسلام دين خالد ، وهو كلمة الله الى الناس « والله غنى عن العالمين » فالقضية هى قضية البشر فى كل بلاد العالم والله سبحانه يقول

يأيها الناس انتم الفقراء الى الله ، والله هو الغنى الحميد » .

وقال : يجب ان تكون صرحاء فى تناول قضايانا ومشكلاتنا وفى البحث عن طريق الخلاص مما نعانيه اليوم ، واول ماينبغى ان نصارح انفسنا به ان نعترف ان منهجنا فى التربية غيب

الحرية السياسية ، وغيب الحرية الاجتماعية ، وهى مسألة تربوية يدركها كل أب ، وكل أم ، وكل مربى ، فالتوافق فضيلة ليكون هناك رأى عام ، ولتكون هناك قيم متفق عليها ، لكن التوافق المطلق يمسخ الطبيعة الانسانية ويهدر الحرية الانسانية .

فالتربية الاجتماعية فى البيت وفى المدرسة مطلوب فيها التوافق ولكن ليس الى درجة مطلقة ، فلابد من احترام خصوصية الانسان وحركته الاجتماعية .

ولذلك فإن قضية التوافق التى يدعو اليها البعض لاتحتاج الى الصرامة الشديدة فالمجتمع فيه اشكال مختلفة والوان مختلفة ، ولابد أن نفسح المجال لكل صاحب رأى أو فكر او تصور مادام يلتزم بأدب الحوار .

انتهاكات مرفوضة

ويؤكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن قضية الحرية قضية مهمة جدا ، ويقول : أظن وللاسف ان مجتمعات العرب والمسلمين فيها انتهاكات كثيرة للحريات السياسية والحريات الاجتماعية .

واذا أردنا أن نسترد رؤيتنا الاسلامية المعاصرة التى تعالج هموم الجيل المعاصر ، فلا بد أن يتجدد الوعى بقيمة الحرية السياسية وبقيمة الحرية الاجتماعية .

صراعات ومنازعات

ويدين الدكتور أبو المجد الصراعات والمنازعات بين المسلمين دولا وطوائف وجماعات والتى تصل الى درجة تكفير بعضهم البعض حتى أصبح التكفير يجرى على الالسنة كما تجرى كلمة التحية والقاء السلام .

ويقول : هذا عوج شديد جدا ينبغى ان يراجع فيه المسلمون انفسهم ، ويبقى لنا فقه للاختلاف ، فقد كان ابو حنيفة رحمه الله يقول : علمنا هذا رأى وهو أحسن ماقدرنا عليه فمن جاءنا بخير منه قبلناه ، وكذلك كان يردد العلماء : رأيى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب .

ويرى الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن المسلمين مطالبون بدور فعال وايجابى فى النظام العالمى الجديد ، فالمسلمون لا يعيشون فى جزيرة منعزلة ، وهم ليسوا صنفا مختلفا من الناس ، انما هم عباد من عباد الله ، انعم عليهم بدين حق ، ويقيم عدل ويسمت هو رحمة ، وانهم مطالبون بنشر ذلك بالحسنى ، وبالحكمة والموعظة الحسنة ، فإذا صح هذا فلابد ان يكون المزاج النفسى للمسلمين هو مزاج الشركاء ، وليس مزاج الغرباء ، وينبغى أن نقر فى اذهان الدنيا ، وفى وجدانها وفى مشاعرها اننا شركاء ولسنا غرباء ، لان مشاكل العالم مشتركة وهموم العالم متقاربة ، والحواجز سقطت ومهمة المسلمين ان يرسخوا انهم شركاء وليسوا غرباء .

ويؤكد الدكتور أبو المجد ان العناصر المشتركة بين الثقافات الايمانية عناصر كبيرة جدا ومساحة التعاون مساحة كبيرة فلا يجوز للمسلم العاقل ان يركز على اوجه الاختلاف وينسى اوجه الاتفاق ، لانه لو فعل ذلك ستكون الحالة النفسية حالة غيرية ، وليس حالة صحية .

ونحن نريد أن نثبت فى الوجدان وفى القلوب حالة معية دولية وصحبة عالمية يكون المسلمون بها رفقاء طريق وشركاء مسئولية واعوانا فى بناء جديد لا غرباء مختلفين اختلافا جذريا .. لغتهم غير اللغة ، وقيمهم غير القيم ، تصوراتهم غير التصور ، فينقسم العالم على نفسه بغير قائد .

حديث الروح ... والعقل ... مع محمد اقبال [5]

نعم الشريعة الاسلامية قابلة للتطور والاسلام هو أمل الانسانية

خيري شلبي

ربما كان موضوع الشريعة الاسلامية هو الموضوع الجوهري الملح في وقتنا الراهن . فلقد شهدت بلادنا في هذه الآونة مناقشات حادة بين المفكرين والعلماء حول تطبيق الشريعة الاسلامية ، وارتفعت بعض الاصوات المغرضة المضللة تزعم ان الشريعة الاسلامية لم تعد قابلة للتطبيق في عصرنا هذا المختلف عن العصور السابقة ، والواقع ان هذا الزعم ليس جديدا ، فها هو ذا محمد إقبال ـ قبل سنوات طويلة مضت ـ يرد على هذا الزعم ، فيعيد طرح السؤال : هل الشريعة الاسلامية قابلة للتطور ، ثم يدخل معه في جدل فكري مستنير ، وبمنهج علمي دقيق وعقلية تحليلية بارعة ، وخبرة واسعة بعلوم الدين الاسلامي ونصوصه ومصادره ومراجعه ، الى خبرة مماثلة بحركة الفكر الاوروبي الحديث خاصة ذلك الذي التحم بالحضارة الاسلامية ، يقدم الرد الشافي على هذه القضية الحيوية المتعلقة بمصير المجتمع الاسلامي .

في رأيه بادىء ذي بدء اننا عندما ندرس اصول الفقه الاسلامي الاربعة المتفق عليها ، وماثار حولها من خلاف فان ذلك الجمود المزعوم عن مذاهبنا المعترف بها يتبخر ، ويبدو للعيان امكان حدوث تطور جديد .

ثم يبدأ فيناقش هذه الاصول : القرآن والحديث والاجماع والقياس .

عن الاصل الاول يقول : ان القرآن الكريم يعتبر الكون متغيرا . ومن الواضح الجلي ان كتاب الاسلام المقدس ، بما له من هذه النظرة ، لايمكن ان يكون خصما لفكرة التطور ، على انه ينبغي الا ننسى ان الوجود ليس تغيرا صرفا فحسب ولكنه ينطوي ايضا على عناصر تنزع الى الابقاء على القديم .فالانسان في الوقت الذي يستمتع فيه بنشاطه الخالق ويركز جهوده باستمرار في كشف مسالك للحياة جديدة ، يحس بالقلق عندما ينكشف له ماهي ذات نفسه . ولامفر له في خطوة الى الامام من ان يرجع البصر الى ماضيه ، وهو يواجه نماءه الروحي في شيء من الخوف ، وروح الانسان يعوقها في سيرها قوى يظهر انها تعمل في الاتجاه المضاد ، وماهذا الا ضرب من القول بان الحياة تتحرك وهي تحمل على عاتقها اثقال ماضيها ، وانه في اي تغير اجتماعي لايمكن ان يغيب عن النظر ما يأوي التمسك بالقديم من قيمة وعمل .

وبهذه النظرة الجوهرية ـ يقول ـ في التعاليم الاساسية للقرآن ينبغي للمذهب العقلي الحديث ان يتناول البحث في نظمنا القائمة . فليس في استطاعة امة ان تتنكر لماضيها تنكرا تاما ، لان الماضي هو الذي كيّف شخصيتها الحاضرة ، وفيما يتعلق بمجتمع كالمجتمع الاسلامي ، تصبح اعادة النظر في النظم القديمة اكثر دقة وحرجا ، كما تصبح التبعات التي يضطلع بها المصلح موجبة عليه ان ينظر الى الامور نظرة جدية ولن يؤمن منظرها من خطر فالاسلام

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الإذاعة والتليفزيون
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢

فى طبيعته دين غير القيمى . وغايته ان يقيم للانسانية جمعاء مثالا للالفة والانسجام باجتذاب معتنقيه المنتسبين الى اجناس متنافرة . ثم تحويل هذه المجموعة الذرية الى امة لها شعور بذاتها وكيانها الخاص . ولم يكن تحقيق هذا عملا سهلا ولكن الاسلام بما له من نظم رسمت على خير وجه . وفق . الى حد كبير جدا . الى خلق مايشبه ارادة عامة وضميرا جماعيا فى هذه المجموعة من الاجناس . بل ان ثبات العرف الذى ليس له خطر اجتماعى . كالعرف المتعلق بالاكل والشرب والطهارة او النجاسة . يكون له فى تطور مجتمع كهذا قيمة حيوية خاصة من حيث ان من شانه ان يجعل للمجتمع حياة نفسية مميزة له . ذلك الى ان يكفل لارادة الانسجام والوحدة فى الظاهر والباطن مما يقاوم عوامل الفرقة وعدم الانسجام التى تكمن دائما فى الجماعات المؤلفة من شعوب مختلفة فينبغى على من يتصدى لنقد هذه النظم ان يسعى قبل ان يضطلع بمعالجتها الى فهم مرامى التجربة الاجتماعية التى ينطوى عليها الاسلام فهما واضحا سليما فعليه ان ينظر اليها لا من حيث ما لها من منافع بالنسبة لقوم او مضار لغيرهم ،ولكن من حيث قصدها الاكبر الذى يسرى شيئا فشيئا فى الحياة الانسانية عامة .

ومن الواضح تمام الوضوح ان هذه المبادىء الرحبة الواسعة التى وضع القران اسسها التشريعية . ابعد ماتكون عن سد الطريق على التفكير الانسانى والنشاط التشريعى . تعمل فى حقيقة الامر كمنبه للفكر الانسانى ولقد كان جل اهتمام الرعيل الاول من فقهائنا على هذه الاسس التى جاء بها القران . فاستنبطوا منها عددا من النظم التشريعية . ودارس التاريخ الاسلامى يعلم تمام العلم ان مايقرب من نصف انتصارات الاسلام بوصفه قوة اجتماعية وسياسية انما كان الفضل فيه لما تحلى به هؤلاء الفقهاء من عمق ودقة فى التشريع . كما ان حكم القران على الوجود بانه خلق يزداد ويترقى بالتدريج يقتضى ان يكون لكل جيل الحق فى ان يهتدى بما ورثه من اثار اسلافه من غير ان يعوقه ذلك التراث فى تفكيره وحكمه وحل مشكلاته الخاصة .

وعن الاصل الثانى - الحديث النبوى الشريف - يقول اقبال ان ابا حنيفة - وكان نافذ البصيرة بما للاسلام من صفته العالمية - لم يكد يعتمد على الاحاديث . وموقف ابى حنيفة على الجملة من الاحاديث التى تشتمل على احكام تشريعية بحتة هو - فى نظر اقبال - موقف جد سليم . واذا راى اصحاب النزعة الحرة فى التفكير العصرى انه من الاسلم الا تتخذ الاحاديث من غير ادنى تفريق بينها اساسا للتقنين . فانهم يكونون بذلك قد نهجوا منهج رجل من اعظم رجال التشريع بين اهل السنة . ومن المعروف ان علماء الحديث والاصول قسموا الاحاديث بالنسبة لعدد رواتها الى ثلاثة اقسام : احاديث متواترة . واحاديث مشهورة . واحاديث احاد . او اخبار الخاصة . كما جرى بذلك التعبير فى القرن الثانى الهجرى عن اخبار الاحاد والاحاديث المتواترة هى بلا ريب حجة عند ابى حنيفة . ولقد كان من اول الفقهاء قبولا لاحاديث الاحاد يحتج بها ويعمل لرامه على

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢

مقتضاها . هكذا يعقب الاستاذ عباس محمود مترجم كتاب القبال . ثم ان القبال يستدرك على نفسه فيقول : على انه لايمكن ان يُنكر ان رجال الحديث قد اتوا اجلّ خدمة للشريعة الاسلامية بنزوعهم عن التفكير النظرى المجرد الى مراعاة ما للاحوال الواقعة من شان ، ولو اننا واصلنا دراسة ماكتب عن الحديث ، وعنينا بتقصى ماتدل عليه الاثار من الروح التى كان يفسر النبى بها رسالته فقد تتجلى هذه الدراسة عن فائدة كبرى فى فهم قيمة الحياة فى مبادىء التشريع التى صرّح بها القران ، وهذا الفهم وحده هو الذى يعيننا عندما نحاول تاويل اصول التشريع تاويلا جديدا !

وعن الاصل الثالث ـ الاجماع ـ يقول ان الاجماع فى رايه قد يكون اهم الافكار ـ التشريعية فى الاسلام . ومعنى الاجماع كما نعرف هو اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه السلام على حكم شرعى . على ان من الغريب ـ يقول ـ ان هذه الفكرة الهامة . فى حين ان الخلاف اشتد بشانها فى صدر الاسلام ، واثارت الكثير من الجدل العلمى ، ظلت تقريبا مجرد فكرة لاغير ، وقلما اتخذت شكل نظام دائر فى اى بلد من بلاد الاسلام . ولعل تحول الاجماع الى نظام تشريعى ثابت كان يتعارض مع المصالح السياسية للحكم المطلق الذى نشا فى الاسلام بعد عهد الخليفة الرابع مباشرة . واحسب ـ يقول ـ ان خلفاء بنى امية وبنى العباس راوا ان مصلحتهم تتحقق بتفويض الاجتهاد الى افراد من المجتهدين اكثر مما تتحقق بتشجيع تاليف جماعة دائمة من المجتهدين ربما تصبح صعبة المراس عليهم .

على انه مما يبعث على الارتياح التام فى نظره ان نجد ان ضغط العوامل العالمية الجديدة ، وتجارب الشعوب الاوروبية فى السياسة قد جعلت تفكير المسلمين فى العصر الحديث يتاثر بما لفكرة الاجماع من قيمة ومايتطوى عليه من امكانيات ، ان نمو الروح الجمهورية فى البلاد الاسلامية وقيام جمعيات تشريعية فيها بالتدريج خطوة عظيمة فى سبيل التقدم ولما كانت الفرق المعارضة تكثر وتزداد مما جعل انتقال حق الاجتهاد من افراد يمثلون المذاهب الى هيئة تشريعية اسلامية هو الشكل الوحيد الذى يمكن ان يتخذه الاجماع فى الازمنة الحديثة ، فان هذا الانتقال يكفل للمناقشات التشريعية الافادة من اراء قوم من غير رجال الدين ، ممن يكون لهم بصر نافذ فى شئون الحياة وبهذه الطريقة وحدها يتسنى لنا ان نبعث القوة والنشاط فيما خيم على نظمنا التشريعية من سبات ، ونسير بها فى طريق التطور .

ويطرح هذا السؤال : هبْ ان اجماع الصحابة قد انعقد على امر ليكون اجماعهم هذا ملزما للاجيال التى تاتى بعدهم ثم يجيب : لقد افاض الشوكانى فى مناقشة هذا الامر واورد اراء فقهاء المذاهب المختلفة ـ ثم يقول : ويجب ان نفرق هنا بين اجماع يتعلق بواقعة من الوقائع واجماع يتعلق بحكم شرعى اى نقطة قانونية . ففى الحالة الاولى ، كما حدث مثلا عندما نشا البحث فى كون السورتين القصيرتين المعروفتين باسم "المعوذتين" يكونان جزءا من القران ام لا ، وانعقد اجماع الصحابة على انهما جزء من القران ، نكون ملزمين باجماعهم هذا ، لان من البين أن الصحابة وحدهم كانوا يعرفون حقيقة الامر ، لانهم شهدوا التوقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الاجماع الخاص بتقرير قاعدة شرعية فان الامر فيه لايعدو ان يكون موضع تاويل .. واعتمادا على راى الكرخى يقول :

بان الاجيال اللاحقة ليست ملزمة باجماع الصحابة اما الكرخى نفسه فيقول : ان سنة الصحابة تكون ملزمة فى الامور التى لايجلوها القياس ، وليست كذلك فيما يمكن ان يتقرر بالقياس .

وبعد ذلك يتحدث القبال عن القياس ، والقياس كما يعرفه المرحوم احمد ابوالفتح فى كتاب : (المختارات الفتحية فى تاريخ التشريع واصول الفقه) هو :فى اصطلاح الاصوليين الحاق امر ليس له نص فى الكتاب او السنة او الاجماع بامر له نص فى احدها لاتحاد الصلة فى كل من المقيس والمقيس عليه .

ونظرا لاختلاف الاصول الاجتماعية والزراعية السائدة فى البلاد التى فتحها الاسلام ـ يقول القبال ـ يبدو ان فقهاء الحنفية لم يجدوا ، بصفة عامة ، الحالات المدونة فى كتب السنة ، شيئا يهتدون به ، او وجدوا من ذلك شيئا قليلا ، فلم يكن امامهم من سبيل سوى تحكيم العقل فى الفتيا ، واوحت الاحوال التى استجدت فى العراق تطبيق منطق ارسطو ، وان كان قد

المصدر : الإذاعة والتلفزيون

التاريخ : 4 ابريل 1992

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثبت ان هذا التطبيق كان بالغ الضرر فى المراحل الأولى لتطور التشريع ، فسيرُ الحياة المتشابك المعقد لايمكن ان يخضع لقواعد مقررة جامدة تستنبط استنباطا منطقيا من افكار عامة معينة . ولو نظرنا الى سير الحياة بمنظار المنطق الارسطاطاليسى لبدا اليا بحتا ليس له فى ذاته اصل يبعث فيه الحياة والحركة ، وهكذا اتجه مذهب ابى حنيفة الى تجاهل ما للحياة من حرية مبدعة ومافيها من تحكم ، واملٌ فى ان يقيم على اساس من التفكير النظرى المجرد نظاما تشريعيا منطقيا كاملا ، على ان علماء الاصول فى الحجاز - بما لهم من العبقرية العملية التى تميز جنسهم البشرى - اعترضوا اعتراضات قوية على الدقائق الفقهية التى اثارها فقهاء العراق ، وعلى مانزعوا اليه من تخيل احوال لاتمت الى الواقع بسبب وراى علماء الحجاز بحق ان هذه الاحوال المتخيلة لابد من ان تنتهى بالفقه الاسلامى الى نوع من الية لاحياة فيها .

هذه الخلافات المريرة بين المتقدمين من فقهاء الاسلام كان من اثرها ان مخّصت تعريف القياس وحدوده وشروطه واصلاحاته ، ذلك القياس الذى كان فى الاصل ستارا يتوارى خلفه الراى الشخصى للمجتهد ، فاصبح على مر الايام مصدر حياة وحركة فى التشريع الاسلامى ان الروح التى تجلت فى النقد الدقيق الذى وجهُ مالك والشافعى لمبدا القياس الذى جعله ابو حنيفة اصلا من اصول التشريع لتتمثل فيها النزعة السامية التى تهدف الى كبح الميل الارى الى ايثار النظر المجرد على الواقع المتحقق ، والفكرة التى تدور فى العقل على الامر الواقع المتحقق فى الخارج . وقد كان هذا فى الواقع خلافا بين انصار المنهج القياسى وانصار المنهج الاستقرائى فى البحث القانونى ، ففقهاء العراق فى الاصل وجهوا كل عنايتهم الى الناحية الخالدة فى "الفكرة" على حين ان فقهاء الحجاز كانت عنايتهم متفرقة الى الناحية الوقتية للفكرة على انه غاب عن الحجازيين مبلغ مايدل عليه موقفهم هذا . ولقد حدد ميلهم الغريزى للمأثور من التشريع فى بلاد الحجاز من نظرهم فقصروه على "السابقات" التى وقعت بالفعل فى ايام النبى وصحابته . وليس من شك فى انهم ادركوا ما للواقع من شان ولكنهم فى الوقت نفسه جعلوه امرا ثابتا الى الابد ، وكما عمدوا الى القياس الذى يقوم على اساس دراسة الواقع من حيث هو واقع .

على ان نقد فقهاء الحجاز لابى حنيفة ومدرسته - يقول يصح ان يقال انه حرر الواقع ونبه الاذهان الى وجوب مراعاة ما فى الحياة من امور واقعة وماتشتمل عليه من تنوع فى تاويل المبادىء الفقهية وعلى هذا فمذهب ابى حنيفة الذى يمثل نتائج هذا الخلاف اصبح كامل الحرية فى مبدئه الاساسى واصبح اقوى ساعدا فى قدرته على التطبيق من اى مذهب اخر من مذاهب التشريع الاسلامى ولكن الاحناف المحدثين على خلاف روح مذهبهم قد خلدوا فتاوى صاحب المذهب او اصحابه او كما كان يفعل المتقدمون الذين نقدوا ابا حنيفة بتخليدهم للاحكام التى تناولت حالات واقعية معينة ، وهذا المبدا الاساسى الذى اخذ به مذهب ابى حنيفة ، اى القياس ، اذ احسن فهمه وتطبيقه كان، كما يقول الشافعى بحق مرادفا للاجتهاد ، وهو حق طليق فى حدود النصوص المنزلة . ويبدوماله من خطر وشان بوصفه اصلا من اصول التشريع فى ان معظم الفقهاء كما يقول الشوكانى يرون القول بانه اجيز حتى فى حياة النبى اغلاق باب الاجتهاد انما هو محض اختلاق اوحى به تبلور التفكير التشريعى فى الاسلام من جهة كما اوحى به من جهة اخرى الكسل العقلى الذى يجعل كبار المفكرين فى مصاف الآلهة وبخاصة فى عهد الانحلال الروحانى ، واذا كان بعض العلماء فى العصور الاخيرة قد استمسكوا بهذا الاختلاق فالاسلام الحديث ليس ملزما بهذا التنازل الاختيارى عن الاستقلال العقلى .

ولقد كتب الشركسى فى القرن العاشر للهجرة فلاحظ بحق ان الذين يتمسكون بهذا الاختلاق ، ان كانوا يريدون ان الاجتهاد كان اسهل على العلماء السابقين فى حين ان صعابا كثيرة تزداد فى سبيل من جاء بعدهم من العلماء فهذا قول هراء اذا الامر لايحتاج الى كبير فهم لنرى ان الاجتهاد ايسر للعلماء اللاحقين فتفاسير القران وشروح الحديث قد تعددت الى حد جعل بين يدى من يريد الاجتهاد اليوم من المادة اكثر مما يحتاج .

المصدر : الاذاعة والتليفزيون
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢

ويخلص اقبال الى القول بانه ليس فى اصول تشريعنا ولافى بناء مذاهبنا كما نجدها اليوم مايسوغ النظرة الحاضرة ، وان العالم الاسلامى وهو مزود بتفكير عميق نفاذ وتجاريب جديدة ينبغى عليه ان يقدم فى شجاعة على اتمام التجديد الذى ينتظره ، على ان لهذا التجديد ناحية اعظم شانا من مجرد الملاءمة مع اوضاع الحياة العصرية واحوالها . فان الحرب العالمية الكبرى الاولى بما خلفته من نهضة تركيا التى وصفها حديثا كاتب فرنسى بانها عنصر الاستقرار فى عالم الاسلام ، والتجربة الاقتصادية الجديدة التى تجرب على مقربة من اسيا الاسلامية ، يجب ان نفتح اعيننا على ماينطوى عليه الاسلام من معنى وعلى مصيره .

ان الانسانية تحتاج اليوم الى ثلاثة امور : تأويل الكون تأويلا روحيا ، وتحرير روح الفرد ، ووضع مبادىء اساسية ذات اهمية عالمية توجه تطور المجتمع الانسانى على اساس روحى ، ولاشك فى ان اوروبا فى العصر الحديث قد اقامت نظما مثالية على هذه الاسسس ، ولكن التجربة بينت ان الحقيقة التى يكشفها العقل المحض لاقدرة لها على اشعال جذوة الايمان القوى الصادق ، تلك الجذوة التى يستطيع الدين وحده ان يشعلها .

وهذا هو السبب – يقول – فى ان التفكير المجرد لم يؤثر فى النفس الا قليلا ، فى حين ان الدين استطاع دائما ان ينهض بالافراد ويبدل الجماعات وينقلهم من حال الى حال .

ان مثالية اوروبا لم تكن ابدا من العوامل الحية المؤثرة فى وجودها ، ولهذا انتجت ذاتا ضالة اخذت تبحث عن نفسها فى ديموقراطيات لا تعرف التسامح ، وكل همها استغلال الفقير لصالح الغنى ، واوروبا اليوم هى اكبر عائق فى سبيل الرقى الاخلاقى للانسان ، اما المسلم فان له هذه الاراء النهائية القائمة على اساس من تنزيل يتحدث الى الناس من اعماق الحياة والوجود ، وماتعنى به هذه الاراء من امور خارجية فى الظاهر يترك اثره فى اعماق النفوس ، والاساس الروحى للحياة عند المسلم هو ايمان يستطيع اقلنا استنارة ان يسترخص الحياة فى سبيله وبما ان القاعدة الاساسية فى الاسلام تقول ان محمدا خاتم الانبياء والمرسلين ، فانه ينبغى ان نكون من اكثر شعوب الارض حظا فى الحرية الروحانية .. والرعيل الاول من المسلمين الذين تخلصوا من الرق الروحى فى اسيا الجاهلية لم يكونوا بحيث يستطيعون ادراك المعنى الصحيح لهذه القاعدة الاساسية فعلى المسلم اليوم ان يقدر موقفه ، وان يعيد بناء حياته الاجتماعية على ضوء المبادىء النهائية ، وان يستنبط من اهداف الاسلام ، التى لم تتكشف بعد الا تكشفا جزئيا ، تلك الديمقراطية الروحية التى هى منتهى غاية الاسلام ومقصده .

واجمل ختام لهذه الرحلة الاقبالية هو قول الشاعر الصوفى جاويد نامه :

انت فى مرحلة الحياة ام الموت فى الحياة ؟
لنشد العون من شهود ثلاثة لتتحرى حقيقة مقامك
اولها عرفانك لذاتك
فلتنظر نفسك فى نورك انت
والثانى معرفة ذات اخرى
فلتنظر نفسك فى نور ذات سواك
والثالث المعرفة الالهية
فلتنظر نفسك فى نور الله
فاذا كنت ثابت الروع فى حضرة نوره
فاعتبر نفسك حيا باقيا مثله
انه لحق وحده من يجسر على رؤية الله وجها لوجه
والصعود اى شىء هو ؟ ليس سوى بحث عن شاهد
قد يؤكد حقيقتك نهائيا
شاهد بيده وحده ان يجعلك خالدا
ومامن احد يقدر على الوقوف رابط الجاش فى حضرته
انت مجرد ذرة من تراب ؟
اشدد عقدة ذاتك
واستمسك بكيانك الصغير
ما اجل ان يصقل الانسان ذاته !
وان يختبر رونقها فى سطوع الشمس
فلتستانف تهذيب اطارك القديم
واقم كيانا جديدا
مثل هذا الكيان هو الكيان الحق
والا فذاتك لاتزيد على ان تكون حلقة من دخان .

٤٠١١٢

عقبات فى طريق الامة الاسلامية
الحواجز الصناعية - والمذاهب المستوردة

بقلم : احمد امين فؤاد

معوقات البنية الاساسية وتتمثل فى الاتى :-

الحواجز الصناعية التى اقامها الاستعمار داخل كيان الامة الاسلامية :

بتقسيم العالم الاسلامى وتفتيته الى دول ودويلات وامارات وسلطنة ... الخ

وتنمية النزعة الاستقلالية بين اجزائه وجزئياته حتى لايتوحد له كيان او ارادة .

وتكريس هذا القطع والفصل لجسد الامة الاسلامية باثارة العصبيات وزرع اسباب الصراعات والمنازعات سواء بتقسيم العصبيات او زرع عرقيات على غير ارضها او اقتطاع مناطق وضمها لاخرى كى يكون ذلك نزيفا مستمرا للخلافات يستنفد قوى وجهد الامة الاسلامية .

واثارة العداوات والمنازعات والحروب ونشرها على امتداد رقعة العالم الاسلامى لتدمير واجهاض بناء القوة الذاتية للعالم الاسلامى وتبديد طاقات دوله وافقارها تحقيقا لاستمرار تبعيتها وخضوعها ومنع توحدها او اتحادها .

فحروب فلسطين المتعاقبة منذ عام ٤٨ إلى ١٩٧٣ وحرب بل حروب لبنن وتوريط الدول المحيطة فيها فضلا عن اهلها وحرب افغانستان وحرب العراق وايران بل حرب الخليج .والتى تشترك فيها كل دول الخليج باموالها واقتصادياتها مع كل من العراق وايران فضلا عن عدد اخر من دول العالم الاسلامى . والتى استمرت بدخولها العام الثامن - اكثر من الحرب العالمية الثانية مكلفة امتنا الاسلامية مئات الالوف من الشهداء من اعز ابنائها وما يزيد على ١٠٠ مليار دولار بالاضافة الى توقف التنمية فى الدولتين المتحاربتين وتحطيم اقتصادياتهما وقد كانا من اقوى دعائم هذا الوطن الاسلامى ، فضلا عن تاثر التنمية الاقتصادية لباقى دول الخليج .

وحرب البوليساريو / المغرب والتى تكلف المغرب يوميا ما لا يقل عن مليون دولار وانعكاس ذلك السىء على اقتصاديات المغرب . وحرب تشاد /ليبيا وحرب السودان وجنوبه ، وحرب اريتريا/واثيوبيا وقبل ذلك حرب باكستان والهند . فضلا عن حروب الاقليات المسلمة فى افريقيا وآسيا .

ويلاحظ تزامن ذلك بشدة مع الانحسار الظاهرى للاستعمار عن العالم الاسلامى . وتكثيف هذه الحروب وتصعيدها مع الصحوة الاسلامية والصحوة العالمية التى يعيشها العالم الاسلامى خلال العقدين الاخيرين وما صحابهما من أمال فى اعادة بناء الامة الاسلامية لتحتل مكانتها الجديرة بها «كخير امة اخرجت للناس» .

المذاهب والمناهج المستوردة والتى قسمت العالم الاسلامى الى دول يسارية تقدمية «اشتراكية» واخرى يمينية رجعية «راسمالية» دون مضمون حقيقى للتقدمية او الرجعية ، شعارات تهدف الى تعميق الفرقة وتكريسها ، وارساء وتقوية جذور التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية بل والعسكرية ، وخدمة مصالح الاستعمار الجديد بجناحيه الغربى والشرقى . وسيطرته على مقدرات الامة الاسلامية وتسخيرها لخدمة مصالحه ومحاربة الهوية الاسلامية وتعويق تطبيق المنهج الاسلامى . بل ان الكفاح الذى مارسته الدول الاسلامية لتحقيق الاستقلال السياسى والتحرر من نير الاستعمار قد افرغ من مضمونه بواسطة السيطرة المذهبية والاقتصادية والتكنولوجية التى تمارسها الدول التى تخلت عن الاستعمار العسكرى للدول الاسلامية .

فكما يقول عالم الاجتماع الامريكى الشهير «كارل مانهايم» ان كل ايديولوجية تخدم - عن وعى او غير وعى - مصالح مخرجى هذه الايديولوجية او من ينشرونها ،

اما اخطر نتائج هذه السيطرة فقد تمثلت فى الاتى :

تعقيم العقل الاسلامى : وهو اثمن ما يمتلك العالم الاسلامى بحيث يغيب عن مصادر قوته وانطلاقه وتفوقه ويشرب إمامة اوروبا وزعامتها والتبعية الكاملة والخضوع والاستسلام لها .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٢

اقامة الامة على الطريق الخاطىء تعويقا لجهود التنمية بها حتى تظل فى تخلفها وتبعيتها بوضعها على طريق خاطىء لا ينتهى بها الى التقدم فالمنهج الراسمالى لايملك مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، فهو لا يتوافق مع البيئة الاسلامية ، ولا قدرة له على تجنيد طاقات الشعب المسلم وحشدها لصالح التنمية ،. اما العوامل التى عضدت نجاحه فى القرن التاسع عشر فى اوروبا وامريكا فهى غير موجودة على الاطلاق فى العالم الاسلامى ، بل ربما العكس هو الموجود ، وبالتالى فلن يؤدى الاخذ بهذا المنهج الى نتائج ايجابية ، وانما يمكن ان يؤدى الى اسوا العواقب ، واقلها فشل التنمية وما يترتب عليه من نتائج وخيمة .

والمنهج الاشتراكى بماديته وتعارضه الصريح مع الاسلام والكون والحياة والانسان ، بل ومحاربته للاديان صراحة ، لايتوافق مع البيئة الاسلامية ، ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير المسلمة وحشد طاقاتها لصالح التنمية ، كما انه منهج ينطلق من مسلمات جامدة لا يقرها العقل فى كثير من الاحيان ، ومن ثم فهو غير مستجيب للظروف المتغيرة ، وبالتالى فهو فاشل فى تحقيق التنمية بالتبعية فى تحقيق التقدم والاعتماد على الذات .

اما المنهج الاسلامى الداعى للاعمار «التنمية» الشامل الكامل والقائم على العدل والاحسان والتوزيع العادل للثروات والدخول من خلال مبادىء الاخوة الاسلامية ، والتكافل الاسلامى ، وتحقيق الوحدة الاسلامية بصورة من الصور ، فيواجه بحرب عاتية من المعسكرين الغربى و الشرقى لمنع تطبيقه

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلام منح لغيره من الأديان الكتابية شرعية وجودها

الباحث المغربي اومليل يتحدث عن شرعية الاختلاف

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 ابريل 1992

الرباط : من منصف السليمي

يرى الدكتور علي أومليل أن مسألة الاختلاف تعد قضية محورية تدور حولها قضايا السياسة والاجتماع في العصر الحديث، وبناء عليها تأسست النظم الحديثة في الغرب، أما المجتمعات العربية والإسلامية، التي تثار فيها اليوم قضايا الديمقراطية والحريات، فإنها بحاجة الى صياغة جديدة لمفهوم عقلاني حول موضوع الاختلاف.

ويدعو الدكتور أومليل في كتابه الجديد «في شرعية الاختلاف» الذي صدر له أخيرا في الرباط، الى إرساء مبدأ الحق في الاختلاف، كحق من حقوق الإنسان، وكأساس للنظام الديمقراطي، مقترحا البحث في التراث العربي الإسلامي لاستجلاء مواطن السند لهذه الدعوة الحديثة. والكتاب الذي يتناول فيه المفكر المغربي أومليل المتخصص في الفكر السياسي العربي والإسلامي، هو عبارة عن مساءلة لمواقف المفكرين المسلمين من الآخر المختلف، وكيف تعاملوا معه فكريا، وكيف جادلوه، في محاولة لتحصيل «الرصيد الذي يمكن أن يستند إليه الآن الدعوة الى مشروعية الاختلاف في الرأي وترسيخ قواعد الحوار وتقاليده في المجتمع الإسلامي المعاصر».

ويرى أومليل أن الاختلاف نوعان، اختلاف داخل المعتقد الواحد، إلا أن الأطراف المختلفة تسلم مع ذلك بمجموعة من الثوابت العقائدية المشتركة، ويكون الاختلاف في مستوى التأويل. وهكذا تكونت مذاهب الفقهاء وفرق المتكلمين.

إلا أن الباحث المغربي يهتم بصنف آخر من الاختلاف، وهو اختلاف مفكري الإسلام مع الأطراف المناقضة لهم، أي اختلاف بينهم وبين الذين هم خارج دائرة المعتقد المشترك.

ويعتبر أن الاختلاف الديني سمة ميزت المجتمعات التقليدية، مبرزا أن الدين الإسلامي الذي ساد المجتمعات العربية والتقليدية الأخرى، أعطى لغيره من الأديان شرعية وحدود التواجد معه، وهي «الأديان الكتابية» أما ما عداها من عقائد فلا شرعية له. إلا أن هذه العقائد التي لا شرعية رسمية لها وقد وجدت مع ذلك، وكان لاتباعها في بعض الفترات نشاط بل نفوذ داخل جهاز الدولة.

وجرى جدل بين هؤلاء وبين المسلمين نشأت عنه مناظرات عقائدية، بل إنه ساهم في تكوين بعض الفئات الفكرية الدينية وعلى رأسها مذهب المعتزلة. ويناقش أومليل هذا النوع من الجدل الديني مع اتباع ديانات كانت خارج الإطار المحدد شرعيا للأديان التي اعترف بها الإسلام ورسم الفقهاء لاتباعها نظام وجودهم الديني داخل المجتمع الإسلامي. وساهم الجدل بين الفرق الإسلامية واتباع العقائد الأخرى في انتاج وتكوين فكر حجاجي في المناظرة العقائدية حاول اللجوء الى «العقل» كوسيلة للتحكيم وتبرير سلامة المعتقد.

ويشير الباحث ان فكر المعتزلة، كنموذج، كان أجدى من فكر الفلاسفة فيما يتعلق بالقضية الدينية، لأن الفلاسفة تحاشوا في واقع الأمر خوض غمارها، فإن فكر الاعتزال ظل مع ذلك فكر نخبة ولم تتجاوز حدود النخبة وأفكارها الذهنية المجردة

أما الصنف الثاني للاختلاف بين المسلم وغيره، هي ذلك التصور الذي تكون لدى المثقف المسلم عن احتكاكه بمجتمع آخر في حالات الرحالة المسلمين، مثل ابن بطوطة أو المسعودي وابن فضلان وابن حوقل ..

ينطلق الرحالة المسلم من «موقع» ومن نظام للعوائد والقيم. موقع هو مقياسه القار والمرجع، ملاحظا أن صلابة الموقع المرجعي للرحالة تتوقف على تفوق حضارته وهو يحتك بالمجتمعات والحضارات المغايرة.

والرحالة المسلم ومهما بلغت رحلته من البعد والغربة، لم يكن يشعر بالدونية. وقد يلاحظ «الآخر» متفوقا في هذا المجال أو ذاك، إلا أنها ملاحظات لا تمس اعتقاده الراسخ بتفوق النظام الإسلامي العام.

ويناقش أومليل نموذج أبي الريحان البيروني الذي سافر الى الهند، الذي حاول اختراق عالم ذهني غريب تماما، دفعه للحديث عن قطيعة الذهنيتين : العربية الإسلامية والهندية.

كما ناقش المفكر المغربي، عددا من الكتب الإسلامية التي اختصت بموضوع العقائد والمذاهب، بتركيز على المسلك المنهجي باعتباره الحدود الأيديولوجية لقبول أو رفض العقيدة المغايرة أو المذهب المختلف، وضمنها مؤلفات « الملل والنحل».

وضمن هذه الصور المختلفة للموضوع، يعرض المؤلف، لنظرة المسلم تجاه أقليات غير مسلمة تعيش في مجتمعه وتحت دولته الإسلامية يناظرها ويحكم عليها، وهو حين يرحل الى البلاد الأجنبية، ويوغل أحيانا في الرحلة، يشاهد ويقارن، فهو لا ينسى حضارته المتفوقة.

لكن الوضع يختلف، في نظر أومليل حينما تصبح جماعة إسلامية مغلوبة على امرها، تعيش كأقلية في مجتمع اجنبي،وتحت سلطة متغلبة غير إسلامية. إنها وضعية مختلفة عما اعتاده المسلم حين يفكر بـ«الاختلاف».

وهنا لا يعرض المؤلف كما يقول لحالة العالم الإسلامي الذي صار اليوم في عداد المغلوب على أمره، ليتناول بالتحليل وضعية استثنائية عرفها الفكر الإسلامي العربي في الماضي وهي وضعية الموريسكيين: العرب الذين اكتسحت مواطنهم الدولة الإسبانية المسيحية.

لقد سمحت لهم الدولة الغالبة في بداية الأمر بالمحافظة على دينهم ولغتهم وعقائدهم ثم أرغموا على التنصر، ثم كان نفيهم الجماعي.

ويدعو الدكتور أومليل لمزيد العناية ببحث وتحليل الفكر الموريسكي، مشيراً إلى أن مؤلفات المؤرخين والكتاب غير كاف، سيما وأن الحالة الموريسكية هي مناسبة نادرة لرصد الوعي بالاختلاف في وضعية مقلوبة بالقياس الى الصورة التي اعتاد المسلمون أن يروا فيها أنفسهم.

ويبرز المفكر المغربي، مظاهر الابداع في نظرة الموريسكيين لموضوع الاختلاف باعتباره، في الصورة المذكورة، حالة مغايرة لتلك الصورة التي اعتادها المسلمون، وهم في عقر دارهم ويتعاملون مع « الذمي».

وهكذا اقتحم الموريسكيون لغة وثقافة الإسبان والمسيحية، ويشن «حرب نصوص»، هي عبارة عن صراع من أجل ملكية الماضي المقدس، وانتزاعه من يد الخصم.

وعاصر الموريسكيون فترة تحولات هامة تمخض عنها العصر الأوروبي الحديث، وغزو القارة الامريكية واكتشاف العالم الجديد وغيرها من مظاهر العصر الحديث.

ويتساءل أومليل عن أسباب عدم استيعاب الفكر الموريسكي لمعارف

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

النهضة الأوروبية لابتكار تأليف خلاق بين الرصيد العربي والمكتسب الثقافي الأوروبي، ولماذا لم تتكون نخبة من المثقفين الموريسكيين يكونوا روادا للنهضة الثقافية العربية قبل ظهور روادها في البلاد العربية.

ويستنتج أومليل خلاصاته من دراسته الشاملة للتراث العربي الإسلامي حول موضوع الاختلاف استند لتأليفها الى عشرات المصادر والمراجع التاريخية والعلمية، ملاحظات أولها : أن جوهر الاختلاف عند القدامى كان اختلافا دينيا، وهو مقدم على غيره من مظاهر الاختلاف في اللسان والعرق.

وفي العصر الحديث تغيرت الأمور بالنسبة للمسلمين في علاقتهم مع الغرب، لتصبح علاقة غير متكافئة ويصبح المسلمون طرفا مغلوبا، ولذلك تمت في نظره، العودة للتراث الثقافي والديني في محاولة للرد والدفاع إزاء الخارج، ولذلك يتخذ الحديث عن الاختلاف في مجتمعاتنا المغلوبة على أمرها مظهراً سلبيا، باعتباره مثبطا للعزائم ومفرقا للصفوف، رغم تعدد الواقع ومصالحه.

أما الملاحظة الثانية، في نظر أومليل، فهي أن بلداننا دخلت الى العمل السياسي الحديث (أحزاب ونظم حديثة...) وهي وراثة لعوائق ذاتية من الماضي، أرجأ الضغط الخارجي الحسم فيها داخليا.

ثالثا : ان قبول الحوار ينطلق من التسليم بواقع الاختلاف، وبشرعيته وليس القفز عليه وتكريس احتكار الرأي وسلطته إزاء الآخر. وفي إطارها يرى أومليل موضوع الاختلاف اليوم بين الأحزاب والجماعات الدينية.

رابعا : أن القبول بالاختلاف هو قبل كل شيء، استعداد ذهني، والكيفية التي تكونت بها عقلية معينة، قبل أن تضبطه قوانين وتنظمه مؤسسات وتتعارف عليه الأعراف.

خامسا : إن المجتمعات الإسلامية رغم ما شهدته من تعدد فرق وجماعات وملل فإنها مؤلفات القدماء حول العقائد والمذاهب محكومة بموقف ايديولوجي مسبق مفاده أن الحقيقة واحدة يمتلكها طرف دون آخر.

سادسا : ان الدرس الأساسي المستخلص من الماضي، هو المفارقة التالية : ان الاختلاف رفض دائما على مستوى الايديولوجيا ولو أنه واقع مستمر في حياة المجتمع العربي الإسلامي.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

تأملات مصرية

معنى تحرير الفكر الإسلامى

كان الامام محمد عبده داعية للاصلاح الدينى بمعنى انه على العلماء تخليص الاسلام من شوائب الازمنة والاجيال ورده الى حقيقته ليصافح العلم والمدنية ويتسع لحرية العقل وقد نادى الامام محمد عبده على صفحات الاهرام بضرورة الاصلاح الدينى

رغم انه لم يتجاوز فى ذلك الوقت السابعة والعشرين من عمره ولم يزل طالبا فى الازهر !! وتبنى المصلح العظيم فكرة الحرية ويقول الامام :

بقلم
على الدالى

ارتفع صوتى بالدعوة الى امرين عظيمين اولهما تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الامة قبل ظهور الخلاف والرجوع الى كسب المعارف الدينية الى الينابيع الاولى واعتبار الدين من موازين العقل البشرى لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الانسانى والدين صديق للعلم باعث على البحث فى اسرار الكون ينادى باحترام الحقائق الثابتة مطالبا بالتعويل عليها فى آداب النفس واصلاح العمل

●● وكان الامام محمد عبده يرى ان للحكومة حق الطاعة على الشعب ولكن للشعب حق العدالة على الحكومة « نعم كنت ممن دعا الامة المصرية الى معرفة

حقها على حاكمها وهذا الخاطر لم يخطر لها على بال من مدة تزيد على قرون عديدة جهرنا بهذا القول والاستبداد فى عنفوانه والظلم قابض على صولجانه ويد الظالم من حديد والناس عبيد له واى عبيد اننى لم لكن الامام المتبع ولا الرئيس المطاع ان الحاكم ان وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وانه لايرده عن خطئه الا نصح الامة له

يقول قاسم امين يصف محمد عبده
« كان يمسك بيده زمام امة يحركها نحو المستقبل الذى أراده لها ! »

ان السلطة الدينية الدخيلة على الاسلام والتى تتبلور فى الخلافة الاسلامية او الملك العضوض ، كما يطلق عليه الدكتور محمد حسين هيكل هى من اسباب تخلف الشرق الاسلامى

ويقول الدكتور هيكل

« بينما كانت اوربا تنهض مستقلة بنفسها واصلاح طرائق تفكيرها واطلاق الحرية من قيودها كانت اغلال الجمود تزداد فى الشرق كثافة وتحجرا وبينما كان المفكرون والعلماء ورجال الادب والفن فى اوربا تاخذ كل طائفة منهم بيد صاحبتها لتزيد فى حريتها فتزيد بذلك من نتاجها كان الفن والادب والعلم والتفكير يصفد فى الشرق وفى الدول الاسلامية ليضع رجال الدين يدهم على كل شئ وليزيدوا فى القيود الجامدة وايد خلفاء من بنى عثمان فى تركيا وفى سائر انحاء الامبراطورية الاسلامية هذه القيود الجامدة واسبغوا عليها باسم الخلافة طابعا دينيا لايجوز لانسان ان يناقشه فنظام الحكم الاسلامى انتقل من الشورى على ماوصفها ابو بكر الى الاوتقراطية المطلقة (الديكتاتورية) ومن وكالة الخليفة عن المسلمين الى استبداده بهم واعتبار نفسه وكيل الله عليهم وكلمة الله فيهم تدرج فى ذلك من الخلافة الى الملك العضوض فى عهد بنى امية الى وكالة الخليفة عن الله هى وكالة وصفها المنصور العباسى بقوله

« ايها الناس انما انا سلطان الله فى ارضه اسوسكم بتوفيقه وتأييده وانا حارسه على ماله اعمل فيه بمشيئته وارادته واعطيه باذنه جعلنى الله عليه قفلا ان شاء ان يفتحنى فتحنى لاعطائكم وقسم ارزاقكم وان شاء ان يقفلنى عليها اقفلنى »

ثم يقول الدكتور هيكل

« صارت الدولة الاسلامية محكومة منذ عهد العباسيين بنظام استبدادى ومنذ ذلك الوقت اسبغت النظرية الاستبدادية على الملك والسلطان جلالا كجلال الله وجعلت للخليفة عرشا كعرش الله واستمدت له قداسة روحية من امر الله ولم يكن الملوك ولا كان الخلفاء هم الذين صوروا عرشهم واستمدوا من الله استبدادهم وانما صور لهم هذا العرش وهذا الاستبداد جماعة الفقهاء والمتكلمين والبس الفقها هذا الاستبداد لباس الدين »

●● ولم يتوقف ابدا صوت المصلحين وذوى الرأى من عظماء مصر فى هذا العصر الحديث بل ارتفع الصوت عاليا ضد الجمود والكهانة ودعاة السلطة الدينية من خلال مقولة الخلافة الاسلامية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

لقد ارتفع صوت عايل لمفكر كبير هو المرحوم الشيخ على عبد الرازق منذ سبعين عاما فأصدر كتابه المشهور الذى اثار زلزالا وسط دعاة الكهانة والكهنوت كتاب الاسلام واصول الحكم

يقول فى كتابه عن الدين والسياسة

روى صاحب السيرة النبوية ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم لحاجة فقام بين يديه فأخذته رعدة شديدة ومهابة فقال الرسول « هون عليك فانى لست بملك ولاجبار وانما انا ابن امرأة من قريش تأكل القديد بمكة »

وقد جاء فى الحديث انه لما خير النبى صلى الله عليه وسلم على لسان اسرافيل بين ان يكون نبيا ملكا او نبيا عبدا نظر عليه الصلاة والسلام الى جبريل كالمستشير له فنظر جبريل الى الارض يشير الى التواضع فقال « نبيا عبدا »

ويمضى الشيخ على عبدالرازق يقول لنا

« التمس بين دفتى المصحف الكريم اثرا ظاهرا او خفيا لما يريدون ان يعتقدوا من صفة سياسية للدين الاسلامى ثم التمس ذلك الاثر مبلغ جهدك بين احاديث النبى صلى الله عليه وسلم تلك منابع الدين الصافية فى متناول يديك وعلى كثب منك فالتمس منها دليلا او شبه دليل فانك لن تجد عليها برهانا الا ظنا وان الظن لايغنى عن الحق »

ثم يقول

« الاسلام دعوة دينية الى الله تعالى ومذهب من مذاهب الاصلاح لهذا النوع البشرى وهدايته الى مايدنيه من الله جل شأنه ويفتح له طريق السعادة الابدية الاسلام وحدة دينية اراد الله جل شأنه ان يربط بها البشر اجمعين الاسلام دعوة قدسية لهذا العالم احمره واسوده ان يعتصموا بحبل الله الواحد يعبدون الها واحدا ويكونون فى عبادته اخوانا دعوة العالم كله الى التاخى فى الدين لسلام هذا العالم ليصل الى الكمال

ومعقول ان يؤخذ العالم كله بدين واحد وان تنظم البشرية كلها وحدة دينية فاما اخذ العالم كله بحكومة واحدة وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة فذلك مما يوشك ان يكون خارجا عن الطبيعة البشرية وحكمة الله سبحانه ان جعل الناس مختلفين وقال سبحانه « ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولايزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم »

●● اما بعد

ان الشيخ على عبدالرازق لايزال حيا! بيننا رغم وفاته فى الثلاثينات وقد صدر كتابه الخطير عام ١٩٢٥ ولايزال يحدث دويا حتى الان لانه قال ان الخلافة ليست اصلا من اصول الدين !!

وايده بعد ذلك رجال الفكر ومنهم الدكتور هيكل

يقول على عبدالرازق

« كانت وحدة العرب وحدة اسلامية لاسياسية وكانت زعامة الرسول فيهم زعامة دينية لا مدنية وكان خضوعهم له خضوع عقيدة وايمان لاخضوع حكومة وسلطان وقد لحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الاعلى من غير ان يسمى احدا يخلفه من بعده بل لم يشر عليه السلام طول حياته الى شئ يسمى دولة اسلامية

ثم يقول

« الواقع المحسوس الذى يؤيده العقل ويشهد به التاريخ ان شعائر الله تعالى لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ولا على الذين يلقبهم الناس خلفاء ان اصلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شئ من ذلك فانما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الاسلام والمسلمين وينبوع شر وفساد وقد قال ابن خلدون انه قد ذهب رسم الخلافة واثرها بذهاب عصبية العرب وبقى الامر ملكا بحتا وليس للخليفة منه شئ افهل علمت ان شيئا من ذلك قد صدع اركان الدين

●● الدعوة الى الخلافة الاسلامية دعوة تجار الدين الان وهم فى نفس الوقت دعاة للفتنة وهم اصحاب الجنازير والسيوف ولصوص خزائن الذهب بحجة ان اصحابها ليسوا مسلمين !!

ان مسيرة تجار الدين الان تتجه الى الجهاد لبعث الخلافة الاسلامية وقد اكد حسن البنا ذلك فى حديث الثلاثاء وقال ان الخلافة الاسلامية ركن من اركان الدين !!

واعلن صراحة فى حديثه هذا ان الاخوان المسلمين يسعون الى بعث الخلافة الاسلامية اى الد ملطة الالهية

مواجهة



بناء مستقبل الاسلام على قاعدة الثوابت والمتغيرات

بقلم أنور الجندي

نؤمن بان عوامل الاستقرار والثبات لا يمكن ان توصف باتها من علامات الخمول او التاخر وليس هذا المفهوم الاسلامي يحول دون التقدم او الاتجاه نحو المستقبل وإن اى عمل من اعمال التقدم يقام على قاعدة التحول وحدها فهو بعيد عن الصلاحية التى تسمح له بالاستمرار والعطاء لانه منفصل عن القاعدة الاساسية . والعقلانية وحدها ليست مصدرا سليما للعطاء ما لم تكن مرتبطة بالجوانب الروحية والمعنوية وخاصة ما يتصل بالوحى والغيب فهى عاجزة وقاصرة .

نحن لا نؤمن بالتطور المطلق او التغيير المتصل ولا نؤمن بان كل تطور هو الى الاحسن ، والثبات لا يعنى السكون ولكنه يعنى الدوام والبقاء المستمر وقيم الاسلام ثابتة وتحكم حركة التغيير .

إن اخطر ما يواجه المسلمين اليوم هو ان ياخذوا مفاهيم الغرب فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية واول ما يضار من ذلك مفاهيم الحرب والسلام ، ذلك ان مفاهيم الغرب فى الحرب والسلام تضع إنتصار المسلمين فى صف الاستحالة العقلية من حيث القدرة على تحرير بلادهم إزاء إمتلاك عدوهم لقدر اكبر من العتاد ، متجاهلين القاعدة الاسلامية الحقة التى عاش المسلمون لها وانتصروا بها وحرروا بها بلادهم من التتار والصليبيين وكونوا قوتهم الرادعة ، وهى ان الايمان بالله تبارك وتعالى وعقيدة الجهاد وصناعة الموت وحب الاستشهاد فى سبيل تحرير الارض والعرض قد وعد الله تبارك وتعالى [كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين] [ياايها الذين امنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله] .

وقد انتصر المسلمون بهذا القانون مدى حياتهم وفى جميع معاركهم ، إنتصروا بالعدد الاقل على الزحوف الضخمة التى حشدها الفرس والروم فى أول الامر وحشدها الصليبيون والتتار من بعد ، ومازال هذا القانون ساريا وسائدا إذا ما لجا المسلمون الى بيع انفسهم واموالهم خالصة لله تبارك وتعالى وحملوا ارواحهم على اكفهم وخرجوا لا يطلبون دنيا وإنما يطلبون مرضاة الله تبارك وتعالى ، احرص على الموت توهب لك الحياة ، ان معاول كثيرة تضرب فى جدار الاسلام ، وان حفرا كثيرة توضع فى طريق المسلمين حتى يعجزوا عن إمتلاك إرادتهم او تحقيق قيام مجتمعهم الاصيل القائم على النظام الاسلامى وفى محاولة لاخراج المسلمين من قيمهم ومفاهيمهم واحتوائهم داخل الفكر الوثنى المادى وتتكاتف هذه المؤامرات فى هذه المرحلة الفاصلة التى تنهار فيها النظم الضالة التى حاولت خلال قرن ونصف قرن فى صراع بين العلمانية والماركسية ان تحتوى المسلمين وتصهرهم فى بوتقتها حيث فرضت عليهم مناهج وايديولوجيات ، كما فرضت عليهم قيما ومفاهيم وقد خدع المسلمون ثمة ثم تنبهوا وتيقظوا واكتشفوا ابعاد المؤامرة التى تحاك لحصارهم وتدميرهم .

وليس من مخرج إزاء هذا الحصار إلا إلتماس المصادر الاصلية والعودة الى المنابع والارتباط بالحلقات المتصلة من التاريخ والتراث والاهتداء بالنور

الكاشف من القران الكريم والسنة المطهرة وسيرة الرسول ومواقفه وتصريفه للامور ومواجهته للاحداث على النحو الذى قام به محمد الفاتح والظاهر بيبرس وصلاح الدين وغيرهم ممن واجهوا المؤامرة فى المرحلة الصليبية التتارية التى انتهت بهزيمة القوى المغيرة بعد قرنين من المقاومة والجهاد .

ان (المد الاسلامي) يتمثل اليوم فى « الصحوة الاسلامية » من خلال حمايتها وترشيدها لتاخذ الطريق الصحيح (وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » ذلك هو المنطلق الوحيد للامة الاسلامية بعيدا عن كل محاولات الجمود او التعصب او التطرف على نفس المنهج والاسلوب الذى رسمه محمد صلى الله عليه وسلم وسار عليه الراشدون على مدى العصور مع الثبات على الحق والصبر وتقدير متغيرات الزمن وتطورات الظروف وتحولات الامور دون التوقف عن التوجيه والتصحيح وكشف زيف ما تلقيه القوى الهدامة وما تحاول ان تخدع به الشباب المسلم إيمانا صادقا أكيدا لا يتزعزع بان الاسلام هو المستقبل وهو الحق التى ستنهار امامه كل تماثيل الزعامات الضالة وكل رموزها ومفاهيمها كما إنهارت تماثيل لينين وستالين وداستها الاقدام كما سحق رمز المنجل والمطرقة وستعود البشرية الى الله لتجد فى الاسلام وحده الضوء الكاشف والنور المبين .

المصدر : اللواء الاسلامى
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢

الاسلام مؤهل لقيادة البشرية

فعلى المسلمين ان يعرفوا دورهم ويؤدوه

- ديار الاسلام بما حباها الله من نعم
- ستظل هى المحركة للكون على مدى التاريخ

تمرد إنسان الحضارة المعاصرة على الدين قاده إلى التأزم والقلق والتعاسة

أكد المفكر الاسلامى العالمى الدكتور رشدى فكار أن التحولات الكبرى التى شهدها العالم فى الأعوام الأخيرة هى بداية لرد الاعتبار للدين والوحدانية وهى نتيجة طبيعية لافلاس النظريات الوضعية التى استعبدت الانسان عشرات السنين تحت دعاوى الرخاء والعدالة . وأن هذه التحولات هى بداية الأزمة ولن تكون نهايتها .

وأكد أن ديار الاسلام بما منحها الله من نعمة الطاقة ستظل هى الديار التى تحرك الكون لمدة مائة عام قادمة ، كما سيكون لها دورها الحيوى فى القرن الحادى والعشرين نظرا لتحكمها فى المضايق البحرية والممرات الجوية والبرية التى تربط بين دول العالم .

جاء هذا فى المحاضرة التى ألقاها الدكتور فكار بنادى الصيد بالقاهرة التى نظمها الدكتور مجد الدين رعية مسئول النشاط الثقافى بالنادى وأدارها السفير مخلص جبة مساعد وزير الخارجية ومئات الحاضرين من أعضاء النادى وغيرهم .

وفيما يلى ماجاء فيها :

المدونة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اللواء الاسلامى

التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٤

بدأ الدكتور فكار حديثه بالاشارة إلى أن الانسان له وسائل وله غايات حددتها الاديان السماوية التى أنزلها الله سبحانه لهداية البشر ، فالغاية هي عبادة الله سبحانه وتعالى كما أكد ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى : « وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون » .

واوضح أن العبادة ليست في الشعائر فقط وإنما هي في كل عمل الانسان وسلوكه خلال حياته وعمارته للكون .

بداية التمرد

فالأديان السماوية وخاصة الاسلام ، اعطت للانسان غاية وجوده في الدنيا ، ولكن الانسان المتمرد بطبعه جاء منذ القرن التاسع عشر وأعلن في البداية أنه يحتج ، وقاده هذا الاحتجاج الى التمرد .. وأعنى بذلك إنسان الحضارة السائد ـ هذا الانسان المتمرد اتجه إلى الوسائل وجعلها غاية ..

هذا الانسان وصل إلى قمة الحضارة التى وفرت له كل شيء من متع الحياة وملذاتها والتى جعلها غاية ووفرت له كل أسباب الرخاء والرفاهية والنعيم والراحة ، ولكنه مع ذلك لايشعر بالسعادة بل إن هذه الحضارة سلبته كل أسباب السعادة واصبح يعيش في اضطراب وقلق ومعاناة .

وقد اكدت المؤتمرات العلمية العالمية التى كان لى شرف المشاركة

د . فكار

لقاء استمر أكثر من ساعتين

فيها ان الانسان لم يعان طوال تاريخه مثلما يعاني في القرن العشرين فالمعاناة النفسية اصبحت كالوباء في المجتمعات المتقدمة ، حتى أن بعض الاحصاءات التى اجريت سنة ١٩٩١ اثبتت ان ٨٥ ٪ من سكان المدن الصناعية الكبرى في الغرب لاينامون إلا عن طريق الحبوب المنومة .

وهذه مشكلة كبرى فلم يعد هذا الانسان الذى يبتسم تلقائيا ويبكى تلقائيا استجابة لمشاعره ، بل أصبح متبلد الاحاسيس ينام بالمنوم ، ويعيش بالحبوب المهدئة ويضحك بحبوب الهلوسة ، ينام بالحبوب ويستيقظ بالحبوب ويموت بالحبوب أيضا .

فبالرغم من أن الانسان الآن لديه العقل السليم المزود بكل الامكانات والانجازات ، إلا أن هذا العقل تحول إلى عقل معاناة يعاني من كل شيء ، وذلك لانه حول الوسيلة إلى غاية وتمرد على الخالق وعبد عقله بينما الانسان في الماضي الذى رضى بالغاية التى حددت له بالوحى وبلغة السماء ، عاش سعيدا ، وحتى حينما تقسو عليه الحياة ، كان يتوجه إلى الله ويقول : يارب أعنى ، ويتجاوز المحنة بقناعة وهدوء ، ولكن إنسان هذا العصر ، أصر على أن يجد لكل مشكلة حلا ماديا واغفل اللجوء إلى الله ، وذلك قد ينتهى به الى الانتحار .

وهذه نتيجة طبيعية للبعد عن الله وعبادة الذات ، وهذه التحولات ماهى إلا نتيجة لهذه المعاناة التى سببها الانسان لنفسه .

من هنا فالمسلم لا يعرف الانتحار ، كما ينتشر في غيره من غير البلاد الاسلامية الذين لا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى وييأسون من أى بلاء ينزل عليهم فيفكرون في التخلص من حياتهم لأنهم لا يعترفون بالآخرة ويوم القيامة ، وإن أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين ينهون حياتهم بأيديهم .

« أحوال المؤمن »

اما الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين السابق لمجمع البحوث الاسلامية فقد بدأ كلامه معي بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « عجبا لأمر المؤمن ، ان أمره كله له خير ، وليس ذلك لأحد الا المؤمن ان اصابته سراء شكر ، فكان خيرا له ، وان اصابته ضراء صبر فكان خيرا له » صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .. هنا يبين الحديث الشريف ان الخير الذى يكون للانسان لا يختلف عن البلاء الذى ينزل به .. فالخير هو نعمة ينعم بها الخالق على الانسان في الدنيا وشكرها يزيدها .. قال تعالى « لئن شكرتم لأزيدنكم » .

اما عن البلاء فهو خير أيضا لكنه مؤجل في الآخرة فقد قال الخالق في قرآنه الكريم « قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى » لهذا كان أحد الصالحين يقول : « ما أصبت في دنياى بمصيبة الا رأيت لله فيها ثلاث نعم : أنها لم تكن في ديني ، وأنها لم تكن أكبر منها ، وانني أرجو ثواب الله عليها » فهذه النعم الثلاث شمل كل مصيبة في الحياة الدنيا ، حينئذ يشعر المؤمن الحق بشكر لله على قضائه وصبر شامل على بلائه .

فهذه الشدائد دروس وامتحان للعبد ، وهى تقوى ايمانه فيتقرب للخالق بالعبادة والنوافل ، وبذلك تتطهر نفسه ويذهب صدا قلبه .

قال الرافعى رضى الله عنه مثل المؤمن تصيبه الوعكة من البلاء كمثل الحديدة تدخل النار فيذهب خبثها ويبقى طيبها » .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث قدسى من الله عز وجل قال الله تعالى : « اذا وجهت الى عبد من عبيدى مصيبة في بدنه أو ماله أو ولده ثم استقبل ذلك بصبر جميل استحييت منه يوم القيامة ان انصب له ميزانا او انشر له ديوانا » .

فالصحابى عروة بن الزبير مثل صالح للمؤمن الصابر الراضى المقدر لنعم الله فقد روى ان رجله وقعت فيها الاكلة فقرر الاطباء قطعها حتى لاتسرى الى ساقه كلها . فعرضوا عليه ان يشرب شيئا يغيب عقله حتى لايحس بالالم ويتمكنوا من قطعها فقال ماظننت ان احدا يؤمن بالله يشرب شيئا يغيب عقله حتى لايعرف ربه عزوجل .

تابع اللقاء

عبدالمعطى عمران

رد الاعتبار للدين

ونحن نتمنى أن تكون هذه التحولات هى المنقذة للبشرية ، مع ان هذه التحولات ربما كانت على مستوى الوسائل والتكنولوجيا والتقدم العلمي والصناعي ، ونحن في امس الحاجة إلى التحولات الكبرى على مستوى الانسان .

وتساءل الدكتور فكار : هل نحن بصدد رد اعتبار للوحدانية ؟

اعتقد أن هناك إرهاصات بدأت لرد الاعتبار إلى العقيدة والعودة الى الدين .

وبدأت المنافسة بين من يتبنون رد الاعتبار الى الدين . فاليهود يحاولون عن طريق مايسمونه « الابراهيمية اليهودية » ويقولون إنها ستفوز في القرن الواحد والعشرين ، عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حينما تصل إلى السيادة العالمية .

كما نشطت المسيحية الكاثوليكية بقيادة بابا الفاتيكان من خلال مالها من دور نشط في مختلف القارات .

دور الاسلام

والاسلام بدوره عليه أن يعي أن له دورا في هذه الساحة ، ليس بأن تلصق به تهم الارهاب والتخريب والتدمير والعنف ، أبدا .

وإنما الاسلام مهيأ للنزول الى الساحة ولكن بعقل واع بمبادئه واهدافه ، واعتقد أن الاشكال الأكبر للاسلام هو المسلمين الذين بعدوا عن الاسلام .

فعلينا أن نتفاهم أولا مع الاسلام ، وهذا سيقودنا الى التفاهم مع المسلم الاخر ، وبعد ذلك التفاهم مع غير المسلمين من اهل الكتاب وغيرهم .

فمشكلة الاسلام ليست فقط مع الاخرين ولكنها في الأصل مع المسلمين ، وجانب كبير من مشاكله مع الاخرين جاءت نتيجة لتزحلق من يتشاجرون داخل الدار ، ومن حشروا أنوفهم من خارج الدار وجدوا تشجيعا من أصحاب الدار أنفسهم .

ولذلك أعداؤنا ينتظرون منا أن نخطىء ليحققوا أغراضهم . ومن هنا أن الأوان أن يكون المسلم في خدمة الاسلام ، لا أن يكون الاسلام في خدمة المسلم . فالاسلام ليس له مشكلة والمشكلة في المسلمين .

أهمية ديار الاسلام

وعن سؤال حول موقف العالم الاسلامي والعربي من التحولات المعاصرة ومدى تأثيرها وتأثرها بها قال الدكتور رشدي فكار :

لابد أن نعرف شيئا مهما للغاية ، وهو أن ديار الاسلام سيكون لها شأن في المسيرة الحضارية في بداية القرن القادم لسببين اساسيين :

أولهما : أن ديار الاسلام قدرها أن تكون متحكمة أو متحكم فيها ، فهذه المنطقة تتحكم في المضايق البحرية ، والممرات الجوية ، وتتحكم في المسارات البرية بين قارات العالم ، وستزداد هذه الأهمية في المستقبل . فليست ديار الاسلام ديارهامشية ولكنها ديار متصدرة وهذا قدرها .

وثانيهما : أن ارادة الله سبحانه وتعالى شاءت أن تكون ديار الاسلام هي ديار الطاقة المحركة التي ترتكز عليها حضارة الغرب في تقدمها العلمي ومعرفتها التكنولوجية ، وتطبيقها الصناعي . فرغم مايشيعون ويزعمون من عصر الطاقة النووية والشمسية والهوائية وغيرها من أساليب المغالطة والتخطيط السيكولوجي الرهيب لاقناعنا بأن طاقتنا لم يعد لها قيمة فإن الواقع يؤكد أن ديار الاسلام ستظل لمدة مائة عام قادمة هي الديار التي تحرك الكون .

مصير الحضارة في أيدينا

فبدون الطاقة يصبح لاقيمة للعلم والمعرفة التكنولوجية والتطبيق الصناعي ، لأن كل شيء سيتوقف ، لابد أن نعي ذلك جيدا .

وبالتالي كان المفروض على ديار الاسلام أن يعوا أن حضارة الغرب مصيرها تحت اقدامهم وفي ارضهم . وبدلا من أن يجاهروا بالعداء والانفعالات ، كان عليهم أن ينهجوا أسلوبا أخر من التفاهم العقلاني الذكي ، كنت أفضل فعلا أن تكون أمة الاسلام مهيأة ولديها هذه الطاقة الرهيبة المحركة للكون .

وهذا الموقع الحساس المتحكم في الكون ، أن يكون لديها الذكاء المتحكم والقادر على أن يفعل شيئا لمصلحة أمته ، . ولكن المشكلة أننا تحركنا بعضلاتنا ، وتركنا الأخرين يتحركون بعقولهم .

ولذلك نقول : أن الأوان أن نحترم العقل المسلم وأن تكون له مكانته ، وأن تزكى وتشجع العقول القادرة على أن تكون الغلاف الذي يؤمن مسيرة الأمة في القرن الحادي والعشرين ، لأن المعركة ستكون ذهنية . والذي لاذهن له لامستقبل له .. فعلينا أن نعي ذلك من الآن . وأن نسعى لاحراز القدرات العلمية والتكنولوجية التي تعمل على تكثيف قدرات الذهن وتكثيف عطائه واستعداده حتى يكون لنا دور يليق بمكانتنا وتاريخنا .

التحـــولات مســـتمرة والأزمـــة قـــادمة

وفي رأيي أن التحولات الضخمة التي حدثت مؤخرا في المعسكر الشرقي وارتداد الماركسية ، هو رد اعتبار للفلسفة الأساسية لهذا الكون وهي الدين ، فالنظريات الوضعية إستهدفت، اشباع بطن الانسان وغرائزه بينما الانسان أسمى من ذلك وهذا ماإتفق عليه قمم وقادة الفكر الانساني في القرن العشرين من الفلاسفة .

المصدر : المسلمون
التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢
بالمحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جوهر «الحل» الإسلامي

من الطبيعي جدا، ان توجد في كل مجتمع، اتجاهات سياسية، وايديولوجية مختلفة ومتعددة، ويتزايد هذا الوجود كلما ارتفعت درجة تحضر ذلك المجتمع والعكس ليس صحيحا دائما، اذ يجد المرء في الغالب تعددا في الاتجاهات المختلفة، حتى في اكثر المجتمعات بدائية، وتخلفا. وهذه الحقيقة، لا تعني مطلقا انعدام وجود اتجاه عام غالب وسائد، أي تعتنقه غالبية الشعب المعني، ففي معظم الحالات، غالبا ، ما نجد في كل مجتمع انساني خلال فترة زمنية معينة، اتجاها غالبا يعتنقه غالبية افراد المجتمع، اضافة إلى الاتجاهات الأخرى المتعددة التي يعكس كل منها موقف ورأى قلة هنا، وقلة هناك من أفراد المجتمع.

وبالطبع يتنافس كل اتجاه مع الآخر.. محاولا البرهنة على انه الأفضل، ومن الطبيعي، ان تنشأ الصراعات المدمرة، بين انصار الاتجاهات المختلفة، في كل مجتمع، عندما لا توجد طرق ووسائل سليمة، تحترم كل اتجاه، وتعطيه حق التعبير عن ذاته، في اطار قانون عام ترتضيه اغلبية المجتمع.

ومن دروس التاريخ، التي لابد وان نتذكرها دائما، ان تلك الصراعات يمكن ان تحيل حياة المجتمعات إلى جحيم حين لا توجد ضوابط تحول دون وقوعها، فتأخذ تلك الصراعات تلقائيا طابع الدموية والدمار.

ومن دروس التاريخ أيضا، ان تحكيم مبدأ «البقاء للاقوى» ماديا وهو قانون الغاب في مثل هذه الحالات، لايمنع تلك الصراعات، ولا يلغيها، على المدى الطويل. بل ان سيادة ذلك القانون، لفترة معينة، تضاعف من الجراحات وتولد الاحقاد، وتشعل غرائز الانتقام والتربص، الامر الذي يجعل تلك السيادة بمثابة غطاء قابل

بقلم :

د. صدقة يحيى فاضل
استاذ جامعي سعودي

للزوال، لنار موقدة يصطلي بها المجتمع، عاجلا او اجلا.

ولن يطفيء تلك النار، ويخمد جذوتها الا نظام عام يعطي كل ذي حق حقه، ويحترم الانسان وكرامته وآراءه، في اطار ترتضيه الغالبية.

ولقد عانت الانسانية من ذلك الصراع، بين ذوى الاتجاهات المختلفة الامرّين وقاست الكثير من ويلات الحروب، ومآسي الكوارث والدمار، التي تنتج عنها. وهذا مادفع عقلاء الانسانية دفعا ومنذ فجر التاريخ لمحاولة ايجاد «حل» عملي لهذه الاشكالية الخطيرة المتمخضة عن الطبيعة البشرية المعروفة.

وقد توصل العقل البشرى إلى حلول عدة أهمها: مبدأ تحكيم رأى الغالبية مع عدم الإضرار بالاقلية، على ان يتم ذلك عبر فترات محددة وفي اطار قانوني عام،

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

ترتضيه فعلا اغلبية أفراد المجتمع المعنى.

ونال ذلك الحل، تقدير واعجاب غالبية المعنيين.. حتى اولئك الذين لم يسعفهم ذلك الحل، فى تحقيق كل مايبتغونه لاسباب عديدة، أهمها: ان الحل البديل الممكن بالنسبة لهم كان ومازال اسوأ.

المهم ان الغالبية تعتبر ذلك الحل، بمثابة العربة التى يدفعها الناس، متجهين بها إلى القمة الادارية حاملين فيها من يرتضونهم للحكم، خلال فترة معينة، وفق قواعد معينة ومحددة. ولم نسمع - الا فيما ندر - عن اناس يريدون حرق تلك «العربة»، بعد ان توصلهم إلى الصدارة.

ونحن المسلمين، لدينا «الحل الإسلامي» المتمثل فى مبادىء الدين الإسلامى الحنيف الصحيحة.. وهو خير الحلول، على الاطلاق لهذه الاشكالية. بل لكل جوانب ومشاكل هذه الحياة الفانية. كل الذى يحتاجه المسلمون هو تطبيق مبادىء هذا الدين الحنيف - كماينبغى - لنبرهن للجميع مسلمين وغير مسلمين ان الحل الإسلامى هو افضل من كل الحلول الاخرى، وفى كل زمان ومكان.

ان الإسلام لايرفض التعددية ان تمت فى اطار الشرعية الإسلامية القائمة على مبادىء الشريعة الإسلامية الغراء. فالفارق الرئيسى بين الحل الإسلامى والحل الغربى، يتجسد فى: قبول الإسلام لمبدا تحكيم راى الغالبية، شريطة توافق ذلك الراى مع مبادىء الدين الإسلامى الحنيف وليس وفق دستور، يسمح بتحكيم راى الأغلبية، مهما كان، وفق قواعد وضعية معروفة ■

أكذوبة اليسار الاسلامى

قرأن مقالا نشر فى صحيفة الاهالى بتاريخ ١٩٩٢/٤/٨ م تحت عنوان « اليسار الاسلامى » موجود .. موجود .. يا شيخى » بتوقيع خليل عبد الكريم ، . يرد على تصريح صحفى ادلى به الامام الاكبر شيخ الازهر لمجلة آخر ساعة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ م وقال فيه : لا وجود لليسار الاسلامى ، وان الاسلام ليس له يسار ولا يمين ..

والمقال يبدأ بدفاع عن النفس توهمه الكاتب ، حيث عد نفسه من ابطال اليسار الاسلامى المزعوم ، الذين وصفهم الكاتب بانهم يمثلون نخبه من خيرة ابناء هذه الامة علما وفقها وخلقا ، بل ان على قمتهم من وصفه بأنه استاذ الاساتذة بجدارة وجسارة فائقين .. !!

ويعلم الله ان هؤلاء الابطال اليساريين من الشخصيات القلقة التى لا تعرف انتماء لقيم ولا يقينا فى دين ، ويسخرون من الذين آمنوا ..

وإن استاذ الاساتذه الذى يقف على رءوس اليساريين يرفض قضية وجود الله ، ويعدها أمرا مرحليا يتغير بتغير الزمان ، وإن الله اليوم - فى نفس الملقب بالجدارة والجسارة - هو الارض وسيناء ، والانتاج ، والتحرير .. إلى غير ذلك من الاشياء التى نسعى لتحقيقها .. !!

ولقد رفض الزعيم المتوج ان ينطق بكلمة التوحيد فى المؤتمر الذى عقدته الجمعيه الفلسفية المصرية بالتعاون مع كلية اصول الدين بجامعة الأزهر ..

وقدم كاتب المقال تساؤلا يخرج عن دائرة الموضوع فقال :

« ما دام الامر كذلك (يعنى وجود لليسار الاسلامى) فلماذا انقسم المسلمون الى سنة وشيعة وخوارج ؟ وفى علم الكلام و العقائد او اصول الدين الى معتزلة واشعرية وما تريدية ؟ وفى الفقة الى احناف ومالكية وشوافع وحنابلة ؟..
ونحن بدورنا نساله :
هل انقسام المسلمين حجة على الاسلام ؟

وهل الانقسام فى الدين تكليف شرعى او انحراف واقعى ؟
وهل الاجتهاد فى الدين يعد انقساما ؟
ان الخلط بين الاسلام كدين والمسلمين كبشر هو الذى غيب عقل الكاتب فجعله يقول : والاسلام ليس بدعا فى ذلك (الانقسام) بل هذا هو الشان فيما سبقه من اديان .. !!

ولعل الكاتب يفيق اذا قرا هذه الاية الكريمة :
« إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شىء ، إنما امرهم الى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون (سورة الانعام)
ونحيله أيضا الى قوله جل شانه :
« ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون » سورة الروم

ان انقسام المسلمين دنيا هو مظهر انحراف فكرى كمظاهر الانحراف الخلقى التى تقع فى دينا الناس ، لا يحسب على الاسلام بل يحاسب عنه المسلمون ، وهذه هى النقطة التى لم يفهمها الكاتب ..

فاذا كان هناك يسار فلا يحسب على الاسلام ، وعندما يقال : يسار إسلامى فلا ينسب الى الدين ، وإنما ينسب الى المجتمع بمعنى ان الناس فيهم المنحرفون والزنادقة والملاحدة والشيوعيون .. ثم ما مدى صحة هذه النسبة الى المجتمع ؟ فهل يصح ان يقال : الالحاد الاسلامى على حد تعبير واضح لا يغيب عن احد مهما كان سوء تفكيره ، فهذه النسبه كاذبة ، فلا ينسب الى الاسلام الا ما كان قرآنا مجيدا وسنة صحيحة وفى اطار الفهم الصاق لهما ، الذى نعبر عنه بالاجتهاد وداهية الدواهى ان صاحب اليسار الاسلامى المزعوم رفض فى مقاله كل ما وراء المادة ويصر اصرار متكررا على ذلك فيقول :
إنه ليس فى حاجة الى شىء لا يراها بعينيه ، ولا يسمعها بأذنيه ، ولا يلمسها بيديه »
وهو ترديد لمقولة استاذه صاحب الجدارة والجسارة ، وكلاهما يردد مقولة كارل ماركس فى مخطوطاته عندما رفض السؤال عمن خلق الانسان الاول او الطبيعة ككل ، واعتبر السؤال تجريدا يتناق مع موضوعية الطبيعة والانسان فلا يجاب عليه .. !

ويسوق الكاتب قوالب لفظية وعبارات جوفاء فيقول :
إن اليسار الاسلامى لا يعترف الا بسلطه العقل ، ويرفض الحدس والفيض والاشراق والعلم اللدنى والنور المقذوف فى القلوب ، وينصرف عن الرقى والتعاويذ والتمائم والادعية والتهويمات واللاما ورائيات .. !!

وهنا نجد الكاتب الهمام يخلط حقا بباطل ، ويضم صدقا وكذبا ، فالعقل هو مناط التكليف ، ولا دين لمن لا عقل له ، ولا عقل لمن لادين له ، ولكن العقل شانه شان كافة حواس الانسان محدود ، وله مجال يعمل فيه ، ويحتاج الى نور الوحى ليقوده الى شاطىء الامان ، فالعقل مع الوحى نور على نور ..

والكاتب اليسارى يجمع فى الرفض بين الحدس والنور المقذوف فى القلب ، وينسي قول الله تعالى « يا ايها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا » (سورة الانفال) :

ويجمع فى الرفض بين التهويمات والادعية وينسى قول الله تعالى « وقال ربكم ادعونى استجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين » سورة عامز)
ويخترع الكاتب تعبير « اللاما ورائيات . ويرفضها وهي تعنى شرعا الغيب او السمعيات ، وقد قال الله تعالى « إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب فبشرة بمغفرة واجر كريم » يس)
وقال جل ذكره « جنات عدن التى وعد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

الرحمن عباده بالغيب إنه كان وعده ماتيا » (سورة مريم) .
واول صفة من صفات المتقين فى سورة البقرة « الذين يؤمنون بالغيب » وهكذا يجتر الكاتب قوالب اليسار فى كل مكان ولا علاقة له باسلام او قران ويصر الكاتب على ركوب الموجة التى يركبها اليساريون دائما وهى موجة السخط العام ويتحدث عن الذين طحنهم الفقر ، وقصم ظهورهم المرض ، واغشت عيونهم الامية ، واعماهم الجهل ..

واذكره بالجد الاعلى لليساريين ، كارل ماركس . حين وثب الى موجة العمال وازكى فيهم روح الحقد واعتبرهم حلقة فى صراع تاريخى سيصل يوما الى الغاء الملكية الخاصة وبناء المجتمع الاسطورى ، فقاموا بالعنف الثورى ، ومارسوا الارهاب الاحمر ، وطبقوا ديكتاتورية البروليتارية .. واخير انقشعت الغمة وانكشفت الحقيقة المرة ، لقد كان طواغيت الماركسية ذئاب البشرية يفترسون قيمها ومثلها العليا وكانوا قطاع طرق يسرقون ثروات الشعوب ، وكانوا كهنة اصنام يخدعون ضعاف العقول ومرضى القلوب ،

وسقط الدب الاحمر وحاقت عليهم اللعنة ، وتعقبهم العدل الالهى ، دمر الله عليهم وللكافرين امثالها ،
وتتوالى خرافات اليسار الاسلامى المزعوم فيرى أن العلم هو الحكم التجريبى وهو الطريق الامثل والاوحد لحل المشكلات ، وان العلماء الحقيقيين هم اصحاب العلوم التجريبية ، وهم وحدهم الذين يكتبون « الروشتات » . لما تتردى فيه المجتمعات من ازمات ..

ايها الكاتب الهمام :
لقد ضيقت واسعا ، واقحمت نفسك على قوم لست منهم ، فهل انت طبيب او مهندس او ميكانيكى ؟ !
إن الفقه فى الدين قبل البحث التجريبى

ان الاخلاق قبل العلم
وإن الايمان قبل العمل
وإن العقيدة قبل السلوك
وإن البحث التجريبى فى غيبة الدين الصحيح قد دمر نجازاكى وهيروشيما ، وانتج اسلحة الدمار الشامل ، واورث الايدز ويسر سبل الفاحشة بما يسمى بنك الاجنة والارحام المؤجرة وبدد الطاقة الانسانية ، واخترقه اليهود الصهاينة ..

وليعلم الناس جميعا انه لا قيمة لبحث تجريبى بعيد عن خشية الله ، وان البحث التجريبى الذى يقف على العلل القريبة وينسى الفاعل المختار المدبر الاعلى - هو والجهل سواء .. قال الله تعالى و .. ولكن اكثر الناس لا يعلمون ، يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الاخرة هم غافلون » « الروم » فان قوله يعلمون ظاهرا بدل من قوله لا يعلمون ، فالعلم الذى لا يجاوز ظاهر الحياة الدنيا يساوى عدم العلم ..

ثم يرفض الكاتب اليسارى شعار « تعالوا نصلح الدنيا بالدين ، ويقدم شعارا بديلا هو : نحن نبدأ بصلاح الدنيا ..
ونحن نسائله : كيف تبدأ بصلاح الدنيا فى غيبة الدين ؟ !
وهل الدنيا التى تقصدها هى شبكات المجارى وشق الطرق وناطحات السحاب والقرى السياحية والنوادى الليلية ؟ !
ان صلاح الدنيا اعمق من تفكير اليساريين واكبر من تصوراتهم فالدنيا علاقات ومشاعر ، وحقوق وواجبات فى الحرية والكرامة والمساواة قبل أن تكون ماكل ومشارب ..

إن ربنا سبحانه وتعالى علمنا ان نقول : « ربنا آتنا فى الدنيا حسنه وفى الاخرة حسنه وقنا عذاب النار » (سورة البقرة)
وعلمنا ذلك المنهج : .. « وابتغ فيما اتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفساد فى الارض ان الله لا يحب المفسدين » (سورة القصص)
اما دنيا اليسار فهى الكبت والقهر والحرمان والتسلط والظلم والتجسس والدناءة والخسة والصغار فى كل شىء ..

واخيرا يهدم الكاتب اليسارى الدين كله عندما يتباهى بمبدا تاريخية النصوص وضرورة ربط الاية الكريمة بسبب نزولها ، والحديث الشريف بمناسبة وروده ..
وينسى الكاتب ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وان معرفة سبب نزول الآية يتعين على فهم النص وليس على رفض النص ، وشتان بين الموقفين ..

وللكاتب اليسارى فكرة خبيثة سجلها فى كتاب له يسمى « الجذور التاريخية للشريعة الاسلامية » جعل العبادات والمعاملات فى الاسلام موروثات جاهلية الاساء ما يحكمون »

وإن كلمة الامام الاكبر شيخ الازهر تظل الكلمة الحكيمة الفاصلة عندما قال : الاسلام ليس له يسار ولا يمين ، انما هو الاسلام ، لانه دين وليس مذهبا سياسيا او اجتماعيا .. وانما هو دين الله ، وله رسول اسمه محمد خاتم النبيين ..

والمسلمون الذين ينزلون عند حكم الله ورسوله هم المسلمون وانه ينبغى ان يكون الاختلاف او الخلاف فى امور ليست من اصول الدين ، وإنما هى امور حياتية او مطامع ذاتية ، لا ينبغى ان تكون فى ذاتها سببا للفرقة بين المسلمين ... »

المصدر : منبر الاسلام
التاريخ : مايو ١٩٩٢
المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع للنهضة الإسلامية

د . أحمد كمال أبو المجد

كل حديث عن الإسلام فى كثير من الأوقات يمضى مُرسلًا نظريا مجردا بعيدا عن واقع الناس مقطوع الصلة بهمومهم وبأملهم فى مستقبلهم ، وهو كلام لا رصيد له ، وأخشى أن يكون من العلم الذى كان النبى ﷺ يستعيذ بالله منه فى دعائه المأثور حين يقول : « أعوذ بالله من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن دعاء لا يُسمع » .

ولابد أن يكون فى خاطرنا قول الله تبارك وتعالى :

المحروسة

المصدر : منبر الاسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٩٢

لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ

سورة النساء ـ آية : ١١٤

ونحن أمة كثيرة الهموم عديدة المشاكل تحيط بها قوى بعضها يحب وأكثرها يكره ، بعضها يعين وأكثرها يتربص ولازال بأسنا بيننا شديدا فلا يجوز ولا يليق أن تكون أحاديثنا فى أمور بعيدة عن هذه الهموم مقطوعة الصلة بهذه المشاكل .

لهذا أحب أن تكون وقفتنا معا ، وقفة قوم مسئولين عن حاضرهم يجتمعون ليتدبروا أمرهم ، لا موقف قوم يستمعون إلى متحدث أو خطيب فيحبون بعض ما قال ويسخطون على بعض ويمضون كما جاءوا وينفرط العقد وتعود الأمة إلى مسيرتها دون أن تأخذ بنية تستعين بها على حاضرها ومستقبلها .

إننا بغير تعقيد ولا مصطلحات كبيرة أمة تبنى نفسها وتعيش أزمة من أزماتها وتسعى بكل العزم ، وكل الحزم ، وكل النية الطيبة لتقهر هذه الصعاب وتلك المشكلات وسط ظروف صعبة .

إن النهضة فى زماننا هذا يسميها الناس بالتنمية الشاملة فى مجتمع من المجتمعات فيه الملايين من البشر موارده قليلة نسبيا عدده كبير نسبيا ، ديونه كثيرة مشاكلهُ عديدة ، الدنيا من حوله تتربص أو تسبقه على أقل تقدير وهو يريد اللحاق .

جهد الإنسان :

إن معركة النهضة ومعركة التنمية تعتمد على أمرين :

على الموارد التى حبا الله بها مجتمعنا سواء أكانت موارد طبيعية مناخية ، وموقع جغرافى ، ولكن الذى يحول هذه الموارد إلى خير وثروة ونماء وإلى رخاء هو جهد الإنسان الذى به تجرى المشيئة الإلهية يقول الحق تبارك وتعالى :

قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ

سورة التوبة ـ آية : ١٤

فالله تبارك وتعالى يجرى كثيراً من سننه على أيدى خلقه .

إذا تنمية أى مجتمع من المجتمعات لا تكون إلا بالقوة ...

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : منبر الاسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

البشرية التى إذا صلحت أحسنت استخدام الموارد ونمتها وزكتها وزادت منها وخلقت منها نوعا من الرخاء والنهضة .

وإذا خاب فألها وتقاعست همتها وقعدت عزيمتها وتراجعت عن العمل هبط أمرها وتراجع شأنها ولم تكن ثمة نهضة ولم تكن ثمة تنمية .

إذا يجمع العلماء على أن باب النهضة ومفتاح التنمية هو القوة البشرية ، وإذا كان هذا هو الحال فإن القوة البشرية الفتية فى كل أمة هى الشباب الذى يمتاز بحماس القلب وبتوهج الإرادة والمشيئة وبالتطلع إلى المستقبل وبعافية النفس والبدن وبالتطلع والطموح ، من أجل ذلك كان الذى يريد أن ينمى غليه أن يبدأ استثماره فى قطاع الشباب ، ولهذا نقول وسنظل نقول أن أى إنفاق تنفقه الدولة فى ميدان الشباب لايعد من قبيل الخدمات وذلك أدنى وأيسر فوائده ، وإنما هو استثمار حقيقى لأنه يعد العدة التى بها تستثمر الموارد ، وبها تتحرك الطبيعة وقواها وبها وحدها يكون النمو وتكون النهضة .

فلا غرابة أننا إذا توجهنا إلى النهضة وجهنا كلامنا إلى الشباب الذى هو من الأمة كالقلب إذا صلح ، اصلح كل شىء وإذا فسد ، فسد الجسد كله .

الأمر الثانى شباب الأمة الإسلامية فى بلدان العالم العربى والإسلامى يعيش أزمة تتمثل فى حيرة الفكر بين مذاهب شتى وبين عقائد مختلفة ، وبين انتماءات وولاءات متنافسة متصارعة .

شبابنا يعانى تمزقا فى الوجدان ، مشاعره لا تستقر على حال لا يقبض على وجهته بيده لينطلق بقواه ، فهو يدور حول نفسه مشتت الفكر ممزق الوجدان ثم هو بعد ذلك كله يعانى أزمات اقتصادية واجتماعية لا نهون من شأنها أبدا لكننا سنعود للحديث عن الهمة العالية التى تعين عليها

شبابنا يعانى من بطالة ، لأن المجتمع كله يمر بمرحلة انتقال طالما واجهنا بها المسئولون وحدثونا عنها بصراحة لا لتنكسر همتنا أو ليخيب رجاؤنا وإنما لترتفع الهمة حين تعرف حجم التحدى وصعوبة الطريق ووعورة المسلك .. نحن نجتاز مرحلة !

نحن نجتاز مرحلة انتقال من نظام اقتصادى كان قائما على الانغلاق إلى نظام قائم على الانفتاح والتعامل مع اقتصاديات العالم وقوانين السوق بحرية .

نحن نمر بمرحلة انتقال من نظام سياسى قائم على المركزية الشديدة والشمولية شبه الكاملة ، إلى نظام قائم على الحرية وتبادل الرأى، وتعدد الآراء والمنابر والأحزاب فى المجتمع ولذلك كله ضريبة وثمنه الذى لا بد أن يدفع .

فى النظام الدولى :

نحن فوق ذلك كله نعيش فى عالم هو يمر بمرحلة انتقال من نظام دولى قائم على التوازن والتنافس والتسابق على التسلح وتوزيع مناطق النفوذ إلى نظام عالمى جديد انكسرت فيه شوكة مذهب وسقط فيه نظام وتهاوت فيه دول وأنظمة ووقف الناس يتطلعون ويتساءلون عن شكل النظام الجديد الذى يراد له أن يقوم على انقاض النظام القديم .

فى مراحل الانتقال هذه تكون الحيرة ويكون الضياع ويكون الشك ويكون التساؤل وتكون الخطى المترددة الحائرة .

فمن الأمانة أن نقول إن شباب مصر وشباب الأمة العربية والعالم الإسلامى يواجه هذا كله ، لأنه إذا كان الماضى صنع هذا الجيل فإن المستقبل هو قدر جيل الشباب .

أتساءل سؤالين – ما هى أوائل معالم الطريق إلى نهضة مصرية عربية إسلامية .

وما هو مضمون التبعة التى يحملها الشاب المسلم تجاه ربه ونحو نفسه ونحو أمته .

نحن فى عالمنا حين نواجه أزمة فإن المسلمين يسلكون أحد سبيلين منهم من يشغل نفسه بخلاص نفسه ومنهم من يشغل نفسه بخلاص أمته وتلك درجة ومرتبة من الجهاد أعلى وأفضل ، لأن من يشغل نفسه بخلاصه الفردى يملك أن ينعزل وأن يعكف على الماضى، وأن يقيم علاقات بينه وبين ربه – هلكت الأمة بعد ذلك أو نجت ، صلحت أو فسدت فلا عليه – إنما هو يريد أن يدخل الجنة قفزا .

أما الجهاد الأفضل والمرتبة الأعلى وأما مقام النبوة الذى كان صاحبه يقول أمتى أمتى وهو فى أشد أوقات الضنك الشخصى ويهدد خلاصه الشخصى ولكنه مشغول بأمته – وهذا مقام النبوة ومقام الجهاد الأفضل .

فالشباب المسلم حسن الإسلام صحيح الإيمان الموصول بالله تبارك وتعالى الذى يليق به وصف الفتى هو الذى يشغل نفسه بخلاص الأمة ولا تشغله خاصة أمره عن هموم أمته .

إن الذى ينحصر فى ذاته وتستولى عليه هموم نفسه سيضمر وسينكمش ويعجز ، أما الذى تتوق نفسه إلى تخليص الأمة وإلى نجاة المؤمنين جميعا والذى يكون مشغولا ليل نهار بهذه الهموم الكبار فلن يتسع وقته للهموم الصغيرة ، ولن ينفق ساعة من النهار فى المعارك الصغيرة الصغيرة التى نرى شبابنا ينصرف إليها ويضل عن طريقه وتتزلق أقدامه فى وحدته .

لهذا فإننا حين نتحدث عن مسئوليات الشباب وتبعات الشباب فنحن نعالج قضيتين :

قضية الأمة التى تحتاج إلى هذا الشباب ، وقضية الشباب الذى يحتاج إلى ان يرتفع عن صغار هموم الخلاص الفردى ليشغل نفسه بخلاص الأمة وتبعات المسئولية ومسئولية الرسالة التى حملها الإنسان .

لا فرار من المسئولية :

النهضة ليست سراً وأمة المسلمين ليس بينها وبين الله عهد يخليها من المسئولية فإن الله تبارك وتعالى عدل حكيم هو القائل سبحانه :

﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾

سورة النساء– آية : ١٢٣ –

وهو القائل فى حديث قدسى إن مناديا ينادى من قبل الرحمن يوم القيامة « يا بنى آدم جعلت نسبا وجعلتم نسبا جعلتم فلان ابن فلان وجعلت ﴿ **إن اكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾ فاليوم أرفع نسبى وأضع أنسابكم » .

الفارق بين موقف الإسلام وموقف اليهودية أن اليهود ظنوا أنهم اتخذوا على الرحمن عهدا ، وقالوا : نحن أبناء الله وأحباؤه ، وزعموا أنهم معفون من الجزاء مستثنون من سنن الله مؤثرون على غيرهم .

أما نحن فالله يعلمنا أنه إن ننصره ينصرنا ، وأنه ينصر الذين إن مكنهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر فالقضية عندنا بميزان وحساب ، فضل المسلمون بما قاموا عليه وأقاموه من سنن الله ومن فضائل الأخلاق ومن وصل أنفسهم بالحق تبارك وتعالى .

إن أمر المسلمين ليس بدعة ، والسماء لا تتدخل لتنقذ المسلمين من سوء عملهم أو لتجزيهم بما ليسوا أهلا له إلا حين يسبقون بالفضل وحين يبدأون بالتقرب إلى الله تبارك وتعالى ، وحين يستنفذ الجهد سعيا وأخذا بالأسباب وجهادا فى سبيل الله ، حينئذ إذا قصرت

جهودهم جاءهم العون الإلهى أما أن يقعد أحدهم عن طلب الرزق ويقول يارب ارزقنى وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة فذلك من قبيل تمنى الأمانى على الله تبارك وتعالى ، وليس هذا إيمانا إنما الإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل .

والله تبارك وتعالى أودع فى هذا الكون سننا أنه لا يقين بغير معرفة ولا معرفة بغير علم وأودع سننا أنه لا جزاء بغير عمل ولا ثمرة بغير جهاد وكسب ، وأودع فى هذا الكون سننا أنه لا يصل إلا من رتب أموره ونظم نفسه وأعد لخصوم الإسلام ما استطاع من قوة ومن رباط الخيل .

هذه هى الشروط الثلاث للنهضة علم من أربابه، وبمنهجه عمل ، وتنظيم إذا أغفله المسلمون لم يصلوا أبدا وتخلى عنهم الحق تبارك وتعالى لأنهم حينئذ يكونون قد قصروا فى الأخذ بالأسباب .

والله تبارك وتعالى يقيم الحجة على البشرية لا ليكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، فقد بعث الرسل مبشرين ومنذرين مبشرين لمن يعمل ، منذرين لمن يقصر ، ونحن لا نتمتع باستثناء فى هذا .

فلنراجع أنفسنا ونحاسب أنفسنا على هذا المحك للثلاث الشعب .

أين العلم وما طريقه ؟! أين العمل وما منهجه ؟!! أين التنظيم وما دروبه ومسالكه ؟!

فريضة .. وتفريط :

أما العلم فى منهج الإسلام — وقد فرطنا فى هذه الفريضة تفريطا ما بعده تفريط — إن الذين يتابعون أعمال السلطات فى هذا البلد يستطيعون أن يسمعوا فى الإذاعة أو يشاهدوا فى التليفزيون ما يجرى فى مجلس الشورى ومجلس الشعب من تقرير لجنة التعليم وهذه أمور من صميم الدين لأنها من صميم الدنيا — وفى منهج الإسلام لا ينفصل الدين عن الدنيا ولا تبتعد الدنيا عن الدين من أراد أن يجتهد للمسلمين فليغمس يده ويدس أنفه فى هذه الهموم .

يقول تقرير لجنة التعليم إن الأمية فى مصر لا تزال تمثل ٤٩ فى المائة من مجموع السكان ، هؤلاء الذين يراد لهم أن يشيروا على الحاكم وأن يكون أمرهم شورى بينهم وأن يتثقفوا وأن يتقنوا فنون الحضارة لتلحق أمتهم بسائر أمم الأرض هذا الشعب لا يزال تسعة وأربعين فى المائة من أبنائه فى عداد الأميين لا يقرأون ولا يكتبون ، فأنا لهم معرفة ما يدور فى الدنيا أو معرفة ما يدور حولهم ، وأنا لهم أن يكونوا مواطنين قادرين على الإسهام الفعال فى تنمية هذا البلد وفى تحقيق النهضة .

إن العلم يقتضى أمرين أولهما أن نثق بهذا العقل الذى هو نعمة الله الكبرى ومدخلنا إلى كتابيه الكتاب الذى نقرؤه مجموعا بين ضفتى المصحف والكتاب الأكبر الذى هو سنن الله وآياته وآلاؤه فى الكون الذى أرشدنا إلى تعلمه يقول الله تبارك وتعالى :

قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟

سورة النمل — آية : ٦٩ .

والذى علمنا أن اليقين يأتى من بابه ، إذ يقول الحق تبارك وتعالى :

سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ

سورة فصلت — آية ٥٣ .

فما بال أقوام فى هذه الأمة يعطلون هذه العقول ويظنون أن الدين بديل عنها وأن النقل بديل عن العقل وأن العقل من الشيطان أو يكاد أن يكون كذلك ، كأنما الوحى من عند الله والعقل من عند غير الله ، ولو تأملوا لعرفوا أن هذا نعمة وأن تلك نعمة ، وأن نعمة العقل فى وعى الإنسان أن يكون أسبق ... كتاب الله

تبارك وتعالى ، فإن الله تبارك وتعالى خلق العقل حين خلق الإنسان ثم جاءت النبوات متلقاها عن الأنبياء مصدقين بهم ومؤمنين برسالاتهم .

إذا ينبغى أن يكون فى حياة كل منا ثقة بهذا العقل لانعطله وإنا لنعطله

الأمر الثانى : أن نسعى إلى المعرفة فالعلم يتحقق بالتعلم ، ولكننا للأسف لم نعد أمة قارئة ، ولا أمة طالبة للعلم .

لقد أدركنا زمانا كان الذين لا يقرأون ولا يكتبون لا تفوتهم حلق العلم ومجالس العلماء ، لأن العلم نور تفتح به أبواب كثيرة .

هل فى وسع هذا الجيل من الشباب أن ينتبه وأن يعرف أنه لا يستطيع أن يقيم بناء بغير أساس ، وأن العلم أساس العمل وأن العمل مادة النهضة وأن النهضة هى سبيلنا للحاق بالآخرين وللنجاة من عذاب الحق تبارك وتعالى إذ يقول :

وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾

سورة الزخرف ـ آية : ٤٤

وحين يقول الحق تبارك وتعالى :

فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا

سورة فاطر ـ آية : ١٠

وحين يقول :

وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ

سورة المنافقون ـ آية : ٨

فهذا تقرير ولكنه أيضا طلب لأن المسلمين حين يفرطون فى الأخذ بأسباب العزة يكونون قد أثموا وحادوا عن طريق الله تبارك وتعالى .

والعلم ليس العلم الدينى فحسب وإننا ندرك ونعرف أن شبابا من الشباب ظنوا أن الطريق إلى الله بالفقه وبالعلم الدينى وحده ، ونسوا أن العلم كله لله وأن الطبيعة والكيمياء والفلك والآلات الحاسبة هذا نور من نور الله ، وإذا كان غيرنا قد سبقنا إليه فليس معنى هذا أن العلم الدينى أقرب إلى الله من هذا العلم ، بالطبع لا لأن هذا علم نافع وليس بالفقه وحده تقوم الأمم ، إنما الفقه هو أحكام التكاليف وهى جزء من حياة الإنسان ، ولكن الإنسان يحتاج إلى أن يضرب فى الأرض التى جعلها الله لنا ذلولا لنمشى فى مناكبها ونأكل من رزقه .

والتقصير فى طلب العلم كالتقصير فى العلم الدينى سواء بسواء بل لعله أن يكون أشد ، لأن الفقه خاص بفريق ، أما العلم العام الذى ينتفع به الإنسان ويكسب به رزقه فلعله يوشك أن يكون فرضا عليه .

قضية .. ومأساة :

وقضية العمل فى عالمنا المصرى وفى عالمنا العربى وفى عالمنا الإسلامى مأساة فنحن أمة كلامها أكثر من عملها ولازلنا نتصور أن العمل يضطر إليه المحتاج ونسينا أن شعار المسلم فى الدنيا كلها قول الله تبارك وتعالى :

وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟

سورة التوبة ـ آية : ١٠٥

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : منبر الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

ولو لم تكن للعمل ثمرة لظل فريضة ولهذا يقول الحديث « وتأملوا تأمل العقلاء الأذكياء الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » وإنه لأمر لا تعقيد فيه ولا صعوبة .. يقول النبى ﷺ « اذا قامت الساعة على أحدكم وفى يده فسيلة فاستطاع ألا تقوم عليه حتى يغرسها فليفعل فإن له بذلك أجر » .

فلنذكر أننا فى سباق وأن أمما تعمل بالليل والنهار فى بلد كاليابان يجرون العمال جرا لكى لا يعملوا فى أيام السبت والأحد ونحن فى مواقع كثيرة نجر الناس جرا لتعمل ساعة من النهار فى أيام الأسبوع .

فهل من عدل الله أن نصل ولا يصلون ، وأن نرتفع وأن ينخفضوا ؟! لا أظن ذلك أبدا فإن الله هو العدل وهو الحق وهو علام الغيوب .

إذا ينبغى أن يستشعر شباب هذا الجيل أننا فى سباق وأننا فى معركة وغير مأذون لمسلم أن يبيت مرتاح النفس مغمض العينين هادىء الجنبات وهو يعلم أن الأمم تتحرك بسرعة الصاروخ وأن أمته متكاسلة متثاقلة تدور حول نفسها فى جدل عقيم وفى مبارزات كلامية عقيمة وفى معارك صغيرة وفى هموم تافهة صغيرة .. فأنا تصل ؟!

وإذا جاء الذل بعد ذلك جاءت التبعية فهل يستغرب منها أحد ؟!

إن أول ما يطلبه الإسلام من المسلم كثرة العمل وقد ضرب لنا النبى ﷺ الأمثال وساق لنا القرآن الكريم الشواهد والأوامر والنواهى .

وإننا نعرف كيف احتفل الإسلام بالعمل اليدوى ، وقال إنه ما نبى إلا رعى الغنم ، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده ، وأنه ما أكل أحدٌ طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وأن من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفوراً له ... وأنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور ، وكم من آية نمر عليها ونحن لاهون ، وكم من حديث نسمعه فنحرك رؤوسنا ذات اليمين وذات الشمال وقلوبنا هواء وعقولنا شاردة ومجتمعنا راكد لا يتحرك .

أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ

سورة الحديد ــ آية : ١٦

ألم يأن لهذه الأمة وهى تحتفل بتلاوة القرآن الكريم أن تسائل نفسها أين نحن فى ميزان الله ؟! .. هل عملنا لنصل أم تكاسلنا وجلسنا فى مقاعد المتفرجين .

وحين نعمل فليس أى عمل نؤديه لأننا فى سباق مع الأمم ، وعلى سبيل المثال سباق جودة السلع ، فإذا صدرت دولة ما سلعة قبيحة المنظر قليلة النفع سيئة الصنع ، ووجد إلى جوارها سلعة أنتجتها دولة أخرى متقنة وجيدة ونافعة حسنة المنظر تشد الناس إليها شداً فأى سلعة يشتريها الناس ؟! ومن يقبل عليها بالطبع ستتعرض السلعة الرديئة إلى الكساد وسيخسر صاحب المصنع وقد يضطر إلى غلقه .

إن العمل الذى يثبت ويمكث فى الأرض هو العمل الذى ينفع الناس .

ولن يخرج عمل عامل ينفع الناس إلا إذا جُوّدَ ، وإلا إذا أتقن ووضع العامل فيه كل شعلة العطاء وكل نعم الله عليه حتى تخرج من يده صنعة كاملة ، ومنتج جيد وبضاعة ممتازة تنافس بضائع الآخرين .

ولننظر حولنا فى الأسواق سنجد سلع اليابان تغزو وتنافس وتتفوق على السلع الأمريكية وعلى السلع الأوربية .

والآن نجد أن الصناعة فى سنغافورة وفى كوريا تنافس صناعة اليابان .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : منبر الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

مثـــــال من مالـيزيـــــا

ومن رحمة الله بأمتنا نجد أن ماليزيا تسير فى هذا الفلك ، وقد استطاعت هذه الدولة الإسلامية فى عام ١٩٩١ أن تصدر إلى انجلترا ـ وهى إحدى كبريات الدول الأوربية عشرين ألف سيارة ـ وهكذا فليعمل العاملون وهكذا فليحضر المسلمون إلى الساحة .

أما أن ندور حول أنفسنا وننشغل بأمور جانبية وبقضايا هامشية فإننا لا نرى أى وحدة نسير فيها وأى منزلق نتحرك فيه وأى ضياع نعيش فيه ونحن ننشغل عن القضايا الحقيقية بهذه القضايا الثانوية الهامشية التى جرتنا إليها الغفلة ..

إذا فالإتقان ينبع من القلب ، لأنه تعبير عن المسئولية فى حسن الأداء ، وهو يشمل أمور مجتمع كلها من القرار الكبير الذى يصدر إلى القرار الوزارى إلى تصرفات مدير المصنع ، ورئيس الجامعة وأستاذ الفصل ، والعامل الواقف أمام مخبز أو أمام مصنع أو أمام أى خدمة يؤديها للجمهور . لأن هذا كله يصب فى وعاء واحد هو نهر الأمة .



ونحن فى عالم سقطت فيه الحواجز وانهارت السدود وصار الناس حاضرا بعضهم عند بعض بسلعهم وأشخاصهم وثقافتهم وتاريخهم ، فالمنافسة قائمة ، أدرك ذلك من أدرك وغفل عنه من غفل ممن شاغلته الهموم إلى أن ينحصر فى قريته أو شارعه أو زقاقه ولكن غفلته لا تعنى أننا لم نعرفها ، بل نحن متواصلون مع العالم أدركنا ذلك أم لم ندرك .

أمر ثالث هو الإبداع بمعنى أن تتحرك العقول لأن عملنا وإنتاجنا إذا سار بسرعة الآخرين وبيننا وبينهم ألف ميل فستظل الألف ميل تفصل بيننا وبينهم ، ونظل مسبوقين تابعين .

الذين يتحدثون عن النهضة كلاما سهلا لينا فى المجالس والسرادقات وعلى صفحات الكتب والمجلات عليهم أن يعرفوا أن سلعة الله عالية ألا إن سلعة الله الجنة .

إن طريق النهضة محفوف بعمل كبير ولابد فيه من إبداع تسهر فيه هذه العقول لتبدع وتخترع وتضىء ، أما أن نردد ما قاله الأولون ونكرر ما فعله الذين سبقوا فستظل الأمة خاملة .

أليس من عجب محزن أن تكون الصناعة والزراعة والدواء والغذاء والكساء وأدوات النقل والتصوير ، وأدوات السلع كل ذلك فى المائة سنة الأخيرة تم انتاجه وتطويره وأضيف إليه فى بلاد غير المسلمين ، والمسلمون يتفرجون ويكتفون أن يقولوا فى خطبهم اللهم أهلك أعداءك الكفرة أعداء الدين لماذا يهلكهم الله إذا كان المسلمون لا يعملون ؟!

فالقضية إذا تحتاج إلى وقفة لنرى أين نحن ، وإننا لنستحى من دعاء الله ونحن لا نعمل ، أى إسلام هذا ؟! هل هو إسلام البلطجة الذهنية والنفسية والتواكل الذى يقعد فيه المسلمون ، ثم يرفعون أيديهم إلى الله تبارك وتعالى كأنما أدوا ما عليهم وبقى أن يأتيهم مدد السماء .

إنها قضية دينية ودنيوية ، وهى قضية سلوك وقضية احترام الإنسان لنفسه ومسئوليته عن مصيره ومستقبله .

تنظـــيم الجهـــود

أمر رابع هو أمر التنظيم :

إن مجتمعا قد يكون فيه ملايين من القادرين على العمل ولكن لا ضابط لهم ولا رابط ولا تنسيق ولا نظام ، تتبعثر جهودهم وتهدر طاقتهم وأظن مجتمعنا فى مصر عنوان على هذا النوع من التقصير ، فالقانون لم يعد له احترام ، والنظام لا يتبعه أحد ، والضوابط والاختصاصات والحدود بين الناس ، ما لك وما ليس لك كل ذلك غاب وشاعت فينا الفاظ ومصطلحات كانت غريبة عن واقعنا ، ومعظم الناس تستعملها فى كثير من المجالات .

المصدر : منبر الإسلام
التاريخ : مايو ١٩٩٢

يردد كثير من الناس كلمتى « كله ماشى » هذه الكلمات أسوأ من جميع الآفات الصحية ، فإذا سألنا اشخصا عن أى شىء ونقيضه يقول « كله ماشى » وهنا يستوى عنده الشىء ونقيضه ، مما يدل على ذهاب الضوابط وأن العقل تراخت قبضته على الإرادة وأن الإرادة استسلمت وأصيبت بالشلل وأن المجتمع لم يعد فيه قانون ولا نظام ولا عقل .. ﴿ وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ﴾

ولابد أن ينضبط العقل بسنن الله ، فلا يختلط أول العقل بآخره ، لأن من اختلط أوله بآخره يعزل ولا قيمة له ولا أمل فيه على الإطلاق .

وبعض الألفاظ تعبر عن حالة عقلية ونفسية يجب أن نبرأ منها ونتأمل فيها ونراجع أنفسنا .

فالإسلام ضبط وتحديد ، والعلم كله عبارة عن ضبط لماذا يتخلى هذا المجتمع فجأة عن الضبط ، ولماذا يكون غير المؤمن منضبطا عاقلا ويكون المؤمنون حمقى ضائعين ؟ ولماذا نفعل هذا بأنفسنا وبأمتنا وبإسلامنا .

لماذا نعطى الدنيا علامة على أن المسلمين متخلفون لا ضابط لهم ولا عقل عندهم ؟! إنها جرائم فى حق الأمة وفى حق الدين الذى نتشرف بالانتساب إليه ، ونعلن كل صباح ومساء أنه لا حل إلا الإسلام وأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها .

إن أول أمة الإسلام صلح بالعلم ، وأين العلم ؟! وأولها صلح بالعمل فأين العمل ، أم أننا نتحدث عنه ولا نمارسه ـ « تلك أمة قد خلت » .

لابد من عملية الضبط وإذا نظرنا حولنا فى الشارع المصرى نجد أن كل واحد يفعل ما يبدوا له ولم يسأل أحد نفسه ما هى حدوده وما هى حقوقه ، وما هى واجباته .

إن المسئولية بين يدى الله مسئولية فردية ، يقول الحق تبارك وتعالى :

وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾

سورة مريم ـ آية : ٩٥

وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾

سورة النجم ـ آية : ٣٧ ، ٣٨

بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾

سورة القيامة ـ آية : ١٤ ، ١٥

وهذه قواعد أساسية إذا بطلت حبط العمل كله . والذى يتصور النهضة بغير هذا فإنه يتمنى على الله الأمانى .

نقول للشباب نحن نلجأ إليك لأنك أمل الأمة لأنك تستطيع وتقدر ولأن الهمة إذا تعلقت بالسماء هان عليها أمر الأرض ، ولأنك إذا وطنت نفسك على التحدى الكبير صغرت أمامك التحديات .

هل يتصور أن مسلما حقا يتسع قلبه للعمل على طريق النهضة يبقى عنده لحظة من زمان ليفكر فى مخدر أو فى ضياع أو فى عبث أو جريمة ؟! إن هذه الأمور لا تدخل ساحته أصلا وهو لا يحتاج إلى مقاومتها ، وهذه الأمور لا تتقرب منه ابتداء لأنه مشغول بالنهار بأمر الأمة ، وقد لا يكاد يفرغ لحقوق نفسه .

تجـــاوز الشيطـــان

إن خير وسيلة يستعين بها الإنسان على شيطانه أن يتجاوزه بحيث ألَّا يمر طريق الشيطان به ، ولا يمر طريق الإنسان به ، لأنه يحلق فى أفق لا يرتفع إليه الشيطان ، هو أُفق النبيين والصديقين والشهداء الذين يجلجل فى وجدانهم قول الحق تبارك وتعالى :

إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....منبر الاسلام..................

التاريخ : .... مايو ١٩٩٢ ....

﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ﴾

سورة الأحزاب ـ آية : ٧٢

فليتحرك قدم الإنسان على الأرض ، ورأسه فى السماء حيث وحى الله تبارك وتعالى وحيث هذه المهمة التى هو مشغول بها ليل نهار .

إن الدعوة إلى الله والطريق إليه لابد أن يكونا على علم وعلى هدى وعلى كتاب منير ، وإلا فإن ضياع الهدى والعلم والكتاب المنير قد يدفع بشبابنا فى طريق يحسبونه إصلاحا وهو فساد ، يحسبونه طريق الله ، وهو أمر وأمور شتى ، تتجافى بهم عن طريق الله ، وتنعطف بهم عن السبيل .

ذلك أن لنا معالم والرسول ﷺ يقول : « **إن لكم معالم فانتهوا إلى معالمكم** » .

ونحن نعرف الرجال بالحق ، ولا نعرف الحق بالرجال وإطارنا المرجعى له دعائم ثلاث : كتاب الله مُفسرا بأقوال العلماء الثقات الذين يؤتمنون على التفسير ، لا بالقفز على آياته كما يفعل البعض من الشباب يقول أتعامل مباشرة مع كتاب الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

لقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألون فيُفتون ويُستنصحون فينصحون ، فإذا سئل الواحد فيهم عن آية فى كتاب الله سكت ولم يتكلم ، وكان أبوبكر رضى الله عنه يقول أى أرض تقلنى وأى سماء تظلنى إن أنا قلت فى كتاب الله برأيى .

فالقرآن الكريم يفسر ولكن بمنهج علمى رصين ، وبأدوات من لا يحوزها لا يجوز له أن يتصور ، وأن يقفز وأن يفتى بغير علم .

إن المرجع الأول للمسلمين كتاب الله ، والمرجع الثانى أحاديث النبى ﷺ المنسوبة إليه نسبة صحيحة وفق ما قرره العلماء المتخصصون من أهل الحديث ومفسرة أيضا بالعقل والنقل .

فإنه إذا كان يقال لا اجتهاد فى مورد النص ، إلا أن النص يحتاج إلى تفسير ، ويحتاج إلى تطبيق ويحتاج إلى فهم ، ويحتاج إلى تنزيل على الوقائع المتجددة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأمصار والأحوال ، ولهذا فإن العلم لا يتجدد ، ولكل عصر فقهه ، ومن غفل عن هذه الحقيقة فقد ارتكب إثما كبيرا ، وزلت قدمه زلة هائلة .

والمرجع الثالث للمسلمين فى حياتهم النبى ﷺ وسيرته ، لأن أسوتنا فى رسول الله ﷺ ، وسمتنا من سمته ، وخلقنا من خلقه ، ومنظرنا من منظره ، وتوجهنا من توجهه ، وسيرتنا ينبغى أن تكون كسيرته سوابقنا فى تصرفاتنا ينبغى أن تهتدى بهديه ﷺ .

فإذا وجدنا أقواما ينبو سلوكهم عن كتاب الله وتتجافى أحوالهم عن سنة النبى ﷺ ، ويتركون انطباعا مناقضا للانطباع الذى تجيش به أنفسنا ، ويمتلىء به وجداننا ، ونحن نقرأ سيرة ذلك الرجل الربانى المحبب إلى النفوس الذى لو أدركناه لأحببناه ، وقد أحببناه ولم ندركه ، والذى كان قريبا قريبا من القلوب ، والذى ترك فى أمته هذا الأثر حتى كانت حياتهم من حياته ، وهديهم من هديه ، حتى وصفه بلال رضى الله عنه ..

يقول : لما كان اليوم الذى قدم فيه النبى ﷺ إلى المدينة أضاء كل شىء فلما كانت الليلة التى لحق فيها الرسول بالرفيق الأعلى أظلم كل شىء حتى أنكرنا نفوسنا .

هذه الصلة بين محمد ﷺ وأتباعه ، تجعلهم ملتزمين بأن يقيسوا أمور الآخرين على سلوكهم .

فإذا وجدنا من الناس من يرفع راية الإسلام ، ويحملون شعاراته ، ولكن سمتهم غير سمت النبى ووقعهم عندنا غير وقع النبى وسلوكهم فى الناس غير سلوك النبى وآدابهم فى الدعوة غير آداب النبى فنعرف أنهم ليسوا على المحجة وأنهم ليسوا على الجادة وأنهم

المدونة
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : منبر الإسلام
التاريخ : مايو ١٩٩٢

واقعون فى خطأ كبير وأن علينا أن نصوبهم وأن نصحح خطأهم وأن نردهم عن انعطافهم .
إنما كان رسول الله ﷺ رحمة مهداة .

أفيقوا وانتبهوا إن مصر ليست فى جزيرة معزولة عن العالم ، وان الألف مليون مسلم فى العالم ليسوا فى جزيرة معزولة عن العالم ، فالعالم من مشرقه إلى مغربه .. ومن شماله إلى جنوبه يسلط الضوء علينا ، وهو مشغول بنا يتحدث إلينا مرة ، ويتحدث عنا مائة مرة ، يريد أن يقيم الصلة معنا مرة ، ولكنه يهدد مصالحنا مائة مرة .

إن الحملة على الإسلام والمسلمين كبيرة ، وهى ليست كلاما يقال فإن عشرات الملايين من المسلمين يقيمون بين ظهرانى دول وشعوب غير مسلمة ، ويتعرضون لمطاردات وللملاحقات ولتضييق ولتهكم ولسوء ظن ولتشويه حتى صار الأمر أن الإسلام والمسلمين يصورون ويصورون كما لو كانوا سوط عذاب ، وكما لو كانوا نذير عنف ومدخل إرهاب وتضييق على الناس وقمع للحقوق والحريات وإذلال للمرأة وانعكاف على الماضى ويأس من المستقبل واغلاق لأبواب العقل .

وهذه هى الصور التى تصور عن الإسلام خارج ديار المسلمين ثم تصدر إلى بلاد المسلمين .

إن على الدعاة أن يفيقوا وأن يوسعوا دائرة الرؤيا لتجاوز نطاق المسجد الذى فيه يتكلمون ، والمنبر الذى من عليه يصيحون ، والصحيفة التى فيها يكتبون ، وليعرفوا أن الكلمة الآن تصل إلى الدنيا كلها ، وأن صورة المسلمين حاضرة عند العالمين .

ماذا نحن فاعلون لنرد ذلك التزييف ، ولنصحح هذه الصورة ، ولنقول للبشرية : لقد جاء محمد ﷺ رحمة مهداة ، ليضع عن الناس إصرهم والأغلال التى كانت عليهم ، فمشى فيهم سمحاً رفيقا ، كريما ، واسع الصدر ، وسع الناس بسطه ، وخلقُه ، حتى صار لهم أبا وصاروا عنده فى الحق سواء فنحن على طريقته ونحن نتبع سيرته .

فلنبين للناس أن الإسلام رحمة وصلاح يحتاج الناس إليه وأن الإسلام مشاعر دافقة لذى القربى والأهل والأبوين وللجار وللبشرية كلها .

المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

مفهوم الاسلام للسياسة، إنسانها وميدانها في العمران، مختلف كلياً عن فهم الغرب لها

محمد عمارة *

■ ليس هناك خلاف في فكرنا – القديم منه والحديث – على تعريف «الإسلام»، فهو الخضوع والانقياد لله سبحانه وتعالى وفق ما جاء به واخبر عنه الرسول من الشرائع والاحكام.

أما «السياسة» فإن في مضمون مصطلحها خلافا، فقبل الاحتكاك الفكري بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية بعد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لديار الإسلام، وعندما كانت المضامين «العربية – الإسلامية» هي الوحيدة والسائدة والشائعة في معاجمنا وقواميسنا وموسوعاتنا، لم يكن هناك خلاف في مضمون مصطلح «السياسة»، لان هذا المضمون الإسلامي كان تعبيرا امينا عن صورة الإنسان كما صورها وتصورها الإسلام.

الإنسان: الخليفة عن الله، الحامل لامانة عمران الحياة الدنيا كابتلاء وامتحان ومعيار للحياة الآخرة التي هي خير وابقى، فسياسته لعمران الدنيا ليست هي المقاصد والغايات وإنما هي السبل والوسائل للدار الآخرة، وهو بحكم خلافته عن الله ليس سيد هذا الكون، وإنما هو عبد لسيد هذا الكون، وإن كان سيدا فيه، فهو عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده، ومن ثم كانت حرية هذا «العبد – السيد» محكومة بشريعة خالقه، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف، الامر الذي جعل المضمون الإسلامي للسياسة في العمران الإسلامي لا يقف عند المعايير المادية في حدودها الدنيوية معزولة عن معايير الصلاح الاخروي، وإنما ربط هذا المضمون الإسلامي لمصطلح السياسة بين المعايير الدنيوية والأخروية بعروة وثقى.

لقد عرّفت القواميس الإسلامية «السياسة» انطلاقا من هذه «الصورة الإسلامية» للإنسان بانها: «هي استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة..».

فهي ليست مطلق طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية العاجلة، بل الصلاح والمصلحة التي تجعل نجاة الدنيا محققة للنجاة في الآخرة، وهي ليست مطلق تدبير المعاش وتنميته وفق المعايير الدنيوية وحدها، بل التدبير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة التي وضعها الخالف لخليفته إطارا وفلسفة حاكمة لسياسة العمران.

ولما كان العمران البشري في الدنيا ميدان «السياسة» وفيه من «المتغيرات» و«المستجدات» أكثر مما فيه من «الثوابت» جاءت نصوص الدين والشرع الإلهي متناهية، بينما لا تتناهى متغيرات العمران الدنيوي ومستجداته، فكان أن وقفت النصوص الشرعية في سياسة العمران عند الثوابت والكليات والفلسفات والقواعد والمبادىء والأطر الحاكمة تاركة للعقل الإنساني والاجتهاد البشري حرية التفريع والبناء والتفصيل والإبداع في إطار القواعد والمبادىء والاطر الحاكمة تحقيقا لإسلامية العمران المتجدد بمد فروع إسلامية من الاصول والقواعد لتظلل بالإسلام هذه المتغيرات والمستجدات فتتواصل الصبغة الإسلامية للعمران دونما جمود ودونما قطيعة مع الاصول.

ولتحقيق هذه الخصيصة التي اقتضاها ختم الرسالات الإلهية برسالة محمد، استقر الراي في الفكر السياسي الإسلامي على أن «شرعية» السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع، وإنما هي – «الشرعية» – متحققة في ما يبدع المسلمون من السياسات، ما دامت لا تخالف ما شرعه الله، «فالسياسة: ما كان من الافعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وابعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي، فهي لا تنحصر في ما نطق به الشرع، وإنما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع، والسياسة العادلة غير مخالفة للشريعة الكاملة، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحي، وإلا فإذا كانت عدلا فهي من الشرع، وتقسيم بعضهم الحكم إلى: شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة وحقيقة، وكتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل، وكل ذلك باطل، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسيم لها، والباطل ضدها ومنافيها، ومن له ذوق في الشريعة واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وانه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها، وأن من احاط علما بمقاصدها ووضعها موضعها وحسن فهمه فيها لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة، فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، وهذا الاصل من اهم الأصول وانفعها» كما قال ابن القيم.

هكذا استقر في الفكر الإسلامي الاخاء بين «إسلامية» مضمون

المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٩٢

مصطلح «السياسة» انطلاقا من صورة الإنسان في الإسلام (صورة الإنسان الخليفة عن الله) ومن كون سياسته للعمران البشري هي الأمانة التي حملها والتكليف الالهي الذي اختاره كرسالة محكومة حريصة في أدائها بالشريعة الالهية، التي هي بمثابة بنود عهد وعقد الوكالة والاستخلاف، ولم تقف هذه «الإسلامية» لـ «السياسة» عند حدود ما نصت عليه النصوص المتناهية، بل امتدت - باستصحاب ضوابط النصوص وروحها وفلسفة قواعدها - بالاجتهاد الإسلامي إلى ما لم ترد به النصوص.

ذلك هو مضمون مصطلح «السياسة» في فكر الإسلام: «استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل، والأفعال التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وتدبير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية».

وعلى هذا النحو ظلت السيادة لهذه المضامين في معاجمنا وقواميسنا إلى أن جاء الاحتكاك الحضاري بين أمتنا وبين فكر الغرب وحضارته فدخلت في معاجمنا وقواميسنا المعربة المضامين الغربية المتميزة لمصطلح «السياسة» لتصب في الوعاء نفسه، الامر الذي أحدث ازدواجية في المفهوم والمضمون على رغم وحدة المصطلح والوعاء، وهي مشكلة تواجه العقل المسلم في بحثه عن المضامين الإسلامية المتميزة في قواميس ومعاجم خلطت مضامين الغرب بمضامين الإسلام عندما عرف الكثير من المصطلحات!

فإذا كانت «السياسة» في العرف الإسلامي لا تقف عند استصلاح الخلق في العاجلة (الدنيا) وحدها، لأن صورة الإنسان في الإسلام هي صورة الخليفة عن الله، والذي يعمر الدنيا كمعبر للآخرة التي هي خير وأبقى، فإن «السياسة» في الحضارة الغربية ذات الطابع الوضعي إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها، فهو في عرف تلك الحضارة سيد هذا الكون، ومقاصد عمرانه لدنياه هي تعظيم اللذة في هذه الحياة، وتنمية الوفرة المادية، وتكثير القوة دونما رابط يربط ذلك بالدار الآخرة أو ضابط ديني أو معيار شرعي يتخذه إطارا حاكما لهذه التدابير والسياسات، فالواقع المحسوس هو المنطق، والعقل والحواس سبل المعرفة. إنها سياسة دنيوية المحتوى والمقاصد لا تبتغي شيئا خارج العمران الدنيوي ولا تحكمها أية معايير غير دنيوية ولا دخل فيها لسنن الدين وفلسفته وضوابطه.

ولهذه النظرة الدنيوية الخالصة للإنسان ولسياسته للعمران البشري كانت علمانية الحضارة الغربية فصلا للدين - لا عن الدولة وحدها - كسلطة تنفيذية - وإنما فصلا له واستبعادا لمعاييره من كل الشؤون: العمران البشري، المعرفية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والاخلاقية، والفلسفية. فإنسانه «دنيوي» ذو مقاصد «دنيوية» تحكم سياسته للعمران المعايير الدنيوية وحدها.

وعندما يكتب أستاذ مسيحي معرفا مصطلح «العلماني» (SECULAR) فيقول إنه «نسبة إلى العَلْم (مصدر غير قياسي) بمعنى العالَم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي، وهذه تفرقة مسيحية لا وجود لها في الإسلام وأساسها وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة وسلطة مدنية هي سلطة الولاة والأمراء، والعلمانيون يحكمون بوجه عام العقل ويرعون المصلحة العامة من دون تقيد بنصوص أو طقوس دينية» (حنا رزق)، فإنه يقدم شهادة غير متهمة على أن العلمانية الغربية - فضلا عن انها خصيصة غربية - هي فصل للدين عن الدنيا واستبعاد لمعاييره عن أن تكون حاكمة في سياسة العمران «كل العمران».

ولذلك كان طبيعيا في حضارة علمانية أن تكون السياسة علمانية هي الأخرى، فهي تدبير «الانسان - الدنيوي» لحياته «الدنيا» وصولا إلى مقاصد «دنيوية» صرفة، ولقد صاغ مكيافيللي (١٤٦٩ - ١٥٢٧م) فى كتاب «الأمير» فلسفة السياسة في الحضارة الغربية العلمانية، باعتبارها: «الممكن من الواقع» دونما ضوابط أو معايير دينية لهذا الممكن من هذا الواقع، وتحدثت القواميس عن هذه السياسة فقالت: «إنها أسلوب معين للعمل اختير بطريقة مقصودة بعد استعراض كل البدائل الممكنة»، دونما اشارة إلى الصلاح الديني الذي يربط سياسة الدنيا بمقاصد الآخرة، ولذلك جاهرت التعريفات الغربية بأن «القوة» وعلاقاتها، والصراع بين مالكيها هي محور هذه «السياسة»، «فالتعريفات الحديثة للسياسة تذهب إلى أن محور السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، وعلاقة مصالح الجماعة بها، أما العناصر التحليلية الرئيسية فهي: الصراع والقوة، والفعل السياسي هو الذي يحدث عبر منظور القوة التي تمارس من خلال عملية الحكم، وفي إطار الدولة ودراسة السياسة: هي «تحليل لعلاقات القوة» كما ورد في «قاموس علم الاجتماع».

فالإنسان دنيوي فقط، والحضارة دنيوية (علمانية) فقط، ومن ثم فالسياسة فيها هي فن الممكن الدنيوي من الواقع الدنيوي دونما علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران وبين الاستقامة الدينية.

ذلك هو جوهر الخلاف ومنطقه بين مضمون «السياسة» في الحضارة

الإسلامية ومضمونها في الحضارة الغربية. يبدأ الخلاف حول تصور كل حضارة لـ «الإنسان»، أخليفة هو عن الله، فتكون دنياه معبرا إلى الآخرة التي هي خير وابقى، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين قياما بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف على النحو الذي يجعل هذه «السياسة» «سياسة شرعية»؟ أم أن هذا الإنسان سيد هذا الكون الذي تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا، والذي تبتغي سياسته للعمران تحقيق المقاصد الدنيوية ولا شيء وراءها حتى ليفصل الدين عن العمران كله، وليس فقط عن «الدولة» كسلطة تنفيذية؟

هكذا وجدنا ونجد انفسنا أمام مضمون واحد لمصطلح «الإسلام»، وأمام مضمونين متميزين لمصطلح «السياسة» اختلطا في المعاجم والقواميس التي صبت المعاني الغربية المتميزة في أوعية المصطلحات التي اتفقت فيها الحضارات.

وإذا كنا نلح اليوم ونحن نسعى إلى صفاء الرؤية الإسلامية وإلى تحرير العقل المسلم من الغبش الذي ألحقه به عدم التمييز بين أوعية «مصطلحات» لا مشاحة في وضعها واستخدامها، وبين «مضامين» تحمل خصوصيات حضارية متميزة بتميز الحضارات والثقافات، إذا كنا نسعى إلى ذلك، فنحن لا نبتدع اختراعا غير مسبوق. فالعلامة ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ - ١٣٣٢ - ١٤٠٦م) عندما تحدث عن «الدولة» و«الملك» - الذي تشترك فيه ألوان الاجتماع البشري كلها - ميز بين «السياسات» التي تطبع وتصبغ الدول وسلطات الملك، فتحدث عن تميز «السياسة الإسلامية» عن «السياسة الدنيوية»، فالاولى سياستها شرعية تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة بينما لا تربط الثانية بين الصلاحين، فالسياسة الدنيوية هي التي تقف مرجعيتها عند العقل كملكة للإنسان الدنيوي، بينما تجعل السياسة الإسلامية من الشريعة إطارا حاكما لحركة العقل المسلم وصولا بالسياسة إلى ابتغاء سعادة الدنيا والآخرة كلتيهما. بل لقد ميز ابن خلدون بين هذين اللونين من ألوان «السياسة» وبين «سياسة القهر» والاستبداد التي لا قانون لها ولا مرجعية تحكمها إلا شهوة استبداد المستبدين.

وتحدث ابن خلدون عن أنواع السياسات هذه، فقال: «وحقيقة الملك: أنه الاجتماع الضروري للبشر، ويجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها، وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها، ولا يتم استيلاؤها. سنة الله في الذين خلوا من قبل».

فإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء.

ان السياسة الشرعية هي التي تبتغي عبر تدبير عمران الدنيا تحقيق سعادة الآخرة، وإنسانها خليفة عن الله يتعبده بسياسة العمران الدنيوي، بينما السياسة الدنيوية (العلمانية) التي تقف بمرجعيتها عند عقلاء الدولة وأكابر بصرائها فتبتغي - بتعبير ابن خلدون أيضا - «مصالح الدنيا فقط» (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا).

وهكذا تتميز مضامين «السياسة» بتميز صورة «الإنسان» ومثاله:

أخليفة هو عن الله في هذا الوجود؟

أم السيد في هذا الوجود؟

---

* كاتب اسلامي مضري.

فارق بين منع التسلط وتحريم الحزب الديني

رغيد الصلح *

■ محاكمات الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، والترخيص للحزب الديموقراطي الناصري في مصر، جددا الجدل حول مشروعية الاحزاب الدينية في الاقطار العربية. ففي الجزائر اخذت المحاكمات تتحول الى مناسبة لمحاكمة التيار الديني بصورة عامة. ولاتخاذ موقف سلبي من فكرة الحزب الاسلامي، بصرف النظر عن تجربته او برنامجه. وفي مصر تمنع الدولة تكوين المنظمات السياسية الدينية من حيث المبدأ، وان تغاضت عن عملها في الواقع. كانت السلطة تتخذ موقفا مشابها تقريبا من الاحزاب الناصرية، بيد انها تراجعت عن هذا الموقف مؤخراً، فسمحت للناصريين بانشاء حزب مستقل خاص بهم. هذا التغيير في الموقف الرسمي، اوجد مناسبة لمطالبة الدولة بالتراجع من موقفها من مسألة الاحزاب الدينية ومن اعطاء الاخوان المسلمين، بشكل خاص، رخصة للعمل. ان الجدل حول هذه المسالة لا يقتصر على البلدين وانما هو قائم في تونس وموريتانيا، حيث تمنع الدولة الاحزاب الدينية، وفي المغرب حيث تبحث السلطة فكرة الترخيص «لجمعية العدل والاحسان» الدينية السياسية.

في تفسير قرار منع الاحزاب الدينية من العمل، قيل ان الاسلام هو ملك الجميع ولا يصح احتكاره من فريق سياسي. التونسيون كلهم، على سبيل المثال، مسلمون، فلماذا يقوم بينهم حزب سياسي مسلم؟ هل يعني ذلك ان الذين لا ينضمون الى هذا الحزب، او الذين لا يؤيدونه انهم غير مسلمين؟

ان هذه الحجة التي استخدمت ضد تكوين الحزب الديني، تغذت احياناً من اقوال واعلانات بعض الزعماء الدينيين المتشددين كما حدث في الانتخابات الجزائرية، عندما هدد بعض مرشحي الانقاذ منافسيهم ومناوئيهم بالعذاب الابدي وبالاكتواء بنيران جهنم، لانهم يقفون في وجه الاسلام ويعترضون طريق دعاته وحملة رسالته. هكذا تحولت الانتخابات من منافسة بين مرشحين يحملون عقيدة دينية واحدة، الى جهاد المسلمين ضد الكفرة والملحدين والمرتدين عن مبادئ الدين الحنيف. ان تصوير المبارزة الانتخابية على هذا النحو في بلدان يتعلق اهلها بالدين، تجعلها مباراة غير متكافئة، وتحولها الى ساحة تجارب لآخر اسلحة الارهاب الفكري، وأكثرها فتكاً وايذاء.

وفي منع الاحزاب الدينية، استندت السلطات العربية المعنية ايضا الى تجارب معينة بدت فيها الاحزاب الدينية لا تؤمن بالتعايش مع الآخرين، ولا تتورع عن استخدام العنف وسيلة لسلبهم حرية العمل وحتى لالغائهم من الوجود. التجربة الابرز على هذا الصعيد كانت، خارج البلاد العربية، تجربة الحكم الديني في ايران. ومن بعد ايران جاءت تجربة الجبهة القومية الاسلامية في السودان، فضلاً عن بعض التجارب المتناثرة المتفرقة في لبنان، مثل تجربة امارة الشيخ سعيد شعبان في مدينة طرابلس.

ان هذا الاتهام لم يوجه الى جماعات دينية حاكمة فحسب، بل ايضا الى احزاب معارضة منها. ففي الجزائر، وجهت الى الانقاذ تهمة التورط في احداث قمار الدموية. وفي تونس حملت حركة «النهضة» مسؤولية الهجوم على مقرات حكومية. وفي مصر، كثيراً ما تعرضت حركة «الاخوان المسلمين» الى المضايقات والضغوط في تاريخها بسبب اتهامات مشابهة. في اواخر عام ١٩٤٨، مثلاً، وبعد اغتيال رئيس الحكومة المصرية النقراشي، حلت الحركة بتهمة انها «تجاوزت الاغراض المشروعة الى اغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد» و«هدفت الى تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب»، وامتنعت في نشاطها فاتخذت الاجرام وسيلة لتنفيذ مراميها»، كما جاء في مذكرة وزارة الداخلية المصرية حول الحل وأسبابه.

ان هذه الاسباب والمبررات قد تصلح لتفسير اتخاذ تدابير واجراءات ضد حزب من الاحزاب الدينية، لكنها لا تصح في الحكم على الاحزاب الدينية بصورة عامة، ولا لتحريم قيام الحزب الديني. فالإسلام هو ملك الجميع ولا حق لأحد في احتكاره، مثلما الوطنية والعدالة والديموقراطية والاصلاح والتنمية وغيرها من المفاهيم ايضا ملك الجميع. ومع ذلك فانه يسمح للمواطنين

بتأسيس الاحزاب التي تؤكد هذه القيم والمفاهيم، ويسمح لهؤلاء المؤسسين بالقول انهم اكثر تمسكاً بها وسعيا الى وضعها موضع التطبيق من غيرهم من بناة الاحزاب الاخرى. فلماذا يكون لهؤلاء الحق في انشاء الاحزاب، ولا يكون للدينيين الحق في انشاء احزابهم المستقلة الخاصة بهم المعبرة عن فهمهم للمسالة الدينية وللعلاقة بين الدين والسياسة؟

ولا ريب ان عدداً من الاحزاب الدينية قد دل على نزوع نحو التفرد والميل الى الاستئثار بالسلطة، ساعة الوصول اليها، وبرهن على استعداد لمصادرة الحريات العامة وقمع الاحزاب والجماعات الاخرى بالقوة. لكن هناك، الى جانب هؤلاء، جماعات دينية اخرى لا تنهج هذا النهج، ولا تمانع في خوض التجربة الديموقراطية والتفتيش عن ارض اللقاء بينها وبين الدين. ففي الجزائر، على سبيل المثال، شهدنا جمعيات اسلامية كـ «حركة المجتمع الاسلامي» و«حركة النهضة الاسلامية» تستنكر اللجوء الى العنف. بل شهدنا ان جبهة الانقاذ نفسها تنقسم حول هذه المواقف من العنف ومن المشاركة في المسار الديموقراطي. اننا لا نعلم تفاصيل هذا الانقسام والى اي مدى وصل، ولكن مظاهره تدل على انه كان جدياً وعلى ان في الاطارات القيادية الانقاذية، وجد العديد من القادة والانقاذيين الذين كانوا يحرصون على احترام اصول العمل في اطار المشروعية الدستورية، في مواجه اولئك الذين كانوا يحضون على الامساك بالسلطة وتطبيق تجربة الحزب الواحد.

ان عدم التمييز بين هذين التيارين وبين هذين النوعين من الاحزاب لا يخدم التطور السياسي العربي. وان الاصرار على اقصاء التيار الاسلامي عن الحياة العامة، او اضعاف مساهمته فيها، بمنعه من اقامة حزب مستقل، قد لا يضعف هذا التيار بمقدار ما يضعف تجربة الانفتاح السياسية في البلدان العربية. فمن المتفق عليه ان التيار الديني يملك تاييداً واسعاً في اوساط شعبية عربية. وتحقيق الاستقرار، وتوطيد الانفتاح يتطلبان توسيع مشاركة هذه الاوساط في الحياة العامة لا ابعادها عنها. ان البعض يفضل لو ان اشراك هذه الاوساط الشعبية يتم عن غير طريق الاحزاب الدينية، ولكن على هؤلاء ان يسعوا الى تحقيق امنيتهم هذه عن طريق العمل على كسب جمهور الاحزاب الدينية وليس عن طريق حرمان هذه الاحزاب من حرية العمل السياسي.

ان حرمان الاحزاب الدينية من الرخصة ومن الحق في العمل المشروع لا يفضي، بالضرورة، الى تعطيلها ومنعها من العمل السياسي بل يدفعها الى العمل السري. وفي العمل السري، قد تضيع فرصة تعويد الاحزاب الدينية على الممارسة الديموقراطية، وتطلق فيها يد دعاة العنف والتشدد مع الآخرين. وهذا ما حدث، الى حد بعيد ولفترة من الزمن، داخل حركة الاخوان المسلمين في مصر. فلقد انشات الحركة في الثلاثينات، كما يقول الدكتور عبدالله فهد النفيسي في بحث بعنوان «الاخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطا، انشات (النظام الخاص) اي جهازاً عسكرياً كان الغرض منه مواجهة الصهاينة ومساندة الفلسطينيين. ولم تحكم قيادة الاخوان الرقابة على ذلك الجهاز فبدا يتصرف بمعزل عنها احياناً، وربما كان مستطاعاً ضبط النظام الخاص، لو بقي الحزب يعمل بصورة علنية ولو بقيت التعددية الحزبية في مصر، غير اضطرار الحزب الى النزول تحت الارض، خاصة بعد محاولة اغتيال عبدالناصر، التي ادت الى تولي اركان النظام الخاص القيادة الفعلية للحزب، مع سعيهم الى عسكرته ونشر مفاهيمهم المتصلبة بين افراده، كما يقول د. النفيسي ويضيف ان هذه الحال الحقت ضرراً بالجماعة نفسها اذ منعتها من التطور ومن التاقلم مع المستجدات. انه في نفس الوقت اضعف احتمال تطور الجماعة صوب قبول فكرة التعددية السياسية، ومبادئ العمل الديموقراطي.

حتى لا تتكرر هذه التجربة، وحتى يعاود «المسار الديموقراطي» عافيته وحيويته، فانه من الضروري الاقرار بتنوع التيار الديني وبتعدد المواقف في داخله تجاه مسالة السلطة وعلاقة المواطنين بها، وتجاه التعددية الحزبية والحق في الاختلاف، واحترام الحريات العامة. انطلاقاً من ذلك، يطلب من الاحزاب الدينية ما يطلب من الاحزاب القومية، والوطنية والعلمانية واليسارية وغيرها من الجماعات السياسية. يكون على هذه الجماعات ان تعلن التزامها الصريح، بدون تردد بالمبادئ الديموقراطية، وان تمارسها في حياتها الداخلية واليومية: منها تستمد مادة توجيه المحازبين والانصار؛ وبالاستناد اليها تعقد مؤتمراتها وتنظم الانتخابات الدورية للمراكز القيادية فيها؛ وبالاحتكام الى روحيتها تشجع الحوار وروح المبادرة وتحترم حق المخالفة بين الاعضاء، كل ذلك تحت رقابة الراي العام واطلاعه على ما تهمه معرفته من دقائق هذه الكيانات الدينية السياسية.

---

* كاتب وباحث لبناني مقيم في اكسفورد

المحروسة
المصدر : النـــــــور
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

هموم المسلمين في زمن اللئام

لعل مسلمي هذا الزمان هم اتعس الناس حظا واشقاهم جنسا واكثرهم تعرضا للعدوان والامتهان ، وتلك امور محزنة لها اسبابها ، وظواهر مؤذية لها خباياها وادواتها .

العدوان على الاسلام والمسلمين ليس ظاهرة مستحدثة ، وإنما هى حقيقة قديمة عمرها عدة قرون واستمرت ايضا لمدة قرون فيما يعرف بالحروب الصليبية ، ولقد كان المسلمون يخوضونها بكل شجاعة ، ينتصرون احيانا ويهزمون حينا ، وتلك طبيعة فى الحروب والصراعات ، ولكن إيمانهم بكونهم معتدى عليهم كان يدفع بهم الى البذل وينتهى بهم آخر الامر الى النصر على اعدائهم .



بقلم : الدكتور
مصطفى الشكعة

إننى لست فى حاجة الى ان اذكرهم بما فعله صلاح الدين الايوبى حين استخلص بيت المقدس وفلسطين كلها وما كان حولها من امارات صليبية وردها الى حوزة الاسلام والمسلمين بعد ان ظلت فى ايدى الاعداء عشرات من السنين ، وكيف انه اذل ملوكهم وكبل بالحديد فرسانهم .

وإننى لست فى حاجة ايضا الى ان اذكر المسلمين المعاصرين بما فعله الجيش المصرى المسلم فى منطقة المنصورة بالصليبيين الذين احتلوا بلادنا فى شمال الدلتا لعدة سنين ، وانتهى الامر بهزيمتهم شر هزيمة واسر قائدهم وهو لويس السابع ملك فرنسا وبقى فى اسره فى بيت لقمان

المحروسة
المصدر : النور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

بالمنصورة سنين طويلة ، وكان اسره ليس مجرد تاديب للمعتدين ، ولكنه كان فضيحة لهم لم ينسوها ، وظلوا يكتمون مرارتها لعدة قرون وتظاهروا بمودة المسلمين حتى كانت العشرينات من هذا القرن ، واعتدت فرنسا على سوريا ، واعتدت انجلترا على فلسطين . فاما قائد الجيش الفرنسى « جورو » فحين دخل دمشق اتجه من فوره الى قبر صلاح الدين الملحق بالمسجد الاموى وركل بابه بحذائه القذر وقال كلمته التى تفيض حقدا ومرارة : لقد عدنا ياصلاح الدين . واما القائد الانجليزى « اللنبى » فما كان ان يدخل القدس ويجلس على اول مقعد يصادفه حتى قالها بشماته : لقد انتهت الحروب الصليبية . وإذن كانت نية الحرب تجرى فى دماء اوروبا مئات السنين ولم يكن يعوقهم عن خوضها الا قوة المسلمين ومنعتهم ، فلما ذل المسلمون بفعل أيديهم وحماقة حكامهم ، عادت الصليبية تظهر من جديد فى حروب معلنة حينا ومستترة حينا آخر حتى كانت التطورات فى الاسابيع الاخيرة حين اعلنت امريكا واعلن اكثر من مسئول اوروبى انه بعد ان تخلص الغرب من الشيوعية فإنه عليه ان يتفرغ للقضاء على الاسلام ، وذهبت الوقاحة باحد زعمائهم حين قال إن القرن الواحد والعشرين هو قرن القضاء على الاسلام .

لكن المشتغلين بهموم امتهم يعرفون ان حرب الاسلام وإذلال المسلمين عملية مستمرة منذ بداية القرن الحالى ، وهى الان على اشدها ، فقلما سلم المسلمون فى قطر من اقطارهم من اذى تلحقه بهم الصليبية بشكل مباشر حينا او بايدى عملائها ممن يحملون اسماء إسلامية حينا آخر .

وهل هناك ابشع مما يجرى للمسلمين فى البوسنة والهرسك هذه الايام ؟ ! إن جحافل الحرب الصليبية ـ مؤيدة من الغرب الصليبى وهيئة الامم المتحدة ـ تدك ارضهم وتحرق ديارهم وتهدر دماءهم وتخرب مدنهم وتفزع اطفالهم ولا يرتفع صوت لما يسمى مجلس الامن او الامم المتحدة التى لا تسكت عن قتل مسيحى واحد بينما تغتال اوطان المسلمين وتسيل دماؤهم فلا يرتفع صوت حر واحد ، وإنما تترك الحرب مشعلة نيرانها حتى تاتى على اخر بيت مسلم .

إنه فى نفس الوقت الذى تغتال فيه جمهورية البوسنة والهرسك فى البلقان ، استطاعت اقلية صليبية فى ارض مسلمة ان تخرج بالسلاح على الحكومة الشرعية فتضربها وتستقل بقطعة من ارض المسلمين فى جمهورية اذربيجان المسلمة بتشجيع من جيرانها الذى كانوا شيوعيين ثم انقلبوا الى صليبيين .

يحدث كل ذلك ولا يرتفع صوت لانقاذ المسلمين ، لان المسلمين فى نظر الغرب لا قيمة لهم وهم محسوبون من سقط المتاع ، ولعلنا لسنا فى حاجة الى ان نقرر ان المسلمين انفسهم مسئولون عن الحضيض الذى وصلوا الى قاعه ، فقد ارتضوا الدنية لانفسهم حين تخلوا عن دينهم وتامرت بعض حكوماتهم على الاسلام .

ما هذه المهازل التى تجرى امامهم وتطبق عليهم فلا يحركون ساكنا ؟ ؟ ! ! كيف يقبلون ان يرغم قطر مسلم هو ليبيا ـ بغض النظر عن بعض التحفظات ـ على ان يسلم بعض ابنائه لكى يحاكموا فى دولة اجنبية ، سمعة القضاء فيها سيئة ، بل حتى لو كانت سمعة القضاء فيها حسنة ، وكيف ينشط مجلس الامن بكل ما لديه من هيلمان لكى يصدر قرارات مهينة وينفذ اجراءات ظالمة بسبب مواطنين اثنين مسلمين متهمين ـ لا مجرمين ـ بحادثة طائرة ، ويغض بصره عن عصابة تحمل اسم حكومة فى فلسطين المحتلة تحرق الحرث والنسل وتقتل كل يوم عشرات من الفلسطينيين الذين لم يفعلوا اكثر من استنكار ما تقوم به العصابة الباغية من اغتصاب لارضهم واستباحة لدمائهم .

ما اوسع ما بين الشقتين ، وما اقبح ما بين القرارين ، إنه إذا كان القرار منسحبا على المسلمين الحقوه بالباب السابع من قانون الامم المتحدة ، وإذا كان منسحبا على غير المسلمين جردوه من فعاليته ، اليست هذه قمة الظلم للمسلمين ، بل اليست منتهى الاستهانة بمقدراتهم .

اليس هذا التصريح هو ما جرى على لسان سكرتير عام الامم المتحدة الذى اخترناه منا ؟ اليست الحكومات العربية والاسلامية فى مقدمة من قبلوا هذه الجراة من سكرتير الامم المتحدة .

إن الصليبية العالمية معتصمة بالامم المتحدة ، وهى تدير الحرب ضد المسلمين فى فلسطين وفى البوسنة والهرسك وفى ناجورنو كاراباخ وفى الفلبين وفى بلغاريا بل فى البلقان كله من هناك ولعلنا لا ننسى ان تيتو وحده ـ صديق مصر ـ قد اباد مليون مسلم فى الاربعينات وقتل الالاف فى الخمسينيات إن المجال لا يتسع فى هذا المقال للحديث عن الاضطهاد الواقع على المسلمين فى بريطانيا وفرنسا وبعض الاقطار الاسيوية والافريقية ، ولعلنا نعود الى ذلك فى مقال مستقل ، ولكن الذى نريد ان نركز عليه هنا هما قضيتان ، القضية الاولى هى ان احدا لا يستطيع ان يواجه عدوان الغرب الصليبى على

المسلمين طالما كانت بعض الحكومات الاسلامية تحارب الاسلام والمسلمين فى ديارها او مع جيرانها ، إذ من المسلم به ان عددا من الحكومات العربية المسلمة فى شمال افريقية تحارب كل مظهر إسلامى ، وانها تعقد لقاءات ومؤتمرات فى هذا الشان فى عاصمة بعينها فى وسط الشمال الافريقى ، وان هذه اللقاءات ليست فوق الشبهات ، وان دولة اوروبية كبيرة ترتبط ببعض حكام افريقية الشمالية برباط الصداقة حينا والتبعية حينا آخر ليست بعيدة عن الاشتراك فى هذه اللقاءات ولو عن طريق التوجيه والتخطيط ، ونفس التامر على المسلمين يتم من قبل بعض الحكومات العربية الاسيوية ، وهذا التامر مصحوب بالعدوان الذى لا تزال آثاره واضحة للعيان فى هدم بعض المدن وقتل الالاف من المواطنين لا لشىء إلا لانهم مستمسكون بشعائر دينهم .

هذا ما كان من شان إعلان بعض الحكومات الاسلامية الحرب على مواطنيها .

اما حرب دولة مسلمة لجارتها المسلمة فتلك قضايا بعضها معروف ومعلن مثل الحرب الايرانية العراقية ، ومثل غزو العراق للكويت ، وكلاهما حرب مشئومة لو وزعت نفقاتهما على مسلمى الدنيا لجعلتهم من كبار الاغنياء . واما الحرب المشتعلة نيرانها غير المعلنة فهى تلك التى باشرها الجزائر على المغرب تحت ستار ما يسمى بالبوليساريو ، إذ الحقيقة إنه لا يوجد شىء اسمه البوليساريو ، وإن وجدت بعض الاسماء التى تتستر الجزائر وراءها ، لان الحقيقة التى يعرفها العام والخاص فى الجزائر هى ان الهجمات المتتالية التى توجه الى المغرب باسم البوليساريو إنما يقوم بها الجيش الجزائرى منطلقا من الارض الجزائرية ثم عائدا اليها حاملا القتلى والجرحى ، وهذه معلومات اكدها الملك الحسن الثانى ملك المغرب حين صرح بقوله : اكاد اعلن ان الجزائر تخوض حربا ضد المغرب .

وإذن فعلينا نحن المسلمين ان نكف عن قتل مواطنينا اولا ، ثم نقلع عن حرب بعضنا بعضا حتى نتفرغ للدفاع عن الاسلام والمسلمين من كيد الصليبيين لنا وشن حربهم علينا .

واما القضية الثانية فهى ان تتذرع الحكومات الاسلامية والعربية بالشجاعة ولو لمرة واحدة ، ولو على سبيل التجربة ، خاصة وان عددها فى ازدياد ، إنها تقارب الخمسين عدا ، وكلها اعضاء فى الامم المتحدة ، ويستطيعون التحرك تحت غطاء من الشرعية ، وعليهم ان يبداوا بإثارة اعتراضاتهم على تطبيق المادة السابقة من الميثاق على العراق وليبيا دون تطبيقه على إسرائيل ، إن من حقهم - إذا ارادوا - ان يعلنوا عدم تنفيذهم

للقرارات العدوانية على ليبيا والمجحفة بشعب العراق - وليس حكومته - ما لم تعامل إسرائيل بنفس المعيار ، وإذا كانت الشجاعة تنقص بعض الحكومات لاسباب نعف عن ذكرها ، فإننا على ثقة من أن حكومات اخرى إسلامية لا تنقصها هذه الشجاعة ، حينئذ لن تصبح لقرارات مجلس الامن تجاه ليبيا والعراق اية قيمة ، لان الكيل بكيلين مختلفين صارخ وواضح وضوح الشمس فى وسط النهار ، وحينئذ لن تعدم الدول العربية والاسلامية نصيرا من دول المؤسسة الاممية شكلا الامريكية جوهرا .

الذى يؤسف له كل الاسف ان حكومة عربية واحدة لم تجرؤ على الاقدام على هذه الخطوة ، مع انها فرصة لن تتكرر لانها سوف تضع الغرب كله بشكل عام وأمريكا الحامية لكل شرور إسرائيل بشكل خاص موضع الامتحان بل موضع الامتهان .

إننى اناشد الحكومات العربية والاسلامية ، أن تتنبه قبل فوات الاوان ، وان تغتنم هذه الفرصة المواتية فتثير القضية على هذا النحو ، فإن جاءت بفائدة كان ذلك نتيجة مثمرة ، وإن لم تستجب المؤسسة الاممية كان انسحابنا منها فائدة مؤكدة لنا وإحراجا شديدا للمتامرين علينا .

ايتها الحكومات العربية والاسلامية ، كفوا عن ضرب المواطنين المسلمين ، واقلعوا عن حرب بعضكم بعضا ، وتذرعوا بالشجاعة ولو لمرة واحدة ، واطرحوا على ساحة الأمم المتحدة ضرورة الكيل بمكيال واحد لكل من العرب وإسرائيل ، والا فالله سبحانه سيستبدل بكم قوما آخرين يحبون الله ورسوله .

خواطر حول تحديث المجتمعات الإسلامية

الجدلية المادية والجدلية الإسلامية

تحديات العصر تتطلب تحديث مجتمعاتنا.. وهذا التحديث لن يكتب له النجاح حتى نبدأ بفهم صحيح لعقيدتنا فلا نفرض عزلة ظالمة بين العقيدة والفكر والثقافة.. ونرفض التعصب الذى تزعجه الأفكار ولا يرتاح إلى الكتب وقاعات المحاضرات، وألوان الفنون من أدب وموسيقى ومسرح وشعر.

ليست هناك خصومة بين عقيدة التوحيد والعلوم والفنون الإنسانية.. ولا يصح أن نعطل قدراتنا العقلية ومواهبنا الفطرية باسم العقيدة، لأن الذى يحمى العقيدة هو الإيمان الحقيقى القائم على الاقتناع بالعقل والقلب معا.. وليس الإيمان القائم على خضوع أعمى لأوامر نذعن لها وكاننا مجرد أدوات صماء أو وقود معارك نستشهد فيها ونحن لا ندرى من أمرنا شيئا.

هيجل والإسلام

إن الله عز وجل وهبنا عقولا لنفهم بها ونستدل بها، ولو شاء لاكتفى بإيماننا، ولاضطرنا إليه، ولا حاجة إلى عقولنا ولا يحزنون.. ولكن تاريخ عقيدة التوحيد، هو بمدارك البشر، ومعاونتهم ليستخدموا عقولهم.. وهذا هو ما جعل فيلسوفا كبيرا مثل هيجل يقول عن الإسلام فى كتابه «دروس فى فلسفة التاريخ» إن العالم قبل الإسلام كان يعانى من الابتذال والسفه، وكان البشر يواجهون أصنافا من القهر والعسف، فلما جاء الإسلام، كان ـ على حد تعبيره ـ ثورة فى الشرق، حطمت قيود عبودية الإنسان، وخلصته من التبعية والتدنى إلى مستويات وضيعة، وارتفعت بروح الإنسان تعلو بها من الأرض محلقة فى السماء، تجمع البشر جميعا حول «الواحد» حول «المطلق» حول «الحق» الذى تعود إليه كل حقيقة.

هذا هو ما قاله هيجل، وقد بهره الجدل الإسلامى كمنهج للارتقاء بالإنسان.. ولا أدرى لماذا تجاهلنا كلامه، ولم ندر حوارا أو جدلا بين الارتقاء بالإنسان فى الفكر الإسلامى، وأفكار هيجل عن الارتقاء عن طريق الجدل بين الأفكار ونقيضها.. وانشغلنا عن هذا، بتأثير هيجل فى «كارل ماركس» ومنهجه الماركسى وجدله المادى، وقامت مدارس

فتحى غانم★

الفكر شرقا وغربا تناقش هيجل وماركس، والمثالية والمادية، بينما تجمد الفكر فى مجتمعاتنا لايدخل مناقشة، ولا يجادل، لا يعنيه ما قاله هيجل، وكأن الفكر الإسلامى قد انسحب من ساحة الفكر.. انسحب إلى أين؟ إلى عالم يرفض الأفكار، يخاف الجدل، يقلق من المناقشة، يفزع من المصارحة.. فكان لابد وأن تتحول الانظار عن الإسلام كثقافة ترتقى بالبشرية، لتتابع ذلك الحوار الساخن أو البارد بين المثالية والشيوعية، وبين مثقفى اليسار ومثقفى اليمين.

والذنب ليس ذنب أصحاب الثقافة الأوروبية، فقد وصلتنا الدعوة للانضمام إلى ناديهم الثقافى والمساهمة فيه، وكان صـ[illegible] الدعوة هو هيجل كبير فلاسفة حضارتهم فرفضنا الدعـ[illegible]، مع أن الجدل هو منهجنا و«جادلهم» فعل أمر، فى قوله تعالى و«جادلهم بالتى هى أحسن».

روسو والشريعة الخالدة

وليس هيجل وحده الذى دعا الفكر الإسلامى إلى المساهمة فى ثقافة العالم المعاصرة.. فها هو روسو فيلسوف الثورة الفرنسية يتحدث عن الاسلام فيكتب «إن شريعة الإسلام ـــ يتبعها نصف العالم من عشرة قرون ـ تشف إلى الان عن عظمتها، فى حين أن الفلسفة المتكبرة أو التعصب الاعمى لا ترى فيها شيئا.. ولكن السياسى الحقيقى يعجب بما فى ذلك الشرع ـ يقصد الإسلام ـ من القوة الهائلة والملكة القادرة التى توجد دائما فى الشروع الخالدة».

مرة أخرى يرحب عقل غير عادى فى حضارة أوروبا بشريعة الإسلام.. ومرة أخرى لا نشاركه ولا نساهم معه في جدل فكرى وسياسى وعقائدى.. بل تجمدنا فى أماكننا لا يعنينا ما يقوله هيجل أو ما يقوله روسو ما شاننا بهما، والقضايا التى يثيرانها عن الإنسان ورقيه، وحقوقه.. ما شاننا بانهما يستشهدان بعبقرية الإسلام، وشريعته.. تقوقعنا وانكمشنا، ورفضنا المساهمة فى مناقشة ثقافة العالم المعاصر.. ثم مرت سنوات واجيال فإذا بنا نبكى حالنا

وضياعنا، وضعفنا، أمام قوة أولئك الذين خرج منهم هيجل وروسو وغيرهما من الفلاسفة والمفكرين.

لو عاد هارون الرشيد

إن ارتباط الإسلام بالعلم كان أمرا أساسيا ومهما فى قيام الأمة الإسلامية بمسئولياتها، ولقد كنت أقول فى أكثر من مناسبة، إن خلفاء الأمة الإسلامية سواء من بنى أمية أو بنى العباس، لو بعثوا اليوم لأصابهم الذهول مما يسمعونه عن العلاقة بين المفكرين والمثقفين فى المجتمعات الإسلامية، وما وصل إليه المفكرون والعلماء فى مجتمعات أخرى يقولون عنها المجتمعات المتقدمة.

خليفة مثل هارون الرشيد، لن يتصور أن قصره لا يضم أبرع علماء العالم، وأكثرهم خبرة فى الصناعة أو الإدارة، فى فنون الأدب أو فنون القتال.. ما كان يقبل أن يكون المجتمع الذى يتولى أموره متخلفا.

إن أمجاد الأمة الإسلامية، ارتبطت بأمجادها الثقافية والفكرية.. وفى قدرتها على أن تجمع المثقفين وتستوعبهم من كل الديانات.. كان اليهودى المضطهد يجد فى حكام الأندلس المسلمين الرعاية والحماية التى سمحت لأبى الحسن يهودا بن هليفى فى القرن السادس الهجرى الثانى عشر الميلادى أن يؤلف كتابه المشهور ببلاغته «الحجة والدليل فى نصر الدين الذليل»، وهو دفاع عن الدين اليهودى، رحب بكتابته ونشره الحكام المسلمون.. لأنهم يدركون مكانتهم فى العالم، ويتصرفون بمسئولية الحاكم الذى يرعى الجميع ويقدر فى نفس الوقت، أن يستمد قوته من المناخ الفكرى والعلمى المزدهر فى مجتمعه.. ويتابع الأفكار والمعارف.. سواء كان صاحبها مسيحيا أو يهوديا أو مسلما.. ذلك لأن العقل هبة من الله إلى البشر، ولأن الجدل بين الأفكار والآراء مطلوب كمنهج للوصول إلى الحقيقة والتقرب إلى الحق.

قواعد الجدل الإسلامى

إن الجدل الإسلامى هو الذى يفسر تاريخ البشرية كما جاء فى القرآن الكريم يقول الله تعالى «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين».

وهذه الآية من سورة النحل تضع قواعد الجدل.. فهو بلا عنف ولا إرهاب، وهو بالحسنى، ثم بعد ذلك لا يجب أن ينتهى الجدل إلى حكم حاسم.. فلا ينتهى الجدل بإعلان أن هذا قد ضل وأن هذا قد اهتدى.. لأن الله هو الذى يعلم ما فى القلوب، وهو وحده صاحب الحكم النهائى.

وهذا هو أسلوب الجدل وقواعده التى تابعناها فى القرآن الكريم.. فقد جادل نوح عليه السلام قومه.. قالوا له «يانوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين» هنا انتهى الجدل بين نوح وقومه إلى احراجه أن يقدم الدليل.. لم يغضب، لم يصدر عليهم حكما، لم يوجه إليهم إهانة.. «قال إنما يأتيكم به الله إن شاء وما أنتم بمعجزين» قال لهم فى حقيقة الأمر، استخدموا عقولكم، لقد خلق الله فيكم القدرة على الاستدلال والاستنتاج.. إن الله ليس فى حاجة إلى أن يبعث لكم بالدليل.. لماذا وهب الله لكم عقولا إذا كنتم سوف تكفرون بها وتمتنعون عن التفكير بها!

ومعروف نهاية قوم نوح الذين رفضوا استخدام عقولهم، وتكاسلوا وتشككوا وقالوا نريد الدليل.. وكانت النتيجة وقد رفضوا أن يصلوا إلى الدليل بعقولهم، أن جرفهم الطوفان وأغرقهم.

وبالمثل جادل قوم «عاد» «هود» عليه السلام.. فكذبوه، ورفضوا الاستماع إليه.. قال لهم «أتجادلوننى فى أسماء سميتموها أنتم وأباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان.. فانتظروا إنى معكم من المنتظرين». رفض هود أن يصدر حكمه.. قال سوف أنتظر معكم حكم الرحمن.. وهو يعلم أن الجدل فى طبيعة البشر «وكان الإنسان أكثر شىء جدلا».. و«يجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق».. «وربك الغفور ذو الرحمة لو يؤاخذهم بما كسبوا لعجل لهم العذاب بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا».

إن الجدل، والمصارحة، وعدم التعجيل باتخاذ الأحكام، من خصائص الفكر الإسلامى.. وهى للأسف غائبة فى عصور التخلف.. وغيابها عدوان فى الصميم على الشريعة والعقيدة.

الجدل والقنابل

ونعود إلى ما بدأنا به.. وهو أن تحديث مجتمعنا، لن يكتب له النجاح، إذا لم نفتح باب الجدل، وحرية الفكر والمناقشة، على مصراعيه.. فالجدل فى حد ذاته، هو منهج تبيان الحقيقة، من خلال تنشيط العقول، واستثمار الأفكار والمساهمة بالرأى أو نقيضه لبناء حضارة البشر.

والعدوان على الجدل هو عدوان على العقيدة.. والذى يحسم المناقشة بطلقات مدفع رشاش أو تفجير قنبلة تنسف خصومه، يعادى منهج الإسلام فى الجدل، ويستبدل سلاح القتل بالعقل.. وهذا هو ما جعل العالم ينسى ما قاله كبار فلاسفة ومفكرى العصر الحديث عن الإسلام.. ما قاله هيجل وجوته وروسو وغيرهم.. ولم يبق لمثقفى الغرب إلا دعاوى عن مسلمين متخلفين لا علاقة لهم بالثقافة والحضارة والعلم.

إن أى خطوة جادة للبدء فى تحديث مجتمعاتنا فى جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.. لابد أن تبدأ من احترام منهج الجدل الإسلامى.

وكفانا ما جرى لنا من الجدلية المادية الماركسية أو الجدلية المثالية الهيجيلية.. أو نهاية الجدلية أو نهاية الصراع التاريخى كما يزعم فوكوياما، وإن كان قد تراجع عندما ناقش كبار أساتذة التاريخ المتخصصين فى دراسة هيجل.

بقى أن نستخدم الجدلية الإسلامية.. جدل يؤمن بأن الجدل هو من طبيعة الإنسان.. وأنه يعتمد على الحسنى، واستخدام العقل.. وإرجاء اصدار الأحكام النهائية المطلقة.. لأن الجدل لا ينتهى، والتاريخ لا ينتهى والصراع الإنسانى لا ينتهى، حتى يأذن الله.. وإلى أن يأذن فإننا لمنتظرون.

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

الله لعبادته، ونسي هؤلاء أن القصور نفسه لن يسمو بالدين، ويتناقض مع تعاليم إسلامنا، والتي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ويوضح د. فكار أن التناقض بين الفريقين دفع البعض إلى عمليات توليف بين الدين والعلم، وظهرت محاولات الاحتكام للعلم للبرهنة على إعجاز الدين، ومحاولات اخرى تحتكم إلى الدين لتوضيح قيمة العلم.. وهي مجازفات قد تكون بحسن نية لدى البعض، أو تكون بسوء نية لدى البعض الآخر.

والأولى من ذلك - من وجهة نظر د. فكار - القيام بمحاولات جادة ومخلصة لخلق أرضية لاكتشاف مدى توافق العلم مع الدين، أو اكتشاف مدى التنافر بين رؤية العلم ورؤية الدين دون موقف وحكم مسبق، وهنا سنرى أن الاسلام هو الذي يعيننا على إقامة حضارة الغرب التي اهتمت بالآلية وتجاهلت مدخلات الإنسان.

طريق اليقظة

لكن إذا كان للأمة الإسلامية حضارة متميزة عن غيرها من الحضارات فما هو طريق اليقظة لهذه الحضارة الإنسانية؟

المفكر الإسلامي د. محمد عمارة يؤكد أن هيمنة الحضارة الغربية على أوطان الشعوب والأمم التي نكبت بالغزوة الاستعمارية الحديثة، ومنها أوطان الأمة الإسلامية قد أثمرت تيارا فكريا «متغربا» يدعو أنصاره إلى تبني مناهج هذه الحضارة الغربية وقيمها ومثلها وفلسفاتها وتصوراتها وجمالياتها وطرائقها في العيش والسلوك، مع إبداعها في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها، وذلك بدعوى أنها حضارة العصر الإنسانية.

ويضيف: وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن تميزنا كأمة إسلامية ذات حضارة متميزة يجعل ليقظتنا ونهضتنا المنشودة طريقا متميزا ونمطا خاصا، فليست الاستعارة للنمط الحضاري الغربي هي سبيل يقظتنا، بل لعل هذه الاستعارة هي جزء من الداء الذي لا بد وأن تبرأ منه الأمة كي تسلك إلى اليقظة والنهضة السبيل المأمون.

فالأمة الإسلامية أمة متميزة في الهوية الحضارية، وقد كان هذا التميز الحضاري القاسم المشترك الأعظم الذي طبع ذلك البناء الحضاري العملاق الذي ابدعته أمتنا إبان العصر الذي ازدهرت فيه حضارتها العربية الاسلامية، فإذا كانت يقظتنا قد اعقبتها غفوة ورقود، وإذا كانت نهضتنا قد أصابها التراجع والجمود والانحطاط في عصور الغفوة والرقود، فإن توجهنا إلى البحث في سبل اليقظة والنهضة الإسلامية، كما يستدعي الكشف عن اسباب التراجع وملابساته واماراته، فإنه يتطلب الكشف عن «الهوية الحضارية العربية الإسلامية المتميزة».

تلك الهوية التي تتحدد مهام اليقظة والنهضة في إعادة اكتشافها، والكشف عن سماتها وقسماتها وخصائصها، وبلورتها في مشروع حضاري عربي إسلامي، وذلك حتى تعود لنا الهيمنة على عقل الأمة وسلوكها وقيمها ومعارفها وعلومها، فتعود هذه الأمة ثانية إلى ميدان الابداع الحضاري المتميز، تثري وتغني بواسطته الفكر الإنساني، كما صنع ذلك من قبل أسلافها العظام.

حضارة وسطية

ويوضح د. محمد عمارة أن الانسانية عرفت العديد من الحضارات التي نمت وازدهرت، قبل الحضارة العربية الإسلامية، وحولها، ومن بعدها. وشهدت الإنسانية تميز العريق من هذه الحضارات بالمذاق الخاص و«البصمة» الخاصة التي ميزت الواحدة من هذه الحضارات عن غيرها، وشهدت الإنسانية أيضا تميز حضارتنا العربية الإسلامية بهذه «الوسطية الإسلامية» كخصيصتها العظمى، برزت فيها، فلونت قسماتها، حتى غدت عنوانا عليها، وكانت سر ازدهارها، لا في إطارها المحلي الإسلامي فقط، بل وسر الجاذبية التي صنعت تأثيراتها العالمية.

ويؤكد د. عمارة أن أسلحة النهضة والمشروع الحضاري لا تعني - كما يظن البعض - تطابق «الحضارة» و«الدين».

فالحضارة إبداع بشري مدني، وإسلاميتها تعني تميزها بسيادة المعايير الإسلامية في مختلف ميادين إبداعها، فهي ثمرة لتفاعل العقيدة الدينية مع الواقع من خلال وبواسطة الإبداع الإنساني.. فالعمارة الإسلامية، والفنون الإسلامية ليست «الدين الإسلامي» ولكنها إبداع الإنسان المسلم عندما يكون مسلما حقا، وكذلك الحال في مختلف ميادين الإبداعات الحضارية.

وفي الإبداع الحضاري، وحول النهضة الحضاري يدور الحديث، فمشرع «الدين» سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظه: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». واليقظة المطلوبة، والنهضة المنشودة هي إسلامية بقدر استلهامها الهوية الحضارية الإسلامية في الإبداع الحضاري المدني المنوط بمسلمي هذا العصر الذي نعيش فيه.

المصدر : المسلمون

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متى نستعمل العقل فى ميزان العقيدة؟

تحدثت فى مقال سابق بعنوان «كيف حرر الاسلام العقل البشرى» ونشر فى هذه الصفحة عن موقف الاسلام من العقل ومنزلة التفكير فى ديننا الاسلامى واشرت الى اطلاق الاسلام العقل ليعمل وينتج تحت ضوء الشرع ونوره.

ولعلى اليوم أتناول جانبا آخر أحسبه من الاهمية بمكان عند الحديث عن هذا الموضوع وذلك لما نسمعه كثيرا على بعض الالسن من سؤال عن الحكمة او الغاية من هذا التشريع او ذاك؟ ولماذا هذا التحليل أو ذاك التحريم؟ ويؤثر السؤال عن هذا الأمر والحيرة فى الاجابة عنه على الطاعة والامتثال حتى ليبدو لك احيانا ان هذا السائل من خلال حديثه لن يمتثل مالم يدرك الحكمة والعلة ويقتنع بها.

وهذه المواقف التى تدعى التعالم وتتظاهر بالتانى نلمح فيها ما يذكرنا بقصة الاسراء والمعراج عندما عاد الرسول صلى الله عليه وسلم من رحلته هذه وبدأ يحدث بها قريشا فى المسجد الحرام، يحدثهم انه فى ليلة واحدة بل فى بعض ليلة اسرى به من مكة الى المسجد الاقصى وصلى به ثم عرج به الى السماء ثم عاد مرة اخرى الى الارض، وفرح الكفار بهذه الرواية وصفقوا لها لأنهم يرون فيها سندا يستخدمونه فى تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ورد دعوته، ولقد تأثر بهذا حتى بعض المسلمين ومس دينهم دَخَلٌ ووجد هذا السؤال مكانا فى نفوسهم اذ كيف يقطع محمد هذه المسافة ويعود فى اثناء ليلة والعرب كافة اعتادوا الذهاب من مكة الى فلسطين فى شهر ثم العودة فى شهر آخر، وقد تميز فى هذا اليوم موقف ابى بكر الصديق رضى الله عنه الذى اقبل الى المسجد فأسرع اليه بعض الكفار ينقلون له حديث صاحبه محمد داخل المسجد ويقولون له هذا هو صاحبك يقول انه ذهب الى المسجد الاقصى وعاد فى ليلته ويرد عليهم ابوبكر بالجواب الواضح الراسخ الذى اصبح يعد قاعدة فى هذه الامور «ان قاله فقد صدق».

فما معنى هذه العبارة التى بسببها سمى ابوبكر رضى الله عنه بالصديق.

ان موقف ابى بكر رضى الله عنه وموقف كل مسلم فى كل زمان ومكان فى القضايا الايمانية هو التأكد فقط من نسبتها الى المصادر الشرعية المعتبرة «القرآن الكريم أو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم» ومتى تم التأكد من هذه النسبة فما بعدها الا الايمان والتسليم والامتثال، وهذا هو الايمان بالآمر!! فالآمر هو الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم **«قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول»**.

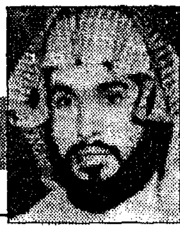
أما من يعرض الامر الالهى وامر الرسول صلى الله عليه وسلم على عقله فان فهم الحكمة قبل الامر والا رده فهذا هو الايمان بالامر دون الايمان بالآمر وشتان بينهما.

فالمؤمن بالامر لا ينظر الى من امر وانما ينظر الى الأمر ذاته فان كان ذا مصلحة له بادر اليه ونفذه سواء كان الآمر هو الله او محمد او حتى اهون الناس!

أما المؤمن بالأمر فهو ينفذ الامر وهو ينظر الى من امر دون النظر الى فائدة الأمر أو حكمته. ودوره هنا التأكد من صحة مصدره فقط. وهذا هو الموقف الذى برز فيه ابو بكر رضى الله عنه يوم صلح الحديبية حينما قال لبعض الصحابة الذين أرادوا الاعتراض على الرسول فى قبوله شروط الصلح مع المشركين لعدم ادراكهم حكمتها فلم يفرقوا بين الصلح الالهى والصلح البشرى حيث قال رضى الله عنه «ألزم غرزه فإنه رسول الله» فهناك فرق بين امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى يوحى اليه، وغيره

المصدر : المسلمون
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٦

بقلم :



د. زيد بن عبدالكريم الزيد
عميد كلية الدعوة والإعلام بالرياض

ممن ينطق عن اجتهاد بشرى يخطىء ويصيب.

ولعل هذا ايضا يذكرنا ببعض القصص القرانية كقصة اخبار الله سبحانه وتعالى للملائكة عن الخليفة فى الارض. قال تعالى «**وإذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال انى اعلم ما لا تعلمون**» يقول الشيخ السعدى يرحمه الله فى تفسيره «قال الله تعالى للملائكة انى اعلم من هذا الخليفة ما لاتعلمون لأن كلامكم بحسب ما ظننتم وانا عالم بالظاهر والسرائر واعلم ان الخير الحاصل بخلق هذا الخليفة أضعاف أضعاف ما فى ذلك من الشر».

وأوضح من هذا قصة الخضر عليه السلام مع موسى عليه السلام عندما اشترط الخضر على موسى الا يسأله عن التصرفات التى يتصرفها ولا يتعجل بل ينتظر وسيرى ولكن موسى عليه السلام لم يصبر وتعامل مع ظواهر الامور بحسب ما يتبادر اليه فقد اعترض على خرق السفينة وهى سفينة ايتام المتوقع ان يهتم بها الخضر لا ان يفسدها عليهم ثم قتل الخضر غلاما بلا وجه حق حسب الظاهر ثم بنى جدارا لقوم رفضوا استضافته وكلها وفق النظر السريع خلاف للعقل والحكمة ولهذا كان اعتراض موسى عليه السلام. ولعل الغاية من سياق هذه القصة فى القرآن الكريم ان نتعلم نحن وان نأخذ منها العبرة والفائدة فلا نتعجل لبادرة تخطر علينا أو لجهل فى حكمة او نقص فى تعليل فكثيرا ما يظهر للفرد جانب وتخفى عليه جوانب ولذا لما اوضح الخضر لموسى عليهما السلام ان هذه التصرفات بأمر الله «**وما فعلته عن أمرى**» أدركنا الفرق بين الأمر البشرى الذى يجوز عرضه على العقل والأمر الإلهى الذى لا يعرض على العقل ومن عرضه فقد سوى بينهما.

ولعل فى سرد هذه النماذج من القرآن الكريم والسنة النبوية ما يلقى الضوء على هذا السؤال المحير عند البعض وهو ملاحقة الحكمة فى كل امر وعند كل طلب دون تفريق بين ما اذا كان الامر من الله سبحانه وتعالى ام ممن خلق الله؟ فما أمر الله سبحانه وتعالى به يقبل لا لحكمته وانما يقبل لأنه من الله الذى سلمنا له بالألوهية من خلال قولنا «لا إله إلا الله» فهو الذى له الخلق والامر، ولنضرب مثالا - ولله المثل الاعلى - لو ان فردا منا كلما امره ابوه بأمر سأله عن الحكمة والعلة فى هذا الامر فان شرح له الحكمة واقتنع بها نفذ والا رد امر والده عليه! هل هذا يعتبر بارا بوالده مطيعا له؟ وهل فرق بين امر ابيه وامر سائر الناس؟

فلذلك اعود لأقول ان العقل وظيفته فى الأوامر الواردة عليه هو التأكد من صحة نسبة هذا الأمر، فان ثبت انه أمر من الله أو أمر من رسوله صلى الله عليه وسلم بادر الى التنفيذ! فمتى ورد أمر قلنا هل فى هذا دليل من القرآن الكريم أو حديث صحيح عن الرسول فإذا ثبتت هذه النسبة انتقل الى مرحلة الطاعة والامتثال ليكون عمله وتنفيذه طاعة لله ولرسوله وليس لأجل الحكمة والعلة ■

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٦

التمييز بين الثابت والمتغير في التراث الإسلامي من أكبر التحديات التي تواجه الأمة

بقلم :الدكتور محمد الكتاني*

ان هناك أسبابا داخلية نشأت داخل الفكر الكلامي الذي انتصب للدفاع عن العقيدة الإسلامية من عجز عن التوفيق بين النص وبين العقل لدى طوائف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين، ثم أصبح الخلاف لجاجة. فطائفة من المحدثين والفقهاء وقفوا مع النصوص، وغلا بعضهم في الأخذ بالظاهر حتى سموا حشوية وظاهرية. أنكروا أن يكون للعقل حق النظر والتأويل والاجتهاد. ولو أدى بهم ذلك إلى التجسيم والتشبيه، وطائفة قامت برد الفعل، وبالغت في إعمال الرأي وتحكيم العقل، وقالت بالتحسين والتقبيح العقلي. وأنكرت الصفات الإلهية بالمرة. ولو أدى بهم ذلك إلى التعطيل. واستعرت الحرب بين الطائفتين كما يحدثنا عن ذلك ابن قتيبة وابن تيمية وابن العربي.

وقامت على أساس الخلاف السياسي بين الشيعة والخوارج والمرجئة وأهل السنة والجماعة مواقف اعتقادية، لأن كل مذهب سياسي منها كان له رأيه في الخلافة وشروطها، وسلوك الحاكمين تجاه المحكومين، وكان لا بد له من أساس نظري ينطلق من العقيدة. فوقع الخلاف حول مرتكب الكبيرة، وحول اقتران الإيمان بالعمل وحول المسؤولية الإنسانية والعدل الالهي. وحول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحول التأويل للنصوص وردها او قبولها. ونشأت داخل كل فرقة كبرى فرق صغرى تسمت أحيانا باسم إمامها مثل النظامية نسبة إلى النظام من المعتزلة. مما لا مجال لتعداده والوقوف عليه، فكتب الفرق والملل والنحل في التراث الإسلامي وافية في ذكر هذه الفرق المتجاوزة للسبعين، وافية في التحليل والبسط لمسائل الخلاف بينها. لكن علينا أن نميز هنا بين أمرين لا سبيل إلى الخلط بينهما. فهناك التفرق في الدين على أساس الاختلاف في التصور لعقائده وكلياته وأصوله. كما حاصل في المذاهب الكلامية الاعتقادية والسياسية. كالخلاف بين أهل السنة والشيعة في عدد من الأصول، أو كالخلاف بين الخوارج وبين من عداهم في عدد من الأصول والكليات، أو كالخلاف بين المعتزلة والقدرية من ناحية وبين أهل السنة من كلابية وأشاعرة.

وهناك الاختلاف في المسائل الفروعية العملية. وهو الاختلاف في استنباط الأحكام، والترجيح بين الأدلة عند التعارض، والقول بالاستحسان أو القياس وعدمه، وهذا الاختلاف هو الذي أدى إلى نشوء المذاهب الفقهية. والحديث النبوي الشريف استعمل (التفرق) ولم يستعمل لفظ (الاختلاف) ولفظ التفرق هو الذي استعمله القرآن في سياق الذم والإدانة. وعندما استعمل القرآن بالمقابل لفظ الاختلاف اعتبره ظاهرة حتمية «ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك» فكل تفرق هو اختلاف، ولكن ليس من الضروري أن يؤدي كل اختلاف إلى التفرق.

لذلك يتعين أن نميز في تاريخنا الإسلامي بين هذين الأمرين.

التفرق في الدين على مذاهب يكفر بعضها البعض.

والاختلاف في التشريع على مذاهب فقهية لكل منها منهج يعتمده في استنباط الأحكام، مع اتفاقها كلها على أولوية النص من الكتاب والسنة بلا خلاف بينها حول هذين الأصلين. قال البغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق): «وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة التي هي من أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه، مع اتفاقهم على أصول الدين، لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين:

- أحدهما قول من يرى تصويب

المجتهدين كلهم في فروع الفقه. وعلى هذا الرأي تكون جميع المذاهب الفقهية على صواب فيما اجتهدت فيه، وتحرت فيه مقاصد الشرع.

- ثانيهما قول من يرى في كل فرع تصويب أحد المختلفين وتخطئة الباقين، من غير تضليل منه للمخطئ فيه» (حنفي ٥/٤٦٤).

ونستخلص مما تقدم أن هناك فرقا واضحا بين التفرق في الدين وبين الاختلاف في الأحكام التشريعية والآراء الاجتهادية المتعلقة بالحياة العملية. فالأول متعلق بالاصول الاعتقادية، والمبادئ الكلية، والثاني متعلق بالفروع والأحكام الفقهية، وأن الحديث النبوي ذم التفرق الذي يؤدي إلى الخروج عن الجماعة، لأنه يصبح معارضة أصولية تقوم على المنابذة للجماعة بالعداء، وتنشق عنها، وتدعو إلى سلطة جديدة. وربما اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم الخروج مع الخارجين ضربا من الكفر فقال فيما رواه ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (عارضة الحوذي ٩/٤٧).

أي كفارا بما أحل الله، أو كفارا بما حرم الله.

أما الاختلاف من الفروع فقد عده علماء السلف من باب الرحمة بهذه الأمة ودليل ذاك ما رواه الإمام الشاطبي عن القاسم ابن محمد (سادات التابعين من فقهاء المدينة) وهو قوله لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يختلفون لانه لو كان قولا واحدا لكان الناس في ضيق».

ويفسر الشاطبي ذلك بكون اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الذين فتحوا باب الاجتهاد، وباب الاختلاف في الاجتهاد، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون بعدهم في ضيق، لأن مجالات النظر لا تتفق عادة فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على نظرهم، مكلفين باتباع خلافه. وهو نوع من التكليف بما لا يطاق، فوسع الله على هذه الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيها.

وإذا كانت دواعي الإختلاف الفقهي أوالتشريعي بين المذاهب الفقهية من مالكية وشافعية وأحناف وحنابلة معروفة ومبسوطة في كتب العلماء كالمقدمة لابن خلدون. وإعلام الموقعين لابن القيم، فإن بنا حاجة إلى معرفة دواعي الاختلاف في الأصول المؤدي إلى التفرق في الدين.

العامل الأول من عوامل التفرق والاختلاف في الدين هو العامل السياسي المصلحي الذي فرق المسلمين الأوائل إلى شيعة وخوارج وعثمانية ومرجئة بعد الفتنة الكبرى كما هو معلوم. فوقع تفسيق وتكفير، كلا من هذه الطوائف إلا المرجئة الذين حسنوا اسلام الفريقين المتحاربين في معركة الجمل ومعركة صفين وأرجأوا الحكم عليها إلى يوم القيامة.

ثم نشأ التنظير الفكري والعقائدي لتلك المواقف السياسية فنشأ علم الكلام، حول مشكلة علاقة الإيمان بالعمل. ومشكلة الجبر والاختيار. والعدل والتوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحول هذه المشكلات ظهرت فرق القدرية التي تمثل أقوى معارضة للحكم الأموي، والمعتزلة وما تفرع عنهم من فروع خلافية.

العامل الثاني من عوامل الخلاف عقلي معرفي، نشأ من صحيح الرغبة في الدفاع عن العقائد الإسلامية الكبرى في التوحيد أول الأمر، لكن هذا الدفاع اقتضى استعمال المنطق والفلسفة بعد تطوره. واقتضى استعمال العقل، تحكيم العقل في النص. ومن المعلوم ان كل أصول الإسلام الاعتقادية منصوص عليها في القرآن. لكن القرآن استعمل في أسلوبه لغة العرب على طرائقها في الحقيقة والمجاز والاشتراك اللفظي، وغيره. وكان من بين آياته المحكم والمتشابه. قال تعالى: **«هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله».**

نعود إلى الحديث النبوي الذي انطلقنا منه فنجده يضع في مقابل التفرق (الجماعة) التي هي الفرقة الناجية. فنفهم أن الجماعة هي الكثرة لانها أصل، وأنها مرجع عند الاختلاف، ولأنها تمثل الشرعية القائمة. ويعني ذلك ان الفرق الاثنتين والسبعين كلها مجرد فرق منشقة، وأن العدد هنا ليس دليلا على الكثرة، وانما هو دليل على التشعب في الاختلاف. فالمعتزلة مثلا تفرقوا على أكثر من عشرين فرقة، والشيعة كذلك. لان الاختلاف لا ينحصر، ولا يتوقف. وأن الجماعة تمثل الكثرة بحكم كونها أصلا. وبحكم اجتماع اهلها على قانون الاعتدال والوسطية. وهذا ما لم يتنبه له القدماء الذين استشكلوا الحديث. واستفظعوا كون الاكثرية الكاثرة من الفرق في النار، مع أن الواقع بخلاف ذلك.

لكن ما معنى الجماعة؟

للعلماء في تصور هذا المفهوم كما ذكر الشاطبي أربعة أقوال.

- ان الجماعة هم السواد الاعظم من أهل الاسلام بمذهبهم وإمامهم.

- أن الجماعة هم الصحابة على الخصوص.

- أن الجماعة هم العلماء المجتهدون.

- أن الجماعة هم مطلق جماعة المسلمين حين تجتمع على أمير.

وهذه الاقوال تتردد بين اتجاهين كما نرى.

- اتجاه سياسي يرى أن الجماعة هي كل جماعة إسلامية ذات كيان سياسي لها أمير انعقدت له البيعة، وقام بالامر بمقتضى تلك البيعة، أو جرى له الانقياد من الجماعة.

- اتجاه فقهي يرى أن الجماعة هي التي لها حق القدرة والاتباع كالصحابة أو السلف أوالمجتهدين من أئمة الاسلام.

والاتجاه الاول أقوى و أغلب لانه يتطابق مع استمرار الامة الاسلامية ويتطابق مع حقائق التاريخ الاسلامي في تكوين الدول الاسلامية المتعاقبة التي مثلت استمرار الجماعة الاسلامية في كل زمان ومكان.

لكن علينا أن ندرك أن الجماعة في التصور السياسي الاسلامي هي ضرورة ملية أي دينية لان النظام السياسي هو الكفيل وحده بحماية الدين وإنفاذ شريعته والدفاع عن أهله وما لا يتم حفظ الدين الا به. يعتبر داخلا في جملته ونورد في هذا السياق رأيا للامام الماوردي يلخص لنا الفكر السياسي عند المسلمين فيما يتعلق بضرورة قيام الدولة أي الجماعة.

يرى الماوردي ان العلاقة بين الفرد والجماعة علاقة حيوية لانه لا يتصور صلاح الفرد وانتظام حياته بغير وجوده داخل جماعة، وصلاح تلك الجماعة، ولكي تكون هناك جماعة توفر لافرادها صلاح أحوالهم لا بد أن تكون صالحة في حد ذاتها أي كافة الشروط المكونة لها. وهي:

اولا: دين متبع يخضع له الناس في بواطنهم وظواهرهم.

ثانيا : سلطان قاهر تتألف برهبته الاهواء المختلفة وتجمع بهيبته القلوب المتفرقة، وتنكف بسلطانه الايدي المتغالبة وتنقمع بخوفه النفوس المتعادية.

ثالثا: وجود عدل شامل يدعو الى الالفة ويبعث على الطاعة وتعمر به البلاد الاموال. ويأمن به السلطان لانه لا يعمل على خراب الدنيا وافساد ضمائر اهلها الا الجور وعدم الانصاف.

رابعا: وجود أمن اجتماعي تطمئن اليه النفوس وتنشط في ظله الهمم على العمل والانتاج.

تم يلخص هذا كله بقوله:

فإن كل شرط يعم به الصلاح ان وجد، فإنه يحدث به الفساد ان فقد ويقول الغزالي في (الاقتصاد في الاعتقاد) إن نظام الدين لايحصل إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين بالمعرفة والعبادة لايتوصل اليهما أحد إلا بصحةاليدن وبقاء الحياة وتوفير الضروريات من المسكن والقوت والأمن، فمقادير الحاجة الى الحياة والبقاء شرط في قيام الدين.

قيام الجماعة ذات البعد السياسي والاقتصادي (وهو الدولة الاسلامية) هو المعبر عنه في الفقه السياسي الاسلامي بوجوب الخلافة لان الخلافة هي المنصب الذي يرمز الى حمل الكافة على مقتضى الشرع في تحقيق مصالح الناس في العاجل الآجل. فهي خلافة عن النبي في حراسة الدين وسياسة الدنيا. كما يقول ابن خلدون.

لكن هل يعني وجود الجماعة قيامها على اخضاع الأفراد لفكر واحد ومذهب واحد؟

الواقع أنه لا التاريخ ولا المنطق العقلي يقبل ذلك أو يثبته فكيف يفرضه الاسلام؟

لقد ذهب بعض المفكرين المعاصرين الى التشكيك في صحة الحديث النبوي الذي انطلقنا منه، لانهم فهموا منه أنه يقتضى معنى الحكومة الدينية التي تمارس سلطاتها باسم التفويض الالهي وترفض التعددية في الفكر السياسي وترفض الاختلاف حولها.

ومن ثم فإنه في نظرهم حديث يحتج به كل حكم إسلامي مطلق حين يدعي أنه يمثل الجماعة، وأن الخروج عنه أو معارضته بمثابة خروج عن الدين. او خروج عن الاجماع او خروج عن (الوحدة).

هذا التصور يقوم على استنتاج غير سليم من نص الحديث لان الحديث يذم التفرق في الدين، ويتوقع التفرق حول الاصول الكلية كما تفرق النصارى واليهود في أصول اعتقاداتهم. ولكنه لم يذم الاختلاف والاجتهاد في تطبيق الاصح والانفع لخير الجماعة الاسلامية نفسها.

والدليل على ذلك أن الاسلام فرض في سياسة الجماعة أي جماعة إسلامية شرطين ملزمين.

- أولهما يلزم الحاكم بالشورى.

- وثانيهما يلزم المؤمنين بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال تعالى: يخاطب نبيه الاعظم: **«فبما رحمة من الله لنت لهم. ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر. فإذا عزمت فتوكل على الله»** (آل عمران ١٥٩).

قال الامام القرطبي في تفسيره الجامع: «امر الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) بهذه الاوامر التي هي بتدريج بليغ. وذلك أنه امره بأن يعفو عنهم فيما له من خاصته عليهم من تبعات. فلما صاروا في هذه الدرجة صاروا أهلا للاستشارة». ثم قال: والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الاحكام.

وقوله: «وشاورهم في الأمر دليل على الاجتهاد في الامور والأخذ بالظنون مع إمكان الوحي، ثم عدد المسائل المتعلقة بالشورى. وقال في المسالة السادسة، والشورى مبنية على اختلاف الآراء. والمستشير ينظر في ذلك الاختلاف، ثم يرجع أقرب الآراء إلى الكتاب والسنة إن امكنه».

والإسلام حين يقر بالاختلاف يشترط الالتزام بأمن النظام العام.

ولهذا حرض الإسلام على لزوم الجماعة كما في هذا الحديث وغيره من الأحاديث المتواردة في هذا المعنى. إذ علينا أن نأخذ بمفهوم (الجماعة) في تصوره الشمولي في الإسلام، وهو الجماعة القائمة على مبادئ الإسلام في الحكم والاجتهاد والشورى وحق المعارضة في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.وبذلك يضع الإسلام أساس نظام الجماعة الإسلامية، أي الدولة الإسلامية حافظا للأفراد حرياتهم في الاختلاف الاجتهادي الذي يعود على الجماعة بالخير، وحافظا للجماعة وحدتها وقوتها. كافلاً لهؤلاء وأولئك نظاما من التعايش والحوار المتمثل في نظام الشورى، وإمكان المعارضة لكل ما يبدو منافيا لمصالح الجماعة نفسها وحياة أفرادها حاكمين ومحكومين. هنا مرجع الإئتلاف. وهو الانتظام في الجماعة أو المجتمع القائم على حفظ الدنيا وتطبيق شريعته وتحقيق مقاصده في حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينات.

وإننا لنتساءل كيف يحافظ بعضنا على آراء خلافية ومذهبية أفرزها تاريخ قديم. وكانت من اجتهادات أشخاص طوى التاريخ ظروفهم ودوافعهم ونمط تفكيرهم إلى غير رجعة.

إننا عندما نستطيع أن نميز في التراث الإسلامي والثابت والمتغير. والموضوعي والذاتي سنميز حينئذ بين الاصول الثابتة والفروع المتغيرة حسب الأزمان، وسنة الله في التطور.

وهذا هو التحدي الاكبر الذي يواجه الامة الإسلامية، ولن نرفع هذا التحدي إلا بمنافسة الأمم المتمدنة والقوية في إقرار أنظمة كفيلة بتحقيق إسهام كل المسلمين في بناء مجتمعاتهم في ضوء العدالة الاجتماعية في الإسلام. وفي تنهيج المناهج التربوية الكفيلة ببناء الإنسان المسلم، ودعم شخصيته واستثمار طاقاته بعيدا عن التسيب والمهاترات الديماغوجية والاستلاب والتطرف ونزعات الشقاق والانغلاق.

وفيما رواه الإمام الرازي عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري قول هذا الصحابي الجليل: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانا ألا يغلبونا (أي الامم الاخرى) في ثلاث: أن نامر بالمعروف وننه عن المنكر، وفي أن نعلم الناس السنن». وفصل الخطاب هو قول الله تعالى:

«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا» (النساء ٥٩).

---

*عميد كلية الاداب بجامعة تطوان(المغرب)

د. أحمد كمال أبو المجد لـ «صوت الكويت»:

مؤسساتنا الاسلامية.. في حاجة الى ثورة جديدة

أصحاب «الحل الإسلامي».. تبنوا الشعارات فقط!

القاهرة - بسيوني الحلواني:

أكد المفكر الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ان وجود تيار فكري إسلامي جديد ينير الطريق أمام جماهير المسلمين على امتداد العالم الاسلامي ويعينها على حل مشكلاتها المتراكمة أصبح ضرورة عصرية يفرضها واقع المسلمين في عالم اليوم.قال في حواره مع «صوت الكويت» ان الحاجة الى رؤية اسلامية معتدلة ومستنيرة ليست أمراً مرتبطاً بظروف العالم العربي والعالم الاسلامي وحدهما، وانما هي حاجة يفسرها تطور المجتمعات البشرية في العالم كله، والظروف الموضوعية التي تحيط بحياة الانسان المعاصر.

وأوضح الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن كثيراً من الداعين الى الاسلام والمتحدثين عن مبادئه وقيمه ونظمه وثقافته يتحدثون في عبارات عامة وغامضة عما يسمونه «الحل الاسلامي» وعن منهج الله المقابل لمناهج البشرية، وعن الحاجة الى أسلمة الحياة، وأسلمة العلوم، ثم لا يزيدون ولا يعرضون على الناس عناصر هذا المنهج، ومكونات ذلك الحل، ووسائل وضعه موضع التنفيذ.

وأضاف: لقد دفع ذلك بعض الناس الى الاعتقاد بأن التيار الاسلامي بكل روافده ليس له توجه فكري محدد، وان منهجه من الاصلاح لا يتجاوز ترديد عدد من الشعارات المثالية التي تتضمنها نصوص قرآنية واحاديث نبوية، دون محاولة لوصل ذلك كله بواقع الناس وحقائق العصر، مما يعطي انطباعاً أن التيار الاسلامي بكل روافده غير ذي جدوى، وغير ذي موضوع من مسيرة العمل الوطني في أي مكان.

الرافضون للتعبير الاسلامي

وقال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: اننا إذا كنا ننتقد مسلك الذين يقفون في تعبيرهم عن الاسلام وحضارته عند ترديد الشعارات والحديث عن العموميات والمطلقات.. فنحن أشد نقداً لمسلك الذين يرفضون رؤية نماذج أخرى «للتعبير الاسلامي» تتجاوز ترديد الشعارات وتطرح في أمانة ودقة وموضوعية وتفصيل عناصر واضحة ومحددة لذلك التعبير، ذلك أن الاصرار على هذا الرفض

أحمد كمال ابو المجد

مسلك هروبي متخلف لا يليق بالجادين من الرجال فضلا عن أن يليق بالمفكرين والعلماء.

ثورة جديدة

وأكد الدكتور أحمد كمال ابو المجد، ان العديد من مؤسساتنا الاسلامية المعاصرة أصبحت في حاجة ماسة الى ثورة جديدة وحقيقية في اسلوب عملها، وفي الأفق الذي تطل منه على حدود رسالتها.

وقال: إن كل تردد أو تباطؤ في بدء هذه الثورة ومتابعة خطواتها بهمة وعزم من شأنه أن يثبت في الحياة الفكرية للمسلمين نماذج للتفكير وحدود للمعرفة وأساليب للعمل لم تعد قادرة على تزويد الأمة بشروط النهضة، وأدوات الانطلاق، ووسائل التفاعل مع شعوب العالم وحضارته المعاصرة.

كما ان من شأنه أن يخلق على الساحتين، الفكرية والعملية، فراغاً لن يملاه إلا أنصاف المثقفين والمقطوعون عن المصادر الحقيقية للعلوم الاسلامية، والمعرضون لشطحات الفكر والسلوك اتجاهاً نحو الغلو والافراط، أو نحو الترخص الشديد والتفريط.

البحث والاجتهاد

وأوضح الدكتور أحمد كمال ابو المجد ان مهمة التطبيق المعاصر لأصول الاسلام لا يمكن أن تتحقق بغير استئناف البحث، والاجتهاد في أصول الفقه، ومتابعة جهود السلف وعلماء المسلمين في هذا الميدان. وأضاف: ان الاجتهاد العلمي والفقهي في الفروع والأصول جميعاً يحتاج الى علماء وفقهاء متخصصين في جميع فروع العلم والمعرفة، وهذا يفرض علينا بصورة عاجلة إعادة النظر في مؤسسات التعليم الديني بفروعها المختلفة، إذ لا نهضة بغير فقه، ولا فقه بغير فقهاء، ولا فقهاء بغير مؤسسات تتولى تخريجهم وتدريبهم. ويطالب الدكتور أحمد كمال أبو المجد التيار الاسلامي الجديد بوضع حد لما هو سائد بين كثير من دعاة الاسلام والمنادين بتطبيق شريعته من استخفاف بتجارب الأمم والشعوب في مجال النظم السياسية والاقتصادية بدعوى ان المسلم لا يحتاج اليها، وانه لا يجوز له ان يستورد ثمرات تجربة تمت خارج نطاق الاسلام التاريخي أو الجغرافي.

ويقول: الحكمة ضالة المؤمن، وهي ليست حكراً على أمة دون أمة، ولا جيل دون جيل، ولو كانت كذلك ما دعا الحق سبحانه وتعالى المسلمين الى أن يسيروا في الأرض وينظروا، والمسلمون ليسوا أمة مقطوعة الصلة بتاريخ العالم، غريبة عن سائر أممه وشعوبه، وانما هم جزء من العالم وتاريخهم جزء من تاريخه وتفاعلهم مع الدنيا من حولهم يظل دائماً مدخلهم الى إشاعة الحق والدعوة اليه، ولا يمكن لهذا التفاعل ان يتخذ سبيله في حياتهم إذا أعرضوا عما ينفعهم وينفع الناس. وأكد الدكتور احمد كمال أبو المجد، ان نقل المجتمعات المعاصرة الى الدخول من جديد تحت لواء تشريع الاسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعني الغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل اعداد البديل الاسلامي لها، كما انه يقتضي من المشرعين والمجتهدين وأولي الأمر تقرير أحكام ونظم موقتة قائمة على قاعدة الضرورة التي قررها علماء المسلمين، وذلك رفعاً للحرج عن الناس. وقال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: ان نقل المجتمعات المعاصرة الى الدخول من جديد تحت لواء الاسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعني الغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل اعداد البديل الاسلامي لها، كما انه يقتضي من المشرعين والمجتهدين وأولي الأمر تقرير أحكام ونظم موقتة قائمة على قاعدة الضرورة التي قررها علماء المسلمين، وذلك رفعاً للحرج عن الناس وتدرجا في الأخذ من جديد بأحكام الإسلام.

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

الملامح الرئيسية للمشروع الإسلامي

الثقافة الاسلامية ليست ثقافة تبريرية سلبية

الجزائر: «الشرق الأوسط»

ان بحث ودراسة المصطلحات والمفاهيم الاسلامية دراسة تحليلية ومقارنة ضرورة لايجاد الوسائل والطرق لتطبيقها او تعديلها او اثرائها. والواجب والكفاءة والتقوى والمسؤولية والاستقامة والامامة والعدالة الاجتماعية.. هي المحك في هذا ولاسيما من جانب التطبيق وليس النظرية. فمثلا لو اهتمت بعض الانظمة العربية والاسلامية الحالية بالنظام الشوري بدلا من النظام الديمقراطي الغربي الذي لا يولي اهمية للفقراء ولا للاقلية ولو كانت صائبة في اطار مقومات الشعب والأمة، لما آلت الى الاستبداد والاستعباد والجور وقهر العلماء.

ولهذا يجب ان يكون اهتمام الثقافة الاسلامية العربية التعرف على مشكلات الافراد واستباقها وايجاد الحلول العملية لها، ذلك ان الثقافة الاسلامية ليست ثقافة تبريرية لواقع لا يؤمن بمسؤولية المسلم انها ثقافة تقوم على اساس استخدام البعدين الروحي والتاريخي استخداما عمليا لاعداد المجتمع وافراده للجهاد والتغيير الشامل، علما بأن التغيير الشامل هذا لن يتم الا بتغيير جوانب الفرد نحو الفضيلة والحكمة وعبادة خالق الكون، وفي هذا الصدد يقول الله جل شأنه: **«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم»** (سورة الرعد، اية ١٠). علاوة على ذلك يجب كشف المحاولة الغربية الخطيرة التي يجب الاعتراف بأنها حققت غايتها المتمثلة في تعقيد المثقف المسلم العربي وتعجيزه، وذلك للسيطرة على امكانياته او تعطيلها وهي ايهامه بأن كلمات مثل، العلم والعصر والتقدم والتكنولوجيا والمنهجية.. الخ، لم توجد من قبل وهي اختصاص غربي ولا يستطيع احد ان يفهمها او يحصل عليها بدون ان يمر على المدرسة الغربية، وبالتالي الخضوع التام والاستسلام الكامل للمجتمع الغربي. وهذا ما يقع للعديد من اطاراتنا العلمية سواء في داخل الجامعات الوطنية، او في خارج الجامعات الغربية والامريكية (ظاهرة هجرة الادمغة).

ولا بد من الحرص على ان ترجع المساجد ومواقع العمل والاحياء السكنية مراكز لاتخاذ القرار الملزم وان يكوّن اهلها ما شاؤوا من المجالس التي يعتمد في تكوينها على التقوى والكفاءة والشورى والاستقامة، وايجاد الوسائل للتنسيق بين تلك المجالس على مستوى القرية او المدينة او الوطن بدل المجالس التمثيلية والهياكل البيروقراطية الجامدة، والهدف من هذا هو مراعاة المسؤولية الاسلامية وتطبيقها. كما انه يجب كشف المضامين غير الحضارية للوطنية والقومية العلمانية المطبقة عندنا في بعض البلدان العربية، لانها تحرض على حصر اللغة العربية والاسلام في رقع ضيقة، لكي لا ينافسان الحضارة الغربية ولغاتها. لان عقيدة وأطروحة الوطنية والقومية العلمانية غريبتان. ويجب ان نفرق بين العروبة كبعد حضاري لخدمة المشروع الاسلامي (اي علاقة العروبة بالاسلام)، وبين القومية العربية كطرح عرقي لائكي علماني لخدمة الدولة اللائكية التي تفصل الدين عن الدولة، وهذا ما يؤدي الى خدمة المشروع الغربي سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة. كذلك يجب ان نؤكد - حتى لا تؤول الفكرة المطروحة - ان العالمية الاسلامية التي يدعو اليها الدين الاسلامي الحنيف لا يمكن ان تتحقق الا بالوطنية الصادقة اي غير الوطنية الضيقة التي لها حدود جغرافية محددة، علما بأن حب الوطن من الايمان، من جهة، وبالعروبة ذات المضامين الحضارية لا العرقية من جهة اخرى، لأن العرب والوطن العربي هما بؤرة الجهاد الاسلامي الحقيقي الذي محوره الاساسي تحرير فلسطين والقدس الشريف من براثين الصهيونية العالمية. ان اية قفزة خارج هذه الدوائر معناها ضرب المشروع الاسلامي.

ان دراسة التجارب الاسلامية المعاصرة دراسة موضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع السني ومحاولة الجمع بينه وبين المجتمع الشيعي، اي دراسة جميع المذاهب الاسلامية من اجل توحيد الامة الاسلامية امر ضروري ولاسيما في هذه المرحلة التي تعيشها الامة الاسلامية.

ان مسألة التقريب بين المذاهب والعمل في حركة الوحدة الاسلامية لا بد ان ينطلقا في ساحة الحركة ضد الاستعمار والصهيونية لأنها هي الساحة الكبيرة التي يلتقي فيها المسلمون في ما يشبه الصدمة اليومية لكل قضاياهم اليومية، كما نلاحظ ذلك في القضية الفلسطينية التي هي القضية الام لكل الواقع السياسي في العالم الاسلامي الذي تقف الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار الغربي بشكل عام في مواجهته لتكون الخطر الذي يتحدى وجوده في جميع الجوانب. وهنا يجب ان ننوه ونساهم في المجهودات التي بذلتها جماعة التقريب التي كانت تصدر مجلة رسالة الاسلام في القاهرة، والتي قدمت خدمة علمية جليلة

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتقريب بين المذاهب الاسلامية بالاسلوب العلمي المجرد، بالرغم من الحملات الشديدة التي واجهتها من بعض العلماء المتزمتين. ومن اولويات كتابة التاريخ اتخاذ قرارات ضرورية لتفادي الوقوع مستقبلا في ما وقعنا فيه بالامس، من بينها انشاء معهد لدراسة الحروب الصليبية، ومعاهد لدراسة مشاريع البلدان الغربية تجاه المسلمين بدءا بمعهد خاص بفرنسا، لان هذه المشاريع خطيرة وغايتها دوما ابقاء منطقة المغرب العربي تحت هيمنتها، مما يزيد من وجوب رصد هذه المشاريع وابطال مفعولها. ونفس الشيء يجب ان يقام في المشرق العربي والعالم الاسلامي. وهنا اذكر القارئ الكريم ان فرنسا اقامت العديد من المعاهد العليا لدراسة العالم الاسلامي والعربي، بهدف السيطرة عليه علميا وحضاريا، فلماذا لا نقوم نحن بذلك حتى نعرف العدو من الصديق، والمفيد من الضار، والعلمي وغير العلمي.

اضافة الى ذلك، العمل على رفع التحدي التكنولوجي والخلقي، لان التكنولوجيا في النهاية غير محايدة، وهذا لن يكون الا باعطاء اهمية للعلماء الوطنيين بدلا من الاجانب، الذين معظمهم جواسيس او دون مستوى الكفاءة العلمية.

اضافة الى ما سبق هنا اولويات اخرى نلخصها كالآتي:

١) يجب ان يقوم النظام السياسي الاسلامي الذي يهدف الى جعل المسلم قدوة للآخرين، والذي طبق في مجتمع المدينة، على المبادئ التالية: الاركان الخمسة، الجهاد، الاجتهاد، المسؤولية، الشورى، العدالة الاجتماعية، الملكية القرآنية، المامورية القائمة على التقوى والكفاءة والاستقامة.

٢) يجب كشف وتحديد المصطلحات الجديدة التي تعمل على ابقاء تبعية الشعوب المسقلة بعد ان فشل مخطط ابقائها مستعمرة، مثل البلدان النامية، والمتخلفة، والسائرة في طريق النمو، والعالم الثالث... الخ، التي حلت محل مصطلحات كان يستعملها الغرب لتبرير توسعه في المرحلة الاستعمارية المباشرة مثل المهمة الحضارية والمدنية الغربية والشعوب البربرية والمتوحشة... الخ. من هنا يجب ان ندرك ان هناك عالمين، عالم قوي متحضر ماديا فقط، وعالم مستضعف كان له رصيد حضاري وانساني كبير دمره الغرب. اي الصراع بينهما حضاري وليس طبقيا كما يتصوره البعض.

٣) يجب كشف النوايا الخبيثة التي تفتعل التناقض بين العروبة والاسلام معا، لاقصاء الاسلام من مجالات حكمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعبادية في المجتمعات العربية، ولاقصاء اللغة العربية من الاراضي الاسلامية والعربية (الفرنكفونية والبربرية) لتجزئتهما ثقافيا وحضاريا وبالتالي اخضاع شعوبها الى الغرب.

٤) العمل على ربط الايمان بالله بتطبيق المبادئ الاسلامية ليس فقط العبادية ـ كما يجري حاليا في بعض الدول العربية والاسلامية ـ انما ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك للقضاء على الشخصية المنقادة المصلحية غير المسؤولة القابلة لتحمل اي منكر وظلم مما يسمح بحلول الشخصية الغربية وما تحمله محلها. وفي هذا الصدد يقول الله عز وجل: «... **ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الظالمون.. ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الفاسقون**» (سورة المائدة، أيات ٤٤،٤٦).

هذه بعض الملامح الرئيسية للمشروع الحضاري الاسلامي ـ العربي المعاصر، المتمثل اساسا في المعالم الاساسية، التي تؤكد على البديل الاسلامي في نظام الحكم الحالي بعد تجربة جميع النماذج الغربية الفاشلة، وهذا لن يتم الا في اطار الرؤية المشتركة والواضحة في البعدين الروحي والتاريخي المشار اليهما انفا.

كما يتمثل في الاهداف الرئيسية التي يرمي اليها المشروع الاسلامي المقترح، والذي حدد في عدة نقاط، وكل نقطة من النقاط المذكورة تحتاج الى دراسة مستقلة وشاملة.

ترى، هل حان الوقت الى العودة الى الذات، ومن ثم تقديم البديل الحضاري للبلدان العربية والاسلامية؟ هل ادركنا خطورة المشروع الغربي الذي دمر الانسانية والحضارة؟ الم نفطن بعد من ان الاصلاحات والتغييرات التي تقوم بها هناك وهناك هي اصلاحات جزئية وغير هادفة لتحرير الانسان العربي المسلم من التبعية والهيمنة والتخلف والجهل؟ الم ندرك بعد ان المشروع الحضاري هو اساس كل اصلاح تقوم به الدول العربية والاسلامية؟

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسة هي «الدرجة» التي تحترق فيها الايديولوجيا

عبدالاله بلقزيز *

■ يعمِّم صعود التيارات الاسلامية في الوطن العربي شعوراً بالاطمئنان «المعرفي» الى حقيقة ولوجنا عصر انتصار الفكرة الاسلامية في السباق السياسي الى الدولة، كما يكرس فكرة - قديمة نسبياً - قوامها ان هذا الصعود ليس سوى ثمرة للاخفاق الايديولوجي للتيارات السابقة: الليبرالية والقومية والاشتراكية.

في تفاصيل هذه الموضوعة ما يغري ببعض القبول. اذ تقدم المسيرة المعاصرة للعالم العربي كثيراً من الشواهد السياسية النازعة الى تاكيد فكرة الانتصار الصارخ للفكرة السياسية الاسلامية في مقابل منافساتها، وتاكيد فكرة الاخفاق الايديولوجي المتكرر للتيارات التي تعاقبت على قيادة الدولة والمجتمع في البلاد العربية منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن: فقد خرج من مدار الشك ان الاسلام السياسي يتقدم ظافراً لوراثة المواقع الاجتماعية والشعبية التي فقدتها حركة التحرر الوطني العربية، بعد سلسلة فاضحة من الاخطاء والخطايا سارت فيها لعقود، وانه يتاهب لتتويج انتصاره الثقافي والاجتماعي بإستلام سلطة اينعت وحان قطافها! مثلما بات في عداد «المسلَّمات» ان تراجع القوى الليبرالية والقومية والماركسية - التي تعاقبت على حكم الدولة والشارع - مرده، في جانب كبير منه، الى اعطاب جوهرية في البنية الايديولوجية لهذه القوى وفي ادائها الثقافي الذي وضعها - في مقابل ثقافة المجتمع الدينية الراسخة - ككائنات ايديولوجية غريبة تضع على عاتقها مهمة شبه مستحيلة: القيام بجراحة فكرية قيصرية لتوطين الافكار والقيم الجديدة في بنية ثقافية «راكدة» تتواصل مع ماضيها، وتنشدّ الى مرجعها الروحي، وتابى ان تعيش لحظة الانقطاع - كمي او كيفي - عن تاريخها.

لسنا بعيدين عن الاعتقاد ان طريق التيار الاسلامي الى السلطة بات مفتوحا، خصوصاً بعد ان عزّت وتراجعت فرص منافسة سياسية ندّية من قوى تبدو الآن شاحبة بعد هزيمة «الاشتراكية» في الحرب الباردة، وهزيمة القومية العربية في الحرب الساخنة، وانصراف الليبرالية العربية الى التبشير بنموذج مجتمعي لم يعد يرى فيه المجتمع الشعبي العربي الا رمز التغلب والقهر والاستغلال الاعمى في زمن تبخرت فيه اوهام الوفرة التي ستجود بها الليبرالية على جموع الجائعين الى الخبز... والحرية بعد معاينة المقدار المخيف من الانهيار الذي شارفته حياة «اسلافنا» الاوروبيين الشرقيين!... الخ. على اننا نتحسس مقدار ما يفصلنا من مسافة نظرية عن التاويل السياسي الذي يعزو اخفاق التيارات العلمانية الى اسباب ايديولوجية «مذهبية»، اي تتصل بـ «عقيدة» الخطاب. وثمة سببان - على الاقل - يمنحان التحفظ على هذا التفسير الشرعية التي يحتاج لتبرير نفسه:

السبب الاول، ويتعلق بسابقة تاريخية مكتنزة بالدلالات. نجحت القومية العربية لفترة ربع قرن في ان تكون ايديولوجيا شعبية بامتياز، وفي ان تمارس عملية فذة في الادارة السياسية والنفسية لمجتمع شعبي محض الولاء لرجالاتها ورموزها، ورأى فيها عقيدته التي يفرض عليه الالتزام المعنوي بها التضحية باقدس مقدساته الصغيرة. والامر نفسه ينطبق على الايديولوجيا الاشتراكية التي نجحت في ان «تشتري من الناس انفسهم»، وفي ان تقدّ من ارادتهم الجياشة اكثر التجارب السياسية والجماهيرية سخاء في بذل العقل والفعالية خلال عقدين كاملين. ان قيمة هذه السابقة تظهر من خلال السؤال التالي: كيف امكن للايديولوجيا القومية والايديولوجيا الاشتراكية ان تنجحا في تجييش المجتمع الشعبي والصيرورة ثقافة سياسية جمعية، لفترة تفصل بين اسقسلام المانيا واليابان واستسلام الشاه، لو لم تكن لديهما «قدرة على النفاذ الى نسيج البنية الثقافية والنفسية لمجتمع يُعتقد - خطا - انه عصي على الانفتاح على الجديد والحديث؟! لا شك في الطبيعة الاتهامية لهذا السؤال. غير انها تظل ضرورية لتحكيم التاريخ - ووقائعه الطرية - فيصلاً بين الواقع والتاويل، ودليلاً عن ان الايديولوجيا - كل ايديولوجيا - قابلة الى الصيرورة وعياً جمعياً اذا ما كانت وقائع الحال تسعفها في التحول الى ذلك.

السبب الثاني، وله علاقة بما تؤول اليه الايديولوجيا حينما ترتبط - في صورة او في اخرى - بممارسة السلطة. فلقد تمكن حملة الايديولوجيا الليبرالية - بين الحربين - والايديولوجيا القومية والاشتراكية - بين الخمسينات والثمانينات - من التمكن من سلطة الدولة ومن سلطة المجتمع و«الرأي العام»، ومارسوها - منفردين او مؤتلفين - بكل تلقائية عكست ما كانوا قد كسبوه من موقع راجح في توازن القوى السياسي والثقافي في المجتمع. وككل سلطة، كان على التيارات العلمانية ان تعيش اختبار الفارق - الطبيعي - بين الحرية والضرورة، بين الارادة والواقع، بين الرغبة والممكن. كان على تجربة السلطة (العلمانية) ان تعيد النظر في جموح الشعارات الايديولوجية، عبر اجبارها على الانضواء في ثقافة واقعية نسبوية مكتنزة بمعنى الموضوعية والتاريخ. كان على طوبى الحرية (الليبرالية) والوحدة (القومية) والاشتراكية (الماركسية) ان تعيد اكتشاف نفسها من داخل السياسية - لا من داخل الايديولوجيا - بصفتها احتمالاً برسم التعديل الواقعي وليس بصفتها امكانية راجحة التحقق في صورتها الكاملة! حصيلة ذلك كله لم تكن هينة. بدت وكانها رصيد ضخم من تراجعات السياسة عما كانت الايديولوجيا قد صاغته واتقنت حبكه في مشهد طهراني تابى وقائعه المخملية ان تسقط في دنس الواقع وفساد المادة! لقد انتصرت السياسة على الايديولوجيا، وانتصر الواقع على المثال، وتعرضت اصفى نيات التغيير الى تغيير، ولم يعد في حوزة النزعة الارادوية - الملازمة بالضرورة لكل مشروع ثوري - ما تحتج به لتبرر اسبقية الارادة في الثورة على امكانها.

خلاصات سياسية ونظرية

تلك قصة عشناها «جزئياً». لكن غيرنا عاشها باكبر قدر من الدرامية. وهي تغرينا - على سبيل الاستنتاج - بتسجيل خلاصتين، سياسية ونظرية:

الخلاصة السياسية الاولى هي ان ما عاشته التيارات العلمانية العربية من اخفاق ايديولوجي - تمثّل في العجز عن تحويل الطوبى الى واقع - سوف تعيشه التيارات الاسلامية حالما تدخل تجربة السلطة، بحسبان ان السلطة السياسية هي الدرجة التي تحترق فيها كل الايديولوجيات والمطلقات. ولن نحتاج الى كبير عناء لنستدل على ذلك، تكفي الاحالة الى السوابق للاستئناس الاستنتاجي: فقد اجبرت ايران - المدفوعة بطموحها الايديولوجي الثوري الى الحد الاقصى - على الرضوخ الى احكام الواقع، واعادة النظر في جموح المثال. وها هي تُجمع - مجتمعا ودولة - على تسليم امر قيادة شانها الى تيار ينهل البراغماتية والواقعية السياسية من ثقافة عصره، ويقود - صاغراً - مصالحة صعبة مع واقع لا ترضاه له مرجعيته الطهرانية. والامر نفسه يمكن ان ينطبق على حالة النخبة السياسية الاسلامية في باكستان التي تكشف - تدريجياً - عن نجاح السياسة والسلطة في تقليص الفارق بينها وبين «حزب الشعب» العلماني!

اما الخلاصة النظرية الثانية فستكمن في ان الايديولوجيا - اية ايديولوجيا - تمثّل، على الدوام، شكلاً من اشكال التمثّل المثالي للواقع، وستظل - بالتالي - دائماً بعيدة عن ان تترجم نفسها حرفياً في تجربة سياسية متحققة. ان المسافة بينها وبين السياسة تظل - دائماً - شاسعة. ولا يمثل جموحها الا تعبيراً عن حاجة طبيعية من حاجات بناء الشرعية. وهي - لذلك السبب - تزدهر في الطور الدعوي التعبوي، وتشحب في طور الممارسة العملية. لقد كان هيغل صادقاً ودقيقاً حين وصف الفكرة بانها تنحط حينما تتحول الى واقع. والتاريخ لم يتوقف عن اثبات ذلك: لقد نجحت فكرة الحرية في فجر العصر الحديث في ان تلهم شعوباً وامما وتغذي نضالها باسباب الفعالية. وحين تحولت فكرة الحرية الى مؤسسات (مؤسسات الدولة البرجوازية) انحطت، وانتجت اشد انواع الاستعباد: الاستعمار والأمبريالية والعنصرية. وبعدها نجحت فكرة الاشتراكية في ان تزود شعوباً وحركات وطنية ثورية بمعنى عميق لنضالها، وحركت قرناً من التاريخ هو تاريخنا الراهن. لكن تحوّل الفكرة الاشتراكية الى واقع («المنظومة الاشتراكية») افضى الى انحطاط مروّع لها، وافرز اشد انواع القهر والاجحاف: الدولة الشمولية الديكتاتورية.

---

* كاتب مغربي.

المصدر : الشرق الاوسط (الدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

الدكتور يوسف القرضاوي لـ الشرق الأوسط

تكفير المخالفين واستباحة دمهم أسلوب يرفضه الإسلام تيار الوسطية الإسلامية هو وحده القادر على توحيد الصف

القاهرة : من بسيوني الحلواني

حذر المفكر الاسلامي الدكتور يوسف القرضاوي من الفكر والسلوك المتطرف والغلو في الدين وظاهرة تكفير المجتمع بكل فئاته وطوائفه بدعوى الخروج على منهج الله، مشيرا الى تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الغلو في الدين.

وقال في حواره مع «الشرق الاوسط» ان تكفير المخالفين في الفكر من المسلمين واستباحة دمهم وأموالهم هو الذي انتهى بالخوارج قديما الى استباحة دم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه رغم رصيده من التقوى والصلاح والجهاد في سبيل الله.

ودعا الدكتور القرضاوي الى فتح حوار مع الشباب المتدين ودراسة ظاهرة الغلو في الدين دراسة علمية موضوعية للوقوف على اسبابها وعواملها محذرا من سياسة القمع والاضطهاد والاعتقال.وفيما يلي نص الحوار:

● فرضت احداث العنف نفسها على ساحة الصحوة الاسلامية في الآونة الاخيرة، وتعددت الاتهامات لشباب الجماعات الاسلامية، وارتفعت الاصوات مطالبة بحماية هذا الشباب من موجات الغلو والتطرف.. فما تقديركم لهذه الظواهر التي تشوه صورة الصحوة الاسلامية المعاصرة وما موقف الاسلام من الغلو والتطرف الفكري؟

ـ أولا موقف الاسلام واضح كل الوضوح من الفكر والسلوك المتطرف، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الغلو والتطرف وقال فيما رواه ابن عباس: «أياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين». وقال فيما رواه ابن مسعود: «هلك المتنطعون. هلك المتنطعون. هلك المتنطعون». والرسول لا يكرر الكلمة الا لعظم خطرها ولتأكيد الاهتمام بمضمونها.

إن هذا الغلو الذي انتهى بهؤلاء الشباب المخلصين الغيورين على دينهم الى تكفير من خالفهم من المسلمين واستباحة دمهم واموالهم هو نفسه الذي انتهى بالخوارج قديما الى مثل ذلك وأكثر منه حتى انهم استحلوا دم امير المؤمنين علي رضي الله عنه، وهو من هو، قرابة من الرسول صلى الله عليه وسلم، وسابقة في الاسلام، وجهادا في سبيله.

ولم يكن الخوارج ينقصهم العمل أو التعبد . فقد كانوا صواما قواما قراء للقرآن، شجعانا في الحق، باذلين النفس في سبيل الله، ولكن لم ينفعهم العمل وطول التعبد وحسن النية، لانهم ساروا في غير الاتجاه المستقيم ومن سار في غير الاتجاه المنشود لم يزده طول السير الا بعدا عن الهدف، فالعمل المقبول عند الله لا بد له من ركنين أساسيين:

اخلاص النية بالا يراد به إلا وجه الله، وان يكون مبنيا على المحكمات البينات من نصوص الشرع وقواعده كما قال تعالى «**فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً**».

والواقع ان هناك عوامل كثيرة وراء ظاهرة الغلو في الدين ولا بد من دراسة اسبابها وعواملها حتى نستطيع علاجها على بصيرة اما الذين يفكرون في علاجها بالقمع والاضطهاد والاعتقال، وما الى ذلك من ألوان العنف فهم مخطئون، فالفكرة لا تقاوم الا بالفكرة، واستخدام العنف وحده في مقاومتها قد لا يزيدها الا توسعا، ولا يزيد اصحابها إلا إصراراً عليها، انما الواجب ان تعالج بالاقناع والبيان واقامة الحجة وازاحة الشبهات.

الوسطية الإسلامية

● تعددت التيارات والحركات الاسلامية داخل العالم الاسلامي وخارجه ومع ان هذه التيارات رغم ما بينها من اختلافات منهجية وفكرية فإنها تمثل ماتطلقون عليه «الصحوة الاسلامية المعاصرة» لكن الواقع الحالي يؤكد ان الامة في حاجة الى تيار اسلامي يجمع كلمتها ويوحد أهدافها ويقضي على ما بينها من اختلافات؟

ـ هذا صحيح فتعدد التيارات الاسلامية اعطى انطباعا وتصورا غير طيب عن الصحوة الاسلامية و التيار الوحيد الذي يمكنه ان يحوز الاغلبية التي تقارب الاجماع هو تيار الوسطية الاسلامية، فهو وحده القادر على ان يحشد الجماهير المؤمنة العريضة في ساحته، وان يجندها لتمضي خلفه، متناسية ما بينها من فوارق.

هو وحده الذي يستطيع ان يجمع اغلبية النخبة من خلفه اذا تحررت من اغلال الغزو الثقافي وهو يكسب يوما بعد يوم منها اعدادا غير قليلة، وهو وحده القادر بمنهجه المتوازن على ان يجمع العرب المختلفين حيث يؤمن الجميع باصوله الربانية.

٥٠٢١٨

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

فالاجتماع على الشريعة منهاجا، بعد الاجتماع على العقيدة منبعا وأساساً من شأنه ان يجمع الكلمة والشتيتة ويوحد الصف المفترق اما الاعراض عن الاسلام وشريعته ومنهاجه واتخاذ مناهج وضعية بشرية، فهو جدير بأن يفرقنا شيعا.

وهذا المنهج او تيار الوسطية الاسلامية يقضي على التفرق اذا كان منشؤه العصبية العرقية او العصبية الاقليمية، أو التناقضات الايديولوجية او الاهواء السياسية، حين يحكم الجميع منهج الاسلام، واخوة الاسلام واخلاق الاسلام.

خدعة كبرى

● هناك تيارات اخرى كالعلمانية تحاول ان تفرض فلسفاتها وأفكارها على المجتمعات الاسلامية مؤكدة ان الاخذ بها سيفتح لنا طريق التقدم والازهار في عالم اليوم؟

ـ هذه خدعة كبرى فلا ازدهار للأمة الاسلامية بعيدا عن منهجها الرباني، ولن يتحقق لها أي تقدم في عالم اليوم اذا ابتعدت عن رسالتها الاسلامية والالتزام بتعاليم ومبادئ واخلاقيات دينها القويم.

وقد مضت سنوات طويلة وتيار العلمانية يعربد في العديد من اقطارنا الاسلامية ولم يستجب له احد وقد سخرت له الانظمة جميع الوسائل والاساليب المؤثرة ولم ينفعل به سوى قلة قليلة تشربت من ثقافة وافكار دعاة التغريب.

وقد أكدت المؤشرات ان تيار الصحوة الاسلامية هو التيار الوحيد الذي يخاطب الجماهير فيسمعها ويفهمها، وينفذ الى قلوبها، اما العلمانية وغيرها من التيارات الاخرى فهي مغلقة على ذاتها تخاطب نفسها، او على اكثر تقدير يخاطب بعضها بعضا، اما الجماهير العريضة فهي تناديهم من مكان بعيد، فهي لهذا لا تسمعهم وان سمعتهم لا تفهمهم وان فهمتهم لا تستجيب لهم.

ان تيار الصحوة الاسلامية وحده القادر اذا تهيأت له الظروف ان ينفخ في الامة روح الحياة، وان يمنحها من الحوافز والقدرات ما يعجز عنه اي تيار اخر ينتمي الى اليمين او اليسار.

فهذا التيار هو وحده القادر على ان يقود مسيرة امتنا في معاركها العديدة وتحدياتها المستمرة، ويمدها بالوقود اللازم في غدها الحافل بالمخاوف والآمال.

انه القادر على تجديد الايمان في حياة الامة وتهيئة المناخ الصالح لتكوين الفرد المؤمن بربه ورقابته ومعيته، المؤمن بلقائه وحسابه وجزائه، المؤمن بأن عمل الذرة من الخير أو الشر مرصود عند الله، مجزي عليه في الدنيا والآخرة، وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

● من الملاحظ حاليا تعدد اجتهادات العلماء في القضية الواحدة وهذا قد يؤثر على الجماهير المسلمة التي تريد ان تعرف موقف الاسلام واضحا بعيدا عن الآراء والتفسيرات المتضاربة الامر الذي دفع البعض الى المطالبة بتوحيد مصادر الفتوى؟

ـ الخلاف بين العلماء المجتهدين خلاف لا يضر ما دام في الفرعيات لا في الاصول، وهو يدل على سعة هذا الدين ومرونته، ولهذا اشتهرت بين المسلمين عبارة «اختلاف العلماء رحمة». وقد سئل عمر بن عبد العزيز ان كان يكره اختلاف الصحابة فقال: «لا.. اختلافهم اعطى الأمة سعة».

والاختلاف في الامور الفرعية وتعدد الافهام يعطينا فرصة في الاختيار والترجيح، فقد يصلح فهم او رأي لزمن ولا يصلح لآخر، وقد يصلح لبلد ولا يصلح لآخر، وقد يصلح في حال ولا يصلح لآخر، فتعدد الافهام اعطانا ثراء وخصوبة في هذه الشريعة من فضل الله تعالى علينا.

اما الاختلاف في النصوص او كما يدعي بعض الناس في مفهوم الاسلام نفسه كأن للاسلام معاني متعددة ومفاهيم مختلفة ومتناقضة فهذا الاسلام هو الاسلام، هو اسلام القرآن والسنة، هو الاسلام الذي عرفه الصحابة والتابعون.. اما ما يدعيه المستشرقون من أن اسلامات متعددة حسب العصور: إسلام عصر النبوة وإسلام عصر الراشدين، وإسلام العصر الأموي، وإسلام العصر العباسي، وإسلام حسب الأماكن: إسلام القارة الافريقية، واسلام القارة الآسيوية، وإسلام حسب المذاهب: هذا المعنى مرفوض، فلا يوجد الا الاسلام الواحد المشتق من كتاب الله وسنة رسوله، الاسلام الذي اكمله الله تبارك وتعالى حيث قال: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا».

انحراف عن الإسلام

● نلاحظ ان كثيرا من الفتاوى واجتهادات العلماء تحاول تبرير الواقع في المجتمعات الاسلامية سواء أكان في المعاملات أو السلوكيات أو العقوبات مع اختلاف هذا الواقع مع النصوص والقواعد الاسلامية الصحيحة.. ما تاثير ذلك على حياتنا الاسلامية المعاصرة؟

ـ نعم هذا صحيح الى حد كبير فهناك خضوع لضغط الواقع الماثل بما فيه من انحراف عن الاسلام، وتحد لاحكامه وتعاليمه.. ومن المعلوم ان هذا الواقع انما صنعه الاستعمار الغربي ايام سطوته وسيطرته على بلاد المسلمين ومقدراتهم الثقافية والاجتماعية وغيرها، ثم استمر بل نما على أيدي عملائه وتلامذته من بعده، ممن تخرجوا على يديه، وصنعوا على عينيه.

والغريب ان كثيرا من الناس ممن يتصدون للحديث عن الاسلام واحكامه يعانون هزيمة روحية امام هذا الواقع، ويشعرون بالضعف البالغ امام ضغطه القوي المتتابع.

ولذلك لا عجب أن تأتي احاديثهم وفتاواهم «تبريراً» لهذا الواقع المنحرف، وتسويغا لأباطيله بأقاويل ما أنزل الله بها من سلطان ولا قام عليها من برهان. ولهذا رأينا بعض المشتغلين بالفقه والفتوى ايام سطوة الرأسمالية يجهدون انفسهم ـ ولا يزالون ـ في تبرير أعمال البنوك الربوية الرأسمالية، وبذل المحاولات المستميتة لتحليل الفوائد، رغبة في اعطاء سند شرعي لبقاء هذه البنوك واستمرارها مع رضا الضمير الإسلامي عنها.. وفي ايام سطوة الاشتراكية التي انهارت وجدنا كتبا ورسائل ومقالات وفتاوى تصدر لتبرير التاميمات والمصادرات بحق وبغير حق.

وتبرير الواقع يختلف عن فهم الواقع على حقيقته ومواجهته، وأنا لا ادعو الى العزلة والانغلاق والبعد عن الواقع.

٤٠٣١٥

في نـدوة بلبنـان

فهمى هويدى يحدد ركائز المشروع الحضارى الاسلامى

بيروت ـ غسان عبدالله

فى إطار سلسلة المحاضرات والندوات التى ينظمها «مركز دراسات الوحدة العربية»، احتضنت بيروت يوم الاثنين ٨ يونيو ١٩٩٢، الاستاذ فهمى هويدى الذى ألقى محاضرة حول «التيارات الإسلامية والديمقراطية» استهلها بالقول إن مراحل التاريخ المعاصر عرفت عدة عناوين سياسية أو فكرية، يسأل فيها الإسلام عن علاقته بهذا العنوان، كالاشتراكية والعروبة والديمقراطية. ولئن كان السؤال المطروح حالياً على العقل والواقع الإسلاميين، سؤالا مشروعا وبالغ الأهمية، فإن ذلك لايغنى عن إبداء بعض التحفظات، كما أفاد الاستاذ هويدى وهى:

ـ مبدأ اعتبار النموذج الحضارى الغربى هو المرجعية التى ينبغى أن يقاس بها مدى الصلاح والاستقامة فى واقعنا.

ـ ألا يجوز لنا أن ننتقد الديمقراطية الغربية التى تُنتقد الان في عواصم الغرب، خصوصاً فى ظل ثورة الإتصال التى اصبحت قادرة على التأثير فى الرأى العام بحيث تتحكم فى اختيارات الناس حتى السياسية منها؟

ـ التحفظ على الفكرة القائلة بأن النموذج الغربى للديمقراطية، هو الاوحد الواجب التصميم فى بلادنا، ومن ثم ألا يمكن توظيف القيم الديمقراطية فى إطار نموذجنا الخاص، الذى يراعى التكوين الاجتماعى والتاريخى؟

ـ استنكار المنطق الذى يدعو إلى الديمقراطية على المستوى القطرى، بينما تغييب الديمقراطية والتعددية فى الساحة الدولية والتى «يمارس فيها الديمقراطيون الكبار ابشع أشكال الدكتاتورية واحتكار القرار فى مصائر دول العالم الثالث».

ثم استعرض الاستاذ فهمى ركائز المشروع السياسى الإسلامى، ليخلص إلى المقابلة بينه وبين الديمقراطية. ويقوم هذا المشروع على مرتكزات ثمانية ، فصلها على الصورة التالية:

١ ـ ان الإسلام يبنى دولة مدنية، تمثلُ الأمة مصدر السلطة فيه.

٢ ـ وهى دولة القانون الذى مصدره الله، وهو يعلو فوق أية سلطة أرضية ويخضع لها الحاكم قبل المحكومين، ومن حق الأخيرين أن يتمردوا ويخرجوا عن الحاكم إن هو خالف القانون الأعلى.

٣ ـ الأساس فيه هو المساواة بين الناس، حيث الجميع «خُلقوا من نفس واحدة»، وينتمون إلي جَنس الإنسان، الذى هو مخلوق الله المكرم والمختار، وأى تفاضل بين الناس بحسب الإيمان هو فى الاخرة وليس فى الدنيا.

٤ ـ يترتب على ذلك أن «الاخر» له مكانه وشرعيته، حيث كان الإسلام هو الذى قنن الاختلاف بين الناس، واعتبره بنص القران حاصلاً لحكمة أرادها الله.

٥ ـ إن الإمامة أو الحكم عقد يتم برضاء الناس، ولهم أن يفسخوه إذا ما أخل الحاكم بشروطه.

٦ ـ حق المساءلة واجب شرعى طبقا للتكليف بالأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر.

٧ ـ الشورى الملزمة هى أداة المشاركة فى القرار، ويقصد بها ألا ينفرد كائن من كان بأمر المسلمين، وعند بعض الفقهاء فى

٥٠٢٢٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : [illegible]
التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٢

المشاورة فى القرار والمشاركة فى الثروة أيضا.

٨ ـ إقامة القسط والعدل بين النـاس مصداقاً لقولـه تعالى: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط».

وبعد استعراضه لهذه الركائز، ومـواجهة الديمقراطية بها، لاحظ أنها تعطى بعـداً عقيـديـا لـلالتـزام والتكليف، اذ تظل هذه الممارسـات مما يقيم النـاس به الـدين فى الأرض، وأن الشـورى تمثل ركنا فى إطار مشروع حضارى متكامل له غـاية محدودة هو إقامـة القسط والعدل بين الناس، وإن المقابلة لاتصح بين الإسلام والـديمقـراطيـة، وإنما بين الشـورى والديمقراطية، واستخلص أنه فى حدود ذلك، لايرى اختلافاً أساسيـاً فى الالية والمقاصد، أى الية الممارسـة الديمقـراطية والقيم التى ارتبطت بها فى الزمن الراهن.

وفى هذا السياق، استعرض هويدى جملة من المواقف التي يعبر فيها الإســلاميون عن ايمانهم بـالقيم الديمقـراطية وتبنيهم لمبـدأ تطبيقهـا، مشيراً فى ذلك إلي محاضرة ألقاهـا الإمـام الشهيد حسَـن البنا، فى عـام ١٩٤٨ حول ديمقراطية الإسلام، انطلق فيهـا من القبول العام للفكرة واعتبرهـا «تنطبق كل الانطباق على تعـاليم الإسلام ونظمـه»، وموضـحا ان تحفظ الإمام البنا على مبدأ تعدد الاحزاب يجب أن يوضـع فى إطاره التاريخى خلال الاربعينات؛ حيث كان التحدى الرئيسى هو التحرر الوطنى من الاستعمار وممارسات بعض الاحـزاب المتواجـدة حيـال هـذا الهدف الرئيسى.. كما اشـار المحـاضر إلى أن عبـاس محمود العقـاد عنـدمـا أصدر كتـابـه «الديمقراطية فى الإسلام» فى بداية الخمسينيات، قرر فى مستهلة أن الاسلام هــو الذى أنشـا الديمقراطيـة لاول مرة فى تـاريخ العالم.. كما أنه فى هذا العام، أصـدر الشيخ يوسف القرضاوى فتوى مع الـديمقراطيـة وأخرى مع تعـدد الاحزاب فى الـدولة الإسلامية شريطة ألا تحل الديمقراطية حراماً، أو تحرم حلالاً، وشريطة ألا تعمل الاحـزاب ضد العقيدة الإسلاميـة. كما انتقد هويـدى الإعلام الذى لايركـز فى تعاطيه مع الحالة الإسـلامية المعاصرة إلا على الاستثناءات من الأطراف الإسلامية المتشددة والرافضة للـديمقراطية باعتبارها (اى هـذه الأطراف) ضحية الشكلانية الديمقراطية، وتناسى هذا الإعلام ـ ومن ثم القطاع العريض من النخبة العربيـة العلمانية، ـ أن القطاع العريض فى الساحة الإسلامية لم يرفض مطلقـاً القيمة الديمقراطية، سواء فى مصر أو فى تـونس، أين عبرت حركـة الاتجاه الإسلامى منـذ أواخر السبعينـات على تبنيها الكـامل للـديمقراطيـة. واضاف المحاضر قـائلا: «إننا بشكل عـام نستطيع القول بـأن الإسلام يحتمل الـديمقـراطيـة بمختلـف الياتها وقيمهـا، ويـرحب بالاستفـادة مما أضافتـه ليوظفه فى اطار المشروع الاسلامى المستقل، ومن ثم فـالسؤال الان هـو: هل تحتمل الديمقـراطية الاسلام؟»

وفى رأيـه أن تجربـة الجزائر تقـدم اجـابـة سلبيـة عن ذلك السؤال، وإن نفراً غير قليل من النخبة العربية أبدوا تلك الإجابة السلبية، وشاركـوا فى تنظيرها وتبريرها، «الامر الذى يـدعونا إلى القول بأن الكرة الان في مرمى الديمقراطيين، لا الإسلاميين، وعلى الأولين أن يقدموا مايثبت أنهم أوفياء حقاً لما ينادون به».

المصدر : ......المسلمون......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢٦ يونيو ١٩٩٢......

كيف يكون الحل بالإسلام؟

القاهرة ـ كتب عبدالحليم الشارونى:

هذا كتاب جديد للشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالازهر الشريف. والكتاب يحمل عنوان «نعم الاسلام هو الحل.. ولكن اين الطريق؟» وفى هذا الكتاب يوضح الشيخ اساليب التغيير وخطورة العنف فيه وميزة التغيير السلمى واختلاف اساليبه وكيف كان منهج الرسول صلى الله عليه وسلم. كما يبين كيفية العلاقة بين الشعب والمسؤولين واهمية الانسان والضمير فى عملية التغيير.

ويبدا الشيخ عطية صقر فيحذر من التغيير بالقوة والعنف دون تخطيط سليم لان هذا هو طابع الثورات وسمة الانقلابات، الى جانب ما قد يراق فيه من دماء وما يؤدى اليه من تعطيل الانتاج وتوقف عجلة المسيرة ولذلك فان عمره قصير.

ان الفلول المتحمسة للتغيير الثورى اعتمادا على العاطفة فقط واطلاق الشعار لا غير قلما تكون مستعدة للتضحية، فكثير منهم لم ينضج عقله بمقدار ما نضجت عاطفته التى تثيرها امان عذاب وامال براقة يخدع بها الشباب.. وقد يكون الحرص على المصلحة الخاصة من وراء هذه الثورة اكبر من الحرص على المصلحة العامة وبسبب هذا الشعور المتحمس كثيرا ما يدب الخلاف بينهم فى اثناء المعركة ويتنازعون على اقتسام الغنائم المادية او الادبية المنتظرة فتفتر الحماسة وتهدا العاطفة او تنشق جماعة لتتخذ اسلوبا اخر فتتوزع الجهود وتبعد الغاية ويكثر الضحايا. ان بعض العاطفيين يود لو يقوم بالتضحية جماعة بدلا منهم ويقتصر دورهم هم على اثارة الحماسة والهاب المشاعر.. بل يركزون على فئة من الناس تتقدم الصفوف وتقود المعركة الفعلية ولا يهمهم ان تراق دماؤها فى الوقت الذى يتوارون فيه عند اللزوم، وباستطلاع خبيئة بعضهم اتضح ان خطتهم تستهدف القضاء على بعض الجماعات كجزء من الاطاحة بالرؤوس الحاكمة وكثير من اصحاب هذه الفكرة العنيفة منبثون فى بلاد اسلامية متبنون الدعوة اليها كتنفس للوضع القاسى الذى ألجئوا اليه فى السنوات الأخيرة وشعارهم فيها «علىّ وعلى اعدائى».

التغيير السلمى

ويشير مؤلف الكتاب الى ان القائلين بتغيير الوضع الحاضر للمسلمين بطريق سلمى لم يتفقوا على منهج واحد ـ ان كانوا قد وضعوا مناهج ـ وهم فى جملتهم فئتان:

فئة تتجه اتجاها سياسيا اى تريد اصلاح المجتمع عن طريق اصلاح القمة والادارة ونظام الحكم وذلك عن طريق تحكيم الدستور الاسلامى وما يلزمه من مناصب يرون ـ أو يرى الكثيرون منهم ـ انهم الجديرون بها لان الفساد فى رايهم اساسه الحكام والدستور الوضعى الذى يحكمون به وهؤلاء منقسمون على انفسهم فى التشريع الماخوذ من القران والسنة واجتهادات الاولين، فبعضهم يميل الى ما يسمى بالاصالة، اى الاخذ بالمنهج القديم فى التشريع، وبعضهم يميل الى ما يسمى بالمعاصرة فى التشريع ويحاول التوفيق بين النصوص ومتغيرات العصر.

وفئة تريد الاصلاح عن طريق القاعدة وتركز فى الدعوة على بعض المسائل لاصلاح العقائد وتصحيح العبادة وتقويم السلوك، فكل مسلم ايا كان مركزه فى المجتمع مطالب بصحة العقيدة والعبادة والسلوك.

ويشير المؤلف الى اننا لا نعارض هؤلاء ولا هؤلاء.. ونؤكد وجوب تصحيح العقيدة والحفاظ على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. لكن لا نوافق على وقوفهم عند هذا الحد من الاهتمام بالدين، كما لا نوافق على التعصب المفرط الذى قد يتطور الى فوران ينتج آثارا ضارة.. والى فرض هذا السلوك بوسيلة او باخرى على الغير والحكم على المخالف بالفسق او الكفر.. الامر الذى يؤدى الى بعثرة الجهود وضياع الاموال. ويؤكد الشيخ عطية صقر ان بعض الذين ينادون بالاهتمام بالقضايا المعاصرة يشتغلون فى هذا الاتجاه بما يقرب من قطع العلاقة بالماضى وعدم الاهتمام بالقضايا التاريخية الاولى التى ادت اليها الظروف ويكن معلوما ان كثرة المشكلات المعاصرة لها جذور تاريخية وهى انبعاث جديد لقضايا العصور السابقة ومن أجل التمكن من معالجة الحديث ينبغى الاطلاع على علاج القديم للافادة منه لا لمجرد الترف الذهنى فالوقت فى ظروفنا الحاضرة لا يتسع لذلك.

والمقصود من الدراسة القديمة هو العبرة وسهولة العثور على اسباب المشكلات الحديثة وطرق علاجها، ومن اجل هذا كان قصص القران لاحوال السابقين كما قال سبحانه وتعالى: **«لقد كان فى قصصهم عبرة لاولى الألباب».**

أهمية الاعلام فى التغيير

يقول مؤلف الكتاب ان بعض المنادين بحتمية الحل يبذلون جهدا كبيرا فى السعى الى تغيير القوانين لتكون مطابقة للشريعة.. ولئن كان هذا سعيا مشكورا فان الاصلاح المنشود لا يقف عند هذا الحد.. انما المهم هو التطبيق والممارسة لا التقنين فقط. فلابد من ظهور اثر ذلك على السلوك الفردى والجماعى.. فالقران الكريم مع انه دستور للأمة الاسلامية وفيه المنهج السليم للاصلاح العام مع معرفة المسلمين لمواده، ترى كثيرا منهم لا يطبقونه فى العبادات والاخلاق. هذا ولا ينبغى ان نغفل فى هذا المقام منابع الثقافة الاخرى غير مؤسسات التعليم كالصحافة والاذاعة وغيرهما.. فلابد من تعاونهم جميعا فى التوجيه السليم.. أما ان يقصّر احدها او يسير فى اتجاه معاكس فذلك له اثره الخطير فى عدم الفهم أو تشويهه وفى السلوك ايضا ضرورة التلازم بين الامرين الى حد كبير.

ان جهاز الاذاعة بالذات وبخاصة المرئى جهاز خطير فى التوعية والتربية معا ومن هنا كان على المسؤولين عنه ان يراعوا القيم والاخلاق الى جانب المعارف الصحيحة مع حسن استغلال العنصر الترويحى البرىء حتى لا يكون فيه خروج على الآداب أو فساد للاخلاق أو تضليل للافكار او طغيان على البرامج الهامة الاخرى.

ان الفن بوجه عام له دوره فى الاعلام والتوجيه لا يجوز اغفاله ويجب توجيهه وجهة الخير ليتلاقى مع الاجهزة الاخرى فى عملية التغيير المنشود.

ربط الدين بالحياة

ويعتقد مؤلف الكتاب ان استعمال الاسلوب الحديث والناس فيه مواهب ودرجات فى محاولة الربط بين الدين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

والحياة، يجعل الذين تثقفوا ثقافة بعيدة عن الدين ولا يتحمسون للدعوة اليه كمنهج حياة يعيدون النظر فى فكرتهم عن الدين وقد ينقلبون اذا هداهم الله دعاة متحمسين اليه لانهم احسوا حلاوته وبخاصة عندما يقارنون مبادئه بما تعلموه على غير مائدته.

لكن مع تشجيعى لهذا الاسلوب احذر من الاسراف فيه بمثل تفسير النصوص بكل مستحدث جديد مما لايزال فى دور النظرية وفى حقل التجربة.. ففى ذلك خطورة على الدين نفسه فى فهمه عندما يظهر فساد هذه النظريات وعقم هذه التجارب.

ويؤكد على ان الدارس للدين بنصوصه فى القران والسنة لابد ان يكون من طراز ممتاز فى الاخذ بالقديم والحديث معا، ومزجهما فى شراب سائغ يروى ظما الظامئين لمعرفة حقيقة هذا الدين ومدى تجاوبه مع العصر.. وفى دواء ناجع يزيل مرض الشاكين فى كون مبادىء الاسلام تصلح للتطبيق فى عصر الذرة وغزو الفضاء.

ويطالب مؤلف الكتاب ان توضع فى مناهج التعليم الدينى او فى تخصصات الدعوة على الاقل مواد ثقافية عن الحياة التى يعيشها الناس والتسلح ايضا بلغة اجنبية او اكثر كنافذة او مفتاح للاطلاع على الثقافات العالمية.. واخذ ما يساعد منها على فهم الدين وتوضيح حقائقه وعرضه على الناس وبخاصة غير المسلمين ومن يتجهون الى العلمانية وعدم الالتزام بدين.

ويؤكد المؤلف على ان دراسة العلوم الدينية الموروثة باسلوب معاصر او مع معارف حديثة لا يعنى بها تطويع الدين للعصر كما تنادى به بعض الحركات فى بعض البلاد الاسلامية. فان العصر فيه الخير والشر والدين حاكم موجه لا محكوم موجه.. فكل الاديان جاءت لتطويع الفكر والسلوك السائدين فى زمانها الى ما تنزلت به من عقيدة صحيحة وسلوك مستقيم.. فلا يجوز التساهل او الاسراف فى هذه الرخصة وبخاصة فى تحليل الحرام لمجرد وجود الحاجة، فان الحاجة لا ضابط لها يحدها، فهى تختلف من شخص لشخص ومن عصر لعصر ولم يعتبر اكثر العلماء الحاجة الملحة مبررا لارتكاب المحظورات وبخاصة اذا كانت المحظورات من الدرجة الاولى.

ويشير المؤلف الى ان الشعب بكل افراده وجماعاته مطلوب منه ان يطبق الدين تطبيقا كاملا فى سائر المجالات لا ينتظر ان يتلقى الاوامر من احد لان الله هو الذى امر ويستوى فى ذلك وجود جهة أو سلطة اخرى تؤكد هذا الامر وتراقب تنفيذه وتجازى عليه عدم وجودها، فالآمر والرقيب والمجازى موجود دائما فى عقل المؤمن ووجدانه وهو «الضمير».

ويؤكد الشيخ عطية صقر فى نهاية كتابه على ان العودة الى الدين والحل عن طريق الاسلام لا يكون بالعجز ولا بالغباء ولا بالمكر والدهاء، بل يكون بالقوة والذكاء وبالصدق فى دعوى الانتماء، وبالاخلاص والوفاء وبالتعاون فى السراء والضراء.. والحل موجود والذى لا ياخذ به إما جاهل واما عالم لا يعرف طريق الوصول اليه، واما عالم به وبطريقه لكنه يأبى الاخذ به تقليدا للآباء أو رضوخا للعرف او عنادا أو استكبارا او حرصا على سلطان أو خوفا من حرمان ■

٤٠٣٢٩٠

مداخلات

حوار مع :

تيارات الإسلام السياسي

مع من؟!
ضد من؟!

احمد طاهر

فبالرجوع للتاريخ القريب وبالتحديد بداية السبعينات نتذكر كيف أن عودة السلفية وتنشيط خط الأخوان المسلمين والسماح بصدور الدعوة بدأت مع بداية حكم السادات

يكتسب الحوار الدائر الآن حول موقف اليسار من الاتجاهات الإسلامية أهمية متزايدة لما لهذا الموضوع من ضرورات عملية واعتبارات نظرية وسياسية ملحة. تنعكس على مجمل شكل الحركة السياسية فى مصر خاصة وأن حزب التجمع منذ فترة قد اعتمد خطا سياسيا باعتبار الحفاظ على المجتمع المدنى والوحدة الوطنية مهمة رئيسية تفوق فى أهميتها أية اعتبارات أخرى مما جعله سواء أراد أو لم يرد فى جبهة واحدة مع النظام الحاكم ضد الجماعات الاسلامية مع ما ترتب ويترتب على ذلك من آثار سياسية. ونحن نحدد موقفنا من موضوع التعامل مع الجماعات الإسلامية على النحو التالى :-

أولا : خطأ موقف التحالف مع النظام ضد الجماعات الإسلامية:.

إن من يعتقد أنه من الصحيح الوقوف فى خندق واحد مع السلطة الحاكمة ضد الجماعات كمن يستجير من الرمضاء بالنار...

وأن الجماعات المتطرفة بنت أوكارها وتسلحت تحت سمع وبصر النبوى اسماعيل وأن السلطة فى ذلك الحين أقامت تحالفا معهم خاصة فى الجامعات وقد عايشنا ذلك بأنفسنا لضرب الطلاب اليساريين الذين كانوا يسيطرون على النشاط السياسي فى الجماعة حتي ١٩٧٧ وكيف أن الجماعات الدينية نشأت فى أحضان إدارة الجامعة وأن الانتخابات الطلابيه زورت لحسابهم من جانب تلك الإدارة.

وأتذكر أننى ناقشت أحدهم فى ذلك الوقت عن صحة موقفهم من التحالف مع السلطة ضدنا فقال لى بالحرف الواحد أن لديهم مبدأ التحالف مع العدو الأقوى (السلطة) ضد العدو الأضعف وهو (اليسار) فى ذلك الوقت ثم الإستدارة للعدو الأقوى بعد ذلك وأعتقد أن هذا هو ما فعلوه بالتحديد.

نخلص مما سبق أن قضية عداء النظام الحاكم للجماعات الإسلامية والسلفية وهم غير حقيقى بل إن الحقيقة أن هناك تحالفا في المصالح الموضوعية رغم الصدامات المتعددة بين البرجوازية التابعة الحاكمة وبين السلفيين فى ضرب أى مشروع شعبى ديمقراطى تقدمى وأن الخلاف بينهم سرعان ما يتحول لتحالف اذا ظهر صعود لقوى اليسار والد يمقراطيه.

إن تشجيع تلك الاتجاهات وشعارات العلم والإيمان وأخلاق القريه لم يكن شيئا عارضا بل أن النظام يعلم أن أسلمة الحكم هو الورقة الرابعة الأخيرة التى سيلجأ لها مضطرا اذا ضاقت به السبل ولم يجد وسيلة من وسائله العادية كافيه لوأد الحركة الجماهيرية ، وما أسهل إستبدال الكاب بالعمامة للحكم الفاشى باسم الدين . وتجربة ضياء الحق فى باكستان

وتجربة النميرى فى أواخر عهده بالسودان تؤكد ذلك.

وما أتعسنا حين نجد أنفسنا نكرر ما فعله الاتجاه الاسلامى فى السبعينات نكرره نحن فى التسعينات تحت شعار الوحدة الوطنية وحماية المجتمع المدنى.

إن النظام البرجوازى التابع الحاكم هو المسئول فى الأساس عن الردة السياسية والأقتصادية والإجتماعية التى أدت وتؤدى لاستفحال خطر الجماعات الإسلامية وتهديد الوحدة الوطنية وحماية المجتمع المدنى.

٢-هل نتحالف معهم؟!

يقودنا ذلك للتساؤل الثانى الذى يطرح نفسه وهو هل يمكن التحالف مع التيار الإسلامى.ويسود فى أوساط بعض الناصريين(عبد الحليم قنديل)وبعض الماركسيين(إيمان يحيى)هذه الأيام دعوة للتقارب والتحالف بين التيار الإسلامى وبين اليسار-والمتتبع لمثل كتابات هذين الصديقين يجد أنهما يركزان على ضرورة وإمكانية التحالف بيننا وبين التيار الإسلامى مدللين على ذلك ببعض مواقف التيار الإسلامى المعادية للنظام والملاحظ فى دعوات التحالف تلك أنها حبا من طرف واحد فالاتجاه الإسلامى موقفه واضح من قضية التحالف مع أى فصيل آخر لأنهم لا يؤمنون بغير صحة أفكارهم فقط لأنها مستمدة من الدين وما خلاهم ضلال مبين وعلى الجميع- هكذا يرون- أن ينضموا تحت لوائهم لواء الإسلام.وبشكل خاص فالتحالف مع اليسار بالتحديد محرم تحريما قاطعا سواء من قريب أو بعيد.إن فكرة التحالف تعنى أن يكون عند الطرفين قناعة بأهمية،وصحة، وجدوى التحالف وأن يسبق هذا الاعتراف المتبادل بين القوى السياسية والإقرار والدفاع عن حقها فى الوجود.

وفى الحقيقة فأنا لست ضد الجماعات الإسلامية ولست معهم فقضيتى الأساسية مع النظام برمته وبممارساته التى تغذى وتشجع التيارات السلفيه. وعلينا أن نجرب ولو لمرة واحدة أن نكون مع أنفسنا بمعنى أن نجتهد فى صياغة برنامج للمشروع الوطنى الديمقراطى الشعبى الذى سيراعى ضمن ما يراعى الخصائص التراثية والوجدانية ودور الدين الإسلامى كموروث ثقافى وتاريخى فى بناء حضارة وثقافة ووجدان المواطن العربى فى إطار مشروع تقدمى وليس سلفيا.

وسنكون مرحبين لو فى إطار المعترك السياسى وجد التيار الإسلامى أوغيره فى إحدى المعارك موقفا له بجوارنا.

فلنقف اذن على ارضية شعبية ديمقراطية صحيحة ولتتحدد رؤانا ومواقفنا من النظام من جهة ومن التيار الإسلامى من جهة أخرى .فلاالتحالف مع النظام ضدهم يجدى ولا التحالف مع التيار الإسلامى ضد النظام ممكن او صحيح.

فلنتحالف القوى الوطنية الديمقراطية معا من أجل مشروع شعبى ديمقراطى ضد التبعية والسلفيه معا.

٢٠٢٣١

الفكر الدينى وضرورة تجديده

ـ من منا لايشعر بالاسف ، حينما يرى بعض العاملين فى الحقل الاسلامى يعيشون معارك الصفر : يملأ الصفحات هنا وهناك - وحتى اليوم - حول فتوى الشيخ المفتى بخصوص نهاية شهر رمضان المبارك ،وهل هى ملزمة للجميع ام لا ؟ ، مع ان ابجديات العلم الدينى تقول : انه مادام لكل بلد مواقيته الخاصة بالصلاة ، فان له مطالعه الخاصة بالصوم ؟!

ـ من منا لايشعر بالاسف ، ، وبعد الذين يتصدرون للحديث عن الاسلام لاتشغلهم الا القضايا الفرعية ، وامة الاسلام تعيش عصر « التراجع » الحضارى ، شبيها « بعصر الطوائف » الذين اضاعوا الاندلس ، وصنعوا واحدة من افدح مآسى الاسلام ..!! ومن ومنا اختلف ، على : ان الاسلام السمح - اقول السمح - هو حصن هذه الامة امام جميع المخاطر على امتداد العصور ؟!! ولكن : اى اسلام ؟!

ـ انك الدين البسيط العميق الذى حرر المسلمين ووحدهم ، وقذف بهم فى وجه الظلم ، ليقيموا العدل ، ويصنعوا حضارة من اعظم الحضارات ؟!

ـ ام تلك الذى حوله الجمود والتخلف الى : رسوم وطقوس ، وبدع وخرافات ، طمست جوهرة النقى الاصيل ؟

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢



بقلم
الدكتور احمد الحفناوى

ــ أم هو الذى ، باسمه : أصبح بعض فتياتنا الصغار يمارسون الافتاء بالتحليل والتحريم ..؟.. إن القضية التى يجب ان تفرض نفسها ــ فى هذه المرحلة ــ على كل العاملين فى الحقل الاسلامى والمهتمين بشئون الاسلام والمسلمين ــ هى كيفية التوفيق بين قيم الدين وبين صور الحياة المعاصرة ، والمؤكد : أن سعينا لهذا التوفيق هو الحل الوحيد للوصول إلى محصلة حضارية ، تحول دون أن تقدم استقالتنا من القرن الواحد والعشرين ، الذى أصبح على الابواب !!

إن الاسلام لا يتعارض أبداً مع الحضارة ، ولا مع تقدم العالم ، لانه دين لين فيه من السعة ما نستطيع ان نوفق بها بين روحه وبين مظاهر الحياة ، ولقد مضى على الفكر الدينى ، عصور من التخلف والضيق ، كان يرى فيها : ان «الشريعة» هى مذهب «أبى حنيفة» ، كما كانت ترى دولة الخلافة العثمانية وكما كان غيرها يرى الرأى نفسه فى مذهب : «الشافعى» أو «مالك» ..

ولكن هذه النظرة خاطئة بقدر ماهى ضعيفة ، لان شريعة الله أفسح وأرحب من حدود هذه المذاهب-وترك العمل برأى هذه المذاهب إلى رأى قيل به فى مذهب آخر وراء هذه المذاهب ليس خروجا على الشريعة ، مادامت المصلحة هى الدافع والذى يحدد المصلحة وغيرها : هم رجال الفكر الدينى الفاقهون من علماء الأزهر الشريف الذين يجب عليهم أن يبادروا بتوضيح ذلك .

نحن نعرف أن السيادة تقررت لهذه المذاهب الاربعة بشيوعها وتداول كتبها ومعرفة الناس بها السنين الطوال ؛ ولكننا نعرف فى الوقت نفسه : ان هذه السيادة المقررة لم تكن أبداً لتفوقها على الأخرى من الوجهة العلمية ، بل ان لذلك أسباباً هى إلى السياسة أقرب منها إلى العلم !!

إن فى الفكر الاسلامى مذاهب لا يقل بعضها فى القيمة والقوة عن المذاهب الاربعة المعروفة ، ونستطيع أن نجد فيها من السعة ما نستطيع ان نفيد منه أكبر الفائدة فى تجديد المفاهيم الدينية وإمتدادها بما يوافق العصر والحاجة ، فقد كانت المذاهب فى العصر العباسى ــ مثلا ــ أربعة عشر مذهباً ، كلها مفيد ، وكلها من الاسلام ، وكلها مستمد من كتاب الله !!

نجد مذهب «الاوزاعى» فقيه الشام . ومذهب «الحسن البصرى» . ومذهب «سفيان الثورى» . ومذهب «ابن عنينة» .

وهناك مذهب «اسحاق بن راهويه» «وابى ثور» ، و«الطبرى» و «ابن تيمية» «وابن حزم» .

ثم هناك مذهب «الليث بن سعد» ، فقيه مصر ، الذى قال فيه الشافعى : الليث أفقه من «مالك»!! ونجد فوق ذلك ــ وهذا هو المهم ــ بين هذه المذاهب من الفروق ما يمكننا من نيل أكبر الفائدة ، حين نقتبس منها ما يوافق عصرنا ..، وليس أدل على بعد الفوارق بين هذه المذاهب ، من هذا الخبر الذى نورده ، عن «ربيعة الرأى» وهو من علماء «المدينة» ، فقد ولى العراق فلما بقى فيه زمناً ، طلب أن يعفى ، ثم عاد إلى «المدينة» فقيل له : كيف رأيت العراق وأهله ؟ قال : رأيت قوماً ، حلالنا حرامهم وحرامنا حلالهم !!

وأهل «العراق» مع ذلك ، مسلمون ، مؤمنون بالله وبرسوله الكريم ، ولكنهم يتبعون مذهبا فيه من المخالفة ــ فى بعض الفروع ــ ما جعل «ربيعة الرأى» يبالغ فى خلافهم عنه هذه المبالغة ، «وربيعة» بعد هذا من أهل القياس والرأى وليس من أهل الحديث والنص !!

هذه الفوارق بين المذاهب تعد من دلائل اليسار والسعة وهى كنز لا يفنى للتجديد فى فكرنا الاسلامى ومطاوعة الشريعة لايقاع المجتمع فى كل عصر ..

إننى أدعو إلى دراسة هذه المذاهب ، خاصة التى يتميز تفكير رجالها برجاحة العقل وحرية البصر ، وللامام «المراغى» شيخ الازهر الأسبق عبارات حكيمة ، يقول فيها : «.. إن الدين فى كتاب الله غير الفقه .. ومن الاسراف أن يقال : إن الاحكام التى إستنبطها الفقهاء واختلفوا فيها .. إنها أحكام الدين وان من انكرها فقد أنكر شيئا معلوما من الدين بالضرورة ، فإنما الدين هو الوحى من الله إلى الانبياء .. أما آراء الفقهاء المستمدة من أصولها الشرعية ، فتختلف باختلاف الظروف والبيئات ..» وكلام الامام «المراغى» ليس بدعا فى بابه ، فالتغيير من بعض الأحكام إلى بعض أمر معروف فى الشريعة بالنسبة للأحكام الظنية ، يقول «ابن عابدين» الفقيه الحنفى : «كثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان ، لتغير عرف أهله ..

وهذا الامام الشافعى قد تأثر فى كثير من أحكامه الخاصة بالمعاملات والبيئة مما أدى ببعض تلاميذه أن ينقلوا عنه آراء تصور ما يراه وهو بالعراق متأثرا ببيئته ، وآراء تصور ما رآه فى «مصر» متأثرا ببيئتها !! لقد كان التضييق ، وإنكار العقل والتقليد طابع العصور المنهزمة المتخلفة فى تاريخنا الاسلامى ، وكان البر بالعقل والفكر طابع العصور المنتصرة ، عصور السيادة والشموخ !! والقضية التى تواجه المسلمين ــ فى هذا العصر ــ هى قضية الاحتفاظ بالهوية الاسلامية فى اطار عالم يتغير .. والاسلام ــ فى جوهره ــ يشتمل على أدوات النهضة وشروط التقدم ، ولكن ظروفاً تاريخية بالغة التعقيد ، دفعت بالشعوب الإسلامية بعيدا عن اكتشاف القيمة الكبرى التى يمنحها الاسلام لهذه الادوات كلها !!

فقد قذف القدر ، بعدة قرون ميتة أمام الحكم العباسى ، وقذف بعدة قرون هالكة أمام الحكم التركى ، فما ذنب الاسلام حتى يحمل المخلفات الثقافية والسياسية لهذه القرون ؟!

إن الارض مهيأة للزرع ، وإن الفرصة متاحة للعمل ، فهل نجد من علماء الازهر الفاقهين من هو مستعد للبذر ، ويسوق السحاب إلى النفوس الظمأى فتروى ..؟ ليتمكن المسلمون من أن يحيوا عصورهم دون أن يفقدوا هويتهم ..؟ نرجو ألا ننتظر كثيراً ..

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

اعادة صياغة الخطاب الاسلامي

نبيل شبيب *

■ تقوم خارطة المستقبل العالمية على تكتل الشمال تجاه الجنوب، سياسياً مع ايجاد ارضية قانونية دولية له، واقتصادياً مع تثبيت دعائم سيطرته، وعسكرياً مع احتكار اسباب القوة والدفاع عن النفس خارج نطاق الجنوب.

وهي قائمة على تنافس اقطابه تنافساً يرجح تعددها على المستوى الاقتصادي والتقني السياسي والعسكري.

والاهم من ذلك ان تعدد الاقطاب في عالم الغد لن يؤدي الى تخفيف الضغوط وحجم سيطرة مراكز قوى الشمال على الجنوب، بل سيعززها، فالتنافس لن يحول دون التقاء المصالح المشتركة القائمة على التكتل في الشمال وافتقاده في الجنوب. ثم ان التعامل بين دول الشمال قد لا يشمل استخدام العنصر العسكري، اما التعامل مع الجنوب فلا يزال هذا العنصر قائماً كما كان من قبل.

يبدو الارتباط وثيقاً بين هذه التطورات على الخارطة العالمية وما ينبني عليها من مخاطر على الدول الصغيرة.

فهذه التطورات الجارية تتعارض قطعاً مع مصالح الانظمة والتيارات المختلفة القائمة في البلدان الاسلامية، وجميعها من بلدان «الجنوب»، اذ ان مصلحتها الحقيقية على المدى القريب والبعيد، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتامين دعامات رئيسية لا غنى عنها، ومنها: التلاحم مع الشعوب تلاحماً حقيقياً لا موهوما او مزيفا، والتكتل ما بين دول الجنوب مما لا يلغي عنصر التنافس بالضرورة. وكذلك التكتل (والتنافس) على مستوى البلد الواحد بين التيارات المختلفة فيه.

ويبقى السؤال عن العلاقة بين التطورات الدولية المذكورة والتيار الاسلامي.

ما من حاجة للتاكيد، وسط التحولات الدولية، ان كل ما يصيب السكان والتيارات المتنفذة في بلادنا الاسلامية عامة باضرار، نتيجة اخطار خارجية متفاقمة، يصيب التيار الاسلامي نصيب منه. فالمصير هنا مصير مشترك، شاء بعضنا ام ابى، ونرفض في هذا الاطار بشدة النظرية التي تزعم ان اضعاف الانظمة والتيارات ذات النفوذ في بلادنا، نتيجة الضغوط والاخطار الخارجية المتفاقمة، يعطي التيار الاسلامي قوة اضافية باتجاه التغيير.

ثم ان حقبة الصراع الماضية التي عرفت بالصراع بين الاسلام والعلمانية، اسفرت واقعياً عن ضعف البلاد بمجموعها الى درجة العجز عن مواجهة معظم الاخطار الخارجية في المرحلة الحاضرة، وهذا بالذات مما يوجب ايجاد صيغة اخرى للمرحلة القادمة، تسمح بـ «تكتل» يكتسب صفة الديمومة تجاه الخطر الخارجي.

اما على الصعيد الواقعي فان التيار الاسلامي اصبح طرفاً مباشراً في ساحة التطورات الجارية، بغض النظر عن الاسباب، سيان ساهم بنفسه في ذلك ام لا، وهو «طرف مستهدف» عالمياً ومحلياً، ويوجد الكثير من الشواهد اليومية على ذلك، فنذكر منها بايجاز على قدر ما تقتضيه المصلحة والبيان:

١ - المواقف التي رافقت وضع الصيغة المستقبلية الجديدة لحلف شمال الاطلسي في مؤتمر روما في اواخر عام ١٩٩١، وتضمنت التاكيد على ان مصدر الاخطار الجديدة التي ينبغي ان يواجهها الحلف في المستقبل هي «الاصولية الاسلامية». فكان من ذلك قول كيلي، نائب الرئيس الاميركي في ندوة ميونيخ العسكرية للحلف (٨ و٩٢/٢/٩): «لقد واجهنا الفاشية، والنازية، والشيوعية وانتهى امرها واقعيا، ونواجه الآن الاصولية الاسلامية فهل يمكن القول انها قد زالت ايضا وهي حديث الساعة؟». ومن المعروف ان تعبير «الاصولية» هو التعبير المستحدث لوصف التيار الاسلامي، والتمييز بين فصائله، كلما كان الحديث بقصد تبرير موقف عدائي ضده.

٢ - عند ضم البلدان الاسلامية من رابطة الدول المستقلة الى مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا - المنظمة الاطلسية في الاصل - خلال اجتماع وزراء الخارجية في براغ اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، كان التاكيد الرسمي على ان من اغراض ذلك دعم هذه الدول في «مكافحة المد الاصولي المتنامي فيها».

٣ - اثناء جولة وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر الاخيرة في المنطقة نفسها، وقيام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في الوقت نفسه بزيارة الى واشنطن في مطلع شباط (فبراير) ١٩٩٢، تكرر التاكيد الرسمي - ومن ذلك بلسان مسؤول في مجلس الامن القومي الاميركي - على ان الدعم الاميركي للنشاط التركي، الثقافي والسياسي والاقتصادي في المنطقة (ويسري هذا على البلقان ايضا) يستهدف تحقيق ثلاثة اغراض، هي تثبيت التصورات الغربية، ونظام الاقتصاد الغربي، ومكافحة المد الاصولي الاسلامي.

واخيراً، فالسفير الاسرائيلي في واشنطن زلمان شوفال ادلى بدلوه في هذه القضية و«حمل على سورية وحض اميركا على مواجهة الاصولية الاسلامية» («الحياة»، ٧ - ٤ - ٩٢).

لم تسفر الاحداث المتعاقبة بدءا باحتلال الكويت فحرب الخليج الثانية ثم الجهود المكثفة على صعيد قضية فلسطين، واخيرا حدث الجزائر وآثاره في مجموع الشمال الافريقي عن الخلل المعروف الى درجة التازم احياناً في العلاقات بين القوى المسيطرة في السلطة او في التيارات غير الاسلامية من جهة، والتيار الاسلامي بفصائله المتعددة من جهة اخرى فحسب، بل اسفرت ايضا عن ظهور اصوات تدعو علنا الى الحوار والتعايش، والى تعامل متعقل مع التيار الاسلامي، بدلا من محاولة القضاء عليه.

ان الاسس التي تحتاج اليها صناعة ارضية مشتركة في الوقت الحاضر عديدة. وتتطلب حوارا مستفيضا. انما يمكن ايراد بعض الخواطر المتعلقة بها، ومن ذلك:

١ - وحدة المصير كما سبقت الاشارة اليها فهي تفرض ايجاد ارضية مشتركة لتعامل ايجابي نزيه.

٢ - التعايش كسبيل الى التكامل، وقد سبق ان ظهرت محاولات تعايش محدودة، بين فصائل اسلامية وسواها، وانهارت.

ولا نرى سبيلاً لتحقيق تعايش قابل للبقاء والنماء الا بتوفير قواعد اساسية له، في مقدمها محافظة كل فريق على منطلقاته واحترام الفريق الآخر لها، ثم اعتبار التكامل المطلوب هو تكامل المنجزات على ارض الواقع، وليس تطابق الافكار والمعتقدات - وهو ما لا يتحقق - علاوة على ضرورة ممارسة نوع من العملية التربوية عبر المناهج والمواقف والتطبيقات العملية، لترسيخ هذا التصور على اوسع نطاق، الى جانب

ترسيخ قاعدة ان تكامل المنجزات الايجابية يوجد بدوره مع الزمن قدراً كافياً من نقاط الالتقاء يحول دون ان تسبب نقاط الافتراق السلبية - وهي حتمية - تقويض اركان التعايش من جديد.

٣ - التغيير هو المحور الحقيقي للواقعية، ان منهج الواقعية لم يعد يقبل بالجمود عند استيعاب الواقع الآني وكانه باق الى النهاية، والتعامل مع المعطيات المشهودة فحسب، بل اصبح من شروط استمرار الواقعية وفعاليتها في صناعة الاحداث، ان تستشرف في كل لحظة معالم واقع قادم غداً لا محالة، وان تضع في حسبانها مسبقاً المعطيات الجديدة المنتظرة للتعامل - منذ الآن - معها، فالتلاؤم مع احتياجات المستقبل، ضرورة حيوية من اجل اثبات وجود اي فريق في الوقت الحاضر، وسمة من سمات العصر على كل صعيد.

٤ - التكتل الى جانب التنافس. وهو ما نعتبره من اهم محاور التطورات الجارية على المستوى الدولي، وما نعتبره المحور الذي لا غنى عنه لايجاد ارضية مشتركة بين اطراف متعددة، جميعها معرض للخطر ان لم تتكتل، ولا يمكن ان تتكتل الا على اساس الانطلاق من تعدد المعتقدات والافكار والاجتهادات والنشاطات.

ان الصيغة التي ندعو اليها، ونعتقد بضرورة ان يساهم التيار الاسلامي في طرحها طرحاً جاداً ومقنعاً على سائر المستويات، هي الصيغة التي تعي بشكل قاطع ان لكل تيار منطلقاته واهدافه المتعارضة والمتناقضة مع الآخرين الى حد بعيد، ولكن واقع العالم المتطور يوجب جمع الافكار والقوى والطاقات والجهود والصفوف كشرط من شروط بقائنا اصلاً، كامة، لها مكانها في الاسرة البشرية. ولن يتحقق هذا الشرط الضروري الا جنباً الى جنب مع ترسيخ دعائم التنافس المشروع، وفق قواعد واضحة، قائمة على الحق والعدل والنزاهة في التعامل، والانفتاح الدائم على التقويم المتجدد والتحليل الموضوعي لكل مرحلة جديدة وقضية طارئة، لاختيار الافضل وفق مقاييس متفق عليها للوسائل المناسبة، ومع الاستعداد القاطع للاخذ بالغالبية عند تكافؤ الفرص، فيما ينبغي الاقدام عليه بصورة مشتركة، ولا يتعارض مع الاسس المثبتة في الصيغة المشتركة.

ننطلق من هذه الامثلة في «العموميات» الى بعض الملامح الرئيسية الواجب توفيرها على صعيد الخطاب الاسلامي المعاصر:

اولاً: ان الخطاب الاسلامي الذي يحصر نفسه بصيغته العامة في نطاق قطري او اقليمي او حتى في الاطار الاسلامي الجغرافي وحده، محكوم عليه بالفشل على ارضية الواقع المعاصر، في عالم صغير، لا تفصل الحواجز بين اجزائه. ومحكوم عليه بالفشل لتناقضه مع حقيقة ان الاسلام توجه من بدايات العهد المكي الى الناس كافة فلا بد من طرح الصيغة الحضارية الانسانية الشاملة في المناهج والمواقف والتطبيقات.

ثانياً: ان الدوائر البشرية النوعية التي يتحرك الخطاب الاسلامي على صعيدها، بدءاً بالجماعات وتنظيماتها، مروراً بتيار المتجاوبين والعمل الشعبي، ثم على مستوى عامة المسلمين وبلادهم ومجموعة «الجنوب» التي ينتمون اليها، وانتهاء بافاق الاسرة البشرية بدولها وتكتلاتها والقوى الرئيسية المؤثرة فيها وشعوبها، هذه الدوائر متداخلة لا يمكن الفصل بينها، ولا ينبغي اصطناع فواصل قد تؤدي الى العزلة بدلاً من التميز، والى الضعف بدلاً من الوقاية الذاتية.

ثالثاً: ان الخطاب الاسلامي شامل بعقيدته ونظامه، ولا بد ان يصل بهذا وذاك الى العناصر الرئيسية ذات الثقل في تطورات العالم المعاصر، وفي مقدمها التقنية والمال والاعلام... بحيث يرتفع بنفسه نوعياً، والى مستوى التاثير فيها عبر القيمة الذاتية لاطروحاته الفكرية والتطبيقية. وسيبقى خطاباً قاصراً محدود النتائج على المستوى العالمي، لا على مستوى التجاوب الشعبي الحماسي العام، ما لم يتوافر فيه الاقتران الموضوعي بين طرح القيم العقائدية والخلقية والانسانية والاجتماعية كعمود فقري للصيغة الحضارية، وبين طرح التصورات والحلول العملية على المستوى الميداني المشهود والمقنع في حياة المسلمين وحياة البشرية.

رابعاً: ان الخطاب الاسلامي خطاب ميداني، فلا يمكن ان يطرح الفكر بعيداً عن الواقع وتحقيق اهدافه المباشرة فيه. بل لا بد من التفاعل المباشر باسلوب المشاركة الحية المباشرة والبناءة، بعيداً عن اسلوب الاكتفاء بالمواقف وكانه «خطاب مراقبين» يرون ويحكمون على ما حولهم فحسب، وبطريق الاخذ والعطاء مع احتمالات الخطا والصواب، لا اسلوب «القيادة الى الخير» مع ثبات اليقين بان في الاسلام نفسه الخير كله. فخطاب القرآن الكريم والسنة المطهرة مصدر، وخطاب الاسلاميين وسيلة لتبليغ المصدر، وقد تكون صائبة فتحقق الهدف منها، او تكون خاطئة فيجب تقويمها. والمقياس هو مدى ما تحققه من نجاح في ميدان العمل، وسط مشكلات الناس، وليس في ميدان الفكر وحده.

خامساً: يجب في عملية التقويم الذاتية للخطاب الاسلامي مراعاة ان تكون جزءاً عضوياً وميدانياً لا ينفصل عن العمل نفسه في سائر مراحل التفكير والتخطيط والتنفيذ، وفي مختلف الميادين وان تتركز مقاييس التقويم على النتائج المرئية الى جانب المنطلقات السليمة.

سادساً: ان العامل الانساني في الخطاب الاسلامي عامل اصيل، بدءاً بالفرد وحرياته وحقوقه، وانتهاء بالمجتمع البشري وعلاقاته، في اطار الدعوة الى حياة كريمة لكل انسان من دون تمييز، واطار الدعوة الى الايمان للنجاة في الآخرة وهذا العامل الانساني المغيب حالياً، يجب ان ينعكس في الخطاب الاسلامي انعكاساً معبراً عن الاصالة والديمومة والشمولية، من فوق الآثار الآنية وردود الافعال الوقتية للاحداث ونتائجها السلبية على ارض الواقع.

والتطورات الجارية في عالمنا المعاصر ستؤدي الى استقرار خارطة عالمية هي جزء من المسيرة الحضارية البشرية، بسلبياتها وايجابياتها، ولن يصل الخطاب الاسلامي المعاصر الى مستوى الاسلام واحتياجاته اليوم وفي المستقبل، ما لم يصل الى مستوى من الوجود الحضاري الفعال المؤثر، يفرض من خلاله وجوده هذا، كنتيجة تلقائية لقيمته الذاتية، وايجابية تفاعله مع الواقع حوله.

---

* كاتب فلسطيني يعمل في الاذاعة الالمانية في بون.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (لندن)

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

أصولية وأصوليون

■ تنطوي الحركة الاصولية على عنصر العودة الى الماضي سواء تجسدت الماضوية في شكل صورة للفكر والقيم والمفاهيم والتصورات عن الانسان والعالم او في شكل ممارسة سياسية واجتماعية تجاوزها الزمن. وهذه العودة يكتنفها ضرب من رغبة في اعادة الزمن والمكان معاً الى الماضي وهي رغبة لا تجد مكانها في خط الزمن الممتد الى الامام. لهذا فالحركة الماضوية لا تجد ارتساماتها الواقعية على الارض ولهذا فمصيرها ان تبحث دائماً عن وجود غير متحقق، فهي حركة قلقة لا استمرار لها الا بسبب كونها لا تتحقق.

وعلى رغم اننا نرى في هذه الحركة اتجاهاً ماضوياً فانها تعتبر نفسها شرعية شرعية الحق في تاكيد الهوية والاستقلال الثقافي. فاحياء التراث والمد الذي تعرفه الحركة الاسلامية الآن يعبران – في عرفها – عن ارادة التحرر الذاتية للمجتمعات العربية بعد حقبة طويلة من الضياع والاغتراب في العقائديات والقيم الغربية الاجنبية. والاصوليون فوق هذا يراهنون على ان تكون هذه العودة النهائية مقدمة لتكوين ما عجزت الامة الاسلامية عن تحقيقه منذ نشأتها باستثناء حقبة الخلافة الراشدية القصيرة. ويمكننا ان نعدد ثلاثة من الاسباب وراء ذلك:

١ – السبب السياسي القائل ان اخفاق القومية العربية لا يعوض الا بالاسلام.

٢ – السبب الاجتماعي حيث يتم الربط بين نمو الصحوة الاسلامية وتفاقم الازمة المادية والاقتصادية في البلاد العربية ونمو الفقر الذي تأتى عن انهيار الاشتراكات في بلدان العالم الثالث، وانخفاض اسعار المواد الاولية المعدة للتصدير، وارتفاع اسعار المواد المستوردة، والفساد السياسي الاجتماعي وتدني نوعية الحياة وانكفاء الجمهور على القيم والتقاليد والمناخات القديمة، ثم البحث عن حلول غير مجدية».

٣ – البناء على أرضية الفكر الديني الاسلامي.

وفي الحقيقة ان الانتشار الكمي لظواهر الصحوة الاسلامية انما يعبر عن مأزق عام هو مأزق حضاري وسياسي حيث تنسد الآفاق الفكرية والحياتية في العالم من ناحية والعالم الاسلامي العربي من ناحية اخرى. بهذا فالاصولية عبارة عن محاولة ايجاد لمخرج من مأزق الدوران ومن التأخر.

ولكن اذا كان الخطأ يسبق الصواب دائماً، والصواب هو محاولة دائمة لتصحيح الخطأ فان محاولة الصحوة الاسلامية محكومة بالخطأ لانها تنظر الى الحاضر بعين الماضي وهي صحوة ازمة وابنة شرعية لهذه الازمة. ومن المؤكد اننا ازاء مأزق فاذا لم نحرر المجتمع العربي من نتائج تجارب التحديث او شعارات التحديث، واذا لم تساهم الدول التي دفعتنا الى هذا المأزق، فان مرحلة من الفوضى، بسبب الحركة الاصولية، ستأخذ مداها بسرعة.

دمشق – محمد علي بن كامل.

المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

العروبة والاسلام

محمد شومان *

■ حتى نهاية الخمسينات، لم تطرح الا نادراً اشكالية العلاقة بين العروبة والاسلام. فقد ترسخت في مواجهة الاستعمار، وبتاثيره. ثوابت التعاضد بين الاستقلال الوطني والوحد العربية والجامعة الاسلامية، لكن ثمة انقطاعاً حدث في العلاقة العضوية بين العروبة والاسلام، وهو انقطاع يجسد احدى اهم اشكاليات الفكر العربي المعاصر، فيما يتعلق بابتعاده عن الواقع وتخليه عن بعض الثوابت تحت تاثير عوامل طارئة وتحديات، كان من المامول ان يستجيب لها بتجديد خطابه لا بالتخلي عن ثوابته.

ما هي هذه العوامل؟ وما تاثير هذا الانقطاع على القراءات المتداولة في الفكر العربي المعاصر ازاء اشكالية العلاقة بين العروبة والاسلام؟ وهل من سبيل لتجاوز تلك الاشكالية؟

حدث الانقطاع المازوم، وما نجم عنه من انقسامات وصدامات في طار عملية معقدة وسريعة يصعب تحديد خط زمني فاصل لبدايتها او نهايتها، نظراً الى خصوصية التحولات الفكرية وعدم القدرة على تعيين حدث او تاريخ محدد لمراحل حياتها، لكن يمكن القول ان السنوات التي تقع ما بين الانتصار التاريخي عام ١٩٥٦ حتى نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كانت بمثابة المجال الزمني لتبلور الانقسام وترسيخ هذه الاشكاليات، خاصة مع انهيار المشروع الناصري في السبعينات، وبروز تيارات «الصحوة الاسلامية».

بلغ المد الوطني التحرري في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٧٠ اعلى مراحله، وبدات على المستوى العملي محاولات بناء دول قطرية حديثة او تجاوزها ببناء دولة الامة العربية وتحقيق التقدم، ومواجهة الصهيونية. ومع فشل الوحدة بين مصر وسورية، وبروز ازمة الاستقلال والتنمية، وانقسام الصف العربي بين ما عرف بدول تقدمية ودول رجعية، انشغل الفكر العربي المعاصر بالتنظير لاولويات مرحلة الاستقلال، وسبل الخروج من أزمة مرحلة ما بعد الاستقلال.

ومع تعدد الاجتهادات والمواقف وتاثرها بالصراع السياسي تعمقت الانقسامات حتى طالت العلاقة بين العروبة والاسلام. وفي هذا المقام تبرز ثلاث قراءات اساسية للعلاقة بين العروبة والاسلام تشيع في الفكر العربي المعاصر، كما ان القراءة الواحدة قد يشترك فيها اكثر من جماعة ومفكر يطرحون مشروعات اسلامية غير متطابقة بل وبينها قدر من الاختلاف، اي ان اتفاق كل قراءة على الخط العام والثوابت لم يمنع من تعدد الاصوات داخل كل قراءة وتمايزها بحسب ظروف كل مفكر او جماعة والاطار المحلي (القطري) والخبرة التاريخية التي تحكمها.

القراءة الاولى

تتمحور هذا القراءة حول الانفصال التام بين القومية والاسلام على مستوى الاسس والغايات، ومن ثم استحالة التوفيق والمواءمة بينهما، وقد انحصر وجود هذا القراءة في الفكر الاسلامي المعاصر لدى عدد محدود من ممثلي السلفية.

القراءة الثانية

اما القراءة الثانية فان اصحابها يقرون بشرعية وجود القومية بتجلياتها الوطنية (القطرية) والعربية، ويقولون بامكانية التوفيق بينها وبين الاسلام، ولكن في اطار ما يمكن وصفه بتوظيف القومية ضمن المشروع الاسلامي، غير ان هذا التوظيف مقيد بمجموعة من الشروط والمحاذير التي تفضي الى نفي اي خصوصية للقومية العربية في الاطار الاسلامي وعدم توضيح ابعاد الدائرة الاسلامية في صيغتها السياسية المعاصرة والارتداد بالعمل الاسلامي في عدد من الاقطار العربية الى حدود القطرية الضيقة تحت دعوى عالمية الاسلام والسعي الى الوحدة الاسلامية.

خلاصة القول ان القراءة الثانية مفارقة للواقع بدرجة اقل من القراءة الاولى.

القراءة الثالثة

تنطلق هذه القراءة من تكامل وتعاضد العروبة والاسلام، مع الاقرار بتمايزها عنه. وهذا يثير الجدل حول اوضاع غير المسلمين من العرب وغير العرب من المسلمين، اي ان هذه القراءة تعترف بوجود اشكالية في الواقع والفكر تستوجب الحل، وبخاصة ما يتعلق منها بالفكر الاسلامي والقومية العربية، لان نهضة الاسلام والمسلمين رهن بنهضة العرب ووحدتهم. في هذا السياق تتسم الحلول التي تقدمها هذه القراءة برؤية اسلامية حضارية تتجاوز وتحتوي في الوقت ذاته العمل السياسي المباشر، وشعارات تطبيق الشريعة الاسلامية وكأنها صنو للنهضة

الاسلامية.

لكن ربما كان حرص اصحاب هذه القراءة على تقديم حلول سياسية وراء غموض بعض اجتهاداتهم، وحاجتها الى مزيد من التبلور والتكامل، الا انه يحسب لهم دائماً اعادة الاعتبار الى القومية العربية وتاكيدهم على اولوية الوحدة العربية لتحرر الامة ونهضتها.

ويرى اصحاب هذه القراءة عدم الفصل بين العروبة والاسلام، فالعروبة بغير الاسلام لا وجد لها، بينما يوجد اسلام بلا عروبة.

التجاوز الممكن

يمكن القول ان القراءات الثلاث تتساوق ولا تتساوى من زاوية حضورها في الساحة وتاثيرها في مدارس الفكر والعمل العربي، مما يعني استمرار اشكالية القومية العربية والاسلام.

ان هذه الاشكالية تعكس احد اهم ملامح ازمة الفكر العربي وانفصاله عن الواقع والتراث والخبرة التاريخية. فمسالة العروبة - الاسلام لا تمثل اي مشكلة في الوعي الجمعي للجماهير العربية، كما ان اثارة التناقض بين القومية العربية والاسلام تعتبر امراً جديداً على علاقة الترابط والتكامل الوظيفي بين العروبة والاسلام في التاريخ العربي المعاصر.

ظهر هذ التناقض في أواخر الخمسينيات نتيجة ظروف سياسية طارئة تعمقت بعد ذلك في لستينات، وطالما ان الظروف السياسية قد تغيرت فان المامول ان يتصل تطور المفهوم العروبي الاسلامي للوحدة العربية، ويتطور التكامل الوظيفي بين العروبة والاسلام.

ونقطة البدء ان تتفاعل تيارات ومدارس الفكر الاسلامي المعاصر عبر الحوار والعمل حول العروبة ومشروع دولة الامة العربية، بغية التقريب بين القراءات الثلاث المطروحة، وقد يكون هذا التقارب ممكناً، لانه اصبح اكثر ضرورة تحت عنف التحديات الخارجية، وظلم النظام العالمي وازمات المجتمع والدولة القطرية في الوطن العربي، خاصة بعد ازمة الخليج، ولا شك ان مثل هذا الاتفاق شرط وخطوة للأمام لاتفاق اوسع مع التيارات والحركات القومية العربية وكل الفرقاء... فهل نبدأ؟

---

* باحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية - القاهرة.

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلام السياسي: ضغوط داخلية وتحديات خارجية

تقليد اوروبا في الشكليات عند العجز عن التمثل العميق لتطورها العلمي

خالد زيادة*

■ اذا كانت ضغوطات اوروبا على العالم الإسلامي تعود الى نهايات القرن السادس عشر، فمن المؤكد ان الوعي الإسلامي ممثلاً بنخبه العالمة لم يستشعر خطر اوروبا الذي بدا انه يتهدد اسس الإسلام الا في نهايات القرن التاسع عشر. خلال ثلاثة قرون اذاً (من ١٦ الى ١٩)، كانت اوروبا قد سيطرت على اميركا ونشرت نماذجها في القارة الجديدة، كما سيطرت اقتصادياً وعسكرياً على اواسط آسيا وجعلت بحار العالم مسرحاً لنفسها وطالت اطراف العالم الإسلامي. جرى احتلال مصر من قبل بونابرت في ١٧٩٨، واحتلت الجيوش الفرنسية الجزائر عام ١٨٣١. لكن الوعي المشيخي لرجال الأزهر ادرج احتلال مصر في سياق تعاقب الفاتحين كما نجد في رسالة مختصرة للشيخ الشرقاوي. اما احتلال الجزائر فلم يستشعر كخطر داهم في بقية انحاء العالم الإسلامي التي لم تصلها الأخبار. ولكن بعد ١٨٨٠ اذ تم احتلال الإنكليز لمصر واحتلال الفرنسيين لتونس، فإن وعياً ما استيقظ مدركاً ان الخطر لا يتهدد الأرض حيث ينتشر المسلمون، ولكن اسس الإسلام العقائدية باتت عرضة لاجتياح التحديات النظرية التي يطرحها الفكر الأوروبي والتي اخذت تتغلغل في الداخل الإسلامي، وان الأفكار السياسية الليبيرالية تهدد الدول القائمة، من «الخلافة» في اسطنبول الى الأشكال الدائرة في فلكها.

من الوجهة التاريخية فإن الضغوطات الأوروبية على بعض الأطراف الإسلامية كانت حاصلة قبلاً. ففي وقت قارب سقوط غرناطة في نهاية القرن الخامس عشر كانت البحرية البرتغالية قد وصلت الى باب المندب. ولا بد من ان نذكر أن هذه الوقائع كانت تثير بعض العقول النيرة. وعلى هذا النحو فإن قطب الدين النهروالي من ابناء القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، يذكر بخبر طويل التهديد البرتغالي للهند واليمن، وذلك في كتابه «البرق اليماني في الفتح العثماني». يقول النهروالي: «وقع في اول القرن العاشر من الحوادث الفوادح والنوادر، دخول (الفرتغال) اللعين، من طائفة الفرنج الملاعين، الى ديار الهند. وكانت طائفة منهم يركبون من زقاق سبتة في البحر ويلجون في الظلمات، ويمرون بموضع قريب من جبال القمر... وبنوا في (كوة) من بلاد الدكن قلعة يسمونها كونا، ثم اخذوا حرموز وتقووا هنالك، وصارت الأمداد تترادف عليهم من البرتغال، فصاروا يقطعون الطريق على المسلمين اسراً ونهباً، وياخذون كل سفينة غصباً، الى ان كثر ضررهم على المسلمين، وعمّ اذاهم على المسافرين، فارسل السلطان مظفر شاه، بن محمود شاه بن محمد شاه... سلطان كجرات يومئذ، الى السلطان الاشرف قانصوه الغوري (ت ١٥١٦) يستعين به على الفرنج، ويطلب العدد والآلات والمدافع لدفع ضرر الفرنج عن المسلمين، ولم يكن اهل الهند اذ ذاك يعرفون المدافع والمطاحل والبندقيات، وممن ارسل الى السلطان الغوري يطلب النجدة على الفرنج: السلطان عامر بن عبدالوهاب، لكثرة ضرر الفرنج بالمسلمين، في بحر اليمن وبنادرها، وتواتر اذاهم وضعف جنود المسلمين في بحر اليمن بتلك الديار عن مقاومتهم لعدم معرفتهم بحرب البحر، واستعمال المدافع ونحو ذلك... الخ».

تعود تلك الواقعة الى نهاية القرن الخامس عشر، في وقت كانت الدولة المملوكية تعيش آخر سنواتها. لكن الدولة العثمانية التي كانت تحقق الإنتصارات العسكرية الباهرة، والتي ستقضي على الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام كانت في لحظة قوتها وأوجها، بل كانت تشكل تهديداً لوسط اوروبا.

اقامت الدولة العثمانية علاقات من نوع جديد مع اوروبا الغربية. فعلى رغم سيطرة الدولة على الأجزاء الكبرى في اوروبا الشرقية وتهديدها وسط القارة، استطاعت ان تقيم في اواسط القرن السادس عشر علاقات تحالف دائمة مع فرنسا. اذ لم تعد اوروبا تبدو خطراً على الإسلام، بل هي التي اضحت تستشعر وتخشى القوة العسكرية العثمانية.

بفضل التوسع العثماني في الشرق والغرب، بدت اوروبا ضعيفة من الناحية العسكرية، وعلى رغم ان معرفة العثمانيين بها قد ازدادت كما ازدادت معرفتهم بتاريخها وعلومها، فإن العثمانيين لم يدركوا ابعاد الأزمة الإقتصادية التي سببتها اوروبا لدولتهم، بسبب ما حصلت عليه الدول الأوروبية من غنى نقدي باستيلائها على الذهب الأميركي.

كانت اوروبا تكتشف خطوط ملاحة جديدة وتطور بحريتها، وقد تطور علم الجغرافيا تطوراً لفت انتباه المتنورين العثمانيين من امثال حاجي خليفة. وفي نهاية القرن السادس عشر تنبه بعض العثمانيين من افراد الطبقة الحاكمة الى الأزمة السياسية، لكنهم لم يضعوا اوروبا في حسابهم على الإطلاق. وفي النصف الأول من القرن السابع عشر اعترفت الطبقة الحاكمة بأزمة الدولة ذات الأوجه السياسية والعلمية والإقتصادية، لكن الوقت كان مبكراً جداً حتى يستدرك الخطر الأوروبي، ومع ذلك فإن بعض المتنورين كانوا يبدون ملاحظات عميقة، من ذلك ما كتبه احد العثمانيين عام ١٦٥٢ وهو فريد في بابه. يقول عمر طالب الذي لا نملك معلومات حول شخصه ما يلي: «الآن، اصبح الأوروبيون يعرفون العالم كله، فيرسلون مراكبهم الى كل الجهات فتصل الى المرافىء الهامة في العالم. قبلاً، كان تجار الهند والسند والصين معتادين على المجيء الى السويس، وكانت بضائعهم توزع على ايدي المسلمين الى العالم اجمع، والآن هذه البضائع تنقل على مراكب برتغالية وهولندية وانكليزية الى فرنجستان وتنشر على العالم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ يوليو

اجمع انطلاقا من هناك. اما ما ليسوا بحاجة اليه، فإنهم يأتون به الى اسطنبول وغيرها من اراضي الإسلام ويبيعونه بخمسة اضعاف سعره الفعلي فيكسبون بذلك المال الوفير. ولهذا السبب اصبح الذهب والفضة نادرين في بلاد الإسلام. يجب على الدولة العثمانية ان تسيطر على شواطئ اليمن وعلى التجارة التي تمر من هناك، والا فإنه لن يمر وقت طويل الا ويسيطر الأوروبيون على بلاد الإسلام».

خارج كل اصلاح

وعلى رغم هذه الرؤية المبكرة التي عبر عنها هذا العثماني المجهول، فإن العالم الإسلامي عامة، والدولة العثمانية على وجه الخصوص، لم يكن على ادراك لمدى اتساع النفوذ والقوة في اوروبا، وكان ينبغي انتظار السنة الأخيرة من القرن السابع عشر ١٦٩٩، اي بعد هزيمة الدولة العثمانية امام الروسيا والنمسا، حتى تتحقق الطبقة الحاكمة من قوة اوروبا العسكرية.

في تلك اللحظة بدأ الإعتراف البطيء بتقدم اوروبا في مجال العسكرية والعلوم والعمران:

كانت الطبقة الحاكمة المحيطة بالسلطان اقرب لأن تاخذ بالتحديث العسكري على النمط الأوروبي لمجابهة ضغوط القوى التقليدية التي وقفت ضد كل تحديث مثل القوات الإنكشارية التي رفضت الإصلاح للحفاظ على تقاليدها وامتيازاتها، والعلماء ايضاً الذين عارضوا التشبه بالكفار. والواقع ان الهيئة الدينية التي تمسك اجهزة التدريس والقضاء والإفتاء وقفت خارج كل اصلاح. لقد وافق شيخ الإسلام في اسطنبول عام ١٧٢٧ على انشاء اول مطبعة هي المعروفة باسم مؤسسها ابراهيم متفرقة والتي طبعت كتباً بالعربية والتركية، لكنه اشترط عدم طبع اي كتاب ديني، اي ان المكتوب الديني وضع خارج تكنولوجيا ذلك العصر وبمناى عن آثارها.

لقد كانت الطبقة الحاكمة آخذة بتحديث شكلي على امتداد القرن الثامن عشر. وكان الأمر يتم على رغم اعتراضات الإنكشاريين والعلماء. وفي نهاية القرن الثامن عشر، مع السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)، وعلى امتداد النصف الاول من القرن التاسع عشر حصلت محاولات اكثر تاثيراً وعمقاً لتحديث العلوم والإدارة والعسكرية العثمانية مما ادى عملياً الى نشوء «ثقافة» تحديثية الى جانب الثقافة الدينية التي احتفظت بتقاليدها ورفضت كل تحديث او طرح التساؤلات. حدث امر مشابه في مصر مع محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لان مطلب القوة وانشاء جيش قوي ودولة فاتحة استدعى تحديث الإدارة واستجلاب الخبرات الأوروبية لتطوير الصناعة والزراعة والتعليم، وبقي التعليم الديني المتمثل بالأزهر على تقاليده.

لقد كان الإعتقاد أن تحصيل ما وصلت اليه اوروبا من تقدم علمي وعسكري وصناعي يمكن استيعابه بالإرادة والتنظيم، وان الأمر لا يستغرق الا سنوات قليلة. وحتى بدايات القرن العشرين كان سليمان البستاني ما يزال يعتقد أن الدولة العثمانية - وكان وزيراً في احدى حكوماتها بعد الإنقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ - تحتاج الى مدى ربع قرن من الزمن فقط لتصير في مصاف الدول الأوروبية القوية.

من هنا جرى على امتداد القرن التاسع عشر تقليد اوروبا في الشكليات والمراسم عند العجز عن احداث تمثل عميق لتطورها العلمي والحضاري. الا ان الأخذ بالشكليات كان يعبر عن تقبل نموذج مغاير وعالمي للحضارة و«التقدم»، تبعاً للمصطلحات التي كانت تعبر عن ايمان بالتطور على ضوء التطورية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد حدث في واقع الأمر تمثل للقيم الغربية لدى اتراك متنورين من امثال ضياء ونامق كمال عبر مفاهيم الحرية والوطن بشكل خاص. اي انه حصل تمثل للجانب الإنساني والسياسي من الفكر الفرنسي العائد للقرن الثامن عشر والذي تبنته الثورة الفرنسية الكبرى التي باتت معروفة كنموذج ثوري للتغيير ألهم المتنورين والمتعلمين لدى المدارس التي أسست على النمط الأوروبي.

في جميع الاحوال لم تكن هذه التمثلات تطرح كنقيض للفكر الإسلامي بصيغه العقائدية الأساسية. وقد جرى الإعتقاد بان الإسلام يتسع لكل ما يحمل مصلحة للمسلمين، كما جرت هذه الصياغة خلال القرن التاسع عشر على ايدي الطهطاوي وخير الدين التونسي وعلي مبارك وآخرين عملوا للتوفيق بين الإسلام وتقدم الغرب، واستقر لديهم الإعتقاد بأن الإسلام يحض على طلب العلم مهما كان مصدره وان العمل ينبغي ان يكون بمقتضى المصلحة.

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بدت اوروبا كخطر سياسي كما عبر عن ذلك جمال الدين الأفغاني واديب اسحق على سبيل المثال. الا ان اوروبا بدت خطراً عقائدياً على الإسلام، ومن هنا فإن الأفغاني ألف كتابه «الرد على الدهريين» حين رأى انتشار الأفكار المادية والطبيعية بين مسلمي الهند. وفي السياق نفسه جاء كتاب الشيخ حسين الجسر، الذي كان اقل اهتماماً بشؤون السياسة، الا انه كان اكثر تدقيقاً بالجوانب الكلامية، فكتب «الرسالة الحميدية» ليرد على النظريات التطورية والطبيعية والمادية، وليثبت صحة العقيدة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان. كذلك فإن الإمام محمد عبده كتب «رسالة التوحيد» وكتب رشيد رضا «الوحي المحمدي» ليثبت صحة العقيدة وصلاحيتها، ومن الوجهة السياسية وقف جميع هؤلاء الى جانب الدولة العثمانية طالما انها تمثل «الخلافة الإسلامية» اي نموذج الحكم الإسلامي ونموذج الشخصية التاريخية الإسلامية.

حرب النماذج

لقد جاءت هذه المؤلفات في وقت متقارب في الزمن واشتركت بطرائق واساليب مختلفة في غرض واحد هو الدفاع عن العقيدة الإسلامية وبسطها وعرضها. تم ذلك اثر ضغط العقائد الاوروبية التي باتت معروفة في الأوساط الإسلامية والتي اخذ يتأثر بها بعض الافراد وبعض الجماعات الضيقة ايضاً. والى حد بعيد ادى الضغط الأوروبي السياسي والفكري الى عودة الى الأصول، فرشيد رضا المتوفي عام ١٩٣٥ يتجه نحو سلفية صريحة على طريقة السلفيين التقليديين الذين كانوا يرفضون النزعات الكلامية والجدالية بالعودة الى اصول محددة وصريحة في النص والسنة.

وسيقود انهيار السلطنة العثمانية التي اتخذت صفة خلافة اسلامية في وعي المعاصرين الى استجلاء النموذج الإسلامي الأصلي، وسيؤدي الى البحث عن نموذج «الدولة الإسلامية» لدى السلف لمواجهة الأشكال السياسية التي تقدمها اوروبا.

في نهاية القرن التاسع عشر حصل نوع من العودة والإسترجاع لنماذج اصلية بسبب الضغط والتهديد الأوروبيين، بل بسبب التحديات النظرية او السياسية التي طرحها الغرب الأوروبي على المسلمين. واذا كان الغرب يقدم نظرياته بصفتها النظريات الإنسانية التي هي نتاج تقدم انساني شامل، كان على الإسلام ان يبرز نموذجه وتفوقه باعتباره نموذجاً الهياً شاملاً وصالحاً لكل زمان ومكان.

في الحقبة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، وانهيار الدولة العثمانية كانت اوروبا تنشر جيوشها في اغلب بقاع العالم الإسلامي. وتلك البلدان التي لم تخضع للإحتلال المباشر، مثل تركيا مثلاً، اندفعت نخبتها الحاكمة في تحديث على النمط الغربي. في المعارك الإستقلالية تمثلت الحركات الوطنية قيم القومية والليبيرالية، كما اندفعت اجزاء من النخب المثقفة في التيارات الإشتراكية والفاشية. صحيح ان الشعور الوطني امتزج بالإنتماء الإسلامي في بلدان المغرب العربي، وان الأخوان المسلمين شاركوا في المعارك ضد الإنكليز في مصر، الا ان الحكومات الإستقلالية الأولى في كل مكان من العالم الإسلامي احتل مقاعدها وطنيون وليبيراليون اتموا ما كانت السلطات الإستعمارية بدأته في مجال بناء المؤسسات على النمط الأوروبي. اما المرحلة اللاحقة في الخمسينات فانطبعت بتأثير الكتلة الإشتراكية على العالم الإسلامي الذي وقع تحت تأثير عدم الإنحياز والإندفاع في برامج التنمية والبناء الوطني.

تلك صورة اجمالية لمرحلة الإنتقال في العالم الإسلامي من الإستعمار الى الإستقلال تعوزها التفاصيل بطبيعة الحال، لكن اين كان الإسلام السياسي في هذه الصورة؟ كان حاضراً في الهند واسهم في خلق دولة باكستان وكان حاضراً في معركة الجزائر ايضاً. كانت «الجماهير» مسلمة بينما كانت النخب السياسية والحاكمة قومية وليبيرالية. ولهذا فإن الحكومات الإستقلالية حتى في باكستان او الجزائر كانت بعيدة عن تمثل قيم الإسلام بل تمثلت قيم الغرب واندفعت في برامج تحديثية.

كان الإسلام يعيش في صدور المسلمين على مستوى الإيمان. وكانت الجمعيات الإسلامية آخذة بالتكون الا انها لم تكن تملك برامج لمجابهة الإستعمار او للبناء بعد الإستقلال. كانت النخب الإسلامية تتخذ موقع الدفاع لأنها كانت تخشى على العقيدة من غزو الافكار الغربية فتواصل بذلك مواقف الافغاني وعبده ورضا، بل تتشدد في العودة الى الاصول من اجل صياغة اسلام دفاعي ونقي نجد نموذجه لدى المودودي وسيد قطب.

ان محاولة محمد اقبال في تجديد الفكر الديني في الإسلام بقيت من دون تتمة، ولم نجد ما يتابعها. واقبال مفكر منفتح وجريء، لكن الإسلام السياسي في زمن اقبال، وحتى اليوم، ما زال في طور الدفاع الذاتي. وخلال ما يزيد على قرن من الزمن، منذ ثمانينات القرن الماضي حتى يومنا الراهن، لا ينفك العالم الإسلامي يبرز انفصاماً بين التمسك باسس العقيدة وسنة السلف، وبين خضوع المعاش لاختراق انماط اوروبا والغرب في الإقتصاد والسياسة والثقافة. وبين التمسك بالاصول من جهة ومحاولات التوفيق نظرياً بين الإسلام والثقافة الغربية من جهة ثانية، تم العمل على تمثل القيم الغربية كقيم انسانية شاملة، وهكذا فالعالم الإسلامي يعيش تمزقات عميقة ينبغي ان نقر بها: فالإسلام لا يواجه تحديات الغرب، بل يواجه ضغوط عالمه التي فتتت منذ زمن بعيد نموذجه الأول.

فالإسلام السياسي لا يواجه تحدي الليبيرالية الغربية، وما تنشره من قيم الديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، ولكنه يواجه ايضاً في عالمه الخاص تنازع الأثنيات والقوميات والإنقسامات القبلية والعشائرية.

هل ثمة صحوة اسلامية؟ من المؤكد ان ثمة تيقظاً في بقاع متعددة من العالم الإسلامي، من مغربه الى مشرقه الى اواسط آسيا وصولاً الى البلقان، وفشل الأنظمة السياسية وبرامج التنمية والتفجرات الديموغرافية وازمات البطالة تفسر جزئياً هذا النهوض الإسلامي الشعبي. لكن الصحوة هذه هي ايضاً التعبير عن الإضطلاع بهوية تجاه ما يعتبر تحديات الغرب ومسؤوليته في افقار «المسلمين» وتعثرهم. وازاء جملة هذه الأوضاع فإن الحركات الإسلامية لا تطرح سوى نموذجها المثالي المقيد برموزه الكلاسيكية والمقيد ايضاً بأنظمته المعرفية التي لا تتسع للإجابة على المشاكل المعاصرة في الإقتصاد والتنمية والثقافة... الخ.

يريد الإسلام السياسي ان يحافظ على دوره في العالم كعقيدة ويريد ان يكون نموذجاً ثقافياً فريداً، ومع ذلك فإنه لا يستطيع ان يهمل ما حققته الإنسانية من تقدم في مجال التكنولوجيا والمعرفة وثورة الإتصالات، ولا يستطيع ان يتغاضى عما حققته المرأة انسانياً في كل مجال... الخ. وباختصار فإن الإسلام يواجه ما تطرحه الحضارة الغربية من نموذج له صفة الشمول الإنساني، والفكر الإسلامي مدعو الى ان يجعل مشاكل الإنسانية مشاكله، والى ان يعتبر ان ما خاضه المسلمون من تجارب واخفاقات هي خاصته. والا فإنه سيستمر في مجابهة الواقع بالمثال.

---

* مؤرّخ لبناني.

